

innovation

An innovation is a

الترخيص، حقوق الطبع والنشر  
الأفكار، الإبداع، التوجيه  
براءات الاختراع، العلامات التجارية،  
الاستشارة، الاختراع، التحديث،  
الابتكار، التأليف

# الملكية الفكرية

الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في المنطقة العربية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



## رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

## رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،  
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.  
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

# الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في المنطقة العربية



الأمم المتحدة  
بيروت

2019 © الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: [publications-escwa@un.org](mailto:publications-escwa@un.org).

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: [www.unescwa.org](http://www.unescwa.org).

مصادر الصور: © iStock.com

## شكر وتقدير

التنمية ورئيسة قسم الابتكار. وقد شاركت أيضاً السيدة ليز دينر، الموظفة المعاونة لإدارة البرنامج في قسم الابتكار، في هذه الدراسة وفي مراجعتها من قبل الأقران.

وقد راجع هذه الدراسة كل من السيد وليد عبد الناصر، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والسيد محمود صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر.

وراجع الدراسة أيضاً كل من السيد فؤاد مراد، مدير برنامج في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، والسيد نيرانجان سارانجي، موظف الشؤون الاقتصادية في شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا. بالإضافة إلى ذلك، استندت هذه الدراسة إلى تعليقات أهديت في اجتماعات داخلية للإسكوا وإلى ملاحظات لجنة المطبوعات في الإسكوا.

أعدّ هذه الدراسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في إطار برنامج عمله للسنتين 2018-2019.

وتستند هذه الدراسة إلى تقرير موشع أعدّه السيد بيار الخوري، وهو محام متخصص في مجال الملكية الفكرية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وأستاذ مادة القانون في جامعة الحكمة في بيروت. وقد تمّت مناقشة مسودة الدراسة خلال اجتماع مجموعة الخبراء بعنوان "أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية" الذي انعقد في 17 و18 نيسان/أبريل 2019 في بيروت. واستُخدمت المعلومات والمعارف التي تم تشاركتها والمناقشات التي دارت خلال الاجتماع من أجل تحسين الدراسة.

وقادت هذه الدراسة وأشرفت عليها السيدة نبال إدلي، المديرية بالإنبابة لشعبة التكنولوجيا من أجل



## ملخص تنفيذي

ولكن، بالنسبة إلى اقتصادات الأسواق الناشئة في هذه الحقبة القائمة على المعرفة، فإن الابتكار والعمليات الإبداعية للمنتجات والخدمات هما اللذان يدفعان عجلة النمو والتنمية الاقتصادية. والتصميم المتوازن لحقوق الملكية الفكرية المؤدي إلى احتكارات مؤقتة، بإمكانه أن يحقق نتيجة كهذه. ومن دون الحقوق القانونية للحصول على عائدات الابتكارات، من المرجح أن تتراجع الحوافز للقيام بأنشطة مبتكرة وإبداعية. وفي هذا الصدد، يجب تحقيق توازن يحفز الابتكار مقابل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا من أجل تعزيز التنوع. وتساهم عوامل عدة في تهيئة الأطر الكفيلة بتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، التي تدعم، إلى جانب عوامل أخرى، المنطقة العربية في مسارها نحو الابتكار والتجارة العالمية والاستثمار الأجنبي.

يستعرض هذا التقرير قوانين الملكية الفكرية وممارساتها في بعض بلدان المنطقة العربية، ويتناول تحديداً مجالي براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر. وأضيفت أمثلة من بلدان أخرى عند الاقتضاء لإيضاح الروابط بين الملكية الفكرية والابتكار والتنافسية، والتقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أو لإظهار الممارسات الجيدة في معالجة تحديات معينة تواجهها أنظمة الملكية الفكرية.

ويقترح التقرير بعض الحلول العملية لمعضلة تحقيق التوازن بين حماية قوية للملكية الفكرية قد تؤدي المصلحة العامة، خصوصاً في ما يتعلق بتعميم المعرفة، ونظام ضعيف للملكية الفكرية لا يمكن أن تُكتب له الاستدامة بسبب عدم تشجيع الباحثين على

أصبحت الملكية الفكرية بنية قانونية مهمة في اقتصاد اليوم المعتمد على التكنولوجيا والمعرفة. وتؤدي سياسات الملكية الفكرية دوراً جوهرياً في إدارة البحث والتطوير وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. وتُشكل حقوق الملكية الفكرية جزءاً من نظام معقد من المعاهدات الثنائية الأطراف والإقليمية والمتعددة الأطراف التي لا تزال تتطور منذ القرن التاسع عشر.

صحيح أن حقوق الملكية الفكرية بشكلها الحديث أصبحت موجودة ومعترفاً بها في العالم العربي منذ بداية القرن الماضي، إلا أن بلداناً عربية قليلة وضعت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية تتضمن تدابير تشجع وتيسر تنميتها وإدارتها وحمايتها بشكل فعال. وبالتالي بالمقارنة مع أسواق الملكية الفكرية الأخرى، كالأوروبية منها أو الأمريكية، يتضح أن الحاجة كبيرة جداً إلى تنمية وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية واستغلالها في المنطقة العربية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، بُذلت جهود هائلة في هذا الاتجاه. فقد تم استحداث تشريعات خاصة بالملكية الفكرية في البلدان العربية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية أو عبر اتفاقات ثنائية الأطراف، من أجل ضمان امتثال هذه البلدان لالتزاماتها بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) وعلى الساحة الدولية. وواصلت البلدان العربية في تشريعاتها الجهود المبذولة من أجل الحد من التقليد والقرصنة عبر إنشاء شراكات ناجحة بين القطاعين الخاص والعام.

الابتكار، وبالتالي كبح عملية الابتكار. ويقترح أيضاً  
أداة تقييم لأنظمة الملكية الفكرية، تمكن السلطات من  
تحديد فعالية الأنظمة وثغراتها منذ بداية أي عمل  
حمائي وصولاً إلى التسويق.



# المحتويات

iii	شكر وتقدير
v	ملخص تنفيذي
xi	المختصرات
1	مقدمة
5	<b>1. تطوّر أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية</b>
7	ألف. الإطار القانوني قبل صدور اتفاق تريبس
11	باء. الإطار القانوني بعد اتفاق تريبس
17	<b>2. بيئة الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية</b>
19	ألف. حقوق الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة
31	باء. حقوق الملكية الفكرية والبيئة التنظيمية للابتكار في المنطقة العربية
34	جيم. مساهمة حقوق المؤلف/ة في الابتكار
43	دال. أثر حقوق الملكية الفكرية على الابتكار، وبعض الحلول
47	<b>3. حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية</b>
49	ألف. إدارة الملكية الفكرية في عدد من البلدان العربية
87	باء. الجهود الإقليمية بشأن الملكية الفكرية في المنطقة العربية
89	جيم. تحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات (SWOT)
101	<b>4. معالجة تحديات محددة تواجه أنظمة الملكية الفكرية (بالاستناد إلى الممارسات الجيدة)</b>
103	ألف. مبادرات زيادة الوعي بشأن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية
106	باء. مبادرات لتعزيز دور المرأة في مجال الابتكار
107	جيم. تطوير استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية
109	دال. آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها
116	هاء. اقتراح لأداة تقييم نظام الملكية الفكرية
117	<b>5. النتائج والتوصيات</b>
125	المرفق
141	المراجع
151	الحواشي

### قائمة الجداول

15	الجدول 1. الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
	الجدول 2. البلدان التي سجلت أعلى حصة من طلبات البراءات التي ضمت امرأة واحدة
28	على الأقل لعامي 2000 و2018
39	الجدول 3. ملخص الفروقات الأساسية بين السلع المادية والمحتوى الرقمي
	الجدول 4. البلدان العربية الأعضاء في معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي
40	
42	الجدول 5. تمديد فترة حقوق الطبع والنشر لبعض المصنّفات الخاضعة لها في عُمان
52	الجدول 6. مراكز ومعاهد البحوث في القطاع الحكومي المصري
54	الجدول 7. إحصاءات حقوق الملكية الفكرية في لبنان 2011-2017
68	الجدول 8. ملخص حول الملكية الفكرية وصلاحياتها في المغرب
80	الجدول 9. معدل إنهاء الطلب بحسب سنة الإيداع
83	الجدول 10. براءات الاختراع الممنوحة لمؤسسات البحث الوطنية في عام 2015
99	الجدول 11. الرسم البياني لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات في المنطقة العربية
110	الجدول 12. معدلات الخصم الضريبي للبحث والتطوير
116	الجدول 13. مصفوفة تقييم نظام الملكية الفكرية

### قائمة الأشكال

19	الشكل 1. هرم سياسة النمو الاقتصادي
28	الشكل 2. حصة الطلبات التي ضمت مخترعة واحدة على الأقل، بحسب المجال التكنولوجي
29	الشكل 3. حصة الطلبات التي ضمت مخترعة واحدة على الأقل في المنطقة العربية، 2014-2018
32	الشكل 4. تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 129)
33	الشكل 5. تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر التنافسية العالمية (من أصل 137)
	الشكل 6. توزيع مساهمة القطاعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان (2008)
36	
36	الشكل 7. توزيع مساهمة القطاعات القائمة على حق المؤلف/ة في التوظيف في الأردن (2013)
	الشكل 8. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي - جدول مقارنة (2014)
37	
	الشكل 9. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في التوظيف الوطني - جدول مقارنة (2014)
37	
	الشكل 10. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، بحسب مجموعات الصناعات
38	
	الشكل 11. مساهمة الصناعات الأساسية القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الصناعة
38	
58	الشكل 12. خارطة الصناعات الأساسية القائمة على حقوق المؤلف/ة والصناعات الثقافية والإبداعية

59	الشكل 13. تكوين البيئة التنظيمية للمشاريع
62	الشكل 14. الهيكل التنظيمي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية
63	الشكل 15. تسجيل براءات الاختراع في موريتانيا بين عامي 2001 و2015
67	الشكل 16. الهيكل التنظيمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
68	الشكل 17. تطوّر طلبات البراءات
70	الشكل 18. الدول المصدّقة
73	الشكل 19. سمات رؤية عُمان 2040
75	الشكل 20. الهيكل التنظيمي لمجلس البحث العلمي في عُمان
77	الشكل 21. عملية الابتكار
81	الشكل 22. عدد طلبات براءات الاختراع المودعة منذ عام 1989
83	الشكل 23. الهيكل التنظيمي وفق السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية
86	الشكل 24. المقارنة في مجال إيداع طلبات البراءات: بموجب اتفاقية باريس، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومجلس التعاون الخليجي
91	الشكل 25. مؤشر ريادة الأعمال العالمي
94	الشكل 26. مؤشرات التنمية العالمية
104	الشكل 27. الخطة الاستراتيجية للبرنامج الجماهيري الخاص بالمكتب الكندي للملكية الفكرية
111	الشكل 28. الوظائف الممكنة لمكتب الملكية الفكرية الحديث

#### قائمة الأطر

9	الإطار 1. الاتفاقيات الدولية
10	الإطار 2. قوانين الويبو النموذجية بشأن الملكية الفكرية
13	الإطار 3. الملكية الفكرية ودخول اليمن إلى منظمة التجارة العالمية
23	الإطار 4. الملكية الفكرية، والأمن الغذائي، والزراعة
25	الإطار 5. سياسة الملكية الفكرية في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية
31	الإطار 6. قطاع المستحضرات الصيدلانية في الهند
71	الإطار 7. تونس
103	الإطار 8. أداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية
105	الإطار 9. استخدام الملكية الفكرية والتوعية بشأنها
109	الإطار 10. الاستجابة الأوروبية



# المختصرات

<b>AdTech</b>	Advertising Technology	تكنولوجيا الإعلانات
<b>ACTA</b>	Anti-Counterfeiting Trade Agreement	اتفاقية مكافحة التزوير التجاري
<b>ARIPO</b>	African Regional Intellectual Property Organization	المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية
<b>ASRT</b>	Academy of Scientific Research and Technology	أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
<b>AUB</b>	American University of Beirut	الجامعة الأميركية في بيروت
<b>AUC</b>	American University in Cairo	الجامعة الأميركية في القاهرة
<b>BIRPI</b>	Bureaux Internationaux Réunis pour la Protection de la Propriété Intellectuelle	المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية
<b>CIPO</b>	Canadian Intellectual Property Office	المكتب الكندي للملكية الفكرية
<b>CMO</b>	Collective management organization	منظمة الإدارة الجماعية
<b>CNRS</b>	National Council for Scientific Research	المجلس الوطني للبحوث العلمية
<b>EGM</b>	Expert Group Meeting	اجتماع فريق الخبراء
<b>EGPO</b>	Egyptian Patent Office	مكتب براءات الاختراع المصري
<b>EU</b>	European Union	الاتحاد الأوروبي
<b>FTAs</b>	Free Trade Agreements	اتفاقات التبادل التجاري
<b>GAFTA</b>	Greater Arab Free Trade Area	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الغافتا)

<b>GATT</b>	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)
<b>GCC</b>	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
<b>GCI</b>	Global Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية
<b>GDP</b>	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
<b>GII</b>	Global Innovation Index	مؤشر الابتكار العالمي
<b>ICC</b>	International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
<b>IDCAS</b>	Industrial Development Centre for Arab States	مركز التنمية الصناعية للدول العربية
<b>IP</b>	Intellectual property	الملكية الفكرية
<b>IPPO</b>	Intellectual property protection office	مكتب حماية الملكية الفكرية
<b>IPRs</b>	Intellectual property rights	حقوق الملكية الفكرية
<b>IPTL</b>	IP and technology licensing programme	برامج الويبو بشأن ترخيص التكنولوجيا والملكية الفكرية
<b>KACST</b>	King Abdulaziz City for Science and Technology	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
<b>KIPO</b>	Korean Intellectual Property Office	المكتب الكوري للملكية الفكرية
<b>LAS</b>	League of Arab States	جامعة الدول العربية
<b>LDC</b>	Least Developed Country	البلدان الأقل نمواً
<b>MENA</b>	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<b>MSMEs</b>	Micro-, small- and medium-sized enterprises	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

<b>NIE</b>	National Innovation Ecosystem	البيئة التنظيمية الوطنية للابتكار
<b>NIS</b>	National innovation strategy	الاستراتيجية الوطنية للابتكار
<b>OAPI</b>	Organisation Africaine de la Propriété Intellectuelle	المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية
<b>OMPIC</b>	Office Marocain de Propriété Industrielle et Commerciale	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
<b>PCT</b>	Patent Cooperation Treaty	معاهدة التعاون بشأن البراءات
<b>R&amp;D</b>	Research and development	البحث والتطوير
<b>SaaS</b>	Software as a service	البرمجيات باعتبارها خدمة
<b>SACEM</b>	Société des Auteurs, Compositeurs et Editeurs de Musique	جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى
<b>SAIP</b>	Saudi Authority for Intellectual Property	الهيئة السعودية للملكية الفكرية
<b>SDGs</b>	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
<b>SMEs</b>	Small and Medium Size Enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
<b>SPO</b>	Saudi Patent Office	مكتب البراءات السعودي
<b>STEM</b>	Science, technology, engineering and mathematics	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
<b>STI</b>	Science, technology and innovation	العلم والتكنولوجيا والابتكار
<b>SWOT</b>	Strengths, weaknesses, opportunities, threats	نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات
<b>TICs</b>	Technology and innovation centres	مراكز التكنولوجيا والابتكار
<b>TM</b>	Trademark	العلامة التجارية

<b>TPP</b>	Trans-Pacific Partnership	اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ
<b>TRIPS</b>	Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)
<b>TT</b>	Technology transfer	نقل التكنولوجيا
<b>TTU</b>	Technology transfer unit	وحدة نقل التكنولوجيا
<b>UNCTAD</b>	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
<b>UNIDO</b>	United Nations Industrial Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
<b>WCT</b>	WIPO Copyright Treaty	معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف
<b>WHO</b>	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
<b>WIPO</b>	World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)
<b>WPPT</b>	WIPO Performances and Phonograms Treaty	معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي
<b>WTO</b>	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية



## مقدمة

البلدان العربية. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة قد أُعطيت في عام 2001، فهي لا تزال مطروحة حتى اليوم، وتندرج في تقارير كالتقرير الخاص رقم 301 لعام 2018، الصادر عن الممثل التجاري للولايات المتحدة<sup>3</sup>، الذي يضع أربعة بلدان عربية على قائمة المراقبة، وهي الإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، وبلدين اثنين على قائمة المراقبة ذات الأولوية، وهما الجزائر والكويت.

فعند المقارنة بأسواق الملكية الفكرية الأخرى كالأوروبية والأمريكية منها، يتضح أن حماية حقوق الملكية الفكرية واستغلالها في المنطقة العربية يحتاجان إلى الكثير من التطوير والتحسين. وعلى مر السنوات العشرين الماضية، بُذلت جهود هائلة في هذا الاتجاه. فقد تم استحداث تشريعات تتعلق بالملكية الفكرية في البلدان العربية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية أو من خلال اتفاقات ثنائية الأطراف، من أجل ضمان امتثال هذه البلدان لالتزاماتها بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) وعلى الساحة الدولية. وتواصل البلدان العربية في تشريعاتها الجهود المبذولة من أجل الحد من التقليد والقرصنة من خلال إنشاء شراكات ناجحة بين القطاعين الخاص والعام. وعلى الرغم من أن حقوق الملكية الفكرية لا تخضع للقانون الإسلامي والفقه القانوني بحد ذاته، تُستخدم مصادر الشريعة الإسلامية وأهدافها ومبادئها للربط بين المفاهيم التي أنشأتها التطورات الاجتماعية والقانونية والعلمية، والمجتمعات التي يوجه فيها الإسلام الثقافة وصناعة القوانين<sup>4</sup>.

أصبحت الملكية الفكرية بنية قانونية مهمة في اقتصاد اليوم المعتمد على التكنولوجيا والمعرفة، فهي تحمي الاستثمار الفكري البشري الذي يؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة في بلد معين<sup>1</sup>. وترتبط الملكية الفكرية بوضع القواعد للركائز المؤسسة لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وتحديد الابتكار والإبداع، وبتنظيم هذه الركائز.

وتشكل حقوق الملكية الفكرية جزءاً من نظام معقد من المعاهدات الثنائية الأطراف، والإقليمية، والمتعددة الأطراف التي لا تزال تتطور منذ القرن التاسع عشر. وتدعمها آليات وعوامل عدة تساعد واضعي/ات النظريات والمشرعين/ات وصانعي/ات السياسات في الاستجابة لتحديات الواقع الحالي، كصياغة الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها من أجل تشجيع التقدم والتنمية. وتؤدي سياسات الملكية الفكرية دوراً أساسياً في إدارة البحث والتطوير وفي تحسين الابتكار وريادة الأعمال.

وعند مقارنة المنطقة العربية بمناطق متقدمة كثيرة، يتضح أنها لم تمنح حقوق الملكية الفكرية الأولوية. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، لم يتم تمثيلها في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية التي وُقعت في عام 1883. كما لم تشارك تلك البلدان في عمليات تحديد المعايير التي أنشأت النظام الدولي الحالي لحماية الملكية الصناعية. ويرى بعض البلدان العربية أن مفهوم الملكية الفكرية نابع من الثقافة الغربية، وبالتالي يمنح الأولوية لمصالح الغرب واحتياجاته<sup>2</sup>، وي طرح أفكاراً ومفاهيم قد لا تتوافق مع ظروف

اتفاق تريبس والاتفاقيات والاتفاقات الدولية، وبعدها. ويستطيع القراء غير المهتمين بهذا الموضوع ألا يقرأوا هذا الفصل وأن ينتقلوا إلى الفصل الثاني مباشرة.

**الفصل الثاني** يركز على العلاقات بين الابتكار والتكنولوجيا، والملكية الفكرية من خلال استعراض آثارها الاقتصادية والبيئية. وهو يصف أيضاً موقع حقوق الملكية الفكرية في البيئة التنظيمية للابتكار في المنطقة العربية، ويظهر أهمية تسجيل البراءات بالنسبة إلى الأوساط الأكاديمية والجهات المعنية بالبحوث العامة. ويبحث هذا الفصل في العلاقة بين أنظمة الملكية الفكرية القوية والأنظمة الضعيفة، وتأثيرها القابل للجدل على الابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية. وهو يظهر مدى مساهمة حقوق الطبع والنشر في الابتكار وأهميتها بالنسبة إلى التوظيف والابتكار التكنولوجي والنتائج المحلي الإجمالي، ويسلط الضوء على قوانين حقوق الطبع والنشر في المنطقة العربية.

**الفصل الثالث** يقدم لمحة عن الإدارة الحالية لحقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية، وتحديدًا في ستة بلدان هي: عُمان ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا. وقد تم اختيار هذه البلدان لتمثل مناطق جغرافية متعددة ومستويات مختلفة من النتائج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية. ويركز توصيف نظام الملكية الفكرية على إدارة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وعلى إنشاء الملكية الفكرية من قبل الجامعات والأبحاث، وعلى إدارة الملكية الفكرية. ويشير هذا الفصل أيضاً إلى المبادرات الإقليمية في هذا المجال التي تم تنفيذها في المنطقة العربية، ويخلص إلى تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات (SWOT) الخاصة بأنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية.

**الفصل الرابع** يطرح حلولاً لمعالجة تحديات معينة تواجهها أنظمة الملكية الفكرية، بالاستناد إلى

مع ذلك، وفي حقبة الاقتصادات القائمة على المعرفة، فإن الابتكار والعمليات الإبداعية هما اللذان يدفعان عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، وهذان الخياران يتطلبان تصميمًا متوازنًا لحقوق الملكية الفكرية. وفي حال لم يتوفر الحق القانوني للاستفادة من الابتكارات، قد يؤدي ذلك إلى تراجع الحوافز للمشاركة في الأنشطة الابتكارية والإبداعية. وتساهم عوامل عدة في تهيئة الأطر الكفيلة بتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، حماية يمكن أن تساعد المنطقة العربية في جذب الابتكارات والتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت بشكل عام، لا تزال الفجوة بين الجنسين في مجال حقوق الملكية الفكرية قائمة في المنطقة العربية وفي أنحاء العالم. ومع أن نسبة طلبات براءات الاختراع التي تقدمها النساء في أنحاء العالم قد ارتفعت، تظل حظوظ المرأة في حيازة البراءات أقل من حظوظ نظيرها الرجل. وقد تترك الفجوة في حقوق الملكية الفكرية أثراً بعيد المدى على تمكين المرأة اقتصادياً، ونجاح أعمالها، وتوفير التمويل لها. لذلك، من الضروري مراعاة الجنسين عند وضع أطر تعزيز حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية وفي أنحاء العالم.

يستعرض هذا التقرير قوانين الملكية الفكرية وممارساتها، خصوصاً براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر، في بعض بلدان المنطقة العربية. وأضيفت أمثلة من بلدان أخرى عند الضرورة لإيضاح الروابط بين الملكية الفكرية، والابتكار، والتنافسية، والتقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها في المنطقة العربية.

ويتضمن التقرير خمسة فصول:

**الفصل الأول** يسلط الضوء على تطور الملكية الفكرية في المنطقة العربية من خلال بيان الإطار القانوني قبل

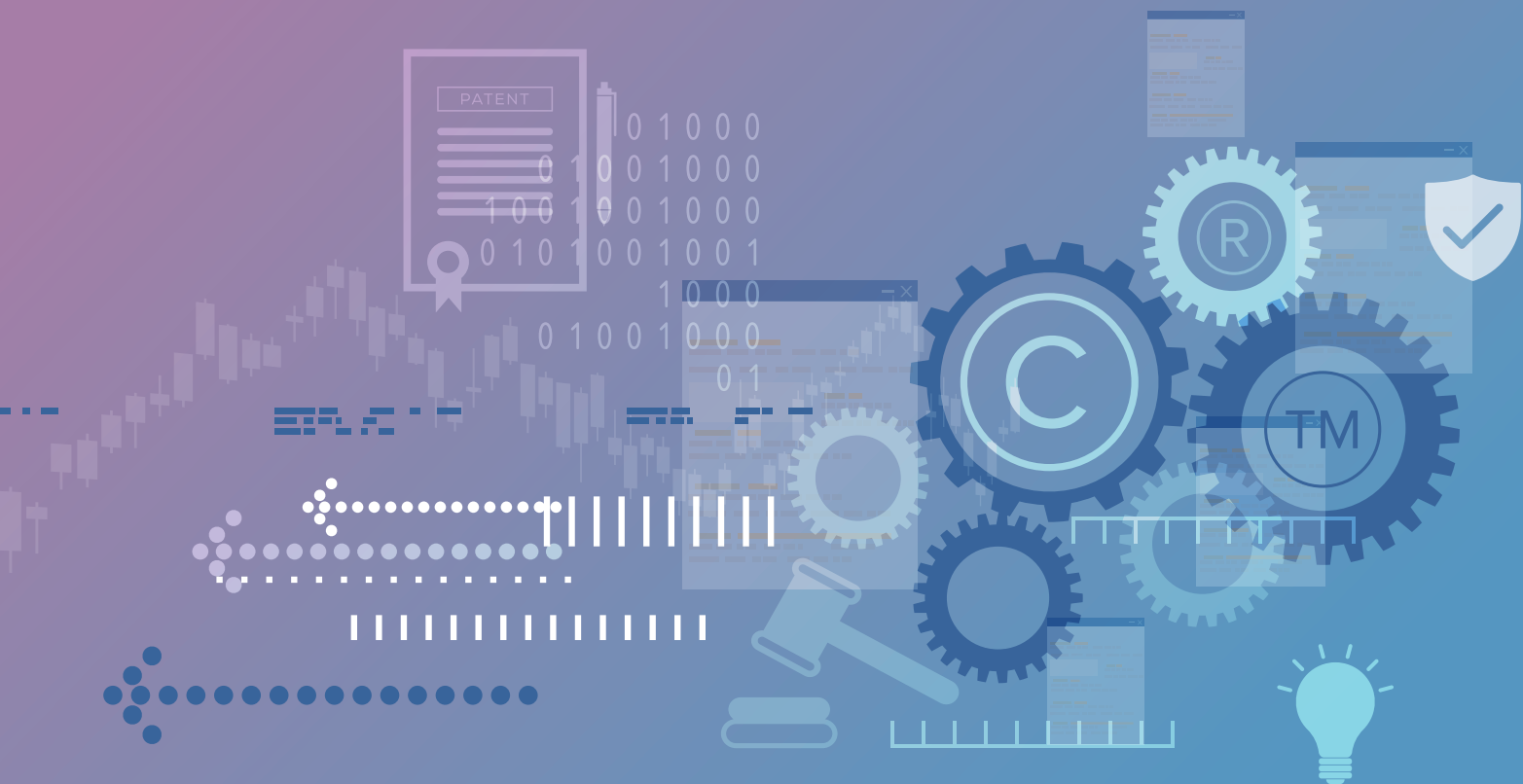
توصيات حول التهديدات التي تواجه الملكية الفكرية ونقاط ضعفها بهدف تنفيذ الملكية الفكرية في الأماكن المناسبة من أجل توسيع نطاق تطبيقها في المنطقة العربية.

ويستكمل هذا التقرير عمل الإسكوا المتعلق بسياسة الابتكار من أجل التنمية المستدامة<sup>5</sup> ونقل التكنولوجيا وإنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا في البلدان العربية<sup>6</sup>، بالإضافة إلى تقاريرها المتعلقة بالابتكار وريادة الأعمال للشباب والمرأة في المنطقة العربية<sup>7</sup>.

ممارسات جيدة مختارة من البلدان المتقدمة والنامية. وتتضمن التحديات نشر الوعي حول الملكية الفكرية، وتشجيع المرأة على الابتكار، ووضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وتنفيذها، وتعزيز إدارة الملكية الفكرية وإنفاذها. وينتهي الفصل باقتراح نموذج لتقييم نظام الملكية الفكرية في البلدان العربية.

**الفصل الخامس** يتضمن استنتاجات حول الوضع الحالي للملكية الفكرية في المنطقة العربية، ويقدم





# 1. تطوّر أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية



# 1. تطوّر أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية

## ألف. الإطار القانوني قبل صدور اتفاق تريبس

على مرّ العقود الخمسة الماضية، بدأ معظم البلدان العربية بتدوين القوانين بشكل دقيق ومتزايد. وعلى المستوى الوطني، ارتفع مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال في المنطقة العربية. ففي بعض البلدان، لم يكن هذا النوع من الحماية متوفراً من قبل: في سبعينيات القرن الماضي على سبيل المثال، لم تكن أي دولة من دول الخليج قد سنت قوانين تحمي حقوق الطبع والنشر والحقوق المجاورة<sup>9</sup>، أو قد اشتركت في أي اتفاقية دولية أو إقليمية حول الملكية الأدبية والفنية. ويمكن الإشارة إلى مرحلتين مرّ بهما تطوّر قوانين الملكية الفكرية خلال الحقبة التي سبقت اتفاق تريبس، هما مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعده.

وُضع بعض قوانين الملكية الفكرية خلال فترة السيطرة الأجنبية، أي ما قبل الاستقلال، ومنها على سبيل المثال: قانون الملكية الصناعية اللبنانية لعام 1924؛ وقانون براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية في البحرين لعام 1955؛ وقانون الملكية الصناعية في الكويت لعام 1958. وفي وقت لاحق، سنتّ قوانين كجزء من تدوين القوانين التجارية والمدنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، تشمل بعض أحكام الملكية الفكرية، وقد تمّ ذلك في الكويت مثلاً، وهي أولى المحميات البريطانية في الخليج التي حققت استقلالها في 19 حزيران/يونيو 1961. وكانت القوانين في مرحلة ما قبل الاستقلال في

برزت حقوق الملكية الفكرية بشكلها الحديث إلى الوجود وتم الاعتراف بها في المنطقة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر. وهي توفّر حماية حقيقية للإبداعات الفكرية مثل الملكية الصناعية. وفي بعض البلدان، تُعطى براءات الاختراع والعلامات التجارية أهمية أكبر من حقوق الملكية الفكرية الأخرى. فحيث تكثر الإبداعات المشمولة بحقوق الطبع والنشر، تساهم الملكية الأدبية والفنية في الاقتصاد أكثر من الملكية الصناعية. وبعبداً عن النقاش حول ما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية من المعايير العالمية ومن حقوق الإنسان أو مجرد وسيلة للاحتكار، يشار إلى أن هذه الحقوق ممنوحة للجميع في المنطقة العربية، بمن فيهم النساء. واليوم، قليلة هي البلدان العربية التي وضعت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، وهي وثيقة شاملة لعدة قطاعات تحدد الروابط مع مجالات السياسات المختلفة لضمان التزامن الفعلي، تصوغها الحكومات وتعمل على تنفيذها. وتتألف استراتيجية الملكية الفكرية من مجموعة تدابير على المستوى الوطني، تشجع وتيسّر التطوير الناجح لحقوق الملكية الفكرية وإدارتها وحمايتها. وقد أنجز كلّ من الإمارات العربية المتحدة وعمان والمغرب والمملكة العربية السعودية صياغة مثل هذه الاستراتيجية، في حين يعمل لبنان حالياً على صياغة الاستراتيجية الخاصة به. والجدير بالذكر أن جميع البلدان العربية أعضاء في اتفاقيات دولية تتعلق بالملكية الفكرية إلى حدود معينة مختلفة<sup>8</sup>، في حين تتطابق أجزاء من أنظمتها الأساسية مع أحكام اتفاق تريبس.

القوانين اللبنانية بالأدب والعقيدة والسوابق المصرية التي كانت تستند بدورها إلى المبادئ القانونية الفرنسية. وتأثرت هذه التفاعلات الحوارية بشكل جزئي بالهيئات العربية الإقليمية كجامعة الدول العربية (1945) ومجلس التعاون الخليجي في وقت لاحق (1981).

وقد سُنّت تشريعات أكثر حداثة عن الملكية الفكرية بين الخمسينيات وأواخر السبعينيات. وسعت البلدان المتقدمة ذات المصالح التجارية في المنطقة العربية إلى التأثير في الدول العربية لتتقيد بمعايير الحماية الدولية، وأصبح التزام هذه الدول بالصكوك الدولية ذات الصلة حول معايير الحماية أمراً ضرورياً. وانضمت دول عربية عديدة إلى عضوية مجتمع التجارة الدولية<sup>10</sup>، فأصبحت بالتالي مطالبة بتطبيق المعايير والموجبات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. ومن المرجح أن تحترم الدول العربية التزاماتها بحماية حقوق الملكية الفكرية، لأن الضغط العام في ما يخص الاستهلاك والرضا قد صُغف بسبب انخفاض النمو الاقتصادي. وقد تمت هيكلة الإطار القانوني الدولي لحقوق الملكية الفكرية في الأساس من خلال معاهدات تمت إدارتها والتفاوض بشأنها في وقت لاحق برعاية الويبو. ومن المعاهدات الرئيسية في هذا الشأن اتفاقية باريس لعام 1883، واتفاقية برن لعام 1886، واتفاقية روما لعام 1961، ومعاهدة واشنطن لعام 1989.

بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث قوانين جديدة، وأجريت تحسينات على القوانين المعمول بها في البلدان العربية، وازداد تدوين الأدوات القانونية في خلال تلك الفترة. وكان قانون الملكية الصناعية سارياً في لبنان منذ عام 1924<sup>11</sup>، وفي فلسطين منذ عام 1938<sup>12</sup>، في حين أصدرت مصر وليبيا القوانين الخاصة ببراءات الاختراع والتصاميم والنماذج الصناعية في عامي 1949 و1959 على التوالي<sup>13</sup>. وفي عام 1962، أصدرت الكويت قانون

البلدان العربية تتبع بشكل عام القوانين أو الأنظمة الموجودة أصلاً في الأنظمة القضائية الأخرى، أو تشكل نقلاً عنها. ولم يتم توجيه هذه القوانين والأنظمة باتجاه عملية محلية بحتة على المستوى المحلي، إلا ضمن نطاق تأثيرها على علاقات الأجانب والمغتربين التجارية بالاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، تمت صياغة القانون اللبناني للملكية الفكرية لعام 1924 في ظل الوصاية الفرنسية بما يتماشى مع النظام الأساسي الفرنسي وسوابقه. ويُعتبر النظام البحريني لعام 1955 مثلاً مهماً، فهو قد استعار الكثير من النظام الأساسي للهند قبل الاستقلال، واعتمد بشكل عام على قانون البراءات البريطاني لعام 1949. فهو كان يتطلب تسجيلاً مسبقاً لبراءة الاختراع في مكتب البراءات والعلامات التجارية البريطاني كشرط مسبق كي تصبح مؤهلة لتسجيلها محلياً، فلا يمنحها الحماية المحلية إلا خلال فترة الحماية المحددة في المملكة المتحدة.

في الأساس، كان من المفترض أن تأخذ قوانين مرحلة ما بعد الاستقلال الاحتياجات والتطبيقات المحلية في الحسبان. وكانت البحرين قد عدّلت قانون عام 1955 في عام 1977 بعد الاستقلال لإزالة كل ما يشير إلى التبعية للمملكة المتحدة. أما الكويت فقد أصدرت في هذه الأثناء قانون البراءات الأصلي الخاص بها، الذي ينطبق أيضاً على النماذج والتصاميم الصناعية، وذلك عام 1962 بعد الاستقلال مباشرة. لكنّ العوامل الخارجية بقيت تؤثر في المشرعين، مع أن هذه التأثيرات باتت إقليمية أكثر بطبيعتها. على سبيل المثال، تمت صياغة الدستور الكويتي والقوانين المدنية والتجارية في الكويت بدرجة كبيرة بتوجيه وتأثير رجل القانون المصري البارز عبد الرزاق السنهوري. وبما أن هذه القوانين كانت مكتوبة باللغة العربية، أصبح الكثير منها نماذج للقوانين المماثلة لها التي صدرت في دول الخليج الأخرى، ولكن مع بعض الاختلافات التي اقتضاها تكييف النموذج مع الاحتياجات والاستخدامات المحلية. كذلك، تأثرت



الكويت والبحرين بإصدار وتطوير قوانين لحماية العلامات التجارية في منتصف السبعينيات، ووضعت قطر خططاً لإصدار قانونها الخاص المتعلق بالعلامات التجارية. أما عُمان والإمارات العربية المتحدة، فليس لديهما أي تشريعات محددة خاصة بالملكية الفكرية.

البراءات والتصاميم الصناعية بالتزامن مع إقرار قوانينها المدنية والتجارية والجنائية، التي قدمت أيضاً نوعاً من الحماية لحقوق الملكية الفكرية، كما تم وضع بعض المقاييس المرجعية الإقليمية بشأن معايير الحماية. ثم تبعتها العراق في عام 1970<sup>14</sup> والسودان في عام 1971<sup>15</sup>. أما في الخليج، فقامت

## الإطار 1. الاتفاقيات الدولية

### اتفاقية باريس

وضعت اتفاقية باريس مبادئ عامة هامة تتعلق بالحماية الدولية للملكية الصناعية التي يتسع هدفها ليشمل براءات الاختراع، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة، والأسماء التجارية، وبيانات المصدر، وتسميات المنشأ، وقمع المنافسة غير المشروعة. وقد ركز مؤتمر ستوكهولم للمراجعة في عام 1967 بشكل كبير على إعادة تنظيم إدارة اتفاقية باريس.

تشكل الأحكام المتعلقة بالمعاملة الوطنية وحق الأولوية أهم المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وتعني المعاملة الوطنية أن جميع مواطني البلد الموقع على اتفاقية باريس (المعروفة باتحاد باريس) يتمتعون بالحماية وسبل الانتصاف من الانتهاكات التي يتمتع بها مواطنو أي بلد آخر موقع عليها. ويمنح مواطنو البلدان الأخرى الذين يعيشون في أحد بلدان اتحاد باريس أو يمتلكون مؤسسات حقيقية وفعلية فيها، المعاملة نفسها. أما حق الأولوية، فيسمح لأي شخص أودع طلباً للمرة الأولى في بلد من بلدان اتحاد باريس بأن يودع طلبات لاحقة في بلد آخر من بلدان الاتحاد في خلال فترة الأولوية، وهي اثنا عشر شهراً لبراءات الاختراع بدءاً من تاريخ الطلب الأصلي. وتحث هذه الاتفاقية أيضاً البلدان على إنشاء خدمة الملكية الصناعية وسجل عام حيث يتم تسجيل جميع التفاصيل حول البراءات والعلامات التجارية الممنوحة بشكل دوري. وعلى الرغم من أن اتفاقية باريس والاتفاقيات الدولية الأخرى قطعت شوطاً طويلاً في توفير نظام دولي لحقوق الملكية الفكرية، فهي لا تقدم حماية كافية ضد آثار الانتهاكات التجارية المؤذية. ويعود ذلك إلى غياب آليات الإنفاذ وحل المنازعات. وقد شكلت محاولة سد هذه الفجوة سبباً من الأسباب الكامنة وراء اتفاق تريبس.

### اتفاقية برن

اتفاقية برن أو الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام 1886 تحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وتستند هذه الاتفاقية إلى ثلاثة مبادئ أساسية، وتشمل مجموعة من الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية بالإضافة إلى أحكام خاصة بالبلدان النامية. أما المبادئ الأساسية الثلاثة فهي: مبدأ المعاملة الوطنية الذي تتمتع بموجبه المصنفات الناشئة في دولة متعاقدة بالحماية نفسها الممنوحة للمصنفات الناشئة عن مواطني دولة متعاقدة أخرى؛ ومبدأ الحماية التلقائية الذي يعني أن الحماية يجب ألا تكون مشروطة بالامتثال لأي إجراءات شكلية؛ ومبدأ استقلالية الحماية الذي يعني أن الحماية مستقلة عن وجود الحماية في بلد منشأ المصنف.

وقد أنشأت الحكومة السويسرية المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية (BIRPI) للإشراف على إدارة اتحاد باريس واتحاد برن.

المصادر: Deere, 2008; WIPO, n.d.a, n.d.b.

أخرى في خلال السبعينيات<sup>19</sup> وثلاث دول في خلال الثمانينيات<sup>20</sup>. بالتالي، استفادت هذه الدول من مساعدة الويبو القانونية والتقنية في مجال صياغة قوانين الملكية الفكرية والتدرب عليها<sup>21</sup>. وفي شهري تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر 1975، أعدت الويبو مرسومين اثنتين للسلطات الجزائرية: مرسوم حول حماية الاختراعات والآخر حول أجور المخترعين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1975، زوّدت الويبو السلطات السعودية بمعلومات حول "القوانين النموذجية للبلدان النامية" التي تركز على براءات الاختراع والعلامات التجارية. وفي عام 1975، واصل مركز التنمية الصناعية للدول العربية جهوده، بالتعاون مع الويبو، لإعداد مشروع خطة حول إنشاء مركز إقليمي لتوثيق البراءات، وتضمن تدريب أحد موظفي المركز على توثيق البراءات من أجل تحسين أنشطة الصياغة. وفي العام نفسه، تعاون المركز والويبو لإنهاء صياغة قانون نموذجي للدول العربية بشأن العلامات التجارية.

وعلى الصعيد الدولي، كانت تونس الدولة العربية الأولى التي انضمت إلى اتفاقية باريس<sup>16</sup>، وتبعها المغرب<sup>17</sup>، ثم لبنان والجمهورية العربية السورية<sup>18</sup>. وانضمت إليها مصر في عام 1951، وموريتانيا في عام 1965، والجزائر في عام 1966، والأردن في عام 1972، ثم العراق وليبيا في عام 1976. وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية قد أصبحت أعضاء في اتفاقية باريس، فقد وقّعت أربع دول منها فقط اتفاق مدريد المعني بالتسجيل الدولي للعلامات لعام 1891: المغرب (30 تموز/يوليو 1917)، ومصر (1 تموز/يوليو 1952)، والجزائر (5 تموز/يوليو 1972)، والسودان (16 أيار/مايو 1984). وكانت الدول العربية تشارك بشكل فعال في النظام الدولي للملكية الفكرية السائد آنذاك.

كان المغرب أول الدول العربية المنضمة إلى الويبو في عام 1971، في حين انضمت اثنتا عشرة دولة عربية

## الإطار 2. قوانين الويبو النموذجية بشأن الملكية الفكرية

### القانون النموذجي الأول

في كانون الثاني/يناير 1972، اجتمعت لجنة من الخبراء العرب في المقر الرئيسي للويبو، برعاية مركز التنمية الصناعية للدول العربية. وناقشت اللجنة المشروع الأول للقانون النموذجي للدول العربية بشأن الاختراعات، مركزةً على الصعوبات التي تتعلق بما يلي:

- حماية الاختراعات الصغيرة؛
- ترخيص الحقوق؛
- توافق القانون النموذجي مع معاهدة التعاون بشأن البراءات.

### القانون النموذجي الثاني

في تموز/يوليو 1975، دعا مركز التنمية الصناعية للدول العربية والويبو، بالتعاون مع الحكومة التونسية، لجنة خبراء لدراسة المشروع الثاني للقانون النموذجي للدول العربية بشأن العلامات التجارية، في تونس. وحضر الاجتماع ممثلون/ات عن كل من البلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب.

وتضمنت المناقشات ملاحظات الدول الأولية والملاحظات التي تم تدوينها خلال الاجتماع. وتم إعداد مشروع قانون مُنقَّح بعد ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 1975، ثم أُحيل إلى لجنة الصياغة التي اجتمعت في تشرين الثاني/نوفمبر 1975 في الدوحة، لوضع الصيغة النهائية للمشروع المنقَّح واعتماد النص النهائي للقانون النموذجي.

لبراءات الاختراع للمجلس، في الرياض. وتبعاً لذلك، أصدرت عُمان مرسوماً في عام 1993 للاعتراف بنظام براءات الاختراع الموحد بشكل رسمي ولتشريع هذا الترتيب<sup>29</sup>. وعلى الرغم من أن الكويت وقطر قد أعلنتا التزامهما بهذا النظام على أنه قانون البراءات الوطني الخاص بهما، لم تتخذ أي منهما أي إجراءات إضافية. وشكل نظام براءات الاختراع الموحد مخططاً للحماية الإقليمية في الدول الأعضاء كافة يسمح بتسجيل طلب واحد لدى مكتب براءات الاختراع الإقليمي في الرياض.

وكان هذا النظام ضعيفاً نوعاً ما، إما لجهة فترة الحماية ونطاقها وإما لجهة عملية الإنفاذ<sup>30</sup>. وتم منح الحماية الفعلية لمدة 15 عاماً بدلاً من 20 عاماً بحسب ما نص عليه اتفاق تريبس لاحقاً، على أن تبدأ من تاريخ المنح بدلاً من تاريخ التطبيق<sup>31</sup>؛ وقد استثنيت الاختراعات الصيدلانية والكيميائية من أي شكل من أشكال الحماية؛ وخُظر إيداع الطلبات بالتزامن في مكاتب البراءات الوطنية، وفي مكتب البراءات لمجلس التعاون الخليجي؛ ولم يتضمن النظام أي أحكام إنفاذ فعالة أو أي عقوبات أو سُبل للانتصاف أو للمساعدة.

## باء. الإطار القانوني بعد اتفاق تريبس

في منتصف التسعينيات، نفّذ معظم البلدان العربية عمليات تحرير التجارة، على المستويات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف والإقليمية<sup>32</sup>. والجدير بالذكر أن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أنشأه اتفاق تريبس يفيد أعضاء الويبو، ولكن، لا ينطبق الأمر على كل الدول العربية. وتتمثل وظيفة تريبس الأولى بضبط العلاقات بين الشركاء التجاريين، وتنظيم وإدارة العلاقات بشأن مسائل الملكية الفكرية، وإبقاء الاختلافات ضمن حدود معقولة. أما أحكام تريبس، فتحدد إجراءات الإنفاذ وسُبل الانتصاف وإجراءات حل المنازعات. ووفقاً

أما في عامي 1972 و1975، فتكفلت جامعة الدول العربية، بمساعدة الويبو، برعاية تطوير قانونين نموذجيين يتناولان مسائل حماية البراءات والعلامات التجارية، والأسماء التجارية، والبيانات التجارية، والمنافسة غير المشروعة على التوالي (الإطار 2). وقامت الويبو أيضاً بصياغة عدّة قوانين نموذجية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية للبلدان النامية في مجال حقوق المؤلف في عام 1967<sup>22</sup>، وفي مجال الملكية الصناعية في الأعوام 1967<sup>23</sup>، و1979<sup>24</sup>، و1980<sup>25</sup>.

وعلى الرغم من حداثة قوانين الويبو النموذجية، قلّة من البلدان استفادت منها لإنشاء أنظمتها القانونية الأساسية أو تحديثها<sup>26</sup>. وفي عام 1979، نُشر قانون نمذجي بشأن البراءات واستُخدم في الثمانينيات والتسعينيات بشكل رئيسي كأداة للاستشارة التشريعية. وكان هذا القانون بمثابة نموذج للقوانين الوطنية في البلدان التي تفتقر إلى القوانين أو تلك التي ترغب في تنقيح قوانينها القائمة. وفي عام 2015 تم طلب تحديث القانون النمذجي لعام 1979، ولكن لم يحصل اتفاق على ذلك، ولم يعد هذا النموذج يُقدّم إلى البلدان النامية إلا في حال طلبته، لأنه لا يعكس التطورات الأخيرة في قانون براءات الاختراع الدولي<sup>27</sup>.

ولم تدعم الدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، العمل على تطوير قوانين نموذجية جديدة أو تنقيح قانون البراءات النمذجي القائم. ففي نظرها، من الأفضل والأكثر كفاءة أن تقدم الويبو بحسب الطلب مساعدة تشريعية ومساعدة تقنية تتعلق بالسياسات ومصممة خصيصاً لكل من الدول الأعضاء على حدة<sup>28</sup>.

وفي أيلول/سبتمبر 1992، وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على نظام براءات الاختراع الموحد لمجلس التعاون، بالإضافة إلى إنشاء مكتب

حقوق الملكية الفكرية، فهو يشتمل على معظم أنواع الحقوق ما عدا حقوق مربي النباتات، ونماذج المنفعة، والمعارف التقليدية. وتُعتبر أحكامه إلزامية لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، حتى الأعضاء الذين لم يصدقوا على اتفاقيات برن وباريس وروما وعلى معاهدة واشنطن.

وعلى الرغم من أن اتفاق تريبس قد عزز الاتفاقيات المذكورة أعلاه، يعتبر عدة مراقبين أن تأثيره ليس إلا إعادة توزيع الأرباح الاقتصادية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية<sup>37</sup>. هذا الاتفاق، الذي قبلت البلدان النامية بموجبه إدراج حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية، قد منح هذه البلدان بعض المزايا التجارية كازدياد إمكانيات الوصول إلى أسواق المنسوجات والملبوسات، بالإضافة إلى تحرير الزراعة<sup>38</sup>.

وبموجب عضوية الدول العربية الثلاث عشرة في منظمة التجارة العالمية، توجب عليها اعتماد اتفاق تريبس. ونتيجة لأحكام هذا الاتفاق، خضعت أنظمة الملكية الفكرية لتغييرات هامة، وتوجب على جميع الدول العربية الأعضاء في المنظمة تقريباً سنّ قوانين براءات الاختراع أو تعديل القوانين السائدة، وخلق أو تحديث أدوات لتسجيل حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها (الإطار 3)<sup>39</sup>.

وفي هذا الصدد، مُنحت جميع الدول النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية فترة سماح مدتها خمس سنوات بموجب المادة 65.2 من اتفاق تريبس من أجل تنفيذ أحكامه. كذلك، مُنحت فترة خمس سنوات إضافية بموجب المادة 65.4 لتنفيذ أحكامه في المجالات التكنولوجية التي لم تكن قد خضعت للحماية بسهولة في السابق. في المقابل، أُجبرت الدول المتقدمة بموجب المادة 65.1 على تنفيذ أحكام الاتفاق في خلال سنة واحدة بعد وضعه حيز التنفيذ، أي في 31 كانون الأول/ديسمبر 1995.

المادة 7، يهدف الاتفاق إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها من أجل تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتعميم المنفعة المشتركة لمنتجات المعرفة التكنولوجية ومستخدميها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تفيد الحماية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وأن تؤمن التوازن بين الحقوق والواجبات. أما وظيفته الثانية فهي اعتماد أهداف سياسية أوسع نطاقاً لحماية الملكية الفكرية.

واعتبرت البلدان العربية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خطوة بالغة الأهمية لحل مشاكلها المالية من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية الكبيرة من خلال تحرير التجارة وتخفيض التعريفات، بالإضافة إلى كسب الاعتراف بمصداقيتها المالية والاقتصادية. وقد انضم بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، باستثناء فلسطين، في حين أصبح بعضها الآخر دولاً مراقبة<sup>33</sup>. وكانت تسع دول عربية من الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)<sup>34</sup> أعضاء مؤسسة لمنظمة التجارة العالمية<sup>35</sup>. وقد انضمت أربع دول عربية بصورة متتالية<sup>36</sup> إلى منظمة التجارة العالمية وطلب منها إخضاع أنظمة حماية الملكية الفكرية الخاصة بها لفحص كامل كجزء من إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وكان من بين الأسباب التي أدت إلى وضع اتفاق تريبس الحاجة إلى إكمال وإنشاء نوع من التناسق مع النصوص الدولية الرئيسية المتوفرة حول الملكية الفكرية في ذلك الوقت. ويعرض تمهيد اتفاق تريبس الأهداف العامة التي تتضمن تخفيض التشوّهات في التجارة الدولية والعقبات التي تواجهها، وتشجيع حماية حقوق الملكية الفكرية الجيدة والمقبولة، وضمان ألا تتحوّل آليات الإنفاذ نفسها إلى عراقيل أمام التجارة المشروعة. كذلك، قدم الاتفاق موجبات إضافية وانتقل إلى مستوى أعلى من الحماية. ولا يزال تريبس الاتفاق المتعدد الأطراف الأكثر شمولية حول

التعاون الخليجي في الفترة الأخيرة، قد جاء في معظمه من قطاعات الطاقة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أما الذين قدموا طلبات البراءات فلم يكونوا من المواطنين، بل كانوا في غالبيتهم أجانب مقيمين في هذين البلدين ويعملون في شركات أجنبية، وقد طالبوا بالأولوية استناداً إلى طلبات براءة اختراع أجنبية قُدمت سابقاً<sup>42</sup>. ولم يكن اهتمام بعض البلدان العربية بنظام حماية براءات قوي ثابتاً بشكل خاص، ولربما يعود السبب إلى عدم توفير بيئة قوية لتعزيز الاختراع المحلي ونقل التكنولوجيا<sup>43</sup>.

وقد انبثق بعض المبادرات نحو تكامل اقتصادي مُحسّن من البلدان العربية نفسها بالتوازي مع اتفاق تريبس. وقد حصل ذلك سابقاً، قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وفي خلال ذلك، وبعد إنشائها. ومن الأمثلة على ذلك، زيادة اتفاقات التبادل التجاري الحربي بين البلدان العربية: فمصر أبرمت اتفاقات مع ليبيا أولاً ثم مع الجمهورية العربية السورية في عام 1990، وبعدها مع تونس ولبنان والأردن في عام 1998، ولاحقاً مع العراق في عام 2001؛ أما اتفاق أغادير فقد وقّعه كل من المغرب ومصر والأردن وتونس في عام 2004، فنشأت بذلك منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية في منطقة المتوسط. لكن الكثير من المبادرات بقي مجرد محاولات لم تنتقل إلى التنفيذ الفعلي. وتتضمن المحاولات السابقة اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957، والسوق العربية المشتركة لعام 1964، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، ومجلس التعاون العربي (1989)، واتحاد المغرب العربي (1989)، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (1998) التي تُعتبر أحدث محاولة من أجل التكامل الاقتصادي، والمحاولة المدروسة للتخلص من العراقيل التي تواجه التجارة الداخلية<sup>44</sup>.

### الإطار 3. الملكية الفكرية ودخول اليمن إلى منظمة التجارة العالمية

استغرقت رحلة اليمن نحو العضوية في منظمة التجارة العالمية 14 عاماً من المفاوضات الصعبة إلى أن تم قبوله في عام 2014. وتبعاً لذلك، خضع نظام الملكية الفكرية اليمني لتغييرات كبيرة ليتناسب مع متطلبات اتفاق تريبس. وشملت هذه التغييرات ما يلي:

- إنشاء مكتب للملكية الفكرية كسلطة إدارية عامة في وزارة الصناعة والتجارة في عام 2003؛
- الانضمام إلى اتفاقية باريس في عام 2000؛
- سنّ قانون جديد شامل بشأن البراءات، ونماذج المنفعة، وتصاميم الدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها في عام 2011.

المصدر: تجميع الإسكوا.

اعتبر عدد كبير من الدول النامية أن مهلة الموعد النهائي للتنفيذ قصيرة جداً لتحقيق امتثالها للاتفاق. وقد ازدادت هذه المسألة تعقيداً بسبب جداول أعمال المراجعة العامة الخاصة بالاتفاق. فجداول الأعمال هذه تطلبت أن تخضع البلدان لعملية مراجعة قبل حصولها حتى على المعرفة والخبرة الضرورييتين بشأن سير الاتفاق. وشعر بعض الدول العربية أن ذلك لم يكن سوى ضغوطات غير منطقية تمارسها الدول المتقدمة عليها لفرض الامتثال لاتفاق تريبس. فقارنت هذه الدول الضغوطات المفروضة عليها بفشل البلدان المتقدمة في تقديم مخفّزات من أجل نقل التكنولوجيا وبنقص الأحكام من أجل المساعدة التقنية للدول النامية، وفقاً لما تنص عليه المادتان 66.2 و67 تبعاً<sup>40</sup>.

وعلى الأغلب، لم تشهد المنطقة العربية إنشاء لبراءات اختراع محلية تتمتع بأيّ بُعد تنافسي، ولم تنسّ لها أيضاً فرصة ازدهار قطاع انتهاك البراءات، كما في حالة حقوق المؤلف (يمكن النظر إلى الجدول 5 في المرفق)<sup>41</sup>. وكما قال أحد المعلقين: "إن العدد الضئيل نسبياً من البراءات التي صدرت من داخل دول مجلس



الإكراه والعلاقات الاجتماعية، وهي أساليب لا يمكن أن تنجح في استخدامها على المستوى المتعدد الأطراف<sup>46</sup>. وتتضمن هذه الاتفاقات الثنائية الأطراف بنوداً تتعلق بالملكية الفكرية بنطاق يتخطى في معظم الأحيان متطلبات تريبس. فاتفق تريبس يحدد حداً أدنى من مقاييس الملكية الفكرية بينما الاتفاقات الثنائية ترفعها، لذا فهي تُعتبر إلى حد كبير باباً خلفياً "للمعايير الإضافية لاتفاق تريبس" عبر فرض قواعد أقوى لحماية الملكية الفكرية<sup>47</sup>.

وتدل بيئة الأعمال الدولية اليوم على أن نموذج الملكية الفكرية يسيطر عليه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وبغية الوصول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية وربما تجنّب فقدان القدرة على الوصول إليها، تجد البلدان العربية نفسها مستعدة لتوقيع اتفاقات ثنائية تتضمن أحكام المعايير الإضافية لاتفاق تريبس حول حقوق الملكية الفكرية (الجدول 1)<sup>48</sup>.

ويتمثل الهدف الأساسي من حماية حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الإبداع والابتكار الصناعي لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ولا يمكن أن تنوّع البلدان العربية أن يقدم المجتمع الدولي إلا تسهيلات قليلة جداً في هذا الشأن<sup>49</sup>. وقد صار الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وتطويرها في إطار المصلحة العامة المحددة لكل بلد عربي أمراً حتمياً. وعلى الرغم من بعض الفروقات بين قوانين الملكية الفكرية الوطنية المختلفة، فالاتفاقات المتعددة الأطراف قادرة على سد الفجوة، على ألا يغيب مبدأ المصلحة العامة عن البال عند التفاوض بشأن اتفاقات التبادل التجاري الحر<sup>50</sup>.

وقد صرّح أحد المعلقين بما يلي: "ما البديل المتوفر لهذه الدول؟ فالاتفاقات الثنائية الأطراف هي كطهو يخنة من لحم الفيلة ولحم الأرانب معاً، ومهما فعلنا، سيطغى طعم لحم الفيلة عليها". وأضاف أن "تعددية

ويبقى اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا)، الاتفاق الأوسع نطاقاً على المستوى الإقليمي، فهو يضم اليوم ثمانية عشر بلداً عربياً<sup>45</sup>. وقد تم توقيع هذا الاتفاق في عام 1997، بعد إعلانه في المجلس الاجتماعي والاقتصادي لجامعة الدول العربية كبرنامج تنفيذي لتنشيط اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وهو ينص على تحرير التجارة وعلى إجراء الاستشارات ما بين الدول العربية بشأن الخدمات والتعاون التكنولوجي والبحثي، وكذلك بشأن الملكية الفكرية (يمكن للقراء المهتمين بوضع البلدان العربية في المعاهدات الدولية النظر إلى الجدول 3 الوارد في المرفق). كذلك، يُظهر الجدول 4 في المرفق عضوية البلدان العربية في كلّ من جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)).

وقد انطلق بعض المبادرات من خارج المنطقة العربية على شكل اتفاقات ثنائية الأطراف، وذلك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية. فمناصرو الاتفاقات الاستثمارية والتجارية الثنائية الأطراف يقولون إن هذا النوع من الاتفاقات يزيد النمو الاقتصادي وفرص التوظيف ويحدّ من الفقر ويرفع مستوى المعيشة. لكن اختلال موازين القوة بين أطراف الاتفاق الثنائي يقلق بعض البلدان ذات الاقتصادات النامية. وما يثير قلقها الأعظم هو إفراط البلدان الأضعف في اعتمادها على البلدان الأقوى، وقدرة الأطراف الأقوى التفاوضية، وهذا ما يُعتبر عائقاً في وجه البلدان النامية بسبب النقص في الخبرات في مجال التفاوض التجاري.

لقد رفعت هذه الاتفاقات الشعار القائل إن تحرير التجارة والاستثمار هما محرّكا النمو، وذلك بدعم أساسي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. مع ذلك، تعرضت الاتفاقات الثنائية الأطراف للانتقادات لأن الثنائية تسمح للبلدان المتقدمة باستخدام أساليب

في الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، لا يكفي مجرد صياغة القوانين بالتوافق مع أحكام تريبس واتفاق التبادل الحر وتوقع أن يعود ذلك بنفع أكبر، بل ينبغي التأكيد على أن النظام فعال من الناحية العملية.

الأطراف هي الاحتمال الوحيد لتقييد "الفيلة" بقوانين تقبل بموجبها الخضوع للتحكيم الملزم<sup>51</sup>. ومن المؤكد أن التنفيذ الفعال لأنظمة الملكية الفكرية القوية في المنطقة العربية سيقوي موقعها للمفاوضة بشكل أفضل

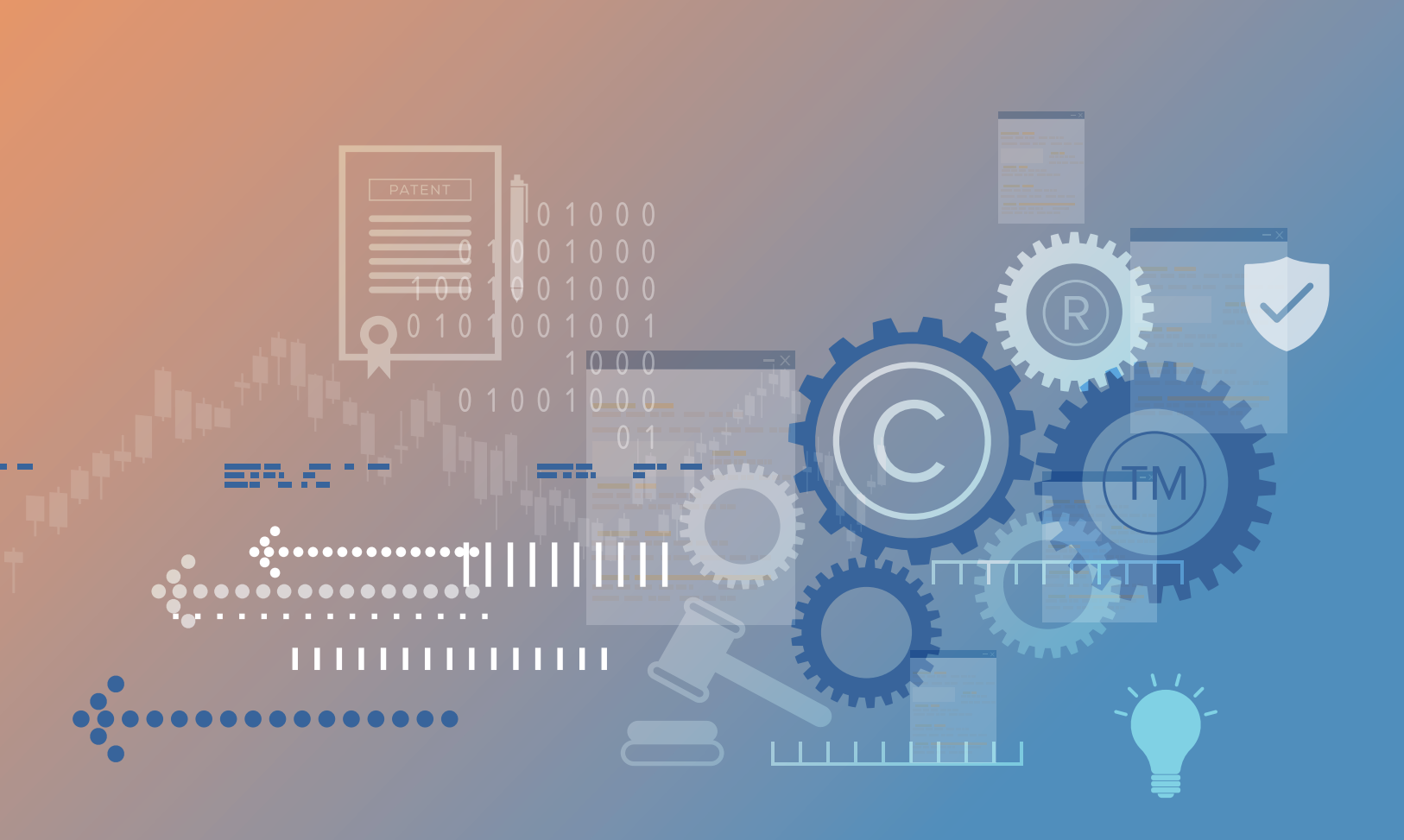
#### الجدول 1. الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

البلد	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا)
الأردن	الاتفاق الأوروبي المتوسطي حول إنشاء شراكة 2002	اتفاق التجارة الحرة 2001	نعم
الإمارات العربية المتحدة		الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
البحرين		اتفاق التجارة الحرة 2006	نعم
تونس	الاتفاق الأوروبي المتوسطي حول إنشاء شراكة 1998/اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (قيد التفاوض)	الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
الجزائر	الاتفاق الأوروبي المتوسطي حول إنشاء شراكة 2005	الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
جزر القمر	اتفاق الشراكة والتعاون 2019		
الجمهورية العربية السورية	اتفاق التعاون 1978/الاتفاق الأوروبي المتوسطي حول إنشاء شراكة 2008 (بدأت المفاوضات في عام 2008 وهي حالياً معلقة)		نعم
جيبوتي			
السودان			نعم
الصومال			
العراق	اتفاق الشراكة والتعاون 2018	الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
عمان		اتفاق التجارة الحرة 2009	نعم
فلسطين	الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤقت حول إنشاء شراكة 1997		نعم
قطر		الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
الكويت		الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار	نعم
لبنان	الاتفاق الأوروبي المتوسطي حول إنشاء شراكة 2006		نعم

البلد	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا)
ليبيا	الاتفاق الإطارى (انطلقت المفاوضات فى عام 2008 وهي معلقة منذ عام 2011)		نعم
مصر	الاتفاق الأوروبى المتوسطى حول إنشاء شراكة 2004	الاتفاق الإطارى للتجارة والاستثمار	نعم
المغرب	الاتفاق الأوروبى المتوسطى حول إنشاء شراكة 2000/الاتفاق الشامل والمعمق حول التجارة الحرة (قيد التفاوض)	اتفاق التجارة الحرة 2004	نعم
المملكة العربية السعودية		اتفاق التجارة الحرة 2005	نعم
موريتانيا			
اليمن	اتفاق التعاون 1998	الاتفاق الإطارى للتجارة والاستثمار	نعم
مجلس التعاون الخليجي	اتفاق التعاون 1988/اتفاق التجارة الحرة (عُلِّقت المفاوضات في عام 2008)		

المصادر: المفوضية الأوروبية، على الموقع <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/negotiations-and-agreements/>؛ وإدارة التجارة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، على الموقع <https://www.trade.gov/fta/>.





## 2. بيئة الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية



## 2. بيئة الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية

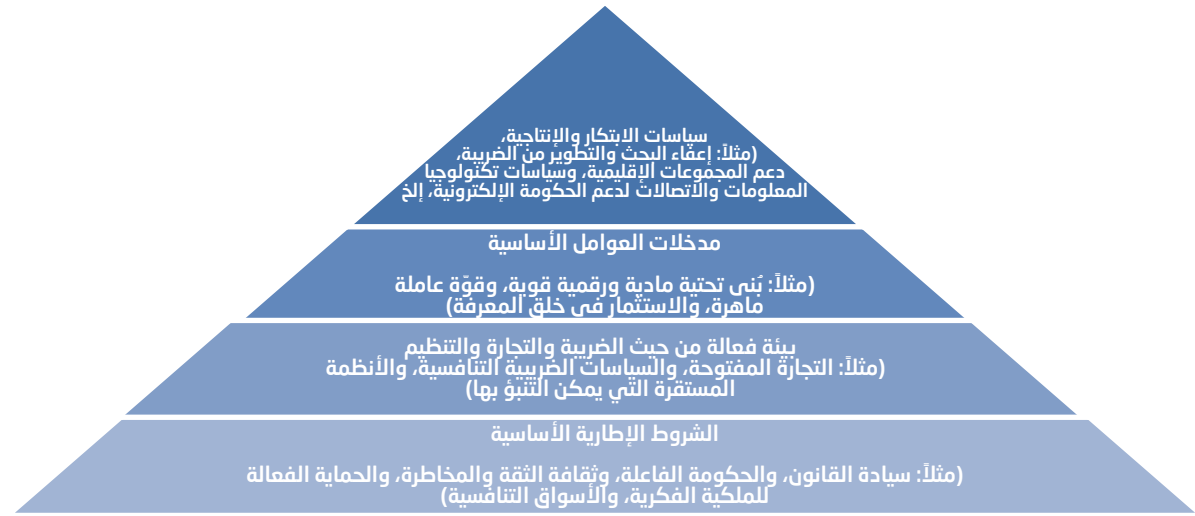
### ألف. حقوق الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة

#### 1. العلاقة بين الابتكار، والاختراعات، والتكنولوجيا، والملكية الفكرية

لا يزال معنى التنمية موضوع جدال بين العلماء الاجتماعيين وخبراء التنمية والمنظمات الدولية<sup>52</sup>. وأهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 هدفاً و169 مقصداً يتعلق بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة<sup>53</sup>. والجدير بالذكر أن عدة اتفاقات تؤثر في التنمية المستدامة تتضمن أحكاماً بشأن نقل التكنولوجيا، وهي مسألة تتعلق بلا شك بالملكية الفكرية<sup>54</sup>.

يُعتبر توفر حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها أمرين ضروريين طوال عملية نقل التكنولوجيا. وتبدأ دورة الابتكار مع اختراع جاهز للتسويق أو التعميم من أجل تحقيق منفعة المجتمع وتنميته. فتسويق أي اختراع في دورة الابتكار هو أمر ممكن في كل المراحل بصرف النظر عما إذا كان نتيجة لبحث تطبيقي أو نموذجاً أولياً أو منتجاً. وهو يعتمد على عوامل متنوعة مثل طبيعة الاحتياجات التكنولوجية واحتياجات السوق. مع ذلك، تُعتبر حقوق الملكية الفكرية عاملاً جوهرياً لا غنى عنه منذ توليد فكرة جديدة إلى حين دخولها إلى السوق، فهي تواكب عملية الابتكار في جميع مراحلها (الشكل 1)<sup>55</sup>.

#### الشكل 1. هرم سياسة النمو الاقتصادي



المصدر: Ezell, Atkinson and Wein, 2013, p. 58.

تُعتبر الملكية الفكرية أمراً إقليمياً في حين أن الابتكار دولي. ومع ذلك، تشكل أنظمة الملكية الفكرية مساهمة مهمة للاقتصادات الإبداعية والابتكارية لاقتصاد البلد عبر تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير. ففي البلدان الصناعية، تشكل حقوق الملكية الفكرية جزءاً من البنية التحتية التي تدعم الاستثمارات في عمليات البحث والتطوير المؤدية إلى الابتكار. وتستطيع حماية حقوق الملكية الفكرية التأثير إيجابياً في النمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال جذب التكنولوجيا الأجنبية التي تتجسد في السلع الرأسمالية<sup>56</sup>. بالتالي، يُنشئ نقل وتعميم التكنولوجيا والابتكار علاقةً جوهرية بين الملكية الفكرية والتنمية، ويعكس كلٌ منها هدف الملكية الفكرية كما هو وارد في المادة 7 من اتفاق تريبس:

الأهداف: تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، بالأسلوب الذي يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والواجبات.

تشكل حقوق الملكية الفكرية مكوناً مهماً في النظام القانوني لإطار عمل الإسكوا لسياسة الابتكار الخاصة بالبلدان العربية<sup>57</sup>.

"من دون الابتكار، من المستحيل أن نتخطى تحديات عصرنا. ومن المهم [...] أن نحرص على أن يعمل الابتكار لصالح الجميع وليس لصالح البعض فقط."

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة  
اليوم العالمي للملكية الفكرية، 26 نيسان/أبريل 2017.

وتنجح المبادرات التي تضم القطاع الخاص، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في المنطقة العربية، وهذا بدوره يدفع الابتكار إلى خلق القيمة<sup>58</sup>. ويعمل صانعو/ات السياسات والجهات المعنية على تحقيق نقلة نوعية في البيئة التنظيمية للابتكار. في الواقع، تختار مؤسسات مسرّعة وحاضنة كثيرة أفراداً واعددين وشركات ناشئة واعدة وتؤمّن لهم الدعم مقابل الحصص. في العادة، يتضمن هذا الدعم الاستثمار، وإمكانية الوصول إلى شبكة الأعمال، ومساحات العمل المشتركة، وورشات العمل، والتدريب القانوني على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية<sup>59</sup>. ويستمر عدد هذه المؤسسات في الازدياد بشكل ملحوظ، خصوصاً في الأردن والإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر<sup>60</sup>. وفي عام 2015، تكلمت ملكة الأردن، الملكة رانيا، عن "ربيع الشركات الناشئة" الذي جاء بعد "الربيع العربي"، مشيرة إلى ريادة الأعمال كأداة أساسية لمكافحة البطالة وتأمين الفرص لجيل الشباب<sup>61</sup>. وعلى الرغم من أن مبادرات كهذه تؤدي دوراً مهماً في مجال الابتكار من خلال تغذية ريادة الأعمال، فهي لا تركز بالضرورة على إنتاج وحماية أصول حقوق الملكية الفكرية غير المادية.

في حين يتطلب الابتكار جهوداً معقدة تتضمن اكتشاف عمليات ومنتجات جديدة، وتطويرها، والمحافظة عليها، وتسويقها، ليس من الضروري أن يرتبط الاختراع بشكل مباشر بعملية التسويق<sup>62</sup>. فلاختراع يشتمل على مراحل الابتكار الأولى، أي اكتشاف وتوليد أفكار جديدة وصونها من خلال حقوق الملكية الفكرية، وتحديد براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وحقوق المؤلف/ة. أما الابتكار فيركز على التسويق ويشتمل على مرحلتين أو أكثر من بعد الاختراع. ويدرك رواد الأعمال إمكانيات المنتج في مرحلة مبكرة، ثم يحوّلونه إلى شيء يمكن أن يحقق الربح. في الواقع،

بالملكية الفكرية<sup>67</sup>. إلا أن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة يذكر التكنولوجيا والابتكار اللذين تشكل الملكية الفكرية أساساً لاستدامتهما. ويبيّن استخدام الفعال لأدوات الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع، إمكانية الوصول إلى السوق ونجاح الابتكار. كذلك، تُحسّن الملكية الفكرية القدرة التنافسية للجميع، وللمؤسسات القائمة على التكنولوجيا بشكل خاص، بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسات تعمل على تسويق منتجات جديدة أو محسّنة، أو تقدم خدمات باستخدام أحدث الابتكارات التكنولوجية أو المطوّرة منها. إلى ذلك، يُعتبر الابتكار والإبداع، وإن لم يكن أيّ منهما هدفاً بنفسه، أداة للحلول الإبداعية لمواجهة تحديات التنمية العالمية.

في الواقع، إن مساهمة الملكية الفكرية الكبرى في التنمية تكمن في تحقيق النمو الاقتصادي إذ تساهم في الناتج المحلي الإجمالي كما في خلق فرص العمل. فالقطاعات التي تعتمد على حقوق الملكية الفكرية توفر 5.4 في المائة من الوظائف في كندا، و6.5 في المائة منها في الاتحاد الأوروبي، و7.3 في المائة منها في روسيا<sup>68</sup>.

ويفضّل المستثمرون والشركات في البلدان النامية حماية اختراعاتهم بواسطة براءات الاختراع. فالمبتكرون المحليون، بما فيهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتبرون أن النظام قد نجح في تقدير قيمة الاختراع النقدية، وتعتمد الشركات المحلية كذلك على العلامات التجارية لحماية علاماتها التجارية المشهورة، وهذا ما يسلط الضوء على العوامل التي تجذب المستثمرين الأجانب. فعلى سبيل المثال، يفضّل المستثمرون العمل في بلدان تتوفر فيها حقوق الملكية الفكرية من أجل حماية اختراعاتهم أو علاماتهم التجارية المشهورة. وتبيّن أن العلامات التجارية المشهورة والمستثمرين الذين يعتمدون على الملكية الفكرية من خلال العلامات التجارية أو براءات الاختراع، قد حققوا نجاحاً أكبر

يشكل التسويق خطوة أساسية بالنسبة إلى الابتكار، فمن دونه "تموت غالبية الاختراعات وحيدة، من دون أن تبصر نور النجاح التجاري"<sup>63</sup>. ويُعتبر عدد البراءات الممنوحة في قطاع أو مجال محدد في بلد ما مؤشراً مؤسسياً ووطنياً مساعداً حول المساهمات في الابتكار، ولكن فقط بالنسبة إلى هذا القطاع أو المجال بالتحديد. وهو يظهر أيضاً عدد الاختراعات المولدة فقط، لكنه لا يشير إلى مستوى الابتكار في البلد. ويظهر الجدول 5 في المرفق العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة في عدد من البلدان العربية والبلدان المتقدمة.

## 2. الملكية الفكرية من أجل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالتالي، هي تتعلق بشكل وثيق بتعريف التنافسية المتعدد الجوانب<sup>64</sup>. في الواقع، يتأثر مستوى الإنتاجية والتنمية بمجموعة من المؤسسات، والسياسات، والعوامل. ويحدد هذا المستوى العائدات المكتسبة في كل بلد من خلال الاستثمارات في الاقتصاد، التي تُعتبر المحركات الأساسية لمعدلات نموه<sup>65</sup>. ويشكل الابتكار والتكنولوجيا أداتين لتحقيق الاستدامة والنمو والتنافسية. ويؤدي تعميمهما وحمايتهما وتعزيزهما دوراً أساسياً في تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة.

لا تشير خطة 2030 في أهداف التنمية المستدامة والمقاصد التي تتضمنها إلى الملكية الفكرية بشكل مباشر. ويتضمن الهدف 3 استثناءً واحداً فقط، في الفقرة 3-ب. فهو يذكر حقوق الملكية الفكرية التي تتعلق بالمرونة من أجل حماية الصحة العامة، وذلك بموجب إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة<sup>66</sup>. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتوي إطار المؤشرات العالمي الحالي على مؤشرات تتعلق

(التعليم الجيد)، والهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 13 (العمل المناخي). ويمكن أن يساعد الابتكار أيضاً في تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة في البر). بالإضافة إلى ذلك، يتعلق بعض الأهداف بإعداد إطار لسياسة الابتكار، لا سيما الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين).

ويعتمد تحقيق أهداف أخرى كهذه على تنمية التكنولوجيات الابتكارية وتعميمها من خلال نقل التكنولوجيات، من بين أمور أخرى. ولكن، تبين أن نماذج نقل التكنولوجيات القائمة ليست مناسبة لتلبية احتياجات البلدان النامية. وعلى الرغم من الإجماع الدولي حول قيمة التكنولوجيات في تحقيق التنمية، لا تزال الهوة التكنولوجية تزداد بين البلدان على المستويين العالمي والإقليمي من جهة، وفي داخل البلدان من جهة أخرى، ويعود ذلك إلى تهميش الفقراء تكنولوجياً<sup>71</sup>. ويجري معظم عمليات نقل التكنولوجيات ضمن التجارة بين بلدان الشمال بسبب العقبات التي يواجهها نقل التكنولوجيات في البلدان النامية. ومن هذه العقبات، النقص في المعرفة حول التكنولوجيات المتوفرة من دون رسوم للترخيص، فلم يتم، حتى الآن، تنفيذ الكثير منها لتحقيق غايات التنمية المستدامة في البلدان النامية.

وتتجه البلدان النامية إلى تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيات والابتكار بهدف إيصال اقتصاداتها إلى وضع الاقتصادات الناشئة. ولا يزال يتعين على الكثير من البلدان أن تدمج سياسات العلم والتكنولوجيات والابتكار مع أهداف التنمية المستدامة. ولكن، ظهر بعض التحديات من قبيل ضعف القدرة

من الذين لا يتمتعون بهذا النوع من الحماية. وبدوره، يزيد نجاح الشركات المحلية المتزايدة من مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد<sup>69</sup>.

وقد أكد القرار رقم 242/72 لعام 2017 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "أثر التأثير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" على "الدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، تأديته في مجال التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتطوير الزراعة، وتعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنويع الاقتصادي والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة، ودعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف".

تحقق مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية، وتخفيض التكاليف، وتعزيز الفعالية. وقد عرّفت خطة 2030 مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بأنها وسيلة حيوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبناءً على ذلك، أطلقت المنظمة آلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيات. وفي كل عام، تناقش الدول الأعضاء والجهات المعنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار مواضيع ذات اهتمام مشترك في إطار خطة 2030 خلال المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، باعتباره المنتدى الرئيسي لآلية تيسير التكنولوجيات<sup>70</sup>.

وتؤثر مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بشكل مباشر على الهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 4

البحث والتطوير، وعلى السمعة، وعلى تحفيز الشركات الناشئة الجديدة<sup>72</sup>. وبالرغم من أن المعاهد العامة والهيئات التي لا تبغي الربح تلتزم التعميم العام للبحث والمعرفة بدلاً من الربح، فهي قد تجد في آلية الملكية الفكرية الابتكارية حلاً للتحديات التي تواجهها في توفير الأموال للبحوث أو في تعميم فوائد مكتشفاتها<sup>73</sup>. مع ذلك، لا يزال التحدي قائماً ضمن هذه المؤسسات العامة بين أمرين: المعرفة التي يجب أن تُتاح لعامة الناس بشكل كامل، وتلك التي يجب أن تُدرج تحت قانون الملكية الفكرية. ويعتمد ذلك بشكل أساسي على إطار الهيئة والقيمة المضافة التي تقدمها. فقد تختار هيئة عامة مجالات محددة لتدرجها ضمن الملكية الفكرية، أي تلك التي تتمتع فيها بقيمة مضافة على الصعيدين الوطني والدولي، وتترك مجالات بحوث أخرى متاحة أمام عامة الناس بشكل كامل.

على امتصاص التكنولوجيات، وضعف القدرات المالية للحكومات والشركات الخاصة، بالإضافة إلى عدم كفاءة إدارة أنظمة حقوق الملكية الفكرية. كما أن الخطوة الأولى المطلوبة هي إجراء تقييم للاحتياجات التكنولوجية من أجل تجنب الآثار الارتدادية وتكييف التكنولوجيات مع الأطر المحلية. عندئذ فقط، يمكن اعتبار العلم والتكنولوجيا والابتكار أموراً حيوية لتخفيض تكاليف الانتقال نحو المجتمعات والاقتصادات المستدامة بيئياً.

### 3. الملكية الفكرية والبحث الأكاديمي والعام

تتسم الملكية الفكرية بأهمية كبرى للمعاهد العامة مثلما هي للأعمال التجارية. واليوم، يفكر الكثير من مراكز البحوث والهيئات العامة التي لا تبغي الربح جدياً في الأثر الإيجابي للملكية الفكرية على استدامة

### 4. الإطار 4. الملكية الفكرية، والأمن الغذائي، والزراعة

تزداد أهمية الأمن الغذائي في كل المجتمعات مع اقتراب عدد المعانين من الجوع المزمن من المليار شخص، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الغذاء بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050. لذا، ستصبح الإنتاجية الزراعية المستمرة مكوناً جوهرياً يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وذلك وفقاً لتقرير نشرته شركة أس تي إي STA للمحاماة في أيار/مايو 2018.

والبحث الزراعي أساسي من أجل تنمية الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي العالمي. والملكية الفكرية موجودة في هذا المجال من خلال براءات الاختراع أو حقوق مربي النباتات، الذين يسعون على سبيل المثال إلى تطوير بذور بنوعية أفضل أو بميزات خاصة لتحسين إدارة الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي الزراعي. ولا تقتصر حقوق الملكية الفكرية في مجال الزراعة على البلدان المتقدمة فحسب، بل هي مهمة للبلدان النامية أيضاً، في القطاع الخاص كما في القطاع العام. أما الأمن القانوني الذي ينتج عن حقوق الملكية الفكرية، فيزيد نسبة المستثمرين في هذا المجال. وتنقسم الملكية الفكرية في مجال الزراعة إلى نوعين هما: أولاً، حقوق مربي النباتات، وثانياً، براءات الاختراع للإنجازات التكنولوجية في مجال الهندسة الجينية.

لقد تطورت براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الغذائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال:

- تمنح الإمارات العربية المتحدة لكل مستهلك الحق في الأمن والحرية في ما يخص استهلاك الغذاء، وذلك وفقاً لقانون وافق عليه رأس الدولة في عام 2016. ويركز هذا القانون على حماية الغذاء التجاري من خلال الملكية الفكرية؛
- في المملكة العربية السعودية، صدر مرسوم ملكي يتعلق بالمنتجات الغذائية وينص على فرض غرامة على خرق البراءات في قطاع صناعة الأغذية؛
- في الكويت، صدر قانون عام 1962 لتنظيم البراءات. وكان تطبيقه شبيهاً بالطريقة التي أثبتت في الإمارات العربية المتحدة، أي أن تتعرض الاختراعات التي تخرق الآداب العامة لغرامة.

وقد أعطى توفر التكنولوجيات المتطورة هذه الحقوق دوراً تقييماً في تحقيق الأمن للمستثمرين في المجال الزراعي.



لتحقيق ذلك تقضي بدراسة كل العوامل الحالية المرتبطة بالتكنولوجيا، والسوق، ومجموعة مهارات فريق العمل والباحثين، ومهمة المؤسسة.

تُهتم بلدان متقدمة كثيرة بضرورة المحافظة على إمكانية وصول عامة الناس إلى الملكية الفكرية وتحقيق التوازن في حمايتها، فبعضها يضطلع بمهام الجامعات التقليدية بالإضافة إلى احتساب تكاليف وفوائد منح براءات الاختراع. وتتبع المعضلة من النتائج التي يمكن أن تظهر عندما توفر الملكية الفكرية في الجامعة الحماية للبحوث الممولة من القطاع العام التي ينتجها باحثوها، فتحقق بالتالي إيرادات إضافية للجامعة، وتحدّ من إمكانية وصول عامة الناس إليها. ويمكن أن يؤثر ذلك بشكل سلبي على البحوث الأساسية. على الرغم من ذلك، أظهرت الدراسات أن منح براءات الاختراع قد أدّى إلى قيام الجامعات بالمزيد من البحوث التطبيقية. كذلك، أظهرت دراسات أجريت في الولايات المتحدة أن الجامعات والباحثين الفرديين الذين شهدوا ارتفاعاً في عدد البراءات قد حققوا أرباحاً كبيرة في المطبوعات الأكاديمية<sup>77</sup>. وقد وضعت مؤسسات أكاديمية كثيرة استراتيجيات للملكية الفكرية خاصة بها لحماية ملكيتها الفكرية. ويُظهر الإطار 5 مثلاً عن سياسة الملكية الفكرية المتبعة في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية، والمستوحاة من سياسات أخرى في المنطقة (يمكن النظر إلى الفصل 3). أخيراً، يؤدي عمل الجامعات ومنظمات البحث العامة على حماية ملكيتها الفكرية واستغلالها، إلى تعزيز إجراء البحوث في الكليات وبناء علاقات مع زبائن في المجال التجاري، وفي الوقت عينه حماية المصلحة العامة. وتتوفر للملكية الفكرية قنوات متعددة لنقل المعرفة والتكنولوجيا من البحوث الممولة من القطاع العام. ومع أن مؤسسات وشركات البحوث تحاول إيجاد حلول، يتوجب على الحكومات ووكالات تمويل البحوث أن تؤدي دورها في تقديم المبادئ التوجيهية حول منح براءات الاختراع الأكاديمية وترخيصها.

في الواقع، تميل الهيئات العامة وتلك التي لا تبغي الربح إلى نشر المعرفة من خلال طرائق متنوعة بما أن مصالحها في مجال الملكية الفكرية أكبر من مصالحها في الأعمال التجارية، وينصب تركيزها على هذه المرحلة الانتقالية التي تؤمّن الوصول المفتوح لجميع الأطراف، وتيسّر تدفق المعلومات في مجتمع محدد. وتكون المجتمعات مبرمجة لتتبع خطّين متوازيين لا يلتقيان: المجتمعات الربحية التي تنتج عائدات أكثر من خلال ترخيص الملكية الفكرية، والمجتمعات غير الربحية التي تزيد توفر الملكية الفكرية قدر الإمكان. أما الحل الأمثل فيمكن في الخيار المتوفر أمام كل معهد أو منظمة من خلال إيجاد القيمة المضافة للملكية الفكرية حيث يمكنها أن تخلق إيجابيات قصيرة الأمد وطويلة الأمد.

وقد توسّع منح براءات الاختراع في المجال الأكاديمي بفضل عوامل عدة، مثل تعزيز الملكية الفكرية من خلال التشريع<sup>74</sup>. ولا تُعتبر الملكية الفكرية لمؤسسة ما كافية لتحفيز الباحثين كي يصبحوا مخترعين، لذا، فإن المؤسسات والباحثين الفرديين لديهم حوافز تمكّنهم من الكشف<sup>75</sup> عن اختراعاتهم وحمايتهم واستغلالها. ومن المهم تحديد هذه الحوافز على مستوى مؤسسي، وفي الوقت عينه، ووضع مبادئ توجيهية وطنية حول الممارسات الجيدة.

ولكي تبني الجامعات الحد الأساسي اللازم في إدارة الملكية الفكرية، أنشأت مكاتب لنقل التكنولوجيا تهدف إلى تقليص الفوارق بين الاختراع والتسويق. وتقوم الحكومات بمساعدة الجامعات في بناء إدارة الملكية الفكرية هذه، بما أن العائق الأساسي الذي يواجه تطورها يتمثل في إمكانية الوصول إلى مهنين ذوي خبرة في نقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، نشأ جدل بين أمزين: هل ينبغي ترخيص التكنولوجيا أم تأسيس شركات ناشئة لتسويقها<sup>76</sup>؟ وفي حين يفضل المدراء في الجامعات والحكومات خيار الشركات الناشئة، فالطريقة الفضلى



#### الإطار 5. سياسة الملكية الفكرية في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية

قام المعهد بصياغة سياسة للملكية الفكرية من أجل الحصول على حقوق الملكية الخاصة به وحماية المطبوعات، والنصوص، والوثائق، والعروض على الكمبيوتر التي ينتجها الباحثون فيه. وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع وتعزيز الاختراعات وجميع الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية ودعم استمرارها، بالإضافة إلى وضع معايير لمعالجة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية التي يمكن أن تظهر في المستقبل، وذلك من أجل تحفيز أعضاء المعهد ومكافأتهم. ووضعت سياسة المعهد أيضاً معايير لتحديد حقوق والتزامات تنمية الملكية الفكرية والمبادئ التوجيهية الأساسية لإدارة سياسة نقل التكنولوجيا.

وأشار المعهد إلى أهمية وضع هيكلية تنظيمية لتطبيق هذه السياسة، وذلك من خلال ما يلي:

- مكتب للملكية الفكرية يتولى مسؤولية تنفيذ هذه السياسة بالإضافة إلى الإدارة، والتسويق، وحل المنازعات ذات الصلة؛
- لجنة استشارية لنقل التكنولوجيا تتولى مهمة تنقيح العقود التي تتناول موضوع الملكية الفكرية، وتوفير توصيات حول الاختراعات الحائزة براءات اختراع، وتنقيح العقود التي تشمل ملكية فكرية تتعلق بالقطاع الخاص لضمان غياب أي تضارب مع سياسة نقل التكنولوجيا؛

بالإضافة إلى ذلك، يركز المعهد على الإجراءات. فهو لا ينصح بنشر الإعلانات أو التسويق قبل بدء عملية التسجيل، بما أن الكشف عن أي اختراع قبل إيداع طلب التسجيل قد يؤدي إلى خسارة الحق ببراءة الاختراع.

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا. متوفر على الموقع <https://hiast.edu.sy/>.

#### 4. نقل التكنولوجيا والتنمية

المعرفة والخبرة في مجال العلم والتكنولوجيا محصورة في أغلب الأحيان ببراءات الاختراع والتدابير المماثلة لها، المصممة لحماية حق الملكية واستغلال المستثمرين للعمليات والتقنيات والمنتجات الجديدة<sup>80</sup>. وأعلن نص القرار 1713 (الدورة 16) الذي حمل عنوان "دور براءات الاختراع في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المتخلفة النمو" أن تطبيق نظام براءات الاختراع العالمي يجب أن يأخذ في الاعتبار متطلبات البلدان المتخلفة النمو الخاصة بالتنمية الاقتصادية، فضلاً عن المطالب المشروعة لأصحاب براءات الاختراع.

وأوصى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في اجتماعه الأول في عام 1964 في القرارات الصادرة عنه بأن "على البلدان المتقدمة أن تشجع أصحاب التكنولوجيات الحائزة براءة اختراع أو غير الحائزة لها، على تيسير نقل التراخيص، والدراية، والتوثيق التقني، والتكنولوجيا الجديدة

نشأ النقاش حول نقل التكنولوجيا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بعد نهاية الاستعمار، كجزء من المطالبة بتنمية الدول المستقلة حديثاً<sup>78</sup>. واعتقدت هذه الدول أن التطور الاقتصادي الاجتماعي يتقدم مع التطور التكنولوجي. وفي سبعينيات القرن الماضي، اشتركت البلدان النامية في مجموعة من المبادرات سعياً منها إلى تقليص الفجوة بينها، كمستعمرات سابقة، وبين نظرائها في الغرب<sup>79</sup>.

أما على الصعيد المؤسسي الدولي فجرت محاولة في عام 1961 لمواجهة نظام الملكية الفكرية الدولي لتقصيره في تلبية الاحتياجات التنموية للبلدان الفقيرة. فقد رفعت حكومتا البرازيل وبوليفيا مشروع قرار برعايتهما المشتركة إلى اللجنة المعنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشار القرار إلى بعض المخاوف من قبيل "أن إمكانية الوصول إلى [...]

جميع البلدان، بصرف النظر عن متطلباتها الاقتصادية وقدراتها التكنولوجية. أما خطة 2030 فلا تعتمد منهجاً واحداً يناسب الجميع في حماية الملكية الفكرية، لأن مراحل التنمية المختلفة تتطلب حماية مختلفة للملكية الفكرية. بالتالي، يمكن أن تتمتع الاقتصادات النامية بمرونة نظام الملكية الفكرية من أجل تعزيز النقل التكنولوجي والابتكار. والأهم من ذلك، من الضروري وضع سياسات تضم الملكية الفكرية قبل التوصل إلى حماية قوية للملكية الفكرية<sup>84</sup>.

منذ إبرام اتفاق ترييس، حاولت الحكومات مع الشركات المتعددة الجنسيات القائمة على الملكية الفكرية باستمرار، أن توسع معايير حماية الملكية الفكرية لتتخطى القنوات المتعددة الأطراف القائمة. وقد ضمت اتفاقات التجارة الحرة، والمعاهدات الثنائية، واتفاقات التعاون والشراكة الأوروبية، والجهود المتعددة الأطراف مثل اتفاقية مكافحة التزوير التجاري، ومفاوضات اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، معايير أكثر صرامة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها<sup>85</sup>. على سبيل المثال، تم توسيع شروط حقوق المؤلف/ة لتتوافق مع الالتزامات التي فرضها اتفاق التجارة الحرة الذي وقّعه عُمان مع الولايات المتحدة. وقد استخدمت البلدان النامية أيضاً استراتيجية "التحول في النظام" هذه<sup>86</sup>.

بالإضافة إلى إعادة التوازن للفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ازداد الاعتراف على الصعيد الدولي بقيمة نقل التكنولوجيا من أجل التنمية. ولهذه الغاية، تفت إضافتها بشكل مستمر في الصكوك المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن الصكوك التي تضم عناصر نقل التكنولوجيا، نذكر التالية<sup>87</sup>:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3202 (د-6)، "برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد" (1974)؛

بشكل عام إلى البلدان النامية، بما في ذلك تمويل شراء التراخيص والتكنولوجيا ذات الصلة، بشروط مؤاتية". وأضاف أن "على الهيئات الدولية المختصة، بما فيها هيئات الأمم المتحدة ومكتب الاتحاد الدولي لحماية الملكية الفكرية، أن تستغل الإمكانيات من أجل اعتماد تشريعات تتعلق بنقل التكنولوجيا الصناعية إلى البلدان النامية، بما في ذلك إمكانية إبرام الاتفاقات الدولية المناسبة في هذا المجال"<sup>81</sup>.

كذلك اعتمد مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في عام 1964 قراراً أعاد فيه تأكيد "أهمية إمكانية الوصول إلى المعرفة والخبرة في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجيا من أجل تسريع التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة النمو وزيادة الإنتاجية الإجمالية لاقتصاداتها"، وتأكيد "أن تبادل المعلومات والخبرات الأكثر انتشاراً في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجيا من شأنه تيسير التنمية المستمرة للتصنيع والعلاقات الاقتصادية الدولية"<sup>82</sup>. وأخذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عاتقها إيجاد طرائق ووسائل لتيسير التكنولوجيا من خلال علاقتها المستمرة مع الأونكتاد.

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، طلبت مجموعة من البلدان النامية (مجموعة الدول الـ 77) معاملة تفضيلية وتدابير إضافية تجبر أصحاب براءات الاختراع الأجانب على العمل في البلدان التي منحهم تلك البراءات. ورأى بعض المعلقين أن فشل المؤتمر الدبلوماسي لمراجعة اتفاقية باريس يعود في جزء منه إلى معارضة البلدان المتقدمة لتلك التدابير، وفي الجزء الآخر إلى أن البلدان المتقدمة لم تتمكن من التوافق على هذه التدابير"<sup>83</sup>.

وقد سعى اتفاق ترييس لعام 1995 إلى تشجيع الإبداعات والاختراعات من خلال آليات مختلفة للتسويق مع اعتماد سياسة موحدة. وبشكل هذا الاتفاق وثيقة واحدة وصارمة ومعيارية تساوي بين

تؤثر أيضاً على نجاح رائدات الأعمال، خصوصاً إذا كانت المؤسسات المالية تميل إلى توفير التمويل لحاملي البراءات أو لمقدمي الطلبات لحيازة براءة اختراع<sup>88</sup>. وقياساً على معدل التزايد الحالي لحصة المرأة من طلبات براءات الاختراع، احتسبت الويبو أن تحقيق التوازن بين الجنسين (وليس المساواة بين الجنسين) في تقديم الطلبات تطبيقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لن يتحقق إلا بحلول عام 2080<sup>89</sup>.

فإحصاءات الويبو حول طلبات البراءات تقدم مؤشراً لوضع المرأة في هذا المجال. وتُظهر البيانات أن المجالات التي يرجح فيها أكثر أن تكون المرأة طرفاً في طلبات البراءات هي قطاع المستحضرات الصيدلانية، أو التكنولوجيا الحيوية، أو تحليل المواد البيولوجية، أو الكيمياء العضوية الدقيقة، أو الكيمياء الغذائية. وقد شغلت هذه المجالات التكنولوجيا المراكز الخمسة الأولى في ما يخص الطلبات التي قدمتها النساء أو التي ضمت نساء منذ عام 2000، عندما بدأ جمع البيانات في قاعدة البيانات. وقد شغل مجال التكنولوجيا الحيوية المركز الأول في ما يخص الطلبات التي ضمت نساء في السنوات الـ 18 الأخيرة، باستثناء عام 2010 حين شغل قطاع المستحضرات الصيدلانية هذا المركز. ويُظهر الشكل 2 حصة طلبات براءات الاختراع المقدمة لكل مجال تكنولوجي، التي ضمت امرأة واحدة على الأقل لعامي 2000 و2018<sup>90</sup>.

يُظهر الشكل 2 أن نسبة حصة المرأة قد ارتفعت على مدى السنوات الـ 18 الماضية في جميع مجالات التكنولوجيا حيث تم إيداع الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. إلا أن الحصة الإجمالية للطلبات التي أدرجت فيها امرأة واحدة على الأقل بصفة مخترعة لم ترتفع سوى من 20 في المائة في عام 2000 إلى 33 في المائة في عام 2018. ويُظهر الجدول 2 البلدان التي سجلت أعلى نسبة من طلبات البراءات التي ضمت امرأة واحدة على الأقل.

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)؛
- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)؛
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: بيان المبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (1992)؛
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)؛
- جدول أعمال القرن 21 لقمة الأرض في ريو (1992)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (1994)؛
- اتفاق باريس (2016).

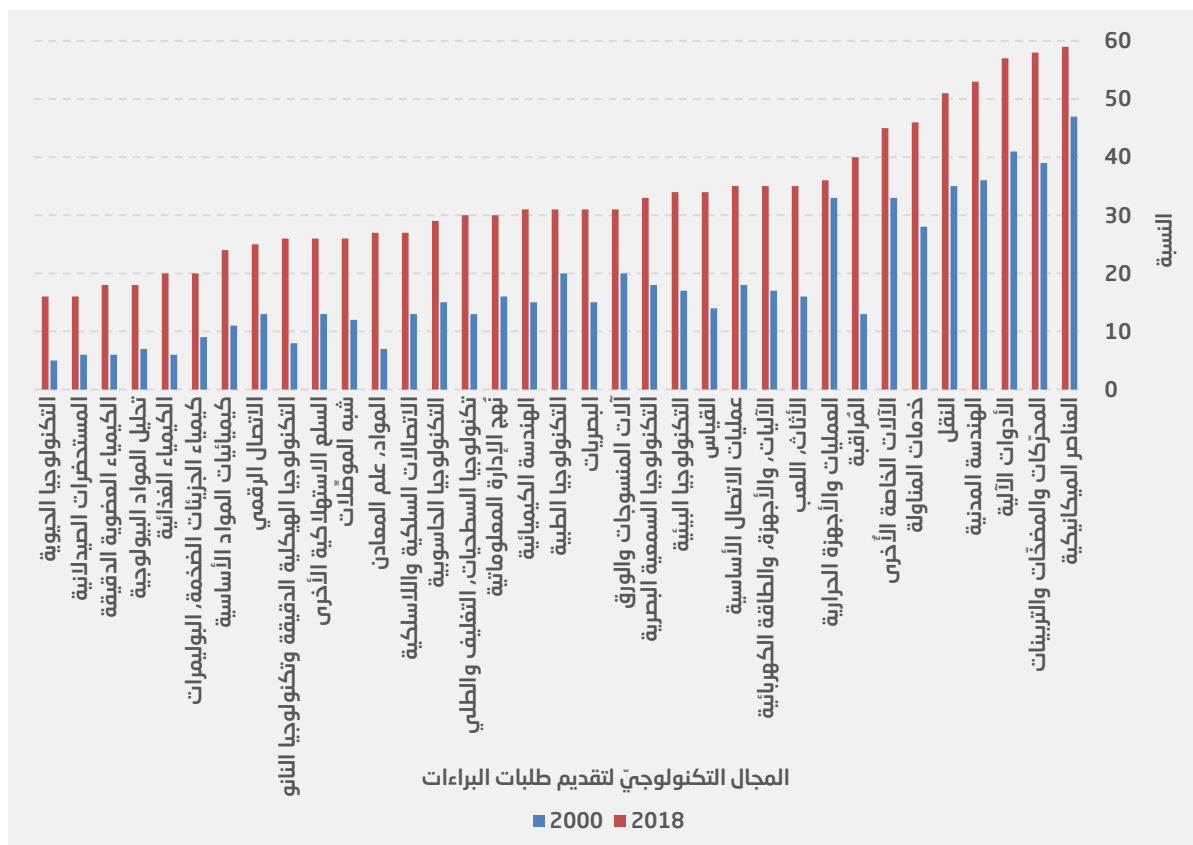
ولكن، على الرغم من تضمين نقل التكنولوجيا لتصبح مكوناً من مكونات الصكوك المتعددة الأطراف للمساعدة في ضمان تنمية أكثر إنصافاً، لا تزال الفجوة قائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

يُعتبر نقل التكنولوجيا ضرورياً لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الابتكارية الخاصة، إلا أن ذلك ليس كافياً. فيجب أن تولي هذه البلدان الأولوية القصوى لتنمية قدراتها الابتكارية، على أساس أنها أحد متطلبات تحقيق المجتمعات والاقتصادات المستدامة على المدى الطويل.

## 5. الملكية الفكرية والمرأة

في جميع أنحاء العالم، لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة في مجال حقوق الملكية الفكرية، لأن حظوظ المرأة في حيازة براءات الاختراع أقل من حظوظ الرجل. وهذه مسألة مهمة يجب معالجتها، لأنها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وتمكين المرأة. ويمكن أن

الشكل 2. حصة الطلبات التي ضمت مخترعة واحدة على الأقل، بحسب المجال التكنولوجي



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليويو: WIPO, 2019c.

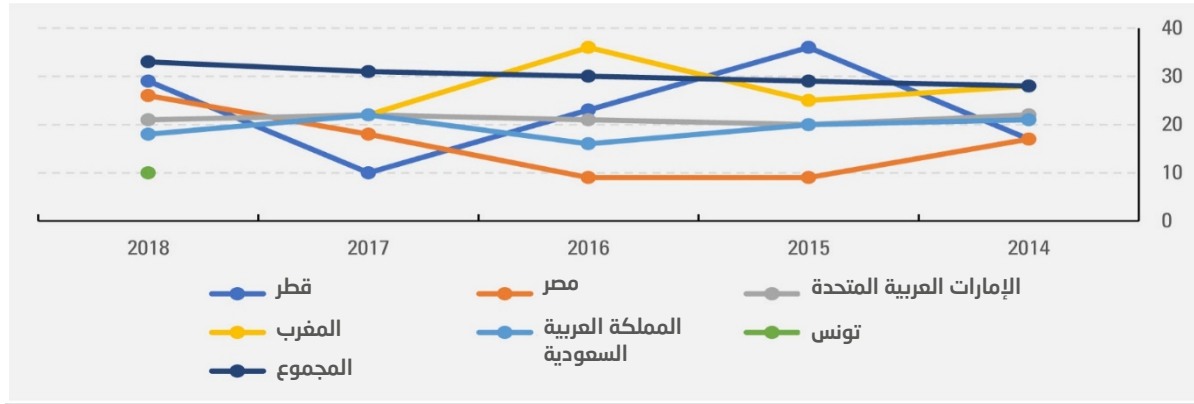
الجدول 2. البلدان التي سجلت أعلى حصة من طلبات البراءات التي ضمت امرأة واحدة على الأقل لعالمي 2000 و2018

	2018		2000	
	حصة النساء من الطلبات (بالنسبة المئوية)	منشأ الطلب	حصة النساء من الطلبات (بالنسبة المئوية)	منشأ الطلب
1	70	الأوروغواي	39	الهند
2	68	بنما	38	جمهورية كوريا
3	56	أنتيغا وباربودا	36	الصين
4	51	جمهورية كوريا	36	سنغافورة
5	50	ماليزيا	35	سلوفاكيا
6	49	الصين	33	سلوفينيا
7	42	كولومبيا	31	باربادوس
8	42	إيران	30	المملكة العربية السعودية
9	41	البرتغال	28	هنغاريا
10	38	سنغافورة	27	بلجيكا

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليويو: WIPO, 2019c.

ملاحظة: هذه البلدان تتصدر اللائحة ضمن تلك التي تتوفر بشأنها البيانات. ولم تتوفر البيانات بشأن الكثير من البلدان لهذا المؤشر في عام 2000.

الشكل 3. حصة الطلبات التي ضمت مخترعة واحدة على الأقل في المنطقة العربية، 2014-2018



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليوبو: WIPO, 2019c.

العربية، فحازت مصر الحصة الكبرى من الباحثات في عام 2018 بنسبة 22 في المائة، تلاها المغرب (17 في المائة)، ثم قطر والإمارات العربية المتحدة (11 في المائة)، والمملكة العربية السعودية (10 في المائة)، وتونس (7 في المائة)<sup>91</sup>.

ويمكن ربط أسباب العدد المتدني لطلبات براءات الاختراع بواقع أن عدد النساء أقل في مجالات محددة من العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وأن الكثير منهن قد لا ينخرط في مهنة من هذه المجالات بعد إكمال دراستهن، أي حيث تسجل البراءات الانتشار الأوسع، وذلك لأسباب عدة<sup>92</sup>. لكن أسباب انخفاض عدد طلبات البراءات التي تقدمها النساء لا ترتبط فقط بعدد النساء العاملات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، خصوصاً أن عدد النساء في هذه المجالات قد ارتفع، وفي بعض البلدان، بما فيها البلدان العربية، يتخطى عدد النساء عدد الرجال في هذه المجالات. بالتالي، من الواضح أن المرأة لا تزال غير مشاركة في نظام البراءات، وإن كانت تعمل في المجالات التي تسجل فيها البراءات الانتشار الأوسع. ووجد بعض الدراسات أن العوائق الاجتماعية لا تزال تمنع المرأة من الاستفادة من أنظمة البراءات. وتشير

تمتلك الليوبو بيانات حول ستة بلدان عربية هي الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. لكن البيانات في الفترة ما بين عامي 2000 و2008 لم تكن ثابتة، وصارت البيانات متوفرة فقط لقطر من عام 2014 ولتونس من عام 2018. فعلى مدى السنوات العشر الأخيرة، أظهرت هذه البلدان الستة ارتفاعات وانخفاضات في حصة النساء من طلبات تسجيل البراءات. ولكن، قد يتعلق ذلك بعدد الطلبات الإجمالي للبلد في عام محدد. والجدير بالذكر أن حصة الطلبات التي تدرج المرأة ضمن المخترعين لم تتخط المجموع العالمي في أي عام، باستثناء عامي 2015 و2016 عندما حققت قطر والمغرب تباعاً نسباً أعلى من 35 في المائة (الشكل 3).

وتزايد أيضاً حصة المخترعات في مجموع المخترعين المُدرجين في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكن يُعدّ هذا التزايد بطيئاً إذ ارتفع من 11 في المائة في عام 2000 إلى 17 في المائة في عام 2018. وفي عام 2018، شغلت المراكز الخمسة الأولى كل من سريلانكا (43 في المائة)، وأنتيغوا وبربودا (31 في المائة)، وبنما (30 في المائة)، والأوروغواي (30 في المائة)، والصين (29 في المائة). أما في المنطقة

المرأة من خلال حمايتها لحقوق المرأة والرجل معاً. فمن المعلوم أن أنظمة الملكية الفكرية عندما تكون أقوى في حماية حقوق المرأة، تزداد مشاركة المرأة في المجتمع وفي السوق، وهذا ما يساعدها كي تصبح قائدة للابتكار<sup>96</sup>. في المقابل، ينتقد أنصار الحد الأدنى الملكية الفكرية بادعائهم أن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار، التي تُثبّت المستهلك في خياره وتُخفّض مستوى الرفاه. هؤلاء يقدمون حجة أن نظام حقوق الملكية الفكرية القوي يمكن أن يقلّص نسبة نقل التكنولوجيا من خلال تقييد حجم التقليد، وهذا ما يزيد من صعوبة تضيق الفجوة التكنولوجية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب<sup>97</sup>. فحين تعمل البلدان النامية على مواءمة معايير الملكية الفكرية الخاصة بها لتتواءم مع معايير البلدان المتقدمة، فإنها تتكبّد مصاريف على المدى القصير من قبيل نقل الإيجارات والإدارة ونفقات الإنفاذ التي تفوق المنافع الأولية والتي يمكن أن تُبعد الموارد الشحيحة عن القطاعات الأساسية الأخرى<sup>98</sup>.

لقد عملت الأنظمة التكنولوجية العالمية والمنظمات الدولية على تيسير التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تلبية احتياجات التنمية والاستدامة المختلفة بشكل أفضل<sup>99</sup>. وتؤدي الحكومات دوراً من شأنه تشجيع تسريع نقل التكنولوجيا، من خلال تشاركها ونشرها عبر بيئة مؤاتية وإغراءات تهدف إلى تحقيق الاستفادة على المستوى المحلي، وذلك في ظل حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية. ويجب حشد الموارد العلمية والتقنية ذات الصلة، وتغيير السلوكيات والمؤسسات بشكل كامل وعميق، من أجل ضمان التنمية المستدامة. ولا شك في أن اتخاذ إجراءات الحيلة ضروري، فكما قال بعض المعلقين: "يُظهر الدليل التاريخي بشكل واضح أن حرمان البلدان النامية من حرية تصميم أنظمة الملكية الفكرية كما تراها مناسبة لها، يعني أن البلدان الغنية [...] 'تركل السلم ليقع' بعد أن تسلّقت نفسها"<sup>100</sup>.

تلك الدراسات إلى أن من الأقل ترجيحاً أن تسعى المرأة إلى تسويق اختراعاتها واكتشافاتها، وأن تُسوّق لنفسها أمام شركاء محتملين، وهو تسويق يمكن أن يتطلب الحصول على براءة الاختراع. كذلك، من المحتمل أن يتم استبعادها من الشبكات التي قد تمكّنها من الاتصال بشركاء الابتكار الآخرين، وهو اتصال يمكن أن يقود إلى الحصول على براءة الاختراع. لكن البيانات لا تزال ضئيلة جداً لتوفير فهم كامل للعوائق والقيود التي تواجهها المرأة والتي تمنعها من المشاركة في نظام البراءات<sup>93</sup>.

## 6. أنظمة الملكية الفكرية الضعيفة مقابل الأنظمة القوية

تواجه الساحة الاقتصادية العالمية بين الحين والآخر جدالات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. ومن المسائل المهمة التي يطرحها النقاش مدى استفادة البلد النامي من تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية الخاص به ومن جعله يتوافق مع المعايير الخاصة المثبتة أصلاً في البلدان المتقدمة. ويظهر في هذا النقاش المتكرر نموذجان متعارضان<sup>94</sup>: يوصي الأول بنظام قوي لحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية، في حين يقدم الثاني حجة أن ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية، أو حتى غيابها، يسمح بنشر المعرفة بشكل سريع وبناء القدرات المحلية.

يقدم أنصار الحد الأقصى الذين يدعمون أنظمة الملكية الفكرية القوية حجة أن التحسينات في حماية حقوق الملكية الفكرية ستعود بالمنفعة على البلدان المتقدمة كما على البلدان النامية. فالشركات في بلدان الشمال ستجد حوافز كافية لصالح ترخيص المعرفة والتعاون مع شركات في بلدان الجنوب في مشاريع مشتركة. وسيفيد مثل هذا الاستثمار في البحث والتطوير البلدان النامية من خلال ازدياد تدفقات نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية (الإطار 6)<sup>95</sup>. ويمكن أن تُظهر أنظمة الملكية الفكرية القوية أيضاً فائدتها في تمكين



## الإطار 6. قطاع المستحضرات الصيدلانية في الهند

يُعدّ قطاع المستحضرات الصيدلانية من أهم القطاعات في الهند، وهو أحد أفضل الأمثلة لتسليط الضوء على أثر الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي في ظل نظام قوي للملكية الفكرية.

ويحتل سوق المستحضرات الصيدلانية في الهند المركز الثالث عالمياً من ناحية الحجم، ويترجّح ضمن أكبر الأسواق من ناحية القيمة الناتجة في الأسواق. وسوق المستحضرات الصيدلانية الهندية مكتمل النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهذا ما يميزه عن قطاعات المستحضرات الصيدلانية الأخرى حول العالم.

وبعد أن انضمت الهند إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995، ظلّ إليها إنشاء نظام لبراءات اختراع المنتجات. وقد أقامت شركات المستحضرات الصيدلانية في وقت لاحق شراكات مع شركات متعددة الجنسيات للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير. ويتم التأكد من صلاحية البراءات في الهند من خلال قانون جديد للبراءات ومن خلال الحماية التي تقدمها للتنمية المحلية. وهذا ما أدى إلى ظهور أكبر عدد من وحدات التصنيع الحاصلة على موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية خارج الولايات المتحدة. ووفقاً لتنظيم الإنتاج الصيدلاني للهند، وصل حجم السوق إلى 34 مليار دولار بحلول عام 2014.

وبغض النظر عن نجاح الهند في استخدام أنظمة الملكية الفكرية الوطنية والدولية، لا يزال بعض المشاكل ينتظر الحل، ومنها: المفاضلة بين توفير الأدوية بأسعار أقل وتوفير أدوية ابتكارية حديثة، وهذا ما حث المبتكرين على الاستثمار في البحث والتطوير والتصنيع داخل الهند لإتاحة المجال لاستهلاك أكبر على المستوى المحلي؛ وضمان أفضل نوعية من الأدوية يحتاج إلى استثمارات كبيرة.

وعلى الرغم من أن نظام الملكية الفكرية القوي قد حقق نجاحاً للهند على الساحة الدولية، فإن أثر فوائده داخل البلاد لم يظهر بعد.

المصدر: Mondal and Pingali, 2017.

## باء. حقوق الملكية الفكرية والبيئة التنظيمية للابتكار في المنطقة العربية

الدول العربية في مجال الابتكار، فقد تم تصنيفها في المركز الـ 36 من أصل 129 بلداً، في حين شغل اليمن المركز الأخير بينها، أي المركز الـ 129 (الشكل 4)<sup>103</sup>.

يبين مؤشر التنافسية العالمية لعام 2018 (الشكل 5) أن البلدان العربية قد حسّنت متوسط أدائها، ومرّد ذلك بشكل جزئي إلى الاتجاه السائد لتخفيض أسعار النفط والغاز. وقد تأثرت بيئة الاقتصاد الجزئي في المنطقة سلباً بتدهور أسعار النفط في العقد الأخير، وهذا ما يجبر بلداناً كثيرة على تنفيذ إصلاحات لزيادة التنوع. وقد تأثر أداء الاقتصاد الكلي لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي بهذا التراجع، فيما زادت بلدان أخرى من حيّزها المالي

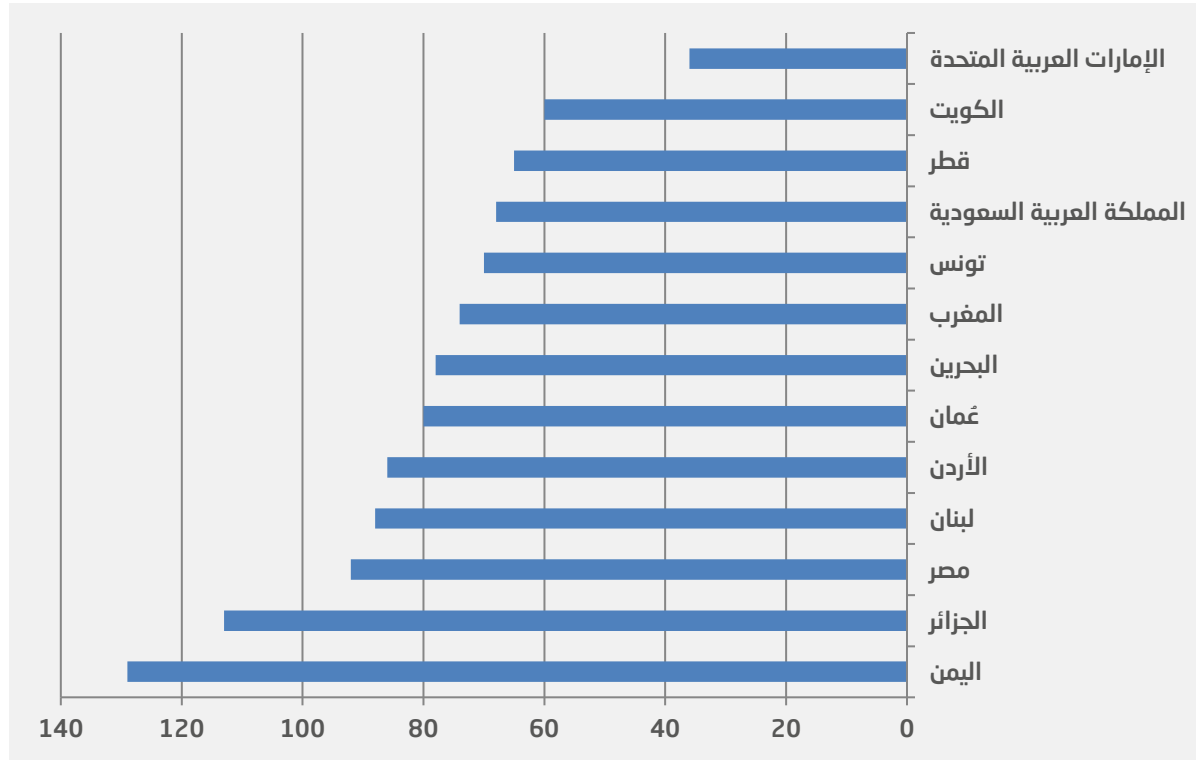
ينتج عن الابتكار مستوى أعلى من الفعالية والإنتاجية والاستدامة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي. أما العائدات المُحصّلة فتغذي البحث والتطوير، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الابتكار التكنولوجي<sup>101</sup>، وهكذا دواليك. ويحدد مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 العوامل التي تعزز الابتكار ويستعين بثمانين مؤشراً لتصنيف 129 بلداً بناءً عليها. وتُعتبر سياسات الملكية الفكرية والمعرفة من العوامل الأساسية لإظهار القدرة الابتكارية في بلد معيّن<sup>102</sup>. وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة

بسبب تخفيض إعانات دعم الطاقة<sup>104</sup>. وتُعتبر الاستثمارات الكبيرة في البنى الرقمية والتكنولوجية في المنطقة مشجعة وهي قد سمحت بإدخال التحديثات الأساسية على الجهوية الرقمية. إلا أن هذه الاستثمارات والتحديثات لم تُؤدِّ إلى ثورة في مستويات الابتكار في المنطقة.

ويُظهر الوضع الحالي للبيئة العربية للابتكار عدداً متزايداً من الشركات الناشئة الابتكارية الرقمية، خصوصاً في مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية. وقد قدمت الحلول الرقمية في هذين

المجالين نسبة 23 في المائة من جميع الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>105</sup>. وضمن البيئة التنظيمية للابتكار في المنطقة العربية، تبقى التجارة الإلكترونية إحدى أكثر الصناعات التي تم الاستثمار فيها منذ عام 2012<sup>106</sup>. ولكن، الجزء الأكبر من قيمة الشركات في الاقتصاد الرقمي يكمن في أصولها غير الملموسة التي تتم رسلتها من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية. فأكثر العلامات التجارية المشهورة قيمة في العالم هي علامات شركات التكنولوجيا التي تمتلك ملفات من البراءات، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وحقوق المؤلف/ة<sup>107</sup>.

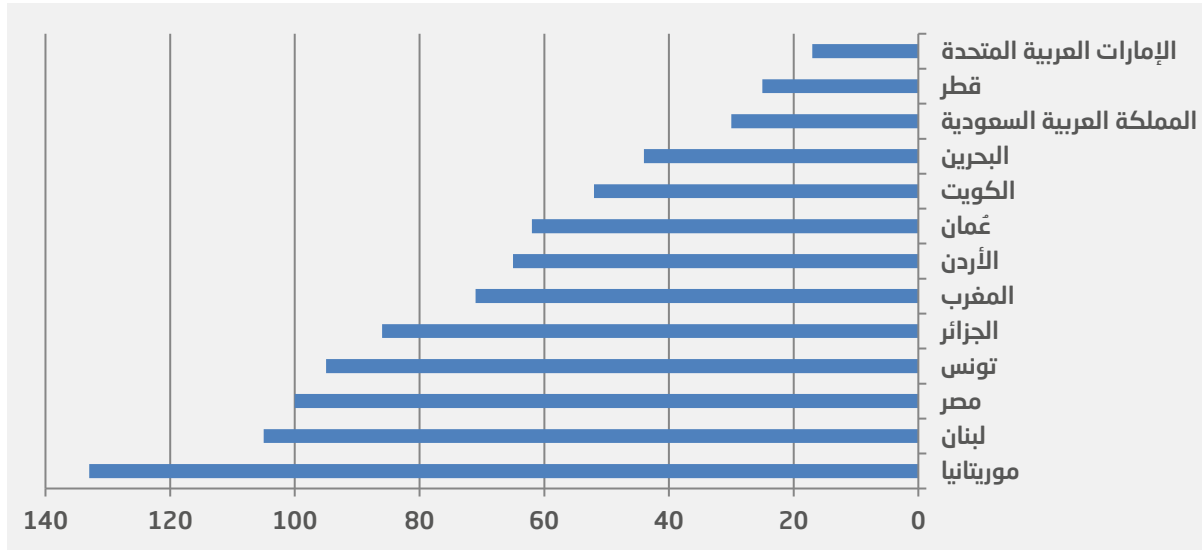
#### الشكل 4. تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 129)



المصدر: مؤشر الابتكار العالمي. متوفر على الموقع <https://www.globalinnovationindex.org/Home>



الشكل 5. تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر التنافسية العالمية (من أصل 137)



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية، 2018، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. متوفر على الموقع <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/middle-east-and-north-africa/#view/fn-10>

وتستثني القوانين في البلدان العربية، والتشريعات في معظم البلدان الأوروبية، البرامج الحاسوبية بذاتها ومنهجيات الأعمال بذاتها من قابلية استصدار براءات الاختراع، لأن الاختراعات التي تندرج تحت قوانين البراءات المختلفة يجب أن تتسم بطابع تقني<sup>109</sup>. وتتضمن الأمثلة على الطابع التقني مناهج تُستخدم لضبط العملية الصناعية، ومعالجة البيانات المتعلقة بالهيئات المادية (كدرجات الحرارة والحجم والشكل) والعمل الداخلي في الحاسوب. مع ذلك، لا يستطيع البرنامج الحاسوبي الذي يركز على حلول لعمليات النظام المالي أن يتسم بالطابع التقني إلا إذا استند إلى الاعتبارات التقنية المرتبطة بعمل الحاسوب الداخلي (تحسين الأمن مثلاً)<sup>110</sup>. لذا، تُعتبر الحماية من خلال حقوق المؤلف/ة إجراء البديل في هذا المجال خصوصاً، حيث لا يمكن دوماً منح الابتكارات الإبداعية براءات اختراع<sup>111</sup>.

صحيح أن البراءات تقدم أفضل نطاق للحماية حين يستوفي الاختراع المعايير القانونية، إلا أن ضمانها يشكل عادة عبئاً على الأفراد، وعلى الشركات الناشئة، وحتى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحياناً. بالإضافة إلى ذلك، لا تكون الإبداعات والاختراعات الرقمية كتطبيقات الجوّال، وتطبيقات الويب، والمنصات، والبرمجيات، وقواعد البيانات وغيرها، تحت حماية نظام البراءات بالضرورة. فقليلة هي النظم القضائية حول العالم التي تقدم هذه الحماية، ومنها مثلاً القانون الأمريكي الذي ينص على أن "أي شيء على وجه الأرض من صنع الإنسان" يمكن أن يُمنح براءة اختراع، ويستثني قانون الطبيعة والظواهر الطبيعية والأفكار المجردة<sup>108</sup>. وفي العادة، من الممكن الحصول على براءة اختراع لعملية اختراعية تتضمن برنامجاً للتشغيل، شرط ألا تكون البراءة مرتبطة بالبرنامج فقط. ولا يتم منح براءة الاختراع للبرنامج فقط، بل للعملية والبرنامج معاً.

## جيم. مساهمة حقوق المؤلف/ة في الابتكار

في حين أن من الأكثر شيوعاً اعتبار نظام براءات الاختراع مصدراً للابتكار والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، تؤدي قوانين حقوق المؤلف/ة دوراً أساسياً في الاقتصاد. وقد تغير دور المعلومات في القرن الحادي والعشرين وصار من الأسهل الوصول إليها. ومع ازدياد حجم المعلومات، ازداد الطلب على توفرها لاستخدامها في صنع القرارات. وقد كانت حقوق المؤلف/ة محور المناقشات العامة حول مسألة إمكانية الوصول إلى المعلومات. وجذبت أهميتها في الحياة اليومية والأعمال التجارية اهتمام المبدعين في مجال الاقتصاد، الذين تقوم أنشطتهم على التكنولوجيا الرقمية.

تؤثر حقوق المؤلف/ة في الصناعات الثقافية كالنون والموسيقى والأدب والأفلام، وتؤثر أيضاً في البحوث التعليمية والعلمية من خلال أثرها على نشر المعلومات التي يتم تعميمها ضمن وسائل الإعلام الخاضعة لحقوق المؤلف/ة، والمنشورات المطبوعة والإلكترونية. إلا أنها تتسم بأهمية كبرى بالنسبة إلى قواعد البيانات وصناعة البرمجيات التي ترتبط بشكل مباشر ووثيق بحماية حقوق المؤلف/ة، فهي تفقد من دون هذه الحقوق قيمتها التجارية. وتشكل كل هذه الصناعات جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي، ومصدراً للتوظيف والدخل. بالتالي، يمكن أن يكون لنظام حقوق المؤلف/ة أثر مهم على تراكم رأس المال غير المادي من خلال أثرها على الابتكار والإبداع، المحددين الجوهريين للتنمية الاقتصادية.

وغالباً ما يتم الخلط بين حقوق الطبع والنشر و"حقوق المؤلف" أو droit d'auteur في اللغة الفرنسية. هذان النظامان القانونيان، رغم تشابههما،

يختلفان في بعض الأمور الأساسية. فحقوق الطبع والنشر هي حقوق الملكية الأدبية والفنية التي تُطبق في البلدان التي تتبع القانون الأنغلوسكسوني أو القانون العام. وفي حين تشير حقوق المؤلف إلى مفهوم الملكية الأدبية والفنية في البلدان التي تطبق القانون المدني، لا سيما البلدان الأوروبية، تُطبق حقوق الطبع والنشر بشكل أساسي في بلدان القانون العام كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا. ويتبع معظم البلدان الأوروبية نظام حقوق الطبع والنشر بحسب القانون المدني الأوروبي، ما عدا قبرص وأيرلندا ومالطا.

ومن خلال التحليل اللفظي للكلمة، يتضح أن حقوق الطبع والنشر في فرنسا هي حقوق المؤلف/ة، أي أن الاهتمام ينصبّ حصراً على حماية المبدع/ة ومصنّفه/ها. أما في الولايات المتحدة فحقوق الطبع والنشر هي في الأساس الحق في الطبع والنشر، ويرتبط الحق بالطبع وليس بالمبدع. ولا تحمي حقوق الطبع والنشر إلا المصنّفات التي تتجسد بواسطة المادة، إن تم نشرها أو لم تُنشر، كالرسومات والأفلام المصورة وبرامج الحاسوب وغيرها. أما حقوق المؤلف فتحمي كل الإبداعات الفكرية، إن كانت تتجسد بواسطة المادة أم لم تكن كذلك.

يكمن الفارق الأساسي بين حقوق الطبع والنشر وحقوق المؤلف/ة في أن حقوق الطبع والنشر تتبع بشكل رئيسي المنطق الاقتصادي، إذ تمثل حق الاستغلال. فهي تحمي الذين يستثمرون في الملكية الفكرية كالمنتجين والمستثمرين والمستخدمين، أكثر مما تحمي مبدع/ة المصنّف. أما حق المؤلف، فهو على العكس من ذلك يضمن الحماية للمبدع بشكل أساسي. والنتيجة الأساسية لهذا الفارق الجوهرية هي أن الحق المعنوي يكون أقل أهمية بكثير في البلدان التي تطبق حقوق الطبع والنشر. في المقابل، يشدد حق المؤلف/ة على الرابطة القوي بين المؤلف/ة ومصنّفه/ها.

الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل والتجارة<sup>112</sup>. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية النموذجية تعريفاً رسمياً للصناعات القائمة على حق المؤلف/ة، وقد ساعدت على قياس قيمة إنتاج هذه الصناعات، من بين جوانب أخرى<sup>113</sup>. وتُسمى الصناعات التي تستخدم الحماية التي تقدمها حقوق المؤلف/ة والحقوق المجاورة، بالصناعات القائمة على حق المؤلف/ة أو بالصناعات الإبداعية. ولهذه الصناعات مساهمات مباشرة وغير مباشرة في الرفاه الاقتصادي والتنمية. كذلك، يزداد دورها أهمية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. أما الدراسات التي أُعدت باستخدام بيانات موثوقة ومنهجيات مشتركة وناجحة عن المساعدة التي تقدمها الويبو، فتضع أساساً للمقارنة في الدراسات الاستقصائية المستقبلية. وهي تقدم أداة عملية على شكل مبادئ توجيهية وتوصيات وطرق استقصائية يتم تطبيقها في الدراسات الاستقصائية حول المساهمة الاقتصادية للقطاعات الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي.

ولم يستفد من هذا النوع من الدراسات المحددة التي تلخص التجربة الموجودة من خلال الاستقصاء حول الدراسات الإبداعية التي تعمل على أساس حماية حقوق المؤلف/ة والحقوق المجاورة، سوى بلدين عربيين اثنين، هما الأردن (الشكل 7) ولبنان (الشكل 6)<sup>114</sup>. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات ليست حديثة العهد، لم تقم الويبو بتحديثها أو بإجراء دراسات جديدة تتعلق بهذه المسألة لهذين البلدين حتى اليوم. والجدير بالذكر أن هذه الدراسات تقيس حصة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة والحقوق المجاورة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لا تُظهر كيف يُعدّ هذا الناتج وظيفية من وظائف أنشطة حق المؤلف (الشكلان 8 و 9).

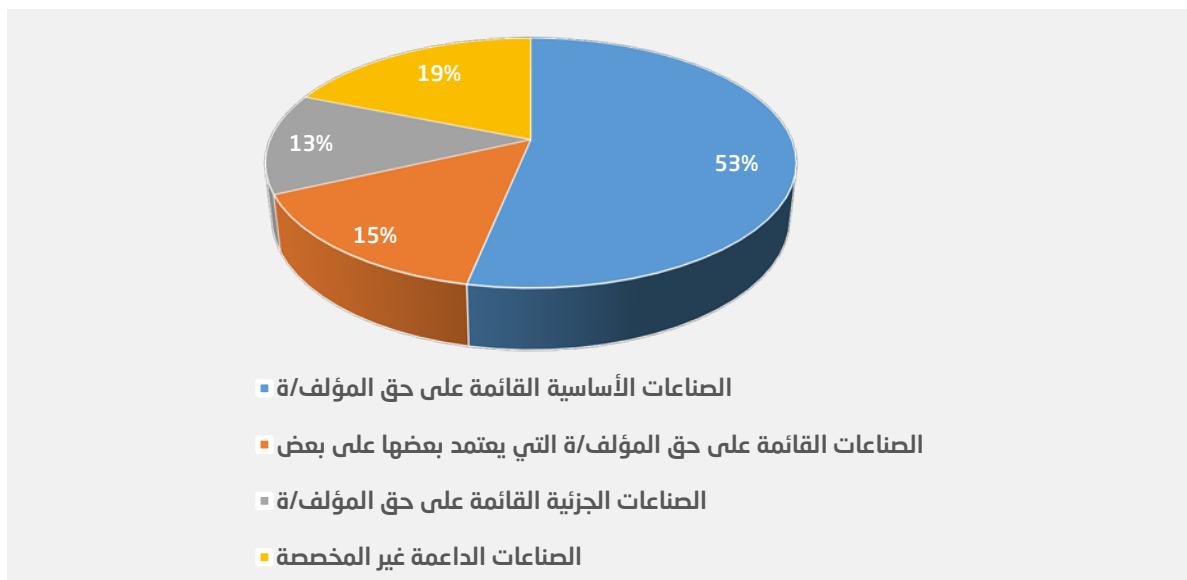
وفي النظم القانونية التي تتبع القانون المدني، نجد رابطاً ثابتاً ودائماً وغير قابل للتصرف بين المؤلف/ة ومصنّفه/ها الإبداعي، باعتبار أن المصنّف يشكل جزءاً لا يتجزأ من مؤلفه/ته. ويسمى ذلك حق المؤلف/ة المعنوي في مصنّفه/ها. ويكون هذا الحق غير قابل للتصرف لأن المؤلف لا يستطيع أن يكلف شخصاً آخر بمصنّفه، ولا أن يتعاقد مع أي شخص ليقوم به، أيّاً كان نوع العقد. عادة، لا يُعطى هذا الحق للآخرين إلا بموجب وصية أو إرث. أما في النظم القانونية التي تعتمد حقوق الطبع والنشر، فالأمر عكس ذلك، لأن المؤلف/ة يستطيع أن يكلف شخصاً بحقوقه/ها المعنوية. وإن قام بذلك، يستطيع الشخص المُكلف بهذا الحق أن يحدد بحرية كيف يستخدم المصنّف.

ويعزف قانون حقوق الطبع والنشر المصنّفات الأصلية فقط، ويعترف بها ويحميها لفترة معينة، وهو يساعد على وضع القواعد العامة للتجارة بها. ويصبح شرطاً مسبقاً لتبادلات السوق من خلال السماح بتجارة الإبداعات الفكرية التي لا يمكن الاستفادة منها بدون حقوق الطبع والنشر التي تمنحها سمات السلع الاقتصادية. ولطالما تُكيّف قانون حقوق الطبع والنشر مع التغيرات التكنولوجية، منذ منشئه مع تطور الصحافة المطبوعة ولغاية أيامنا هذه التي تمنح إمكانية الوصول إلى المصنّفات الإبداعية من خلال الرقمنة والإنترنت، لكنه لطالما واجه التحديات. لذلك، ليست حقوق الطبع والنشر فئة قانونية فحسب، بل هي أيضاً أداة يمكن أن تساعد المبدعين/ات في تحقيق المكاسب الاقتصادية، فتخلق بالتالي فرصاً للعمل والتجارة وتحقيق الثروات.

## 1. حق المؤلف/ة، والتوظيف، والناتج المحلي الإجمالي

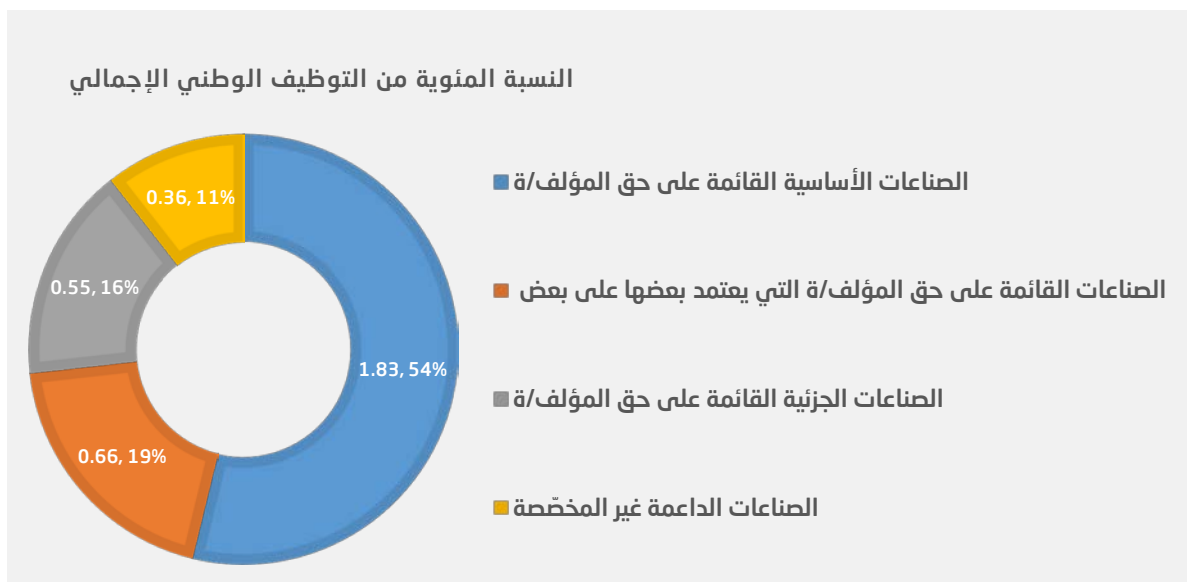
في عام 2015، نقّحت الويبو دليلاً يرسم منهجية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء لتأكيد المساهمة

الشكل 6. توزيع مساهمة القطاعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي في لبنان (2008)



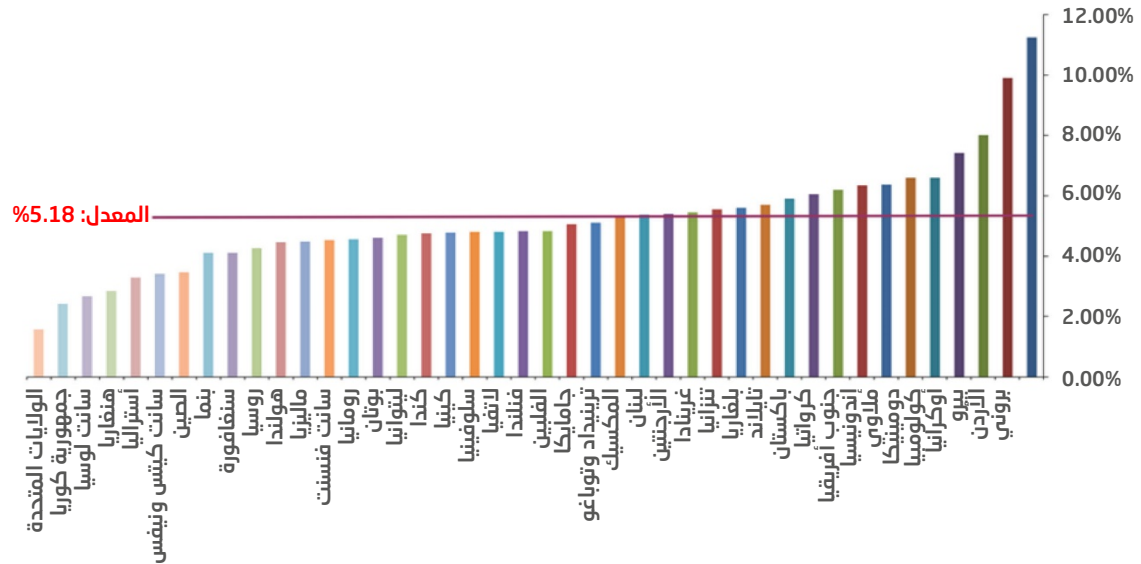
المصدر: Melki, 2007

الشكل 7. توزيع مساهمة القطاعات القائمة على حق المؤلف/ة في التوظيف في الأردن (2013)



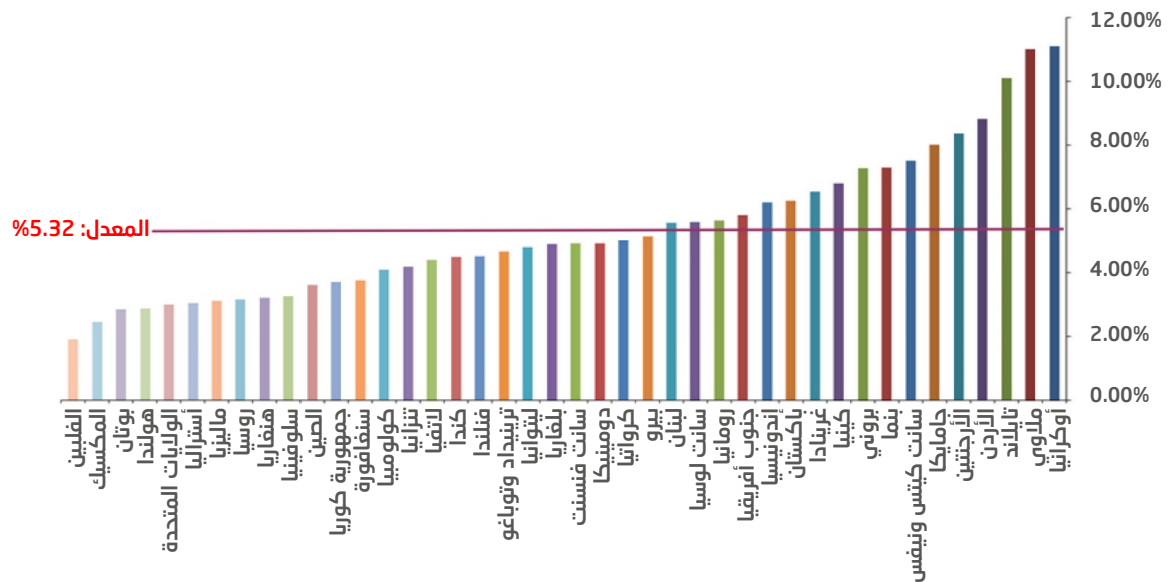
المصدر: مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية: South-North Center for Dialogue and Development, 2012

الشكل 8. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي - جدول مقارنة (2014)



المصدر: WIPO, 2014.

الشكل 9. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في التوظيف الوطني - جدول مقارنة (2014)



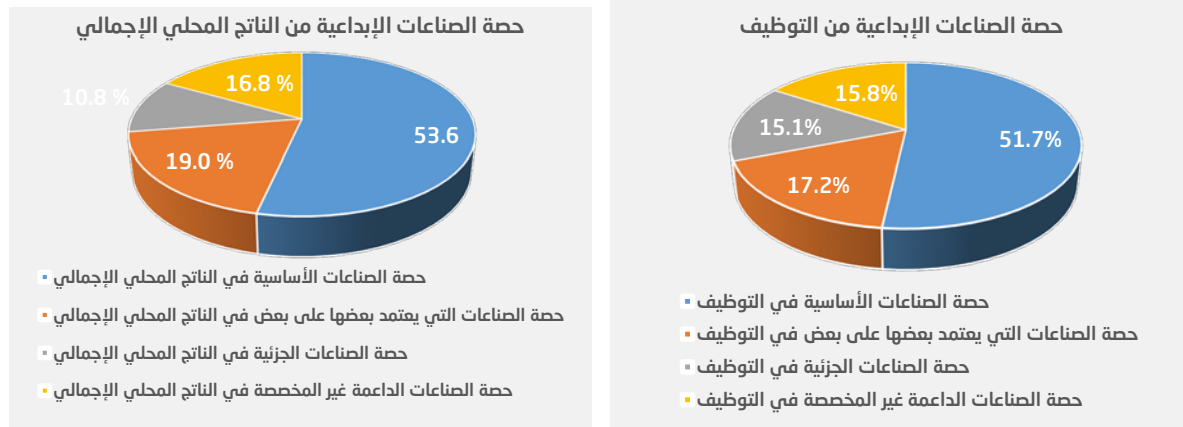
المصدر: WIPO, 2014.

الصناعات الأساسية القائمة على حق المؤلف/ة. وتظهر الرسوم البيانية (الشكلان 10 و 11) متوسط حصة الصناعات في صميم القطاع الإبداعي. وتعتبر صناعات الصحافة والأدب المساهمين الأساسيين بفارق كبير، فهما تنتجان 39 في المائة من القيمة المضافة، وتتبعهما صناعات البرمجيات وقواعد البيانات بنسبة 22 في المائة. وتشكل هذه الصناعات، إلى جانب صناعات أخرى كالراديو والتلفزيون، والموسيقى والمسرح، والإعلان، والرسوم المتحركة والفيديو أكثر من 50 في المائة من الحصة.

تميز منهجية الويبو بين أربع مجموعات مختلفة من الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة، وذلك من ناحية مستوى اعتمادها على المواد المشمولة بحق المؤلف/ة، وهي: الصناعات الأساسية، والصناعات التي يعتمد بعضها على بعض، والصناعات الجزئية، والصناعات الداعمة غير المخصصة.

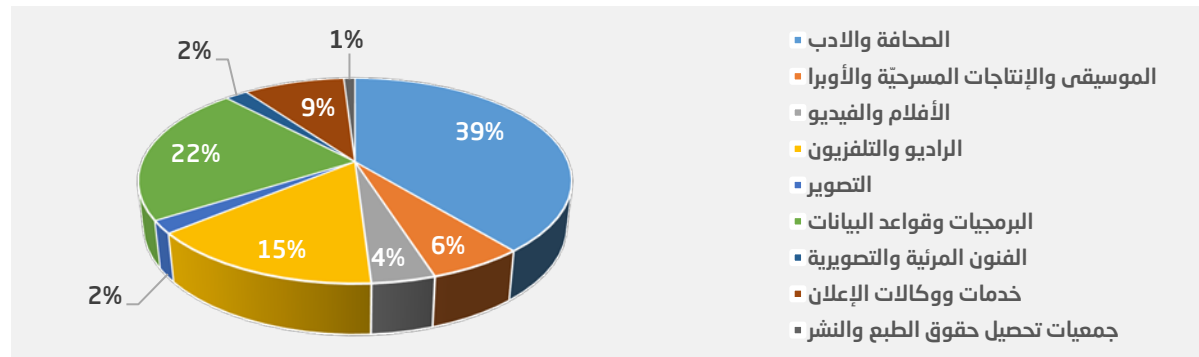
يصب أكثر من نصف المساهمة الإجمالية للصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في التوظيف (الشكل 10) والنتاج المحلي الإجمالي (الشكل 11)، وهي تنتج عن

**الشكل 10. مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، بحسب مجموعات الصناعات**



المصدر: WIPO, 2014.

**الشكل 11. مساهمة الصناعات الأساسية القائمة على حق المؤلف/ة في الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الصناعة**



المصدر: WIPO, 2014.

"الأغراض" التي تنقل حقوق الملكية الفكرية والمواد التي تحميها حقوق الطبع والنشر بالتشريعات التي تختلف من مجتمع إلى آخر. لكن حقوق الطبع والنشر تتطور بمقتضى أنظمة مختلفة وبطريقة غير موحدة، ويكون تطورها مشروطاً بظاهرة العولمة.

لكن العولمة تنطوي على تدفق المعلومات والسلع والخدمات، وبالتالي تدفق السوق. وتشغل حقوق الطبع والنشر مكانة في هذه المساحة المتجانسة، أي الكوكب الذي توحدته الشبكات. وتؤثر هذه الحقوق على كل ما يتم تداوله في الاقتصاد الرقمي تقريباً. فالتحول نحو رقمنة نماذج التوصيل، على سبيل المثال، قد أثر سلباً في صناعتي الموسيقى ونشر الكتب اللتين ازدهرتا بفضل حقوق الطبع والنشر. ويندرج قطاع الفنون المرئية أيضاً ضمن القطاعات التي أعادت فيها التحميلات الرقمية تحديد أساليب الأعمال، وبالتالي رفعت أيضاً إمكانية القرصنة. وثمة مجال آخر تخضع فيه شيفرة منشأ البرمجيات وجميع العناصر تقريباً كالرسومات البيانية والتصاميم وقواعد البيانات لحماية حقوق الطبع والنشر، وهو صناعة ألعاب الفيديو. كذلك، تأثرت نماذج الأعمال الخاصة بالصناعات الأساسية القائمة على حق المؤلف بإمكانية نقل التكنولوجيا المتزايدة. فالأجهزة النقلة كالهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية مثلاً التي تتيح الوصول إلى المحتويات الإبداعية القابلة للبحث أو للتحميل عبر الإنترنت، تزيد أيضاً للمستخدمين/ات إمكانات استخدام هذا النوع من المحتويات، للاستفادة بشكل فعال من التطبيقات النقلة المختلفة<sup>115</sup>.

أعادت الثورة التكنولوجية تشكيل البيئة التي توجهها حقوق الطبع والنشر من خلال التأثير على المحتوى الإبداعي والصناعات القائمة على هذه الحقوق. وقد عدلت بلدان عدة قوانينها لتتأقلم مع تقدم التكنولوجيا من خلال مواءمة حقوق الطبع والنشر مع الاقتصاد المعرفي. وفي عام 1996، اعتمدت الويبو معاهدة

## 2. حقوق المؤلف/ة والابتكارات التكنولوجية الجديدة

### الجدول 3. ملخص الفروقات الأساسية بين السلع المادية والمحتوى الرقمي

خصائص المنتج	السلع المادية	المحتوى الرقمي
الكلفة الهامشية لإعادة الإنتاج	إيجابية	صفر في أغلب الأحيان
الاعتماد على الأجهزة	محدود	يعتمد على الأجهزة
التوصيل الرقمي	مستحيل	ممکن
نطاق السوق	محدود جغرافياً	عالمي

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: OECD، 2015.

تزداد أهمية المنتجات الرقمية يوماً بعد يوم، مع تحول اهتمامات الاقتصادات المتقدمة من الأصول الملموسة إلى الأصول غير الملموسة. وتشكل رقمنة المحتويات المكوّن الرئيسي للثورة التكنولوجية (الجدول 3). وقد خلق المزج بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة النمو والفائة السرعة من جهة، وتقليص كلفة تخزين البيانات من جهة أخرى، تحديات أمام قوانين الملكية الفكرية بشكل عام وحقوق الطبع والنشر بشكل خاص.

تؤثر التطورات الرقمية في قطاع البرمجيات على عمليات ابتكار الأعمال وعلى الاقتصاد، والخدمات الجديدة تقدم أساليب جديدة في عالم الأعمال في حين تمزج الخدمات الأخرى بين أساليب متعددة تقليدية. وقد أصبحت شبكة الإنترنت الوسيلة الجديدة لتوصيل المحتويات والخدمات ضمن الحدود الجغرافية للبلدان وعبر أنحاء العالم. وتم ابتكار طرائق إلكترونية وغير إلكترونية جديدة لتوليد المداخل، مثل النماذج القائمة على الإعلانات والنماذج القائمة على الاشتراك. وتتأثر تجارة



جديدة وفي أسواق جديدة واتباع منهجيات جديدة أيضاً، بهدف نشرها واستخدامها. وقد عملت الويبو من خلال المعاهدتين، أي معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، على تحديث القوانين القائمة من أجل الاستجابة للتطورات التكنولوجية. لكن المعاهدتين تناولتا التحديات التي طرحها الويب 1.0 (Web 1.0) والتكنولوجيات الرقمية التي كانت منتشرة منذ خمسة وعشرين عاماً. أما تحديات اليوم التي يطرحها الويب 3.0 (Web 3.0) فهي مختلفة، وقد تُغيّر إطار الاقتصاد المعرفي والابتكار في السوق. وتخضع مجالات كثيرة من قانون حقوق الطبع والنشر لمناقشات تتناول مثلاً نطاق الحقوق الممنوحة وتقييدات هذه الحقوق واستثناءاتها.

حقوق المؤلف ومعاهدة بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، أو ما سُمّي بمعاهدات الإنترنت<sup>116</sup>. فمعاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف تقدّم الحماية لمبتكري المصنّفات الأدبية والفنية كالمؤلفات، وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات، والمصنّفات الموسيقية، والمصنّفات السمعية والبصرية، ومصنّفات الفنون الجميلة والتصوير. أما معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، فتحمي حقوق المؤلفين كمؤدين ومنتجين للتسجيلات الصوتية. والجدير بالذكر أن بلداناً عربية عدة هي أعضاء في المعاهدتين السابق ذكرهما (الجدول 4).

منذ التوقيع الأخير للمعاهدات الدولية بشأن حقوق الطبع والنشر، تطورت مثل هذه المصنّفات بصيغ

#### الجدول 4. البلدان العربية الأعضاء في معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي

البلد	معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف	معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي
الجزائر	الانضمام: 31 تشرين الأول/أكتوبر 2013 النفاذ: 31 كانون الثاني/يناير 2014	الانضمام: 31 تشرين الأول/أكتوبر 2013 النفاذ: 31 كانون الثاني/يناير 2014
البحرين	الانضمام: 15 أيلول/سبتمبر 2005 النفاذ: 15 كانون الأول/ديسمبر 2005	الانضمام: 15 أيلول/سبتمبر 2005 النفاذ: 15 كانون الأول/ديسمبر 2005
الأردن	الانضمام: 27 كانون الثاني/يناير 2004 النفاذ: 27 نيسان/أبريل 2004	الانضمام: 24 شباط/فبراير 2004 النفاذ: 24 أيار/مايو 2004
المغرب	الانضمام: 20 نيسان/أبريل 2011 النفاذ: 20 تموز/يوليو 2011	الانضمام: 20 نيسان/أبريل 2011 النفاذ: 20 تموز/يوليو 2011
عمان	الانضمام: 20 حزيران/يونيو 2005 النفاذ: 20 أيلول/سبتمبر 2005	الانضمام: 20 حزيران/يونيو 2005 النفاذ: 20 أيلول/سبتمبر 2005
قطر	الانضمام: 28 تموز/يوليو 2005 النفاذ: 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005	الانضمام: 28 تموز/يوليو 2005 النفاذ: 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005
الإمارات العربية المتحدة	الانضمام: 14 نيسان/أبريل 2004 النفاذ: 14 تموز/يوليو 2004	الانضمام: 9 آذار/مارس 2005 النفاذ: 9 حزيران/يونيو 2005

المصدر: تجميع الإسكوا.



تتضمن الحقوق الاقتصادية حق إعادة إنتاج المصنف بأي شكل من الأشكال بالإضافة إلى حق أداء المصنف في العلن. وتضم هاتان الصلاحتان حق نسخ المصنف، رقمياً أو مادياً؛ وحق بيع النسخ؛ وحق إنشاء صيغ مشتقة من المصنف واستخدامها، كالقيام بترجمته؛ بالإضافة إلى حق خلق عرض يستند إلى المصنف وتحقيق إيرادات جزاء أدائه. أما الحقوق المعنوية التي تعترف بها البلدان التي تطبق القانون المدني، وبنسبة أقل، بعض النظم القانونية التي تطبق القانون العام، فهي تضمن للمؤلف حق الإفصاح الأول؛ وحق الإسناد بما فيه حق نشر المصنف من دون أن يحمل اسمه أو باسم مستعار؛ وحق سلامة المصنف؛ بالإضافة إلى حق التراجع والانسحاب الوارد في بعض النظم القانونية.

تغطي حماية حقوق الطبع والنشر عادةً أي عنصر أصلي من عناصر التعبير عن إبداع المؤلف، لكنها لا تشمل الأفكار أو العمليات وطرائق التشغيل أو المفاهيم الرياضية التي تكمن وراءه. والجدير بالذكر أن هدف حماية حقوق الطبع والنشر يختلف عن هدف حماية البراءات في حالة الابتكارات التكنولوجية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، وجميع الإبداعات الرقمية. فحقوق الطبع والنشر تحمي شيفرة مصدر البرنامج في حين تحمي براءة الاختراع أداء البرنامج الوظيفي. فلا يمكن منح حقوق الطبع والنشر للخوارزمية، بسبب طبيعتها الواقعية إذ إنها لا تجسد إبداع المؤلف. كما لا تحمي حقوق الطبع والنشر إلا شيفرة مصدر برنامج الحاسوب، وبالتالي الشكل الذي كُتب فيه. ويعني ذلك أن حقوق الطبع والنشر لا تحمي أداء برنامج الحاسوب الوظيفي ولا اللغة التي كُتب بها ولا الصيغة التي يستخدمها لتستفيد ملفات البيانات من بعض وظائفه، لأنها تعبير عن البرنامج.

### (ب) الإجراءات الشكلية لحقوق الطبع والنشر

يجب أن يكون المصنف أصلياً وأن يعكس شخصية المؤلف، لكي يتمتع بحماية حقوق الطبع والنشر.

### 3. قوانين حقوق الطبع والنشر في المنطقة العربية

إن معظم البلدان العربية أعضاء في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام 1886 التي تحكم حقوق الطبع والنشر الدولية حالياً، والتي صدقت عليها 177 دولة<sup>117</sup>. ولم يمض على وضع حوالى نصف قوانين حقوق الطبع والنشر المطبقة اليوم في البلدان العربية، أكثر من عشرين عاماً. لكن جميع هذه القوانين في كل البلدان العربية تتبع مفهوم حقوق المؤلف بحسب القانون المدني، وتتوافق مع مبادئ الحماية الرئيسية الواردة في اتفاقية برن. فاتفاقية برن تشدد على حماية حقوق المؤلفين ومصنفاتهم، وهي تركز على ثلاثة مبادئ وتقدم سلسلة من النصوص حول الحد الأدنى من الحماية الواجب توفيرها. وهي تقدم أيضاً نصوصاً خاصة بالبلدان النامية فقط<sup>118</sup>.

ويقضي المبدأ الأول بأن تتمتع المصنفات التي تنشأ في بلد من البلدان المتعاقدة، بالحماية نفسها في جميع البلدان المتعاقدة الأخرى، وهذا ما يُسمى بمبدأ "المعاملة الوطنية". والمبدأ الثاني يقضي بأن لا تشترط الحماية إنجاز أي إجراءات شكلية، وهذا ما يسمى بمبدأ "الحماية التلقائية". أما المبدأ الثالث فيقضي بأن تطبق الحماية بغض النظر عن وجود حماية أو لا في بلد منشأ المصنف، ويسمى مبدأ "استقلالية الحماية".

### (أ) نطاق حماية حقوق الطبع والنشر

تحمي قواعد الملكية الأدبية والفنية بمفهومها حول حقوق الطبع والنشر وحق المؤلف مصالح المؤلف الخاصة أو مصالح صاحب الحقوق، وذلك عبر منحها حقوقاً محددة ذات طبيعة اقتصادية أو معنوية، مع محافظتها على المصلحة العامة.

#### (د) الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق الطبع والنشر

ليست الحقوق الممنوحة للمؤلف مطلقة، بل يحدها بعض الاستثناءات والتقييدات. ويجب الحفاظ على توازن مناسب بين شواغل أصحاب الحق من جهة ومستخدمي المصنف المشمول بالحماية من جهة ثانية. لذا، تفرض قوانين حقوق الطبع والنشر بعض التقييدات على الحقوق الاقتصادية، بمعنى أنها توفر بعض الشروط التي يمكن أن تُستخدم المصنفات المحمية بموجبها من دون إذن أو من دون دفع أي رسوم<sup>119</sup>.

يتم اعتماد مبدأين للاستبعاد لا يسمحان للمؤلف أو لصاحب حقوق الطبع والنشر بأن يمنع الآخرين من استخدام مصنفه المشمول بحقوق الطبع والنشر. وبموجب نُظم القانون المدني، يسمى هذا الاستبعاد بالاستثناء، ويضاف إليه في نُظم القانون العام بعض التقييدات. ويعتمد نظام الاستثناء على المفهوم الفلسفي للقانون الذي يستثني. وفي البلدان التي تطبق القانون المدني، تُعتبر حقوق الطبع والنشر حقاً طبيعياً يضع المؤلف في محور النظام القانوني. أما في النظام الأنغلوسكسوني فتضع حقوق الطبع والنشر المصلحة العامة في محور الأهمية، وبالتالي، تكون حقوق الطبع والنشر مقيدة بمبدأ الاستخدام المشروع (Fair Use) وبيع الاستثناءات.

ولا حاجة إلى تسجيل المصنف أو إلى أي إجراء شكلي آخر، وهذا ما يشكل مبدأً أساسياً لحقوق الطبع والنشر التي تقدم الحماية على أساس واقع ابتداء المصنف فحسب، وهذا ما يعني أن حماية المصنف تبدأ من لحظة ابتداعه بصرف النظر عن شكله. وتُعتبر الحماية تلقائية، ولا حاجة إلى أي عملية من أجل تقديمها. أما تسجيل حقوق الطبع والنشر فيساعد فقط في تأكيد تاريخ ابتداء المصنف في حال التنازع بشأن التأليف.

#### (ج) مدة الحماية

تخضع جميع المصنفات المشمولة بحماية حقوق الطبع والنشر في معظم البلدان العربية للحماية طوال حياة مؤلفها وإلى 50 عاماً بعد وفاته. وهذه هي الفترة الدنيا للحماية المفروضة بموجب اتفاقية برن واتفاق تريبس. وتقدم ثلاثة بلدان، هي البحرين والمغرب وعمان (الجدول 5)، فترة أطول من حقوق الطبع والنشر تصل إلى 70 عاماً بعد وفاة المؤلف. وقد نتجت هذه القاعدة الخاصة بالمعايير الإضافية لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس بلاس TRIPS Plus)، عن اتفاق التجارة الحرة الذي وقّعه هذه البلدان مع الولايات المتحدة. أما في ليبيا فتسري فترة حقوق الطبع والنشر المخصصة لمصنف ما إلى 25 عاماً بعد الوفاة، طالما لم يقل الإطار الزمني الإجمالي للحماية عن 50 عاماً من تاريخ النشر للمرة الأولى.

#### الجدول 5. تمديد فترة حقوق الطبع والنشر لبعض المصنفات الخاضعة لها في عُمان

قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لعام 2008	قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لعام 2000	قانون حماية حقوق المؤلف لعام 1996	المصنفات القياسية
طيلة حياة المؤلف بالإضافة إلى 70 عاماً بعد وفاته	طيلة حياة المؤلف بالإضافة إلى 50 عاماً بعد وفاته	طيلة حياة المؤلف بالإضافة إلى 50 عاماً بعد وفاته	المصنفات السينمائية
95 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	50 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	25 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	الفنون التطبيقية
95 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	50 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	25 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	التصوير الفوتوغرافي
طيلة حياة المصور بالإضافة إلى 70 عاماً بعد وفاته	50 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	25 عاماً بعد نشر المصنف للمرة الأولى	

أما الاستثناءات في المنطقة العربية، فجميعها خاصة وشاملة وثابتة. وهي لا تتكيف مع تطوّر التكنولوجيا أو المجتمع، ولا يستطيع القاضي أن يضم قضايا جديدة بشكل تلقائي في إطار استثناءات حقوق الطبع والنشر. وهي تخضع لتفسير تقييدي وفقاً للمقولة اللاتينية "الاستثناء هو التطبيق الأكثر صرامة"<sup>123</sup>.

## دال. أثر حقوق الملكية الفكرية على الابتكار، وبعض الحلول

في منتصف القرن التاسع عشر، مارست بريطانيا وفرنسا هيمنة ثقافية على العالم الجديد. ففي فرنسا، رافع لويس بلان (Louis Blanc) ضد "تجارة الفن"، وأعلن برودون (Proudhon) في كتابه بعنوان "الملكيّات الأدبية" (Les majorats littéraires) أن "الملكية الفكرية هي سرقة" وناضل ضد إنشاء حق ملكية المؤلفين لمصنّفاتهم. وكان كتابه جزءاً من نقاش محتدم حول أساس نظام الملكية الفكرية ومخاطره بشكل عام، شارك فيه بشكل أساسي علماء اقتصاد بارزون والكثير من الكتاب.

كذلك، شكل النقاش حول الملكية الفكرية جزءاً من سياق عملية تطوير التجارة العالمية ومكافحة التزوير. وقد مكّن عدم التنسيق بين التشريعات المختلفة، الناشرين من نسخ الكتب الأكثر مبيعاً في البلدان حيث الحماية ضعيفة. أما أصحاب حقوق الطبع والنشر الذين تضررت مصالحهم فقد حشدوا التأييد لاعتماد نظام حماية عالمي، في حين أن فرصة توقيع معاهدة دولية بشأن حقوق الطبع والنشر قد شجّبه المبدأ الذي ندد أيضاً بتكاليف اعتماد حقوق الطبع والنشر: "يتطلع ما يُسمى بالتجارة الحرة إلى الحفاظ على الاحتكار الأجنبي لتزويدنا بالقماش والحديد، أما حقوق الطبع والنشر الدولية فتتطلع إلى

لقد تأثرت جميع قوانين حقوق الطبع والنشر في البلدان العربية بالحقوق الفرنسية التي صدرت نظمها الأساسية الأولى في عامي 1791 و1793. وقد صدر القانون رقم 298 في 11 آذار/مارس من عام 1957 ليطمأنش مع الظروف التقنية والاقتصادية الجديدة. ولم تتضمن نصوص عامي 1791 و1793 أي استثناءات لحقوق الطبع والنشر. وكانت الاجتهادات والسوابق القضائية هي التي أقامت فرقاً بين الاستخدام الخاص العام، وأجازت في بعض الحالات الاستخدام العام المجاني للمصنّفات الفكرية من دون الحصول على إذن المؤلف. وقد أدرج المشرعون لاحقاً استثناءات أخرى لقوانين الطبع والنشر.

في المقابل، أنشأت المحاكم الأمريكية مبدأ الاستخدام المشروع ودوّنته في عام 1976. وبات يشكل حجر الزاوية في نظام حقوق الطبع والنشر الأمريكي. ويضع هذا المبدأ تقييدات على حقوق الطبع والنشر ويشكل مع فكرة التعارض، عنصراً أساسياً لتحقيق التوازن بين حقوق المؤلفين والمخترعين بشأن إدارة مصنّفاتهم واستخدامها من جهة، والحاجة إلى تدفق الأفكار والمعلومات والأعمال التجارية بحرية من جهة أخرى<sup>120</sup>. والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة وكندا تتبعان مبدأ التعامل المشروع (Fair Dealing)، وهو نظام يقع بين النظام المفتوح للتقييدات الذي يمثلّه الاستخدام المشروع، والقائمة المفصلة للحالات المقيّدة التي يمثلها نظام الاستثناءات الفرنسي<sup>121</sup>.

إن الاستخدام المشروع هو مبدأ مرّن وقادر على التكيف، وهذا غاية في الأهمية عند التعامل مع التكنولوجيات الجديدة. وقد تم استخدامه أصلاً في بيئة الإنترنت إذ أن المحاكم وضعت بعض الأحكام التي تتضمن قدرة نتائج بحوث الإنترنت على استخدام الصور المصغّرة وشبكات الويب المؤقتة والخدمات الرقمية لكشف السرقات الأدبية<sup>122</sup>.

متابعة الاحتكار الذي لطالما تمتعت به بريطانيا لتزويدنا بالكتب"<sup>124</sup>.

لا يزال هذا النوع من النقاشات قائماً حتى اليوم، ويمكن أن تؤثر الملكية الفكرية بشكل إيجابي وسلبى على الأنشطة الإبداعية وعلى الابتكار. إلا أن النقاشات حول سياسات الملكية الفكرية ينبغي أن لا تركز على الرغبة في حماية مشددة أو متساهلة للملكية الفكرية، بل على التصميم المناسب لأنظمة الملكية الفكرية.

أما المعضلة التي تواجهها البلدان العربية فهي أن نظام الملكية الفكرية، في حال كانت معايير حماية الملكية الفكرية شديدة جداً، لن يكون مناسباً لتنميتها الاقتصادية حيث تفوق تكاليف الحماية المنافع التي تتأتى عنها. فستكون الملكية الفكرية مضرة بالمستخدمين والمبدعين المحتملين والمخترعين في المستقبل أكثر مما ستفيد المبدعين وأصحاب حقوق الطبع والنشر الحاليين. من جهة أخرى، إذا كانت معايير حماية الملكية الفكرية ضعيفة، فقد لا تتمكن الصناعات القائمة على حقوق الملكية الفكرية من التطور بشكل كامل.

يتمثل دور الملكية الفكرية في تحفيز الابتكار من خلال الحماية التي تمنحها لصاحب/ة الحق. وقد شرّعت القوانين هذا الدور وشددت عليه أيضاً المحاكم، كما شدد عليه باحثون في مجال الملكية الفكرية وباحثون في مجالات فكرية أخرى كمجال الاقتصاد. وبما أن مجال البحث والتطوير هو نشاط مجازف بطبيعته، وبما أن إمكانية امتلاك نتائجه محدودة، من الطبيعي أن يقل استثمار اقتصاد السوق الحر في هذا المجال<sup>125</sup>. ويمكن أن تصبح براءات الاختراع بوصفها أداة لمكافحة التقليد وآلية للامتلاك، إحدى الوسائل التي تتبعها الدول لتخطي مشكلة نقص الاستثمار في أنشطة البحث<sup>126</sup>. بالتالي، تشكل البراءات آلية تسمح بتحقيق توازن بين نشر المعرفة وامتلاك المعرفة. ويقدم علماء اقتصاد آخرون حجة

أن عدم وجود براءات الاختراع سيقف عائقاً أمام المزيد من الابتكارات، لأن نتائج أي ابتكار ستبقى سرية لتجُنب التقليد<sup>127</sup>.

وتواجه الحجج المؤيدة لحماية الملكية الفكرية ودورها في الابتكار معارضة من قبل تيار فكري آخر مدعوم ببعض الأدلة التجريبية. فبعض علماء الاقتصاد يُظهر أن براءات الاختراع قد تخفض نسبة الابتكار في الصناعات الدينامية كالبرمجيات وصناعة رقائق الحاسوب حيث يكون الابتكار متعاقباً ومتكاملاً في آن واحد<sup>128</sup>. أما البعض الآخر فيقر بأن تطبيق حقوق البراءات سيخفض في نهاية المطاف كمية المعلومات القابلة للامتلاك المتاحة للآخرين، وبالتالي، سينخفض الحافز لتنفيذ عملية البحث والتطوير<sup>129</sup>. ويزعم باحثون آخرون أن عدد براءات الاختراع الممنوحة في كل قطاع من قطاعات الصناعة لا يشير بدقة إلى أثر منح البراءات على الابتكار في ذلك القطاع<sup>130</sup>.

وبغض النظر عن الجدل حول أثر حقوق الملكية الفكرية على الابتكار، تبقى قوانين الملكية الفكرية مفهوماً قانونياً مهماً يجب أن يأخذ في الاعتبار التوازن اللازم بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة. ويعني التوازن أن الملكية الفكرية باعتبارها حافزاً للابتكار، تصبح ذات قيمة عندما يستفيد المبتكرون والاقتصاد بشكل عام كلاهما من تأثير الابتكار. وفي عام 1807، أقر الرئيس الأمريكي الثالث توماس جفرسون أن الأفكار يجب أن تنتقل بحرية بين الناس، وأن منتجي تلك الأفكار يجب أن يحصلوا على مكافآت لا تضر بحقوق الراغبين في تحسينها<sup>131</sup>.

ويكمن حل هذه المعضلة في البلدان العربية في إبقاء تشريعات الملكية الفكرية قوية، وفي تحفيز الابتكار بالإضافة إلى إيجاد بدائل جوهرية وغير جوهرية تحترم المصلحة العامة في الوصول إلى المعلومات التي ينقلها هذا الابتكار. الحلول الجوهرية تقضي

أما الحلول غير الجوهرية، فيتمثل أحد خياراتها في توفير دعم مادي أكبر للبحث والتطوير وللصناعات الإبداعية، بهدف مساعدتها في الوصول إلى حجم حاسم كي تتمكن عامة الناس من تحصيل حصة من أصول الملكية الفكرية. وثمة خيار آخر يقضي باتخاذ تدابير لتحرير التجارة، فتزداد التنافسية في السوق الداخلي، مما يقلص كلفة أصول الملكية الفكرية المدمجة في التكنولوجيات والاختراعات والإبداعات. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تشريع السياسات التي توسع نطاق تصدير المنتجات والخدمات القائمة على حقوق الطبع والنشر الخاصة بالبلدان النامية، خياراً متاحاً، وذلك ضمن قواعد التجارة، وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

ويمكن أن نجد أيضاً بعض التقييدات على حقوق الملكية الفكرية في قواعد مكافحة الاحتكار، وقوانين حماية المستهلك، وأنظمة الوصول إلى المعلومات، وفي نظرية سوء استخدام الحقوق. ومن الحلول الأخرى لتعزيز الأنشطة الإبداعية وتحسينها، تشريع حوافز ضريبية للصناعات الإبداعية والابتكارية، كشركات البرمجيات والشركات الناشئة مثلاً. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات وعلى هيئات القطاع الخاص أن تعزز تنافسية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر تخصيص أموال موجهة تحديداً للاستعلام عن المنافسة.

على البلدان العربية التفكير مجدداً في نظام قوي ولكن غير مسيطر للملكية الفكرية، يأخذ في الاعتبار الشواغل المختلفة لجميع الأطراف، ويحترم مصلحتها العامة الوطنية والتزاماتها الدولية.

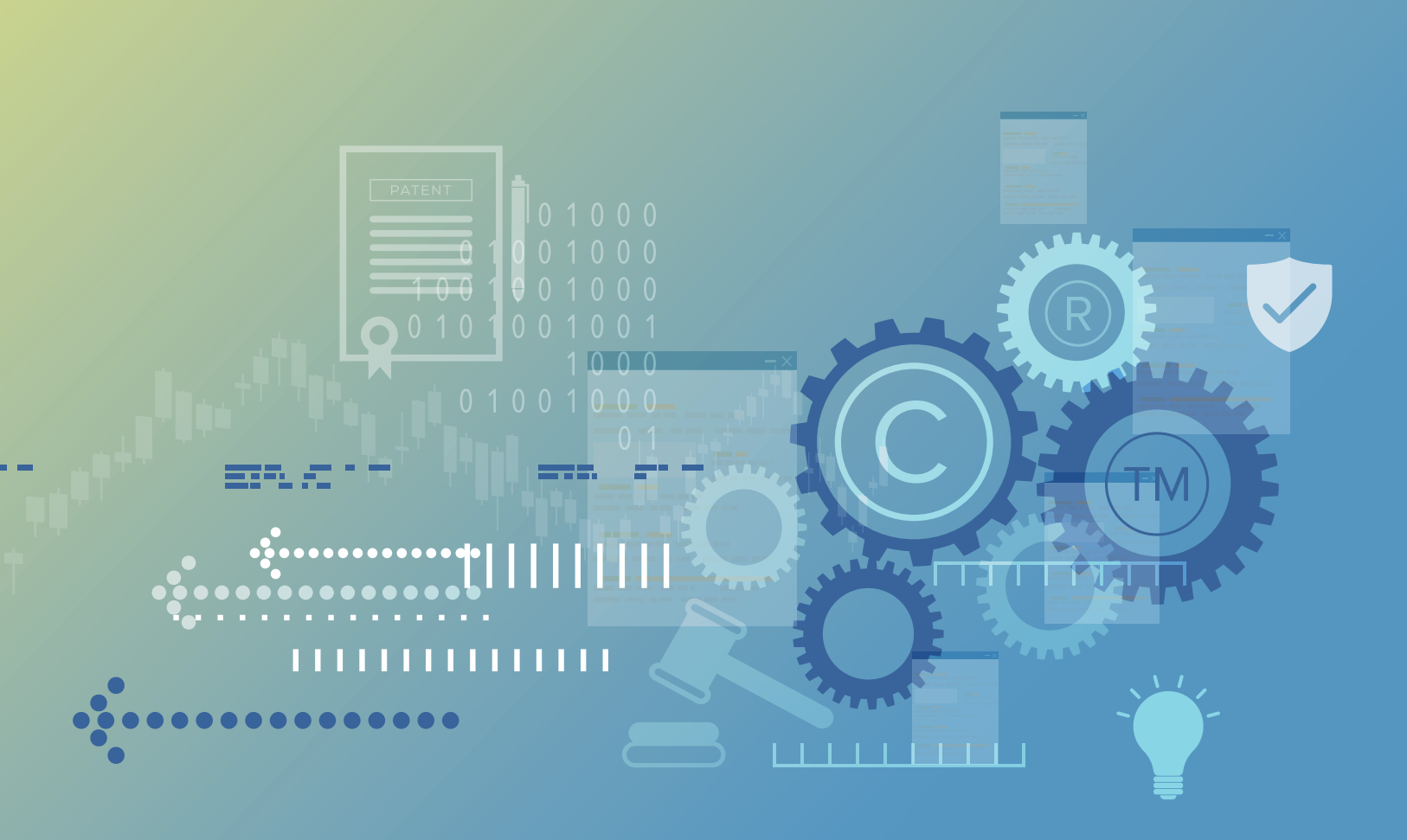
باستخدام القواعد الداخلية للأنظمة الأساسية للملكية الفكرية وهو ما يوفر حرية الاستفادة من الوصول المجاني إلى المصنّف المحمي، سواء أكان ابتكاراً أو مصنفاً محمياً بحقوق الطبع والنشر أو تصميمًا صناعياً. أما الحلول غير الجوهرية فيمكن أن تتمثل في وضع حدود لنطاق حقوق الملكية الفكرية باستخدام قواعد الأنظمة الأساسية من خارج قوانين الملكية الفكرية.

وتشتمل الحلول الجوهرية في قانون حقوق الطبع والنشر على مراجعة الاستثناءات والتقييدات. فحقوق الطبع والنشر تمنح الحق الحصري في استغلال المصنّف لمبدعه، وهذا ما يتعارض مع حرية التجارة والصناعة في الاقتصادات الليبرالية. بالتالي، يتم السعي إلى تحقيق المصلحة العامة ضمن القواعد المشرعة للخروج من هذا الاحتكار. وتؤدي استثناءات حقوق الطبع والنشر هذا الدور وتُعتبر أساسية، فهي تعزز وتحفز الإبداع، وتفيد عامة الناس من خلال المعلومات التي يتضمنها المصنّف المحمي بحقوق الطبع والنشر.

وتُعَدّ مدة الحماية من الحلول الجوهرية المشتركة لجميع حقوق الملكية الفكرية، ويمكن تمديدتها أو تقليصها بما تقتضيه المصلحة الوطنية لكل بلد، مع أخذ التزاماته الدولية في الاعتبار.

وفي قانون البراءات، تُعتبر الحلول الجوهرية امتداداً لنظام الترخيص الإلزامي للتمكن من تلبية احتياجات البلد. وقد تم تشريع قواعد كهذه أيضاً في اتفاقيات دولية عدة لصالح البلدان النامية.





# 3. حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية







### 3. حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية

#### ألف. إدارة الملكية الفكرية في عدد من البلدان العربية

الدستورية إلى حقوق الملكية الفكرية تعكس مستويات أعلى من الوعي والانخراط في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وتضع حمايتها ضمن إطار حقوق الإنسان. وقد رأى أحد المعلقين أن "ذلك يُعتبر جزءاً من توجه عام نحو 'إضفاء الطابع الدستوري' على حماية الملكية الفكرية ضمن إطار حقوق الإنسان المشتق إما من حقوق المخترعين والمبدعين وإما من الحق في الملكية الخاصة"<sup>134 135</sup>.

#### (أ) الإدارة

يتمثل المصدر الرئيسي لنظم الملكية الفكرية القانونية في القانون رقم 82 لعام 2002، وهو قانون شامل للملكية الفكرية. فقد وسّع هذا القانون أنواع الحماية<sup>136</sup> وقوّى نظام الملكية الفكرية من خلال فرض عملية فحص كاملة على البراءات والتصاميم الصناعية<sup>137</sup>، بما يعكس أحكام اتفاق تريبس ويستفيد من مرونته في تحقيق توازن بين حقوق المبدعين والمصلحة العامة<sup>138</sup>. ومصر هي أيضاً طرف في عدة معاهدات تتعلق بالملكية الفكرية تديرها الويبو<sup>139</sup>. ويهدف الاتفاق الذي أبرم في عام 2005 بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي إلى تحسين الملكية الفكرية من خلال حماية المعلومات غير الموثقة وغير المعلنة أو غيرها من المعلومات السرية، ويهدف أيضاً إلى تحسين المبادئ حول تخصيص حقوق الملكية الفكرية لنتائج البحوث<sup>140</sup>. ويوفر اندماج مصر التدريجي في منطقة البحث الأوروبية (ERA) المزيد من الدعم. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2017، وقّع الطرفان اتفاقاً لإتاحة التعاون العلمي والتكنولوجي، ونص الاتفاق على شروط وأحكام مشاركة مصر في اتفاقية الشراكة من

يقوم المكتب الوطني أو الإقليمي المناسب عادةً بتسجيل البراءات الممنوحة وعمليات حقوق الملكية الفكرية الأخرى وخدماتها ومنتجاتها ضمن القانون الوطني المطبق. ومهما بلغت مساهمة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في اقتصادات البلدان العربية، يجب أن تبقى إدارة حقوق الملكية الفكرية بشأن الاختراعات والإبداعات الأصلية هي نفسها كعملية، سواء أكانت صادرة عن مركز أبحاث أو فرد أو شركة ناشئة. ولا تتبع جميع البلدان العربية استراتيجية للملكية الفكرية تحقق القدر الأقصى من الفوائد وتوجهها نحو أهداف سياسية خاصة على المستويين الوطني والدولي، إلا أن معظمها قد أطلق مبادرات في مجال الابتكار. وتُظهر بيانات من عدد من البلدان العربية كيف تتم إدارة أنظمة الملكية الفكرية في داخل الإدارات، ومنظمات البحث، والجامعات، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة.

#### 1. حقوق الملكية الفكرية في مصر

تستند استراتيجية مصر بشأن التنمية المستدامة لعام 2030، المعروفة برؤية مصر 2030، إلى اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة<sup>132</sup>. وتشدد ركيزة المعرفة والابتكار والبحوث العلمية على مجتمع إبداعي وابتكاري ينتج العلوم والتكنولوجيا والمعرفة. وتستند هذه الرؤية إلى الدستور الذي يكرس حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في المادة 69 منه<sup>133</sup>. فهذه الإشارة

أجل البحوث والابتكار في منطقة البحر المتوسط (PRIMA)<sup>141</sup>.

يُعدّ مكتب براءات الاختراع المصري السجل الوطني الرسمي الوحيد الذي يتمتع بسلطة تسجيل البراءات وإصدارها<sup>142</sup>. وقد تم إقراره باعتباره سلطة مخولة إجراء بحث دولي ودراسة دولية مبدئية وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، واستلام طلبات البراءات من جميع أنحاء العالم<sup>143</sup>. ويؤدي المكتب دوراً رئيسياً في نقل التكنولوجيا، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية والاستثمارات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أصدر مكتب براءات الاختراع المصري دليلاً شاملاً يفضّل شروط التسجيل وعمليته<sup>144</sup>، وهو يقدم أيضاً إمكانية الوصول المجاني إلى أداة بحث إلكترونية لقاعدة بياناته الخاصة ببراءات الاختراع.

وكان المكتب حتى عام 2013 لم يحصل بعد على البنية المطلوبة، والموارد البشرية الكفوءة والكافية، والإجراءات الداخلية الخاصة بالتحديثات في قواعد البيانات<sup>145</sup>. ومنذ ذلك الحين، استمر في تطوير نظامه لخدمة زبائنه بشكل أفضل<sup>146</sup>. أما اليوم فيوظف المكتب أكثر من مئة مدقق/ة في مجالات تكنولوجية مختلفة، يضيفهم مدققون تقنيون وقانونيون يحملون شهادات دراسات عليا في مجال الملكية الفكرية. وتم توظيف مدققين فنيين جدد حضروا برامج تدريب منظمة، ويتم توظيف هؤلاء كمدرّبين معتمدين في مواقع محورية في عملية بناء القدرات.

ومجلس الدولة هو الجهة المختصة للنظر في الشكاوى المتعلقة بقرارات مكتب براءات الاختراع المصري. ويُعتبر قرار المكتب المخوّل بمنح أو رفض منح البراءات أو العلامات التجارية أو التصميم الصناعية، قراراً إدارياً. وعليه، يمكن الطعن به أمام محاكم مجلس الدولة. وبشكل عام، تتمتع المحاكم القضائية بالقدرة على مراجعة المنازعات المتعلقة

بالملكية الفكرية، ومنها المحاكم الاقتصادية التي أنشئت بموجب القانون رقم 120 لعام 2008، والتي تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات بشأن الخلافات الجزائية والمدنية الناجمة عن القوانين الاقتصادية، بما فيها الخلافات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية<sup>147</sup>.

### (ب) الإنفاذ

يمكن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مصر إما من خلال التدابير الاحتياطية/الاحترازية أو من خلال الملاحقة المدنية و/أو الجزائية. وتتمتع النيابة العامة بالحق المتأصل في رفع دعاوى جزائية، بالإضافة إلى الحق في إعادة النظر في الأحكام المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية، والشروع بالطعن في حال وجود أخطاء في تطبيق القانون أو تفسيره. وصاحب حق الملكية الفكرية، باعتباره مطالباً بحق مدني، هو الوحيد الذي يحق له أن يبدأ بالإجراءات الجزائية من خلال الادعاء المباشر. ويُسمح أيضاً بمصادرة السلع أو المنتجات المخالفة المزعومة، والمعدات المستخدمة في إنتاجها، كتدبير احترازي من خلال الأوامر الجزرية. وتتولى وحدة الملكية الفكرية في قسم الشرطة بالإضافة إلى فرق من المفتشين المدنيين مسؤولية إنفاذ القانون على نحو صارم. أما بالنسبة إلى التدابير الحدودية ومنع دخول السلع المخالفة، فيسمح عدد من الأنظمة المعتمدة بتقديم شكوى فقط في حال استطاع صاحب الملكية الفكرية أن يقدم معلومات محددة حول عملية شحن معينة، بما فيها رقم بوليصة الشحن.

### (ج) إنشاء الملكية الفكرية وإدارتها من قبل الجامعات، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة

تشكل الجامعات ومنظمات البحوث الهيئات الأساسية لإجراء البحوث العلمية، مع أن أكثر العوامل تقييداً

والابتكار، وهي تستضيف المجالس الوطنية القطاعية واللجان الوطنية التقنية. وهي تتولى أيضاً مسؤولية زيادة الوعي، وتعزيز الثقافة والتفكير العلميين، وتقييم مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والتشجيع على إكمال دورة الابتكار منذ مرحلة الاختراع وصولاً إلى حيازة براءة الاختراع ثم التسويق. وقد أطلقت الأكاديمية البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية في مصر، وهو تجمّع للشركاء العاملين على زيادة القدرات الابتكارية للقطاع الصناعي من خلال تحسين المنتجات والخدمات القائمة أو تطوير منتجات وخدمات جديدة. ويهدف البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية إلى جمع الكفاءات والقدرات من الجامعات ومنظمات البحوث والمنظمات غير الحكومية والقطاع الصناعي لقيادة عملية نقل الابتكار والتكنولوجيا نحو إيجاد الحلول للمشاكل الوطنية الملحة<sup>151</sup>.

وقد أنشئ أيضاً صندوق العلوم والتنمية والتكنولوجيا، وهو هيئة لاستعراض الأقران ومنح الامتيازات، تُعتبر الوسيلة الرئيسية لتمويل البحوث في مصر، وبالتالي تتقم دور أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وتعزّزه.

وتضم مصر أكثر من 400 مركز للبحوث، بما فيها المراكز الممولة من القطاع العام وتلك الممولة من القطاع الخاص<sup>152</sup>. وهناك 24 مركزاً من مراكز البحث العامة الكبيرة، المستقلة عن الجامعات والمتصلة بالوزارات المعنية في معظم الحالات (الجدول 6). والجدير بالذكر أن في مصر 64 جامعة منها 27 جامعة رسمية.

وقد صنفت مصر في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2018 في المركز الـ 117 من أصل 137 بلداً على صعيد التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحث والتطوير، وصُنفت في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 في المركز الـ 106 من أصل 129

للابتكار يتمثل في الروابط القليلة المباشرة بينها وبين الصناعة. والجدير بالذكر أن غالبية مراكز البحوث ملحقة بجامعات رسمية.

وقد وضع بعض الجامعات، كجامعة القاهرة والجامعة الأميركية في القاهرة، سياسة داخلية خاصة بالملكية الفكرية. وتنص هذه السياسات على أن أي ابتكار قابل للحيازة على براءة اختراع، قام به أشخاص من أعضاء كلية من كليات الجامعة، يجب أن يتم كشفه في الوقت المناسب للجامعة. وتُمنح حقوق ملكية هذه الابتكارات للجامعة، بغض النظر عن مصدر تمويلها<sup>148</sup>.

وقد اضطلع الباحثون/ات من الجامعات في جميع أنحاء البلاد بدور أساسي في زيادة درجة البحث العلمي من خلال براءات الاختراع على الابتكارات في مجالات علمية وصناعية ورياضية وبيئية وبيطرية وهندسية مختلفة. ولكن، في بعض الأحيان، يؤدي الضعف في ثقافة النوعية والمراقبة والتقييم في مؤسسات البحوث إلى تقويض المتابعة السليمة وفعالية سياسات البحوث الوطنية<sup>149</sup>.

وبين نقاط الضعف الأخرى، ضعف التعاون بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الصناعة والعائد إلى عدم فهم الطرف الآخر وعدم الثقة به، وهذا ما يعيق قدرة أي من الطرفين على تلبية احتياجات الطرف الآخر. فليس لدى المؤسسات الأكاديمية حوافز كافية للعمل مع القطاع الصناعي وهي قد لا ترى في هذا النوع من التعاون أي إمكانيات للبحوث، في حين قد يعتبر القطاع الصناعي البحوث غير عملية ولا يمكن الاعتماد عليها، وقد لا يرى الإمكانيات التي تؤمنها نتائج البحوث للأعمال التجارية<sup>150</sup>.

أما أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، التي يلتحق بها مكتب براءات الاختراع المصري، فهي المؤسسة الفكرية الرئيسية في ما يخص العلم والتكنولوجيا

بلداً على صعيد التعاون البحثي بين الجامعات وقطاع الصناعة<sup>153</sup>. هذا التصنيف المتدني في مجال التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة يضرّ كثيراً بأفق البحث والتطوير في مصر، نظراً إلى النسبة القليلة جداً لنشاط البحث والتطوير في مجال الصناعة.

إلا أن مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 قد أظهر أن "حالة تنمية المجموعات" في إطار "الروابط الابتكارية" قد تحسنت بشكل ملحوظ بالمقارنة مع عام 2018، وهذا ما رفع مرتبة مصر إلى المركز 38 لهذا الجزء من المؤشر بالتحديد.

#### الجدول 6. مراكز ومعاهد البحوث في القطاع الحكومي المصري

الوزارة	معهد/مركز البحث
وزارة الزراعة	مركز البحوث الزراعية
	مركز بحوث الصحراء
وزارة الاتصالات	المعهد القومي للاتصالات
وزارة التربية والتعليم	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
	هيئة الطاقة الذرية
	هيئة المواد النووية
وزارة الصحة	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية
	الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
	المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
وزارة الاستثمار	معهد التبين للدراسات المعدنية
وزارة التخطيط	معهد التخطيط القومي
وزارة البحث العلمي	المعهد المركزي للبحوث والتنمية المعدنية
	مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية
	المعهد المصري لبحوث البترول
	معهد بحوث الإلكترونيات
	الهيئة القومية للاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء
	المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد
	المعهد الوطني المعني بالمعايير
	المركز الوطني للبحث
	المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيائية
	معهد بحوث أمراض العيون
	معهد تيودور بلهراس للأبحاث
	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
	المركز القومي لبحوث المياه
وزارة التضامن الاجتماعي	
وزارة الموارد المائية	

المصدر: المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. متوفر على الموقع <http://www.asrt.sci.eg/images/vol5.pdf>.

## (د) عملية إدارة حقوق الملكية الفكرية

على الرغم من أن عملية إدارة حقوق الملكية الفكرية موحدة نسبياً، فهي ليست نفسها في كل منظمات البحث. فبعض الهيئات قد وضع سياسات حول امتلاك الملكية الفكرية وتقاسم عائداتها، ومنها ما يقوم بأنشطة لزيادة الوعي حول الملكية الفكرية، ومنها ما يساعد في صياغة البراءات، ومنها ما يؤمن التمويل لحماية الملكية الفكرية. ويمكن أن تؤدي الهيئة نفسها واحدة أو أكثر من هذه المهامات<sup>154</sup>.

مركز البحوث الزراعية: هو مقر مكتب إدارة التكنولوجيا وتسويقها الذي يملك جميع الملكيات الفكرية التي تم إنشاؤها في المؤسسة. وفي حال نجاح تسويق أي اختراع، تُقتطع كلفة الملكية الفكرية من العائدات المُحصَّلة، وتُقسَّم العائدات المتبقية بين الباحث/ة (25 في المائة) والمكتب (75 في المائة). ويتم تدريب فريق عمل المكتب على القيام ببحوث حول مواضيع تتعلق بالملكية الفكرية، بما فيها العثور على الفنون التي سبق أن قُدمت وصياغة براءات الاختراع. ويغطي المكتب رسوم تسجيل حقوق الملكية الفكرية بما فيها الصياغة والإيداع والمقاضاة والصيانة والتجديد.

مراكز التكنولوجيا والابتكار: في العادة، تستخدم مراكز التكنولوجيا والابتكار خيارات خارجية للتصدي للتحديات التي يمكن أن تواجهها في الصناعة، وتطلب حق امتلاك الملكية الفكرية الذي ينتج عن الخيارات المُنفَّذة. وفي حال امتلاك باحث/ة الملكية الفكرية، تطلب المراكز رخصة حصرية ليتمكن جميع الشركاء الصناعيين من استخدام الحلول نفسها من دون أي قيود<sup>155</sup>.

صندوق العلوم والتكنولوجيا والتنمية: هو المالك الوحيد للملكية الفكرية التي تنشأ من خلال المشاريع التي يمولها. وفي حال نجاح تسويق أي من

المخرجات، يحصل المخترع/ة على حصة من العائدات المُحصَّلة، على أن تتراوح الحصة بين 2 في المائة و15 في المائة من إجمالي العائدات المُحصَّلة.

مكتب نقل التكنولوجيا: يتبع مكتب نقل التكنولوجيا في الجامعة الأميركية في القاهرة سياسة واضحة بشأن الملكية الفكرية وتقاسم الإيرادات<sup>156</sup>. أما ملكية حقوق الملكية الفكرية للبحوث الممولة، فتُحدد بحرية بموجب اتفاق مع الجهة الممولة. وتمتلك الجامعة أي ملكية فكرية ينشئها الباحثون كجزء من مهامهم. وإذا أُجريت البحوث باستخدام موارد الجامعة والاستفادة من دعمها، يتم تقاسم حقوق الملكية الفكرية التي نتجت بين المخترع/ة أو الباحث/ة من جهة والجامعة من جهة أخرى. وفي حال حقق تسويق حقوق الملكية الفكرية أو استغلالها العائدات، تُخصم كلفة الحصول على حماية الملكية الفكرية وصيانتها أولاً، ثم يتم تقاسم مبلغ العائدات المتبقي بين الجامعة (30 في المائة)، والكلية التي ينتسب إليها المخترع/ة (20 في المائة)، والمخترع/ة (50 في المائة).

جمعية مصر الخير: لا تمتلك جمعية مصر الخير أي ملكية فكرية تنشأ من خلال المشاريع الممولة، ولا تغطي أي تكاليف متعلقة بحماية الملكية الفكرية، لكنها تجمع 2.5 في المائة من الإيرادات التي تنتج عن أي مشروع تموله.

## 2. حقوق الملكية الفكرية في لبنان

في 20 كانون الثاني/يناير 2019، اجتمع قادة الدول العربية في بيروت بمناسبة الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية<sup>157</sup>. وشدد إعلان بيروت الصادر عن القمة على الحاجة إلى تشجيع الإبداع والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وركز منتدى القطاع الخاص الذي انعقد على هامش القمة على تعزيز دور الابتكار ودعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة بغية تحقيق

قوانين جديدة تتعلق بالملكية الفكرية. وفي تقرير رؤية لبنان الاقتصادية لعام 2019، كان الاقتصاد المعرفي أيضاً أحد القطاعات الخمسة التي تم التركيز عليها، مع التشديد على إجراء إصلاحات على الإطار التنظيمي للملكية الفكرية<sup>160</sup>.

#### (أ) الإدارة

تخضع حقوق الملكية الفكرية في لبنان بشكل أساسي لثلاثة نصوص<sup>161</sup>، هي: قانون الملكية التجارية والصناعية رقم 2385 لعام 1924<sup>162</sup>؛ وقانون حماية الملكية الأدبية والفنية رقم 75 لعام 1999<sup>163</sup>؛ وقانون البراءات رقم 240 لعام 2000<sup>164</sup>. ولا تزال أربعة مشاريع قوانين معلقة منذ عام 2007 للتصويت عليها من قبل البرلمان اللبناني. ولا شك في أن مشاريع القوانين هذه تحتاج إلى مراجعة، بعد مرور 12 عاماً على صياغتها. ومشاريع القوانين الأربعة هي: مشروع قانون يرمي إلى تعديل أحكام القانون رقم 99/75؛ ومشروع قانون لحماية العلامات الصناعية، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة؛ ومشروع قانون لحماية الرسومات والتصاميم الصناعية؛ ومشروع قانون لحماية الإشارات الجغرافية. تجدر الإشارة إلى أن لبنان عضو في اتفاقية برن، واتفاقية باريس، واتفاقية روما، واتفاقية إنشاء الويبو<sup>165</sup>. ومع أن لبنان ليس عضواً في منظمة التجارة العالمية، تتوافق تشريعاته بشأن حقوق الملكية الفكرية مع معايير اتفاق تريبس بشكل عام.

التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي العربي. كذلك، نصح بتقوية دور القطاع الخاص من أجل تعزيز دور المرأة العربية الفاعل في مجتمع الأعمال العربي، وتقليص الفجوة بين الجنسين، ووضع آليات أكثر فعالية لزيادة التجارة بين الدول العربية وتنميتها<sup>158</sup>.

والتزمت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري الذي صدر في شباط/فبراير 2019، بتحقيق إصلاحات هيكلية لتنفيذ برنامج استثمار رأس المال لعام 2018 على النحو الملائم. ومن المفترض أن يوضح البرنامج الأموال لتطوير المشاريع التي تسعى إلى تعزيز الابتكار. وينحصر هذا البرنامج في إقامة مشاريع البنية التحتية المادية للقطاعات، بالاستفادة من أموال المقرضين الخارجيين أو المتبرعين أو المستثمرين من القطاع الخاص. ويستند اختيار مشاريع البرنامج إلى توافقها مع استراتيجيات القطاع التي قد تساعد في سد الثغرات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تعزيز التصنيع والابتكار المستدامين<sup>159</sup>.

وتتجه الاستراتيجية المتوقعة نحو تعزيز المبادرات في الاقتصاد المعرفي من أجل تنويع موارد التنمية. وقد التزمت الحكومة بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دمج هذه الأهداف في الخطط والبرامج الوطنية، واعتماد مقاربة متسقة للشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لذلك، يقضي أحد الإصلاحات المقترحة بالتصويت على

#### الجدول 7. إحصاءات حقوق الملكية الفكرية في لبنان 2011-2017

حق الملكية الفكرية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
براءات الاختراع	305	317	330	316	290	253	233
التصاميم الصناعية	108	131	108	95	94	108	110
حقوق المؤلف	241	263	218	255	275	270	245
العلامات التجارية	7,128 (مسجلة + مجّدة)	7,339 (مسجلة + مجّدة)	5,051 مسجلة	5,558 مسجلة	5,295 مسجلة	5,318 مسجلة	5,909 مسجلة
			1903 مجّدة	1521 مجّدة	1426 مجّدة	1311 مجّدة	1288 مجّدة

المصدر: الحكومة اللبنانية. متوفر على الموقع <https://www.economy.gov.lb/media/10299/ipr-reports-english-2017.pdf>.



تشوب التوعية حول التبعات الاقتصادية لانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وقد أدى المعدل المرتفع من المنتجات المزورة والدعاوى القضائية بشأن الانتهاكات، إلى تحقيق مجموعة كبيرة من السوابق في قضايا حقوق الملكية الفكرية<sup>168</sup>. ويفوق عدد حالات انتهاكات العلامات التجارية وحقوق المؤلف عدد حالات انتهاكات براءات الاختراع، ويعود السبب على الأرجح إلى انخفاض عدد البراءات المسجلة بالمقارنة مع العلامات التجارية والمصنّفات المحمية بحقوق المؤلف (الجدول 7)<sup>169</sup>.

وغالباً ما تستخدم الجامعات ومنظمات البحث والتطوير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرائق بديلة كالسرية أو التعقيد التقني لحماية مبتكراتها<sup>170</sup>. وهي تستخدم أيضاً العلامات التجارية للتفريق بين منتجاتها، وغالباً ما تقدم طلبات لحيازة براءات على المستوى الدولي، بدل تقديم الطلبات في مكتب حماية الملكية الفكرية اللبناني، لأنها تعتقد أن هذا النوع من التسجيل يوفر لها ميزة تنافسية.

### (ج) إنشاء الملكية الفكرية وإدارتها من قبل الجامعات، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة

**المجلس الوطني للبحوث العلمية:** أنشئ المجلس في عام 1962 باعتباره مؤسسة عامة لها مهام استشارية وتنفيذية<sup>171</sup>. ويتمثل عمله الرئيسي في استخدام السياسة العلمية المعتمدة على المستوى الوطني كمبادئ توجيهية لتعزيز البحث العلمي ودعم تنمية القدرات البشرية. وفي عام 2016، وضع المجلس مبادئ توجيهية لمساعدة مؤسسات البحوث اللبنانية والباحثين/ات على الابتعاد عن الممارسات غير المسؤولة التي قد تحدث خلال البحث العلمي<sup>172</sup>. وتفيد هذه المبادئ بأن امتلاك حقوق الملكية الفكرية التي تنتج عن مشروع بحث، والعائدات المحتملة عن تطبيقها التجاري، يجب أن

أنشئ مكتب حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة في عام 1996<sup>166</sup>. وتقضي وظيفته الأساسية بتسجيل جميع أنواع حقوق الملكية الفكرية، لكنه يتمتع أيضاً بصلاحيات إنفاذها بحكم وظيفته، بالإضافة إلى التدريب والتوعية حول الملكية الفكرية (الجدول 7). وعلى الرغم من ندرة الموارد، بذل مكتب حماية الملكية الفكرية، بالتعاون مع الويبو، جهوداً بغية نشر ثقافة الملكية الفكرية. وتشمل المبادرات التي أطلقها إصدار إرشادات حول جوانب متعددة من الملكية الفكرية، وتنظيم ندوات ومؤتمرات وحملات بشأن الملكية الفكرية موجهة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك، يوفر مكتب حماية الملكية الفكرية أداة فعالة للبحث الإلكتروني في قاعدة بياناته الخاصة بالعلامات التجارية ونظام تسجيل إلكتروني للعلامات التجارية. وتؤدي المديرية العامة للشؤون الثقافية في وزارة الثقافة دور توصيل التراخيص إلى جمعيات الإدارة المشتركة<sup>167</sup>. ويتمتع مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية ومكتب حماية الملكية الفكرية في وزارة الداخلية ببعض الصلاحيات في استلام الشكاوى التي تتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية وإبلاغها للمدعي العام الذي يتمتع بصلاحيات التحقيق والاستجواب.

### (ب) الإنفاذ

يبدأ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في لبنان بتسجيل الحقوق في مكتب حماية الملكية الفكرية الذي يمتلك نظام إيداع لبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية. أما إجراءات الفحص والاعتراض فهي غير منصوص عليها في قوانين الملكية الفكرية. ويُعتبر قاضي الأمور المستعجلة المرجع الأفضل في حال انتهاك حقوق الملكية الفكرية في لبنان لأنه يستطيع على الأقل أن يحد الضرر المحتمل من خلال الأوامر الزجرية الأولية. وقد تحسن فهم حقوق الملكية الفكرية في النظم القانونية اللبنانية في السنوات الأخيرة، لكن الثغرات لا تزال

مبيعاتها عن 500 مليون ليرة لبنانية وتشغل أقل من 10 موظفين/ات. وتعتبر المؤسسة صغيرة إذا لم يتخط معدل مبيعاتها السنوي 5 مليارات ليرة لبنانية وإذا كانت توظف أقل من 50 شخصاً. أما المؤسسة المتوسطة، فيجب أن لا يتخطى معدل مبيعاتها السنوي 25 مليار ليرة لبنانية، وأن تشغل أقل من 100 موظف/ة<sup>176</sup>.

وقد ازداد الاهتمام بدعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال منذ العقد الماضي. وفي عام 2013، أصدر مصرف لبنان المركزي التعميم 331 الذي يقضي بضخ 400 مليون دولار أمريكي في السوق المؤسسي اللبناني. ويهدف ذلك إلى إفادة الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا، والحاضنات والمسرعات التي تدعم التنمية، وإلى إنجاح وتنمية الشركات التي تعتمد في عملها على الاقتصاد المعرفي والمهارات الفكرية الإبداعية. ونجح هذا التعميم في تنشيط الاقتصاد الرقمي، ف جذب لبنان عدداً متزايداً من المستثمرين برأس المال بين عامي 2013 و2016<sup>177</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن مهارات الشركات الناشئة في لبنان مرتفعة<sup>178</sup>، وأن البيئة التنظيمية تزدهر، ما وضع لبنان على خارطة الدولية لريادة الأعمال<sup>179</sup>.

وبالنسبة إلى الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا، يمثل إنشاء وحماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية التي تنبثق عن الابتكار، الأساس والدعامة لها وغالباً الجزء الأكبر من قيمتها. وتشمل الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا الألعاب، والصحة الإلكترونية، والتكنولوجيا الإعلانية، والبت باعتباره خدمة، والبت الإعلامي، والتكنولوجيا المالية، وحلولاً للدفع الإلكتروني، وحلولاً مالية. وقد ارتفع عدد الحاضنات والمسرعات ومساحات العمل المشتركة ومجالات الصانعين/ات بشكل ملحوظ في لبنان، فبلغ عدد الحاضنات/المسرعات التي تقدم الدعم للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا أكثر

تعتبر ملكية مشتركة بين المساهمين/ات، وبأن لكل عضو من أعضاء فريق البحث الحق في أن يُعترف به منفرداً. وتعتبر المبادئ التوجيهية إطار عمل عام ليس إلا، يجبر المؤسسات على إدارة جميع الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي وتنظيمها، من خلال وضع سياسات مؤسسية شاملة واعتمادها.

**الجامعة الأميركية في بيروت:** أسست الجامعة في عام 1866، وأنشئت عدة مراكز بحوث في كل واحدة من كلياتها، بالإضافة إلى وحدة نقل التكنولوجيا في مكتب المنح والعقود<sup>173</sup>. وتهدف وحدة نقل التكنولوجيا إلى تحضير سياسات وإجراءات الملكية الفكرية وصياغتها وتحديثها، وتعزيز تنمية التكنولوجيا، ودعم الكليات في نقل التكنولوجيا إلى مجال الصناعة. كذلك، تعمل الوحدة على تحسين التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال إدخال الاختراعات والتكنولوجيات إلى السوق، فتقوّي بذلك الروابط بين القطاعين العام والخاص. وقد وضعت الوحدة سياسة للملكية الفكرية تنص على أن "جميع الاختراعات القابلة للحصول على براءات اختراع والتي تتصورها أي كلية أو هيئة التدريس في الجامعة الأميركية أو تضعها قيد الممارسة، يجب أن تعود ملكيتها للجامعة"<sup>174</sup>؛ والجامعة تمتلك أيضاً حقوق المؤلف، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة، وهي السلع والخدمات المنتجة في الجامعة<sup>175</sup>.

**المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة:** إن أكثر من 95 في المائة من الشركات المسجلة في لبنان هي شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وتوظف 50 في المائة من القوى العاملة. وهي تُعتبر محركاً أساسياً للنمو مع أنها لا تساهم إلا بـ 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتستند وزارة الاقتصاد والتجارة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى "الجمع بين معدل المبيعات السنوي وعدد الموظفين/ات". بالتالي، فإن المؤسسة المتناهية الصغر هي التي يقل معدل



وترخيص المصنّفات، وتحصيل العائدات. وعلى الرغم من أن نظام الإدارة الجماعية يغطي جميع فئات المصنّفات المحمية بحقوق المؤلف، يقتصر تطبيقه في لبنان على المصنّفات الموسيقية<sup>181</sup>.

ففي مجال الموسيقى، تستند الإدارة الجماعية للأداء والبت في النطاق العام إلى التوثيق والترخيص والتوزيع. وتتولّى منظمة الإدارة الجماعية مسؤولية التفاوض مع المستخدمين أو مجموعات المستخدمين، كالمحطات الإذاعية، ومحطات البث، والمراقص، ودور السينما، والمطاعم. ثم تعطي المنظمة الإذن للمستخدمين باستخدام المصنّفات الخاضعة لحقوق المؤلف/ة والمسجلة في مرجعها، مقابل دفع الرسوم المطلوبة والالتزام بشروط معينة. بعد ذلك، توزع المنظمة العائدات المحضلة على أعضائها باستخدام قواعد التوزيع المحددة والمستندات التي سلّمها إياها المستخدمون. في العادة، يتم اقتطاع رسوم تغطي التكاليف الإدارية من عائدات حقوق المؤلف/ة.

ليس في لبنان سوى جمعية واحدة ناشطة للإدارة الجماعية، وهي جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى "ساسيم" (SACEM)، التي تعمل منذ عام 1942، وتدير مصنّفات أعضائها وتحمي حقوقهم في لبنان وفي الدول التي انضمت إلى اتفاق هذه الجمعية. وتؤدي هذه الجمعية دوراً مهماً في تحصيل العائدات وإعادة توزيعها على أصحاب حقوق المؤلف/ة المحليين والأجانب<sup>182</sup>.

**الصناعات القائمة على حقوق المؤلف/ة:** قامت الويبو في دليلها لاستقصاء المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حقوق المؤلف، بتصنيف الصناعات القائمة على حقوق المؤلف بحسب مدى اعتمادها على تلك الحقوق، فوضعتها ضمن أربع مجموعات رئيسية تجمع الصناعات والأنشطة (الشكل 12). وهذه الصناعات هي كالآتي: الصناعات

من عشر<sup>180</sup>. وهي توفر عادة مبلغاً ضئيلاً من رأس المال السريع، وتسهل التواصل مع المستثمرين الأقرب وأصحاب رأس المال الاستثماري والمستثمرين الملائكة وحتى مديري الشركات، وتوفر أيضاً التوجيه والإرشاد بالإضافة إلى مساحة العمل.

ومع أن الحاضنات والمسرّعات تساهم في إنشاء الملكية الفكرية بشكل غير مباشر، ليس لدى جميعها سياسة للملكية الفكرية، ولم تُنشئ مكاتب لإدارة الملكية الفكرية من أجل مساعدة المبدعين/ات والمخترعين/ات في تحويل إبداعاتهم بشكل فعال إلى منتجات قابلة للتسويق من خلال ضمان حماية قوية للملكية الفكرية وملف خاص بها. ويرتبط بعض الحاضنات بشركاء خارجيين يديرون نقل التكنولوجيا من مرحلة البحث إلى مختبر الابتكار ثم إلى الصناعة. فعلى سبيل المثال، عقدت شركة "بيريتيك" (Berytech) شراكة مع "ذا نيكست سوسايتي" (The Next Society)، لتنفيذ مشروع ابتكاري عام وخاص يموله الاتحاد الأوروبي ويدعم مراكز البحوث والتنمية الاقتصادية في أوروبا وفي سبعة بلدان من منطقة المتوسط هي التالية: الأردن، وتونس، والجزائر، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب.

وإذا كانت حقوق الملكية الصناعية مثل العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والتصاميم الصناعية تشكل أداة تتمين أساسية للأعمال التكنولوجية، فإن حقوق المؤلف تقدم أبسط الطرق وأقلها كلفة لتحقيق حماية فعالة على المستويين المحلي والدولي.

#### (د) الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف

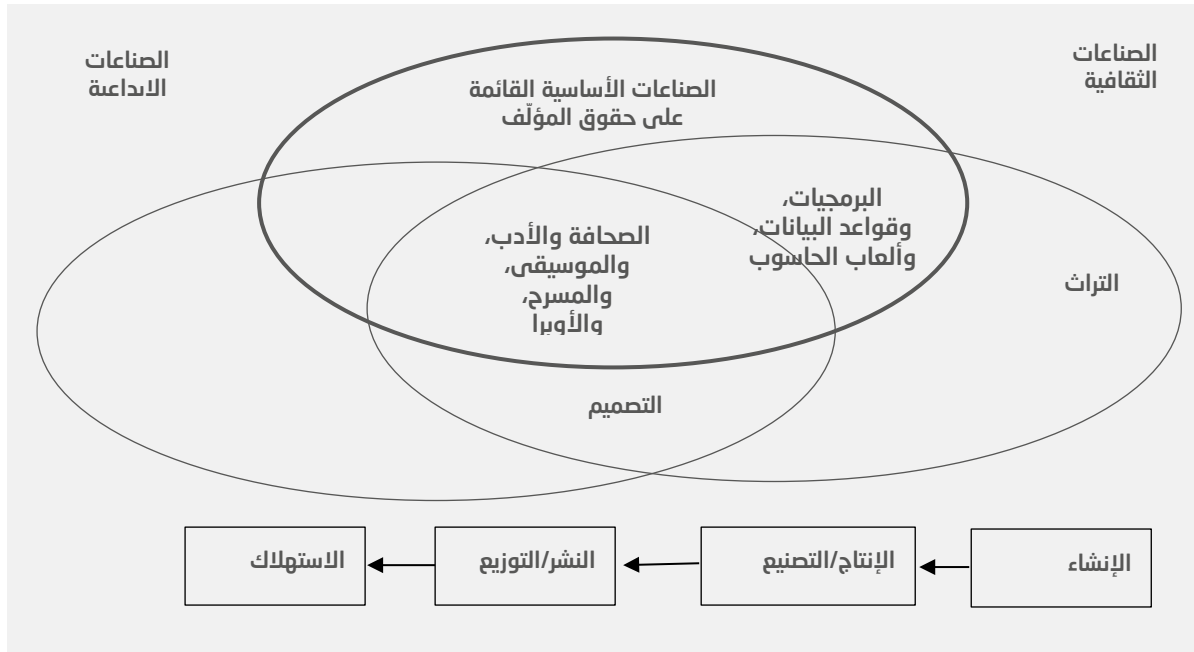
يحدد قانون حقوق المؤلف في لبنان قواعد الإدارة الجماعية لهذه الحقوق في لبنان. لذلك، فهو ينص على أن من حق أصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة أن يطلقوا أو أن ينضموا إلى شركات ومؤسسات تكون مسؤولة عن إدارة الحقوق،

المحمية أو إنتاجها وتصنيعها أو أدائها أو بثها أو توصيلها وعرضها أو توزيعها وبيعها"<sup>184</sup>. وقد تم تصنيف هذه الأعمال، وهي تشتمل على صناعات الصحافة والأدب، والموسيقى، والأفلام، ووسائل الإعلام المتعددة، بالإضافة إلى صناعات تكنولوجيا المعلومات كالبرمجيات، وقواعد البيانات، وألعاب الحاسوب. وتُعتبر حقوق المؤلف/ة في محور هذه الصناعات، ومن دونها قد لا تكتمل شكليتها أو قد لا تكون موجودة على الإطلاق. وتندرج الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا ضمن فئة الصناعات الأساسية القائمة على حقوق المؤلف، وتساهم قيمتها المضافة بنسبة 100 في المائة في الاقتصاد الوطني<sup>185</sup>. لذلك، تُعتبر حماية منتجات التكنولوجيا الجديدة بواسطة حقوق المؤلف أمراً أساسياً لصناعة التكنولوجيا. والاستفادة من هذه الحقوق من خلال إنفاذها على المصنّف الأصلي منذ إنشائه هي مرحلة مهمة من مراحل العملية الابتكارية.

الأساسية القائمة على حقوق المؤلف، والصناعات القائمة على حقوق المؤلف التي يعتمد بعضها على بعض، والصناعات الجزئية القائمة على حقوق المؤلف، والصناعات الداعمة غير المخصصة. وحماية حقوق المؤلف الخاصة بجزء من مكونات كل مجموعة أو بجميع مكوناتها، موجودة دوماً بشكل أو بآخر في مخزجات صناعات الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا التي أصبحت مصلحة وطنية خاصة للبنان. وقد كانت مساهمة الصناعات القائمة على حقوق المؤلف في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 بنسبة 4,75 في المائة<sup>183</sup>. ومع تطور البيئة التنظيمية للشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا، ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقاً للويبو، "إن الصناعات الأساسية القائمة على حقوق المؤلف هي الصناعات التي تشارك مشاركة كاملة في إبداع المصنّفات وغيرها من الموضوعات

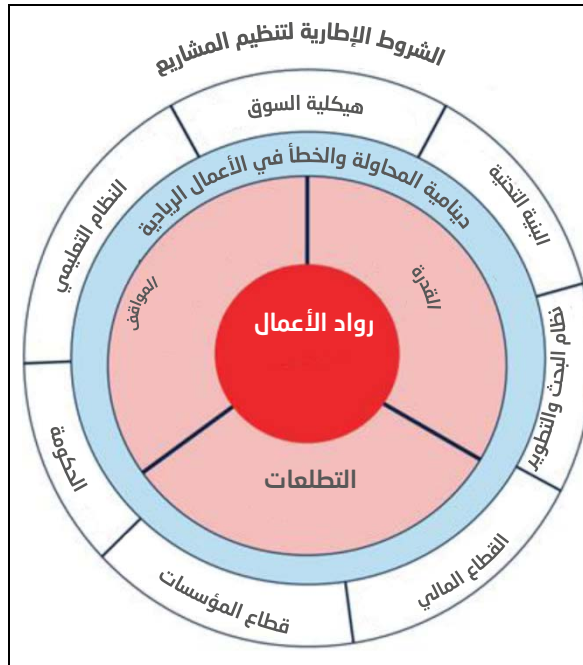
الشكل 12. خارطة الصناعات الأساسية القائمة على حقوق المؤلف/ة والصناعات الثقافية والإبداعية



### 3. حقوق الملكية الفكرية في موريتانيا

موريتانيا هي واحد من أفقر البلدان الأقل نمواً في المنطقة العربية، وهي تعتمد على الاقتصاد الزراعي بشكل عام، وتصدر النفط والحديد الخام بشكل أساسي. والمعدل الثابت للولوج إلى شبكة الإنترنت في موريتانيا منخفض جداً، إلا أن الشبكات الخليوية تنمو بسرعة كبيرة جداً وقد تخطى معدل توسعها نسبة 15 في المائة في عام 2017<sup>190</sup>. لذلك، تتوفر الفرص أمام مؤسسي الشركات الناشئة للقيام بأعمال إلكترونية على المنصة المتنقلة. وقد بدأت ساحة التكنولوجيا والشركات الناشئة بالنمو في عام 2015 بفضل المبادرات الخاصة<sup>191</sup>. ولكن، لتحقيق الازدهار، يجب أن تستوفي البيئة التنظيمية للمشاريع الكثير من الشروط الإطارية (الشكل 13)<sup>192</sup>.

#### الشكل 13. تكوين البيئة التنظيمية للمشاريع



المصدر: مؤشر ريادة الأعمال العالمي 2018. متوفر على الموقع [https://www.researchgate.net/publication/329212773\\_The\\_Entrepreneurial\\_Ecosystem\\_and\\_Global\\_Prosperty](https://www.researchgate.net/publication/329212773_The_Entrepreneurial_Ecosystem_and_Global_Prosperty)

ويجد بعض المحاكم اللبنانية سهولة في تطبيق قانون حقوق المؤلف في القضايا التي تتعلق بانتهاك هذه الحقوق الخاصة بالإنترنت. على سبيل المثال، في القضية التي رفعها الفنان اللبناني المعروف وائل كفوري، أمرت المحكمة بموجب قرار غيابي شرطي يوتيوب وفايسبوك بحذف المحتوى المخالف عن مواقعهما<sup>186</sup>.

أما في قضية مؤسسة بول غيراغوسيان ضد شركة تانيت<sup>187</sup>، فتم الادعاء على فرع معرض فني في بيروت مركزه مدينة ميونخ. ففي عام 2017، قام المعرض الفني بعرض ما يقارب العشرين لوحة من لوحات الرسام الراحل بول غيراغوسيان التي تمتلكها عائلة "الطبال" على موقعه الإلكتروني. ولم يكن المدعى عليه قد حصل على ترخيص من المدعي الذي كان مالك حقوق المؤلف للرسومات. وعليه، حكمت المحكمة حينئذ بأن يحذف المدعى عليه كل المحتوى المخالف عن الإنترنت ومنعته من عرض الرسومات في العلن، مع أن المؤسسة لم تكن تمتلكها بل كان المعرض الفني هو المالك الوحيد لها. وقد حدد هذا القرار نطاق حق الأداء الممنوح للمؤلف وخلق مناقشات عامة وقانونية حول مدى الحماية التي يجب أن تُمنح لمالك/ة حقوق المؤلف<sup>188</sup>.

وفي عام 2018، أمرت محكمة الاستئناف شركة بث مشهورة في لبنان بدفع غرامة بقيمة 100 ألف دولار لأنها بثت مقطوعة موسيقية من دون دفع الجعالة لجمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى SACEM، التي تقوم بالإدارة الجماعية لحقوق المؤلف<sup>189</sup>.

تُظهر هذه القرارات، من جملة قرارات أخرى، أن نطاق أحكام قانون حقوق المؤلف واسع بشكل كافٍ لضمان حماية فعالة وكفوءة لصاحب هذه الحقوق، سواء أكانت تناظرية أو رقمية كالإنترنت أو التكنولوجيات الرقمية.

## (أ) البيئة التنظيمية للاقتصاد والابتكار

قاد التباطؤ الاقتصادي في فترة السنتين 2015-2016 الحكومة الموريتانية إلى إجراء تعديلات مالية وإصلاحات هيكلية أعادت الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك بعد أن أدى انخفاض أسعار السلع منذ منتصف عام 2014 إلى إبطاء وتيرة النمو، كاشفاً نقاط الضعف التي تعانيها موريتانيا. ونظراً إلى عدم قدرة الاقتصاد غير المتنوع على خلق فرص عمل كافية في القطاع الخاص، أطلقت السلطات في الفترة 2016-2017 خطة لضبط الأوضاع المالية أدت إلى استقرار الاقتصاد، كما اقترحت إصلاحات لتحسين فعالية السياسة النقدية. وقد أدى ذلك، إلى جانب إصلاحات عدة على صعيد الأعمال التجارية والري ومسايد الأسماك، إلى انتعاش معتدل.

وقد أكمل النمو الاقتصادي انتعاشه التدريجي، لكنه بقي غير كافٍ مقارنة بالنمو السكاني المتسارع. فمنذ عام 2015، استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في منحاه التصاعدي، فارتفع من 3 في المائة في عام 2017 إلى 3.6 في المائة في عام 2018. وقد ارتبط هذا التسارع المعتدل بارتفاع بسيط في معدل التضخم، من 2.3 في المائة في عام 2017 إلى 3 في المائة في عام 2018. إلا أن النمو الاقتصادي لا يزال دون معدل النمو المتوقع البالغ 4 في المائة، ودون متوسط النمو البالغ 5.4 في المائة الذي سُجل بين عامي 2010 و2014. ويبقى هذا المعدل محدوداً بنسبة 0.8 في المائة للفرد الواحد، لو أخذ في الاعتبار النمو الديمغرافي القوي الذي بلغ 2.8 في المائة<sup>193</sup>.

وبعد إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي، بات التحدي الأساسي لموريتانيا يتمثل في تخطي العقبات الهيكلية لتحقيق تنمية القطاع الخاص. ولم تتم مأسسة سياسات السوق المفتوحة بشكل كامل لتعزيز الاستثمار، بينما منعت التعريفات والقيود الأخرى رواد الأعمال من المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي. أما

القيام بأعمال تجارية فهو ليس بالأمر السهل نظراً إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 80 في المائة من إجمالي المؤسسات، لكن معدل الوصول إلى الخدمات المالية في موريتانيا هو واحد من أدنى المعدلات في العالم. فمعدل الحرية الاقتصادية فيها يصل إلى 55.7، وهذا ما يضعها في المركز الـ 119 بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2019. وقد ارتفع معدلها الإجمالي 1.7 نقطة، ورافقه معدلات متحسنة للفعالية القضائية، والصحة المالية، وحقوق الملكية، عوّضت عن التدنّيات في مستوى حرية العمل، وحرية الأعمال، والحرية النقدية. وتشغل موريتانيا المركز الـ 18 من أصل 47 بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعدلها الإجمالي أعلى من المعدل الإقليمي لكنه يبقى أدنى من المعدل العالمي<sup>194</sup>. وعلى الرغم من تحرير التجارة، يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافس مع المجموعات الكبيرة بسبب قدرتها المحدودة على الوصول إلى التمويل، وافتقارها إلى البيانات المالية الموثوقة، وغياب الموظفين المؤهلين، وارتفاع تكاليف التشغيل، والعبء الضريبي الثقيل حيث تصل نسبة الضريبة على الدخل الفردي إلى 40 في المائة<sup>195</sup>.

وقد نفذت الحكومة الموريتانية، بدعم من الأمم المتحدة، سلسلة تقييمات شاملة وسريعة من أجل توجيه استراتيجية البلد الجديدة بشأن النمو المسرّع والازدهار المشترك للفترة 2016-2030. وخلص التقييم إلى أن 92 مقصداً من مقاصد التنمية المستدامة مدرجة في إطار العمل الحالي. وقد أظهرت النتيجة بشكل عام إدماجاً لا بأس به لأهداف التنمية المستدامة في ذلك الوقت، على الرغم من بعض الثغرات القائمة. وسيتم استخدام هذه النتيجة لصياغة استراتيجية جديدة للعام 2030، وهذا ما يبعد البلد عن استراتيجية الـ 15 عاماً التي اقتصر تركيزها على الحد من الفقر<sup>196</sup>.

## (ب) إدارة أنظمة الملكية الفكرية

الدول الأعضاء الـ 17 فيها من خلال اتفاق بانغي وملحقاته. ومن شأن المنظمة أن تحقق المركزية لجميع إجراءات إصدار صكوك الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية، الصالحة في جميع الدول الأعضاء. ولا تتوفر أي أنظمة وطنية للإيداع أو للحماية إلى جانب النظام الإقليمي، ويُعتبر أي إيداع تقوم به المنظمة قابلاً للإنفاذ في كل دولة من الدول الأعضاء. وفي العادة، تدرج هيكلية الاتصال الوطنية في نطاق وزارة الصناعة في كل دولة من الدول الأعضاء، واسمها في موريتانيا وزارة التجارة والصناعة والسياحة. وتؤدي هيكلية الاتصال الوطنية دور الصلة بين المستخدمين الوطنيين والمديرية العامة للمنظمة.

وتتولى المحاكم في كل دولة عضو مسؤولية الجزاءات التي تترتب على انتهاك حقوق الملكية الفكرية، والقرارات القضائية النهائية الصادرة بشأن صلاحية الصكوك في إحدى الدول الأعضاء هي ملزمة في جميع الدول الأعضاء الأخرى، باستثناء تلك التي تتعارض مع الأنظمة والآداب العامة.

المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO)  
والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)

في حين تضم المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية معظم البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، تضم منظمة مماثلة لها هي المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية الكثير من البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وهي منظمة مشتركة بين الحكومات تيسر التعاون بين دولها الأعضاء في ما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية، وقد تم تأسيسها بموجب اتفاق لوساكا في 9 كانون الأول/ديسمبر 1976. وقد انضم بلّدان عربيان إليها، هما الصومال والسودان. ويخوّل بروتوكول هراري هذه المنظمة منح البراءات، وتسجيل التصميمات الصناعية ونماذج المنفعة للدول المتعاقدة. وقد تم اعتماد هذا البروتوكول في كانون الأول/ديسمبر 1982، ودخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل 1984، وهو نافذ في الوقت الحالي في جميع الدول الأعضاء الـ 19 باستثناء الصومال. وقد تم تعديله في عام 1993 ليتوافق مع معاهدة التعاون بشأن البراءات.

المصدر: المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية، 2016 و2019.

في 13 أيلول/سبتمبر 1962، وقّع اثنا عشر رئيس دولة وحكومة على الاتفاق المؤسس لمكتب أفريقيا ومالاغيا للملكية الصناعية (OAMPI) في ليبيرفيل في الغابون. وتم تنقيح هذا الاتفاق في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في 2 آذار/مارس 1977، وهذا ما أدى إلى إنشاء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI). وفي 24 شباط/فبراير 1999، تم تنقيح اتفاق بانغي بهدف جعل أحكامه تتوافق مع متطلبات المعاهدات الدولية بشأن الملكية الفكرية التي تشكل الدول الأعضاء طرفاً فيها، بما فيها اتفاق تريبس.

وقد أدى التنقيح إلى تبسيط إجراءات إصدار حقوق الملكية الفكرية وتوسيع مهمات المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية لتعزيز تنمية الدول الأعضاء من خلال الحماية الفعالة للملكية الفكرية والحقوق المجاورة وتوفير التدريب بشأن مسائل الملكية الفكرية، إلى جانب مهماتها التقليدية. وقد أدى التنقيح أيضاً إلى توسيع نطاق الحماية ليشمل أهدافاً جديدة مثل أصناف النباتات وتصاميم الدوائر المتكاملة. وقد انضم بلّدان عربيان إلى المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية هما موريتانيا وجزر القمر. أما أعضاؤها الآخرون فهم: بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، والسنغال، وغابون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا-بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر.

وتدير المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية إجراءات مشتركة مستمدة من النظام الموحد لحماية الملكية الفكرية وأحكام الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها أعضاء المنظمة أيضاً (الشكل 14). وهذا النظام مميز جداً لجهة تصميمه وخصائصه. وقد اتخذت المنظمة مقراً رئيسياً لها في ياوندي في الكاميرون، وهي المكتب المشترك للملكية الفكرية لجميع الدول الأعضاء. ولهذه الغاية، تم تطبيق القانون الموحد بين

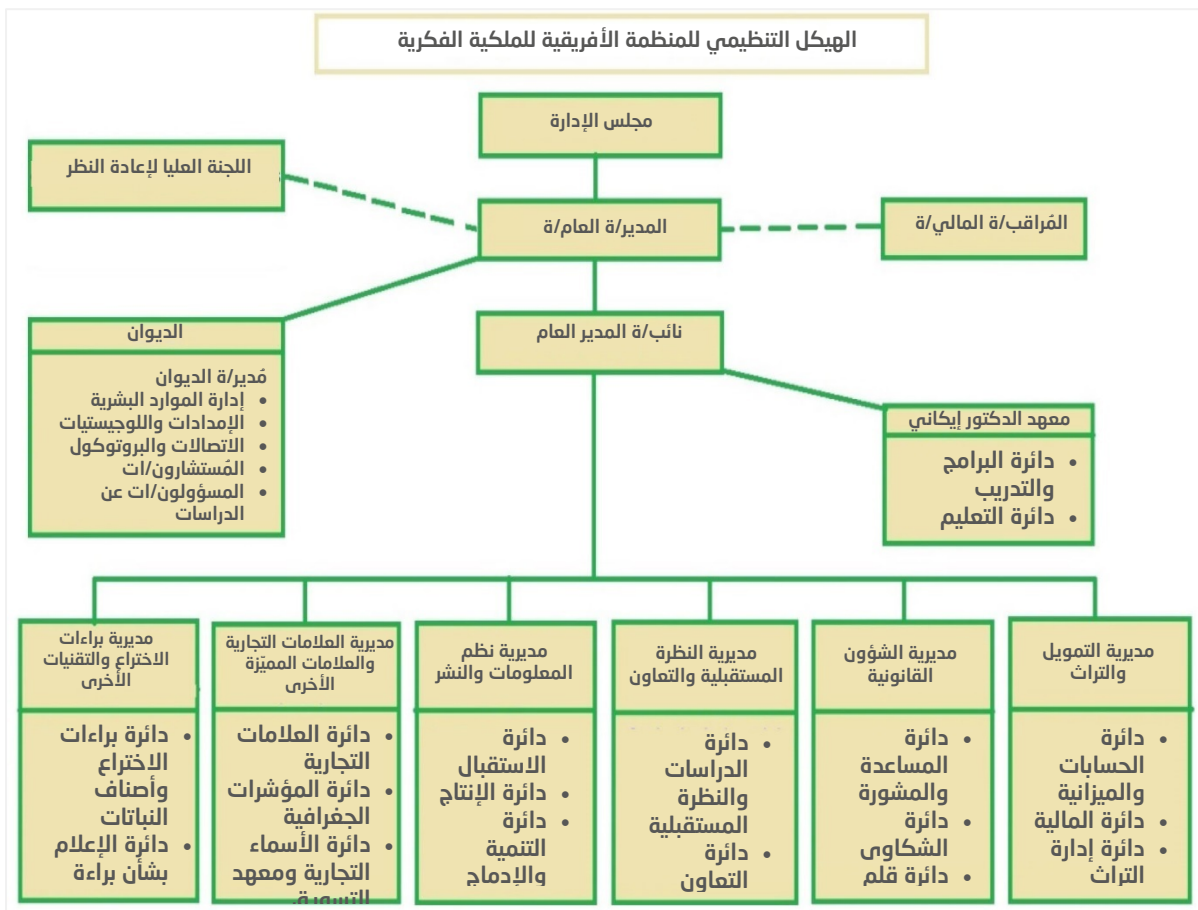


### (ج) إنشاء حقوق الملكية الفكرية

تعتمد البيئة التنظيمية للابتكار في موريتانيا بشكل كبير على الجامعات، والحاضنات والشركات الناشئة من أجل إنشاء الملكية الفكرية. وتترى الحكومة والمجتمع المانح في جيل الشباب محزناً أساسياً للتغيير الاجتماعي مع وفرة إمكانيات ريادة الأعمال. إلا أن التوسع الحضري والنمو

السكاني، إلى جانب النقص في الفرص الاقتصادية، جعلاً جيل الشباب ضعيفاً والتوظيف أولوية. لكن رواد الأعمال الشباب في البلد، الذين حصلوا على التعليم الوظيفي والتدريب المهني، يرغبون بشدة في إنشاء مؤسسات معاصرة ذات قيمة مضافة، حتى أنهم قاموا بتحضير ابتكارات جديدة وبعمليات تكييف لنماذج المؤسسات القائمة والمتوفرة بين أيديهم مع الظروف المحلية.

الشكل 14. الهيكل التنظيمي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية



المصدر: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، 2019. متوفر على الموقع <http://www.oapi.int/index.php/en/oapi/organisation/organigramme>.

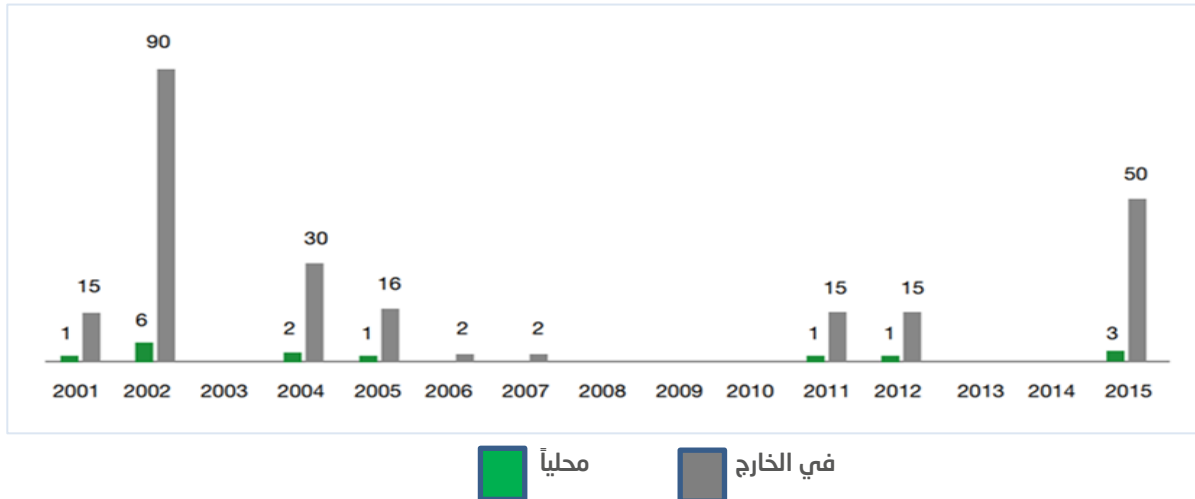
في الفترة ما بين عامي 2001 و2015، تم تسجيل ما يقارب 250 براءة اختراع باسم موريتانيا (الشكل 15). وقد وضعت هذه الإحصاءات البلد في مركز ترواح سنوياً بين المركز الـ 90 والـ 110 من أصل أكثر من 200 بلد<sup>197</sup>. إلا أن هذه الأرقام التي سُجلت على امتداد 15 عاماً تُعتبر ضعيفة بالمقارنة مع ما يتم إنتاجه سنوياً في البلدان المتقدمة.

ومن المرجح جداً أن الابتكارات التي تحمل اسم موريتانيا تُنسب بشكل أساسي إلى جالياتها في العالم. بالفعل، فقد قدم 94 في المائة منها مواطنون موريتانيون في مكتب الملكية الفكرية خارج موريتانيا. إلا أن تطور طلبات البراءات ليس متسقاً، ويعكس ذلك عدم توفر السياسة الملائمة لدعم الباحثين/ات. ولكن الجدير بالذكر أن البراءات لا تُمنح بالضرورة لكل طلبات البراءات، إذ أن الإحصاءات تُظهر فشل طلب واحد من أصل كل اثنين يتم تقديمهما. لذلك، يجب بذل جهود إضافية لتحسين نوعية الابتكارات في البلاد (الشكل 15).

في البيئة التنظيمية الجيدة، تتولى مؤسسات التعليم والبحوث، والجمعيات التجارية، والحاضنات مسؤولية توجيه الشركات الناشئة لتتخطى مرحلة الأفكار الأساسية وتصبح مؤسسات ناضجة. لذلك، يعتمد نجاح الشركات الناشئة على تنمية شبكات متكاملة تربط بين الأفكار التي يولدها رواد الأعمال الشباب من جهة، والمعارف، والخبرات التقنية، والتمويل، والإرشاد من جهة أخرى. ويواجه رواد الأعمال في موريتانيا تحديات في التقدم من مرحلة نشوء الفكرة إلى المراحل الأخرى من مراحل تطوير المؤسسة، أي تلك التي تتطلب عناصر كتحضير نماذج أولية، وتصوّر نماذج تجارية قابلة للتطبيق، وتسويق المنتج.

ويستند قياس الابتكار بشكل عام إلى ثلاثة أنواع من الإحصاءات هي التي تتعلق بالبراءات، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية. والبيانات المتوفرة حالياً بشأن موريتانيا على مستوى الهيئات المتخصصة، لا سيما البنك الدولي والويبو، ترتبط بطلبات براءات الاختراع فحسب. ويعكس تطورها مقدار الأنشطة الابتكارية، ويظهر أيضاً القدرة على استغلال المعرفة وتحويلها إلى مكاسب اقتصادية محتملة.

الشكل 15. تسجيل براءات الاختراع في موريتانيا بين عامي 2001 و2015



#### 4. حقوق الملكية الفكرية في المغرب

يُعتبر المغرب من البلدان الرائدة في مجال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات في شمال أفريقيا وفي المنطقة العربية. ووفقاً لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2018، يصل معدل فعاليته الإجمالي إلى 65. وعلى الرغم من التراجع نقطتين منذ عام 2018، يُظهر مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 أن البلد قد تكيف بشكل جيد نسبياً في المؤسسات (المركز الـ 72)، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا (المركز الـ 69)، والمخرجات الإبداعية (المركز الـ 69). أما أدنى مستويات أدائه، فسجلها في مجال تطوير الأعمال التجارية (المركز الـ 122) وتطوير السوق (المركز الـ 94)، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من التحديث في قطاعي الصناعة والمعلومات. ويتميز المغرب بشكل خاص في مجال منح البراءات وحماية نتائج الجامعات ومراكز البحوث. وتعكس النتائج الإيجابية لتصنيفه هذا ديناميكية البيئة التنظيمية للابتكار فيه. ويشكل نظام الملكية الفكرية المتطور في المغرب إحدى نقاط قوته إذ يقدم حماية فعالة للمبدعين/ات والمبتكرين/ات ويضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن الاقتصاد الوطني يحتاج إلى زيادة تعزيز الاستثمارات في الإبداع المعرفي والبحث والتطوير المؤثرين<sup>198</sup>.

##### (أ) البيئة التنظيمية للابتكار

استثمر صندوق المغرب الرقمي (Maroc Numeric Fund-MNF) وصندوق الاستثمار في مجال الابتكار (Innov Invest Fund-IIF) أموالاً من أجل تعزيز الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والبحوث. ومن بين البلدان الأفريقية، لا يتفوق على المغرب في مجال الاستثمار في التعليم والإبداع المعرفي والأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات سوى بلدين اثنين هما أفريقيا الجنوبية وتونس. وقد أنشئت بيئة تنظيمية كاملة لتعزيز توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة.

أنشئ صندوق المغرب الرقمي الأول (MNF-I) في عام 2010 باعتباره جزءاً من الخطة الوطنية للتحوّل الرقمي في المغرب 2013، وهي استراتيجية أعدتها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. وكان أول صندوق لرؤوس أموال المجازفة مخصص للشركات المغربية الناشئة القائمة على التكنولوجيا، بقيمة إجمالية تناهز الـ 10 ملايين دولار. وكان الصندوق بإدارة مشتركة بالتساوي بين الدولة المغربية، من خلال شركة تكنولوجيا المعلومات المغربية (MITC) أي الشركة التي تدير تكنوباركس (Technoparks)، وأربعة مصارف هي: البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE)، والتجاري وفا بنك (Attijariwafa Bank)، وصندوق الإيداع والتدبير (CDG)، والبنك الشعبي المركزي (BCP) في المغرب. وفي عام 2018، تم إنشاء صندوق ثان، هو صندوق المغرب الرقمي الثاني (MNF-II)، باعتباره جزءاً من برنامج الاستثمار في مجال الابتكار. وكانت الحكومة المغربية واحدة من المساهمين بحصة الثلث، من خلال صندوق الضمان المركزي (Caisse Centrale de Garantie)، في حين امتلكت حصة الثلثين المتبقّيين بالتساوي شركة تكنولوجيا المعلومات المغربية والمصارف الثلاثة: التجاري وفا بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والبنك الشعبي المركزي في المغرب.

وقد استثمر صندوق المغرب الرقمي الأول 10 ملايين دولار في 17 شركة ناشئة، صار معظمها اليوم من الشركات الرائدة في مجالات تخصصها. أما الصندوق الثاني فجمع 20 مليون دولار ويتبع الاستراتيجية نفسها من خلال الاستثمار في شركات ناشئة أكثر ابتكارية وتصل إلى النطاق الدولي. وفي المرحلة الأولى، يستثمر صندوق المغرب الرقمي في الشركات الناشئة التي تمتلك أصلاً منتجاً جاهزاً للتسويق سبق أن حصل على ثقة السوق من خلال مبيعاته الأولى. أما في مرحلة رأس المال المُجازف، فيستثمر الصندوق في الشركات الناشئة التي يقل عمرها عن



دولار. وتشغل الشركات الناشئة الممولة في قطاعات متعددة، 30 في المائة منها تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و20 في المائة منها في التكنولوجيا الخضراء، أما ما بقي من التمويل، أي 3.5 مليون دولار، فقد تم تخصيصه كرأس مال مُجازف للشركات الناشئة الابتكارية.

إن المجموعة الرقمية المغربية (Maroc Numeric Cluster) هي هيكلية حوكمة مختلطة خاصة وعامة تضم جهات فاعلة متعددة بما فيها الدولة، والشركات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات التعليم والبحوث، ومنظمات العون والتمويل. أما هدفها النهائي فهو إبراز المشاريع الابتكارية التي تمتلك قيمة مضافة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأربعة التالية: الخدمات النقالة؛ والأمن، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والحقوق الرقمية؛ ووسائل الإعلام المتعددة؛ والبرمجيات<sup>201</sup>.

ولا يزال تميمين أصول الملكية الفكرية وتسويقها متعزراً، وهذا ما يصعب وصول نتائج بحث معين إلى المرحلة الصناعية.

## (ب) الإدارة

خضعت الملكية الصناعية في المغرب طوال فترة ما قبل اتفاق تريبس لنصين تشريعيين. يعود تاريخ النص الأول إلى عام 1916 وطُبق في المنطقة الفرنسية السابقة، ولكن تم تعديله في عام 1941؛ ويعود تاريخ النص الثاني إلى عام 1938، وتم تطبيقه على منطقة طنجة الدولية السابقة. أما اليوم، فتخضع حماية الملكية الصناعية على المستوى الوطني لأحكام القانون رقم 97-17 بشأن حماية الملكية الصناعية، بصيغته المعدلة والمستكملة بالقانون رقم 05-31 في عام 2006 والقانون رقم 13-23 في عام 2014<sup>202</sup>. وقد حل القانون رقم 97-17 منذ دخوله

الخمس سنوات والتي أظهرت نمواً ملحوظاً في عائداتها، لكنها تتطلب مساهمة مالية لتمويل نموها داخل المغرب وعلى الصعيد الدولي.

أما صندوق الاستثمار في مجال الابتكار، فقد أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ويهدف إلى تمويل 300 مشروع ابتكاري على الأقل بحلول عام 2022، وذلك من خلال ست حاضنات هي: نوما كازابلانكا (Numa Casablanca)، وهيئة ستارتب المغرب (StartUp Morocco)، وشبكة ريادة الأعمال في المغرب (Morocco Entrepreneur Network)، والفاكتوري (The Factory)، وسولر كلاستر (Solar Cluster)، والبحث والتطوير في المغرب. يضاف إليها 10 هيكلية أخرى جديدة هي: المجموعة الإلكترونية الميكاترونية الميكانيكية في المغرب (CE3M)، ومركز ريادة الأعمال والتنمية التنفيذية في المغرب (CEED Morocco)، ومنظمة إيناكوس (Enactus)، وشركة إنديفور (Endeavor)، وبداية سبايس (Bidaya Space)، وبرنامج كلاستر التابع لغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في المغرب (Kluster CFCIM)، والمركز المغربي للإبداع وتنمية روح المبادرة الاجتماعية (Moroccan CISE)<sup>199</sup>.

وفي تموز/يوليو 2018، استفادت 12 شركة ناشئة من مجموع 350 ألف دولار من تمويل صندوق الاستثمار في مجال الابتكار لمشروع "فكرة الابتكار" (Innov Idea) من خلال المساعدات المالية المباشرة، ومنتجات مشروع "بداية الابتكار" (Innov Start) من خلال قروض الشرف، وهي القروض التي تُمنح من دون أي ضمانات شخصية وحقيقية، باعتبارها جزءاً من مكون "مواكبة الشركات الناشئة". وقد استفادت 68 شركة مغربية ناشئة من 4.8 مليون دولار من تمويل هذا الصندوق بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 وآذار/مارس 2019<sup>200</sup>. وقد حصل 92 في المائة تقريباً من هذه الشركات الناشئة على تمويل لمرحلة ما قبل الإطلاق والمرحلة الأولية يعادل 1.3 مليون

حيّز التنفيذ بتاريخ 18 آذار/مارس 2004، محل القوانين السابقة في المغرب، لا سيما قانوني عامي 1916 و1938.

للملكية الصناعية في علامات المصنع التجارية، والتجارة التي يقوم بها أو الخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى براءات الاختراع، والتصاميم والنماذج الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، وملصقات المنشأ. ويوفر سجل التجارة المركزي قائمة بأعمال تجارية طبيعية وقانونية تشغلها الأنشطة التجارية في البلد. ويواكب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إنشاء المؤسسات فيما يحمي حقوق الملكية الفكرية، ويزيد الوعي بهذه الحقوق بين عامة الناس، ويعزز استخدام الملكية الصناعية والتجارية، كما يقدم خدمات صُممت بحسب احتياجات الزبون الفورية والمستقبلية.

تتبع المعلومات التي يستخدمها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل زيادة الوعي، من السجلات الوطنية حول الملكية الصناعية والتجارية، والنسخ الرسمية، والجريدة الرسمية ومطبوعات أخرى، ونسخ من القوانين، بالإضافة إلى معلومات تقنية تنتج عن المعلومات التي تتعلق ببراءات الاختراع والتجارة كإنشاء المؤسسات، وبيانات مالية تتضمنها الميزانيات العمومية. ويهدف المكتب إلى خلق مسار تنافسي للمؤسسات يدعم الابتكار والإبداع. وقد ساعد إنشاء الأكاديمية المغربية للملكية الفكرية والتجارية في تعزيز وتنمية المعرفة والمهارات والخبرات في مجال الملكية الفكرية والتجارية.

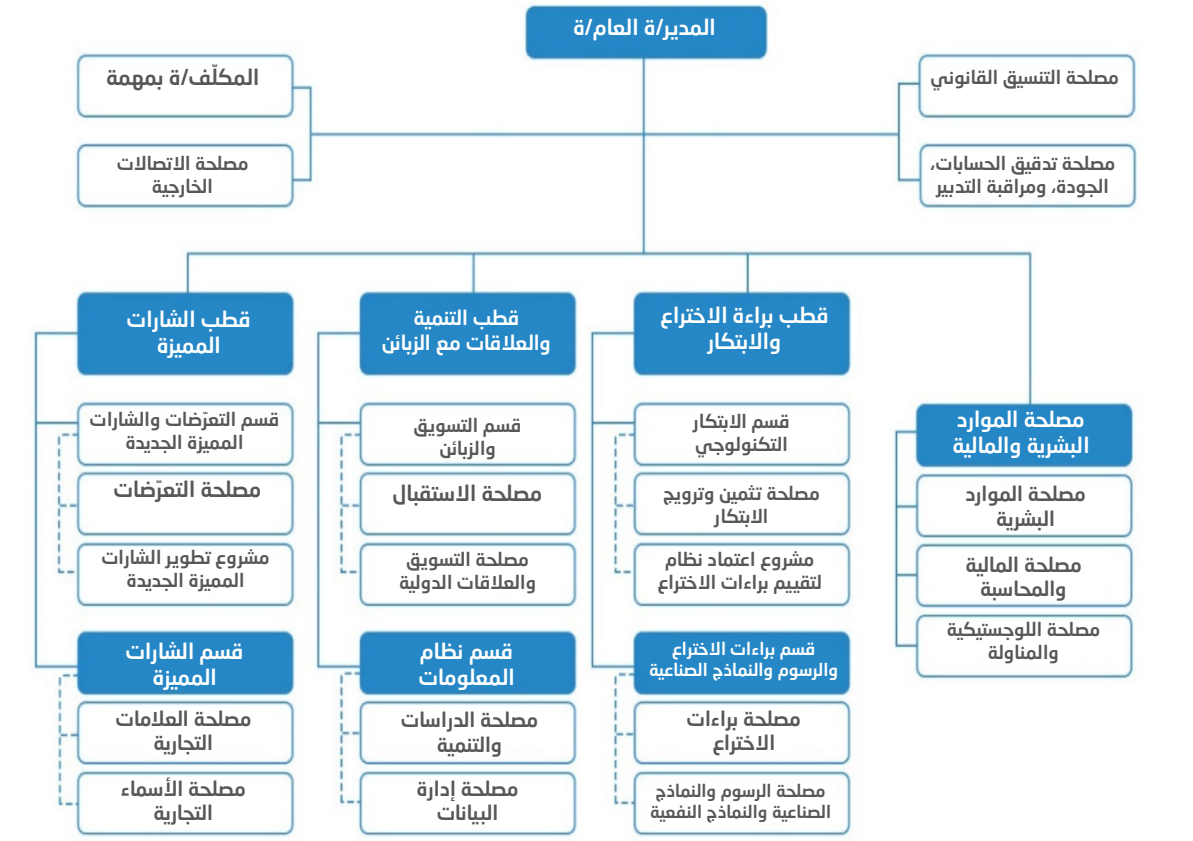
وسعى المكتب منذ تأسيسه إلى تطبيق نظام لتسجيل البراءات والعلامات التجارية أكثر تنظيماً من أجل الحد من الخسائر المالية التي تنتج عن التزوير التجاري، وتحسين الاستفادة بشكل عام من التسجيل في نطاق الشركات المغربية والمبتكرين المغاربة لضمان الحماية التجارية الخاصة بهذه المصالح.

وتم تعزيز إطار العمل القانوني لحماية الملكية الفكرية عبر العضوية في 16 معاهدة دولية بشأن الملكية الفكرية، كاتفاقيتي باريس وبرن<sup>203</sup>. ويندرج بعض أحكام القانون رقم 97-17 ضمن المعايير الإضافية لاتفاق تريبس-بلاس وتتخطى هذه الأحكام المعايير التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، إما من خلال توسيع نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية وتقويتها، أو من خلال تقويض مرونتها الحالية التي تهدف إلى تخطي نطاق الحماية الموسع أو تجنّبه. ولكن أُدرجت بعض الأحكام الأخرى للحد من مجالات الحماية التي تمنحها المعايير الإضافية لاتفاق تريبس-بلاس.

أما حقوق الطبع والنشر، فقد نظمها القانون رقم 00-2 الذي يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بصيغته المعدلة في عام 2006. ويقدم المكتب المغربي لحقوق المؤلف حماية لحقوق المؤلف/ة ويقوم بتحصيل العائدات التي تُدفع للمؤلفين/اتا. ويعود التماشي مع المعايير الدولية العليا للملكية الفكرية بالمنفعة على المستثمرين المحليين والأجانب في المغرب.

أما المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية فهو مؤسسة عامة تتمتع باستقلالية مالية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. وتتولى هذه المنظمة مسؤولية حماية حقوق الملكية الصناعية وتحتفظ بالسجلات المغربية الوطنية للملكية الصناعية، وبسجل التجارة المركزي (الشكل 16). وتتمثل السجلات الوطنية

الشكل 16. الهيكل التنظيمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية



المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. متوفر على الموقع

[http://www.ompic.org.ma/sites/default/files/field/organigramme\\_en.jpg](http://www.ompic.org.ma/sites/default/files/field/organigramme_en.jpg)

والعلامات التجارية تعملان معاً بشكل وثيق، تجتمع محدّدات الأعمال كالاسم التجاري والعلامة التجارية لأسماء الأعمال التجارية والشعار في سجل واحد. وهذا حل حقيقي لمشكلة تواجه نُظماً قانونية متعددة حيث يتعارض اسم العمل التجاري مع العلامة التجارية حين تملكهما مصلحتان مختلفتان.

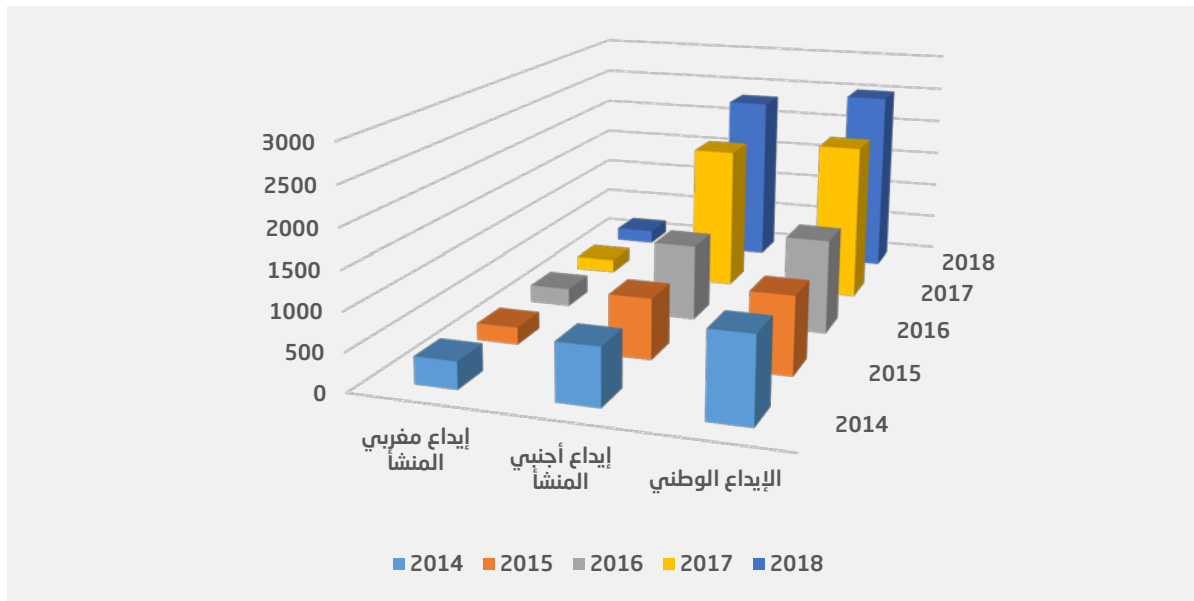
وقد أعدّ المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية الاستراتيجية بشأن الملكية الصناعية والتجارية 2016-2020، وهي خطة استراتيجية للتنمية تسعى

ومع أن نموذج المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ليس شائعاً في المنطقة العربية، تتمثل مزيّته في أنه يجعل تسجيل محدّدات الأعمال أمراً سلساً. فهو يجمع بين سجل الملكية الصناعية والسجل التجاري المركزي في مصلحة واحدة على المستوى الوطني. ويستلم السجل التجاري المركزي الإعلانات المسجلة ووثائق الشركات وسنداتها المودعة لدى السجلات الإقليمية المختلفة، كما يحقق المركزية للمعلومات حول الشركات المسجلة من أجل النشر العام. وبما أن مصلحتي الأسماء التجارية

والثاني تقديم حلول مصممة لثناشب الشركات المغربية من خلال أدوات وحقوق مختلفة توفرها الملكية الصناعية. وفي الفترة ما بين عامي 2016 و2018، ازداد عدد طلبات البراءات المقدمة بشكل جذري نتيجة هذه الاستراتيجية (الشكل 17).

إلى تحقيق هدفين: الأول مواكبة تطبيق استراتيجيات القطاع الوطني (كمخطط تسريع التنمية الصناعية، والاستراتيجية المغربية للابتكار، وصندوق المغرب الرقمي، ومخطط المغرب الأخضر)، من خلال تعزيز الأدوات المناسبة لتحسين التنافسية والابتكار؛

الشكل 17. تطوّر طلبات البراءات



المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. متوفر على الموقع <http://www.ompic.ma/fr/content/publications-ompic>

الجدول 8. ملخص حول الملكية الفكرية وصلاحياتها في المغرب

نوع الملكية الفكرية (القانون رقم 97-17 بشأن حماية الملكية الصناعية)	الصلاحيّة
براءات الاختراع	20 سنة
العلامات التجارية	10 سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل، يمكن تجديدها إلى أجل غير محدود بفترات متماثلة
التصاميم	5 سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل، يمكن تجديدها إلى أجل غير محدود لفترتين متتاليتين جديديتين من 5 سنوات
النماذج الصناعية	5 سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل، يمكن تجديدها لفترتين متتاليتين جديديتين من 5 سنوات
حقوق المؤلف/ة القانون رقم 2-2000 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	طوال حياة المؤلف/ة ولفترّة 70 سنة بعد وفاته/ها

المصدر: تجميع الإسكوا.

ويجب تقديمها خلال 30 يوماً من لحظة العلم بحدوث الانتهاك. ويتوفر خياران للتعويض: إما المطالبة بالتعويض عن الأضرار المتكبدة، وغالباً ما يتم إهمال هذا الخيار بسبب عدم معرفة الشركات القانونية بإجراءاته، أو لأنه يكبدها تكاليف خبراء إضافية؛ أو إعطاء مبلغ مقطوع يتراوح بين 5000 و50000 دولار تُحدده المحكمة.

وتضاف إلى ذلك الإجراءات الجزائية التي تقضي بأن يُعاقب أي تزوير بالسجن وبدفع غرامة مالية، أو بإحدى العقوبات فقط. وتجرّم قوانين الملكية الفكرية المغربية قرصنة المستخدم النهائي للبرمجيات، فتؤمّن رادعاً قوياً للقرصنة والتزوير. ويمكن اتخاذ إجراءات بحكم الوظيفة في القضايا الجزائية، فيصبح الإنفاذ أكثر فعالية. ويتعرض منتهكو البراءات للحبس لمدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر، أو لغرامة مالية تتراوح بين 5000 و50000 دولار. وفي حال تكررت الجريمة، قد تتضاعف الغرامات مرتين، وقد تصل مدة السجن إلى سنتين. ويُعتبر متواطئاً في الجريمة أي شخص قام عن قصد بتوفير إمكانية التخزين، وتقديم عروض للبيع، أو بعمليات بيع أو استيراد أو تصدير لبضاعة مزوّرة، فيتعرض للعقوبات نفسها المذكورة أعلاه. وطبقاً للمادة 215 من القانون رقم 17-97، تشدد العقوبات إذا كان المجرم موظفاً لدى صاحب البراءة. فتزيد الغرامة في هذه الحالة إذ تتراوح بين 10000 و50000 دولار. وبدلاً من ذلك، قد يواجه الشخص (أو الأشخاص) عقوبة سجن تصل مدتها إلى سنتين. وتتمتع المحكمة بصلاحيّة طلب مصادرة المعدات المستخدمة عند ارتكاب الجريمة، والأمر بإتلاف السلع المزوّرة.

ويشجع القطاع الخاص دعم المحاكم المتخصصة لضمان عدالة المحاكمات. ومن التحديات الأخرى التي يواجهها إنفاذ قوانين الملكية الفكرية، مدة الإجراءات القانونية وتكاليفها، وأرجحية فرض غرامة مالية على

يتخطى مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية في المغرب نوعاً ما متطلبات منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، تمتد مدة حماية حقوق المؤلف/ة طوال 70 سنة بعد الوفاة. كذلك، يضع قانون حقوق المؤلف أحكاماً قوية لمكافحة التحايل، لمنع التوزيع غير المرخص على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل مقدّمو خدمة الإنترنت مسؤولية انتهاك حقوق المؤلف/ة. وفي حالة براءات الاختراع، يتيح قانون الملكية الصناعية إمكانية تعديل مدة البراءات. ويعمل هذا الحكم على تعويض السرقات من خلال منح براءات أصلية. وينص هذا القانون أيضاً على أن كل بيانات الاختبارات وأسرار التجارة التي تقدّم إلى السلطة لتحصيل الموافقة باعتبارها جزءاً من منتج صيدلاني أو كيميائي زراعي، خاضعة للحماية من الاستخدام التجاري غير المشروع لمدة 5 و10 سنوات تباعاً.

### (ج) الإنفاذ

بالنسبة إلى الإنفاذ، يُعتبر التزوير في المغرب مخالفة جمركية. لذلك، قام القانون المالي لعام 2014 بتوسيع نفوذ إدارة الجمارك في محاربة التزوير، لا سيما في ما يخص استيراد سلع تحمل علامة تجارية مزوّرة. ومنذ تطبيق التعديل رقم 23-13، لم تعد التدابير الحدودية محصورة بالعلامات التجارية وحدها، بل توسعت لتشمل المؤشرات الجغرافية والتغليف. ويحق للجمارك المغربية أن تصدر المنتّجات المُشتبه بانتهاكها حقوق المؤلف/ة. ويمكن لأصحاب الحقوق أن يطلبوا تدخّل المسؤولين في الجمارك، لكن هؤلاء المسؤولين يتمتعون بدورهم بحق التدخّل بحكم وظيفتهم. وفي حال كان مسؤول/ة الجمارك يعمل بما يتماشى مع مسؤولياته بحكم وظيفته، يجب أن يقدم صاحب الشرعي لحقوق الملكية الفكرية شكوى ضد المنتهك أو أن يطلب حظراً مؤقتاً<sup>204</sup>.

أما الدعوى المدنية، فهي مفتوحة أمام أصحاب الحقوق أو المستفيدين الحصريين من حق الاستغلال.

الأوروبية على أراضيها. وبفضل الاتفاق، صار يحق لمقدمي طلبات البراءات الأوروبيين الحصول أيضاً على حماية لبراءاتهم في المغرب بشكل بسيط وفعال من حيث التكلفة. وتخضع هذه البراءات للقانون الوطني وتتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها طلبات البراءات الوطنية والبراءات الممنوحة، وبالحماية نفسها التي تحظى بها البراءات التي يمنحها المكتب الأوروبي للبراءات، لصالح الدول المتعاقدة بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات<sup>206</sup>.

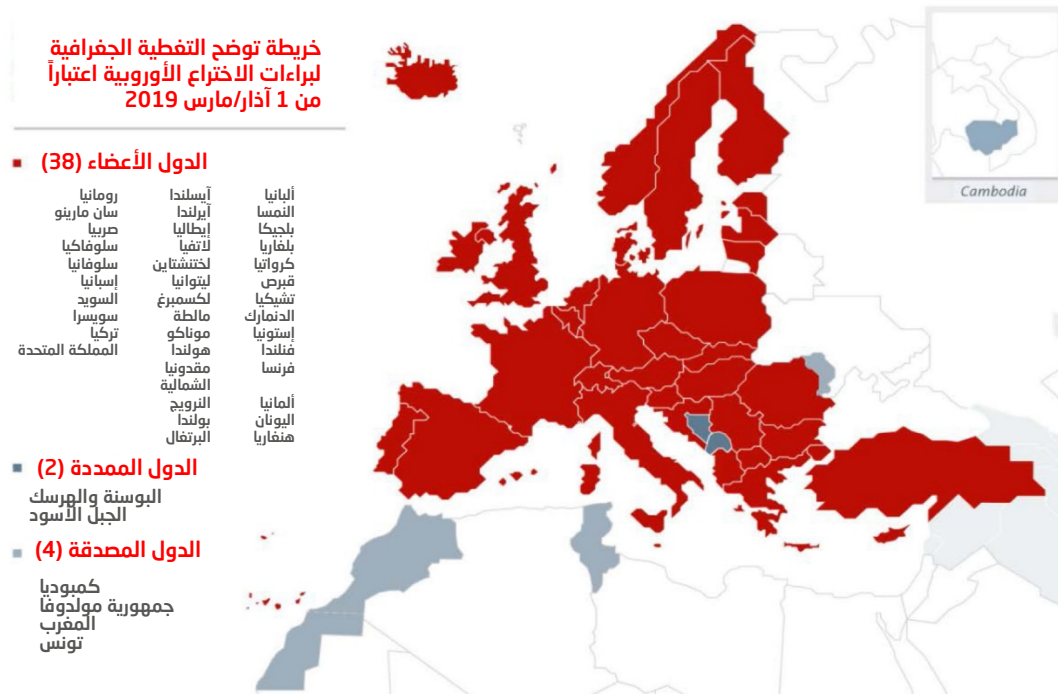
والجدير بالذكر أن بلداً عربياً آخر واحداً فقط هو تونس قد وقّع اتفاقاً مشابهاً للتصديق (الإطار 7).

المجرم بدل حبسه. بالتالي، يمكن اتخاذ إجراءات تجعل من العقوبات رادعاً أكثر فعالية.

### (1) التصديق على براءات الاختراع الأوروبية

وقّعت الحكومة المغربية والمنظمة الأوروبية للبراءات اتفاقاً بشأن التصديق على البراءات في عام 2010، لكنه دخل حيز التنفيذ في 1 آذار/مارس 2015<sup>205</sup>. وبموجب مثل هذا الاتفاق، تصبح البراءات الأوروبية سارية المفعول في البلدان غير الأوروبية (الشكل 18). وقد أصبح المغرب أول بلد غير عضو في المنظمة الأوروبية للبراءات يصدق على الآثار القانونية للبراءات

الشكل 18. الدول المصدّقة





## الإطار 7. تونس

في 3 تموز/يوليو 2014، وقّع رئيس المكتب الأوروبي للبراءات ووزير الصناعة والطاقة والمناجم التونسي، اتفاق تصديق البراءات الأوروبية. وقد حاز الاتفاق على الموافقة وتم التصديق عليه بموجب القانون التونسي رقم 13-2016 الصادر في 3 آذار/مارس 2016، والمرسوم الرئاسي رقم 67-2017 الصادر في 2 أيار/مايو 2017. وقد هيأ اعتماد هذه النصوص التشريعية الأساس القانوني الضروري لتشغيل نظام التصديق. ودخل اتفاق التصديق حيز التنفيذ في 1 كانون الأول/ديسمبر 2017. ومنذ ذلك التاريخ، صار من الممكن التصديق في تونس على طلبات البراءات الأوروبية وعلى البراءات، وذلك بناءً على طلب من مقدّم الطلب. ويعني ذلك أن البراءات التي تم التصديق عليها في تونس تتمتع فعلياً بالحماية نفسها التي مُنحت للدول الأعضاء الـ 38 في المكتب الأوروبي للبراءات. ويخضع التصديق في تونس بشكل أساسي لأحكام المرفق باتفاق التصديق، كما نُشر مع المرسوم الرئاسي رقم 67-2017 في 2 أيار/مايو 2017 في العدد رقم 39 من الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية) الذي صدر في 16 أيار/مايو 2017.

المصدر: المكتب الأوروبي للبراءات: European Patent Office, 2017.

## (2) معاهدة بودابست بشأن الكائنات الدقيقة

في 20 شباط/فبراير 2018، حازت هيئة المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة على مركز "سلطة الإيداع الدولي" بموجب معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات. وتقع سلطة الإيداع في الرباط، وتقبل جميع فئات السلالات البكتيرية بما فيها البكتيريا من فصيلة أكتينومايسيت والفضيات والخمائر<sup>207</sup>. وهي السلطة الأولى في أفريقيا للإيداع الدولي.

وتركز معاهدة بودابست لعام 1977 على عملية منح البراءات في ما يخص الكائنات الدقيقة. وتنص على أن الدول المتعاقدة يجب أن تعترف بالكائنات الدقيقة التي يتم إيداعها كجزء من إجراءات منح البراءة، بصرف النظر عن موقع سلطة الإيداع. لذلك، لم يعد من الضروري أن تُقدّم الكائنات الدقيقة للسلطة الوطنية في كل بلد تُلتبس فيه الحماية.

إن هيئة المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة هي مؤسسة إيداع مركزية يتم فيها حفظ

المواد البيولوجية الدقيقة في المغرب. وتم إنشاؤها في عام 1988 في مختبر علم الأحياء المجهرية وعلم الأحياء الجزيئي التابع للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني في الرباط. وتقدم الحكومة 90 في المائة من تمويلات هذه الهيئة.

وقد أنشئت هيئة المجموعات بمساعدة شبكة من المؤسسات التي اختارت إيداع كائناتها الدقيقة وجميع المعلومات المتعلقة بها مع الهيئة. وتشتمل هذه المؤسسات على الجامعات، ومراكز البحث ومراكز الخدمات المرتبطة بوزارات متعددة في المغرب. وقد تشكلت هذه الشبكة حول هيئة المجموعات، ومنصات التحليل، ومراكز الابتكار التي انبثقت كنتيجة لشبكة البحث والتطوير التي أسست حديثاً من أجل استخدام الموارد الوراثية والجراثومية المغربية (ReVarGEM).

وتهدف هيئة المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة بشكل رئيسي إلى تشارك وتبادل الموارد البيولوجية والمعلومات المتعلقة بالكائنات الدقيقة المحفوظة، وتجميع التجارب والخبرات في مجال التكنولوجيا الحيوية وعلوم الأحياء الأساسية

مركزاً إقليمياً للشركات الناشئة. وعلى الرغم من إنشاء عدة حاضنات وصناديق في الأعوام القليلة الماضية، لا تزال عُمان تفتقر إلى إطار واحد متسق يعزز الابتكار ويتماشى مع البحوث وبرامج السياسات التابعة لوزاراتها، وهيئاتها العامة، ومؤسساتها الأكاديمية.

#### (أ) الاستراتيجية الوطنية للابتكار

تتمتع عُمان باقتصاد مرتفع الدخل وتمثل أحد الاقتصادات الأسرع نمواً. وهي تشغل أحد المراكز الـ 50 الأولى في قيادة السلام في العالم<sup>211</sup>. ولا يعتمد اقتصادها على موارد النفط والغاز فحسب، بل يقوم أيضاً على أنشطة اقتصادية متنوعة كالصيد والصناعات الخفيفة والزراعة. وأصبحت عُمان، بفضل استقرار حكومتها، وانخفاض معدلات الضرائب فيها نسبياً، واعترافها بدور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، وجهة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب الذين يبحثون عن الملائمات الضريبية<sup>212</sup>. وقد استشرّف مجلس البحث العلمي في عُمان ذلك، فأعدّ استراتيجية وطنية للابتكار في عام 2017 تهدف إلى إعداد نظام وطني للابتكار برؤية موحدة وسياسة واضحة من أجل تحقيق أهداف محددة وأولويات معدّة مسبقاً. وتشكل الاستراتيجية المذكورة خارطة طريق للمبتكرين/ات المحتملين/ات ولكل من يرغب في تخطي السلع والخدمات التقليدية للوصول إلى اقتصاد إبداعي قائم على المعرفة. وتشغل الاستراتيجية الوطنية للابتكار عدة مبادرات لتعزيز قنوات الابتكار وضمان الاستفادة. وتتضمن المبادرات التي سيتم نشرها صياغة سياسات وتشريعات وطنية، وإنشاء حاضنات ابتكارية ومراكز للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الاتصالات الدولية، وتعزيز الابتكار والإبداع بين رواد الأعمال المحليين، ومضاعفة عدد الأعمال التجارية والحاضنات الابتكارية في الجامعات والمعاهد، بالإضافة إلى تطوير مناهج دراسية تشجع على الإلمام بمهارات العلوم والرياضيات والقراءة.

والتطبيقية. وهي تؤمّن الرابط بين الجامعات ومراكز البحث والصناعات الأحيائية المغربية من أجل تعزيز البحث في مجال التنوع البيولوجي الجراثومي في المغرب وحماية هذا التنوع واستخدامه الرشيد.

#### 5. حقوق الملكية الفكرية في عُمان

يتبع الاقتصاد العُماني مساراً تحوّلانياً ثابتاً من خلال خطط تنموية مختلفة. وقد بدأ هذا المسار مع الخطة الخمسية الأولى 1976-1980، ثم "رؤية عُمان 2020" في عام 1995 بناءً على تعليمات جلالة السلطان قابوس بن سعيد<sup>208</sup>. وكانت هذه خطة طموحة مصمّمة لقيادة السلطنة نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً من خلال استخدام عائدات النفط لتعزيز الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ولتدريب المواطنين/ات بشكل أفضل ورفع مستويات المعيشة. وحددت الخطة أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال إعادة تشكيل دور الحكومة في الاقتصاد، كما وسّعت نطاق مشاركة القطاع الخاص وعملت على تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني<sup>209</sup>.

وفي كانون الثاني/يناير 2019، تم إطلاق خطة جديدة هي "رؤية عُمان 2040" بتوجيهات من السلطان. وقد تمت صياغة هذه الخطة الشاملة على أساس توافق الآراء على نطاق المجتمع، ومن خلال مشاركة مجموعات اجتماعية مختلفة. وتُعتبر رؤية عُمان 2040 دليلاً مرجعياً للتخطيط المستقبلي لأنها تضم الوقائع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وقد تم توجيهها نحو مستقبل عُمان<sup>210</sup>. وتشكل رؤية عُمان 2040 الوثيقة التوجيهية لتطوير برامج التنفيذ الوطنية، بما فيها الخطة الخمسية المقبلة 2021-2025.

وتتمتع عُمان بإمكانية إنشاء شبكة ابتكارية جداً للشركات الناشئة تتناسق مع الأهداف الوطنية لتصبح



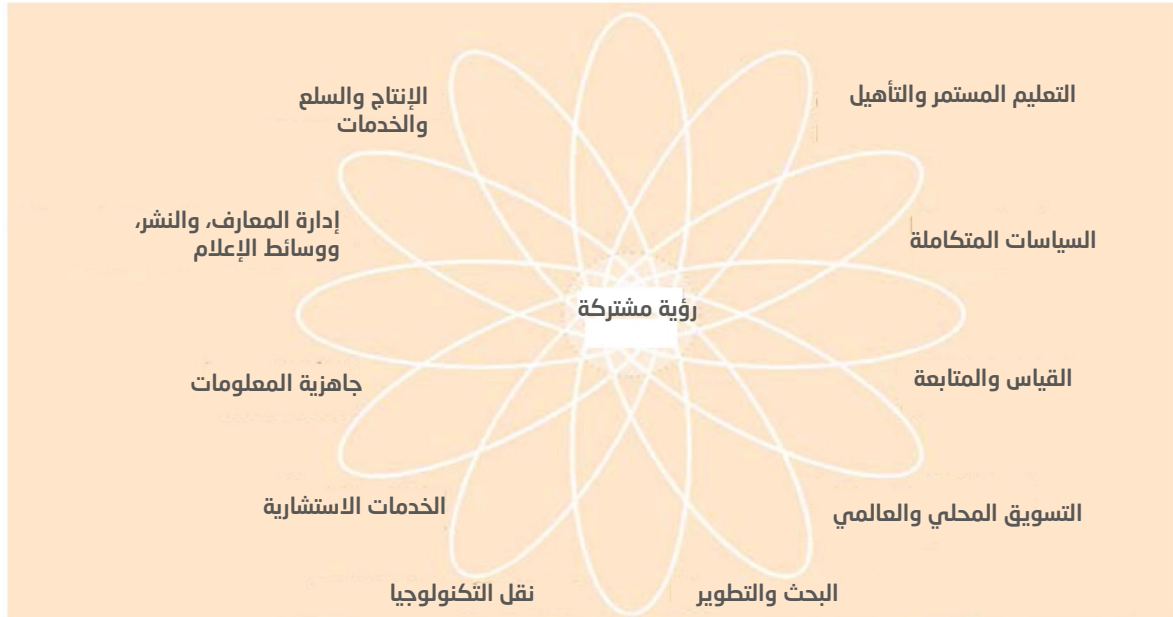
استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في عُمان، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية وبمساعدة الويبو. وتشتمل الاستراتيجية المقترحة على سبع مبادرات حول مواضيع محددة، بما فيها بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية، والبنية التحتية للملكية الفكرية، وتمويل أنشطة حقوق الملكية الفكرية، وثقافة الملكية الفكرية.

وتقدم قوانين الملكية الفكرية في عُمان اليوم أكثر مما يكفي من الحقوق القانونية للمؤلفين/ات والمبتكرين/ات، وذلك بحسب بعض المعلقين. ولكن، ما يحتاج القانون إلى توفيره هو الحريات المعقولة للمستخدمين/ات لكي يتمكن المجتمع من الاستفادة من المصنّفات المحمية لخلق عدد أكبر من المصنّفات التي تعكس هوية البلد وثقافته، بدلاً من استهلاك الثقافة وعدم إنتاج أي شيء في المقابل<sup>213</sup>.

وتأتي الاستراتيجية نتيجة تحليل رؤية عُمان 2040 (الشكل 19) وتحليلات الخبراء الذين ساعدوا في تنظيم الاستراتيجية الوطنية للابتكار. فقد قام الخبراء، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل التحديات الواردة في سياسات الاستراتيجية الوطنية للابتكار، ووافقوا من خلال ذلك على أربع ركائز أساسية هي: التنويع الاقتصادي، والملكية الفكرية ونقل المعرفة، والتكامل المؤسسي والاجتماعي، ورأس المال البشري.

وتتمحور ركيزة الملكية الفكرية ونقل المعرفة حول تحويل عُمان إلى مجتمع قائم على المعرفة، إلى جانب تطبيق نظام حماية فعال لحقوق الملكية الفكرية يفيد إنتاج أفكار وسلع وخدمات ابتكارية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أتاحت هذه الركيزة تطوير

الشكل 19. سيمات رؤية عُمان 2040



المصدر: مجلس البحث العلمي في عُمان (2017). الاستراتيجية الوطنية للابتكار. آراء علمية، تموز/يوليو، ص 6-11. متوفر على الموقع <https://www.trc.gov.om/trcweb/sites/default/files/2017-08/scientific%20insights.pdf>.

## (ب) الإدارة

تنبثق الملكية الفكرية بشكل رئيسي في عُمان من قانون الملكية الصناعية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 67 لعام 2008 الذي ألغى مفعول المرسوم السلطاني رقم 38 لعام 2000. وينظم هذا القانون حماية واستخدام براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية، ونماذج المنفعة، والرسومات الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، وطبوغرافيا الدوائر المتكاملة، وحمايتها من المنافسة غير المشروعة في السلطنة. ويحدد القرار الوزاري رقم 105 لعام 2008 الأنظمة التنفيذية لهذا القانون. أما قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد سُئِر بموجب المرسوم السلطاني رقم 65 لعام 2008 الذي ألغى مفعول المرسوم السلطاني رقم 37 لعام 2000. وهو يحمي المصنّفات الإبداعية في مجالات الأدب والفنون والعلوم. وتتمتع عُمان بعضوية في عدد من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما فيها مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التجارة العالمية، والويو، واتفاقية برن، واتفاقية باريس، وبروتوكول مدريد، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات.

والجدير بالذكر أن عُمان أصبحت، في عام 2017، الدولة الرابعة التي طبقت قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد صدر المرسوم السلطاني رقم 33 في 25 تموز/يوليو 2017 ليكون نافذاً فوراً. وكانت لجنة التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي قد أقرت هذا القانون في عام 1987، وتم التصديق على التعديلات في عامي 2006 و2013. ولم تصدر الأنظمة التنفيذية إلا بحلول كانون الأول/ديسمبر 2015، وهذا ما جعل إنفاذ القانون ممكناً. منذ ذلك الحين، استبدلت كل من البحرين وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية قوانينها الوطنية الخاصة بالعلامات التجارية بقانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويُعتبر سجل الملكية الصناعية في وزارة التجارة والصناعة، المكتب الوطني المسؤول عن تسجيل صكوك الملكية الفكرية، كالبراءات، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، وتصاميم (طبوغرافيا) الدوائر المتكاملة، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية.

وتتوفر تدابير إنفاذية كثيرة يستطيع أي طرف متضرر اللجوء إليها في حال تم انتهاك حق من حقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن تصدر السلطة القضائية تدابير مؤقتة لوقف الانتهاك القائم أو لتجنب أي انتهاك محتمل. وقد يتم أيضاً منح تعويضات عن الضرر من دون الاستماع إلى الطرف المعتدي في الحالات التي قد يسبب فيها التأخير ضرراً أكبر. وإذا حكمت المحكمة بأن المدعي قد عانى من أضرار سببها انتهاك حقوق ملكيته الفكرية، يتم البت بالتعويض. وقد يكون التعويض مبلغاً مالياً يساوي في قيمته حجم الضرر، أما حجم الضرر فيتم تحديده بالاستناد إلى الأرباح التي حققها المعتدي نتيجة الانتهاك. ويمتلك أصحاب حقوق الملكية الفكرية خيارات يمكن ممارستها عند حدود البلاد. فيمكنهم المطالبة بأن توقف السلطات الجمركية إجراءات التخليص والتسليم، في حال امتلكوا أدلة على انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

## (ج) إنشاء الملكية الفكرية وإدارتها من قبل الجامعات والشركات الناشئة

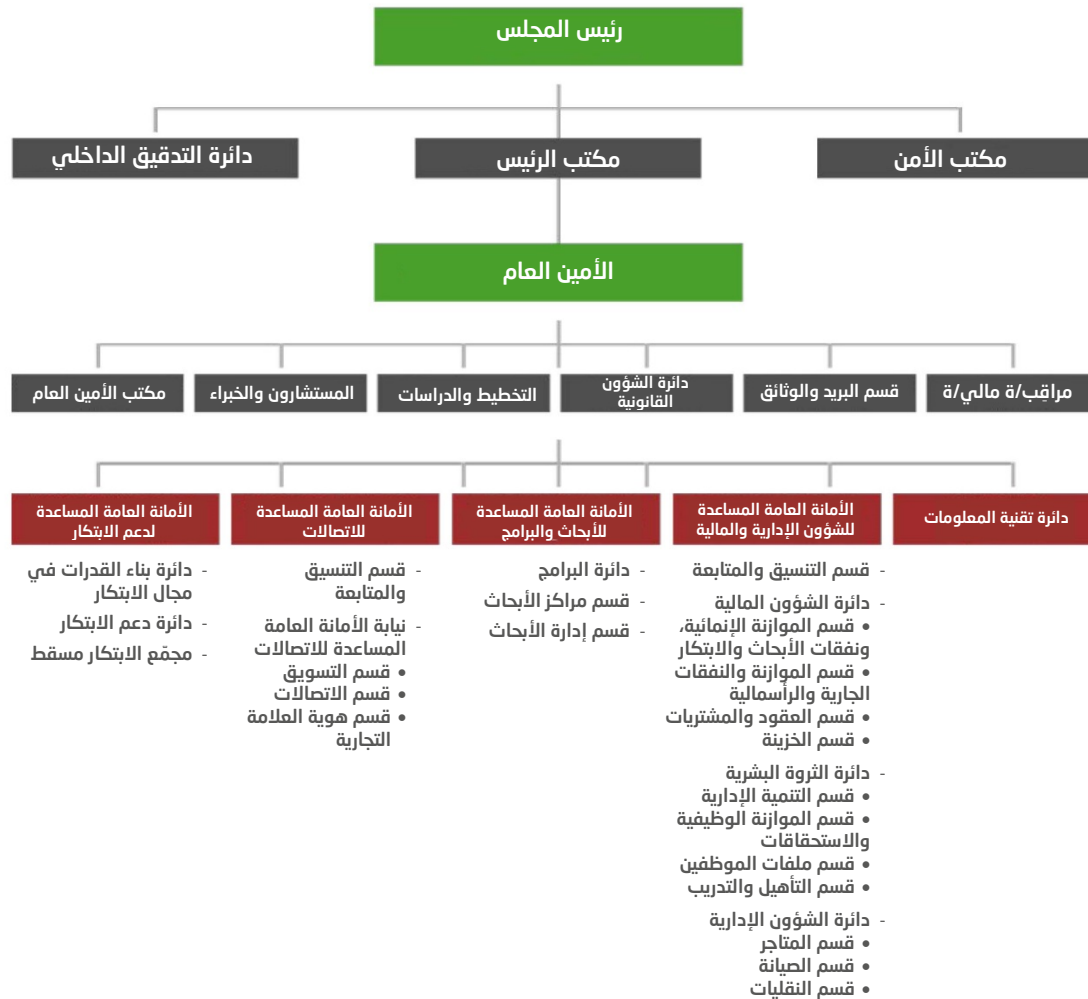
### (1) مجلس البحث العلمي

أنشئ مجلس البحث العلمي في عام 2005، ويقوم عمله على تمكين المبتكرين/ات من الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات والخدمات الأخرى العالية الجودة والمتوفرة محلياً. وهو يساعدهم أيضاً على الاستفادة من إمكانياتهم الابتكارية وعلى تطبيق حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإدارتها

الإقليمي، وصاحبة ثقافة بحثية تتفاعل بشكل فعال مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتتوفر فيها البنية التحتية التي تخدم صناعة السياسات القائمة على الأدلة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، تم تحديد أهداف متعددة، مثل وضع آليات للقدرة البحثية، وتحقيق التميز البحثي، وبناء نقل المعرفة والحفاظ على القيمة، وتوفير بيئة ممكنة للبحث والابتكار<sup>214</sup>.

(الشكل 20). وتتمثل مهمته في تهيئة بيئة تنظيمية للابتكار تستجيب للاحتياجات المحلية وأوجه التنمية الدولية، وتعزيز التناغم الاجتماعي، وزيادة ريادة الأعمال التي تساعد الصناعة على النمو من خلال الإبداع والتميز. وتشتمل رؤية المجلس على طموحات متعددة، منها تثبيت عُمان في موقع المركز الإقليمي للابتكار والريادة في مجال الأفكار والمنتجات والخدمات الجديدة، وأكبر قدرة بحثية على المستوى

الشكل 20. الهيكل التنظيمي لمجلس البحث العلمي في عُمان



الطاقة والصحة، وبناء فندق ومسجد. أما المرحلة الثالثة فتشتمل على بناء مؤسسات لقطاعات الغذاء، والتكنولوجيا الحيوية والمياه والبيئة، وعلى بناء مدرسة دولية. ويوفر مجمع الابتكار مسقط مساحات لإنشاء مراكز للبحث والتطوير من قبل المستثمرين المحليين والأجانب<sup>215</sup>.

ويشتمل مجمع الابتكار مسقط على برنامج حاضنات أعمال يوفر للمبتكرين ورواد الأعمال الذين يؤسسون شركات ناشئة، بيئة تمكن من الابتكار. وهو يربى التعاون بين المستأجرين ويمكنهم من الوصول إلى منشآت المجمع. وتستطيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومعها رواد الأعمال والشركات الناشئة التي تركز في أعمالها على القطاعات الأربعة الرئيسية، وهي الغذاء والتكنولوجيا الحيوية، والمياه، والبيئة، والصحة، أن تقدم طلباً إلكترونياً إلى حاضنة الأعمال. ويوفر المجمع أيضاً إمكانيات استثمار طويلة الأمد للمؤسسات الكبيرة من خلال توفير أراضٍ يمكن استئجارها لأغراض البحث والتطوير. ويمكن للشركات المحلية الكبيرة وشركات البحث المتعددة الجنسيات التي تركز على القطاعات الأربعة الرئيسية أن تقدم طلباً إلكترونياً أيضاً. ويعمل برنامج الحاضنات على تحضير الوثائق القانونية والسياسات، بما فيها ما يتعلق بالملكية الفكرية والتسويق.

أما الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم فتقدم بنية تحتية يمكن الحفاظ عليها، تدعم تنمية بيئة تنظيمية وطنية فعالة للابتكار، وتقدم لمجتمع التعليم والبحث في عُمان شبكة وبنية تحتية للتعاون مخصصة ومصممة بحسب احتياجاته. ويعزز ذلك نمو الابتكار، والبحث، والتعليم، والتعاون الإلكتروني الدولي.

والجدير بالذكر أن مجلس البحث العلمي هو الذي أطلق الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم ودعمها بالشراكة مع مقدّم خدمة الإنترنت على الصعيد

وتتراوح الخدمات التي يقدمها مجلس البحث العلمي بين الوصول إلى البراءات وقواعد البيانات العلمية والتقنية من جهة، وتقديم المساعدة والمشورة حول استخدام قواعد البيانات من جهة أخرى، وهذا ما يمنح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية من خلال زيادة قدرتها على الاستعلام عن المنافسة. والمجلس متخصص في قطاعات مختلفة بغية تعزيز الاقتصاد المتنوع، وهو يغطي مجالات عدة منها الزراعة وعلوم الأغذية، والكيمياء والهندسة الكيميائية، والهندسة المدنية، والهندسة الكهربائية والإلكترونية. وتتوفر هذه الخدمات أيضاً باللغة الإنكليزية ويستطيع غير المقيمين أيضاً الاستفادة منها.

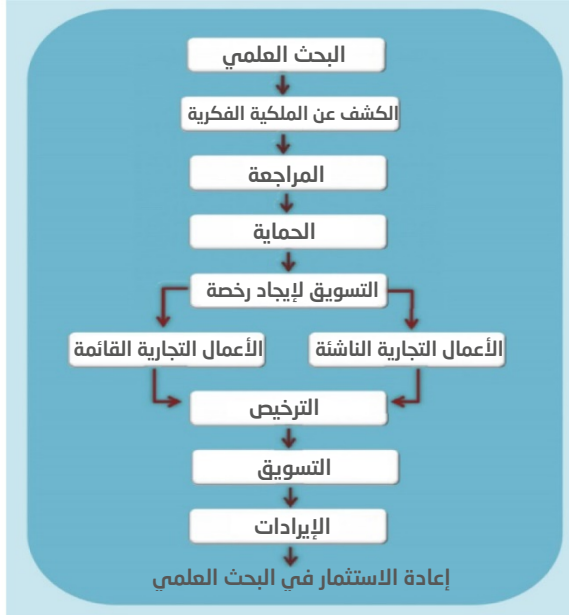
وقام مجلس البحث العلمي بمبادرات ومشاريع كثيرة مثل إنشاء مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، ومجمع الابتكار في مسقط، ومعهد تكامل التقنيات المتقدمة، والمكتبة العلمية الافتراضية العُمانية، والشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم.

يُعتبر **مجمع الابتكار مسقط** أحدث مشروع لتطوير العلوم والتكنولوجيا في البلد. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار، وإلى تحفيز التعاون المحلي والدولي بين القطاعات الأكاديمية والخاصة والصناعية، كما يركز على المؤسسات في قطاعات الطاقة، والغذاء، والتكنولوجيا الحيوية، والصحة والمياه والبيئة التي توفر الوصول الأساسي إلى المنشآت والخدمات والقدرات.

ويقع مجمع الابتكار مسقط بالقرب من جامعة السلطان قابوس ويمتد على مساحة 540 ألف متر مربع، ومن المفترض أن يتم تنفيذه على ثلاث مراحل على مدى عشر سنوات. وتضم المرحلة الأولى، التي بدأت في آذار/مارس 2013، بناء المبنى الرئيسي لمركز الابتكار، والمركز الاجتماعي، وورشنة التصنيع. وفي المرحلة الثانية يتم إنشاء مؤسسات تصب اهتمامها في قطاعي

والطلاب. ويجب الإفصاح عن جميع الابتكارات والمصنّفات المنشأة الأخرى وحقوق الملكية الفكرية لهذه الدائرة التي تتألف من ثلاثة أقسام: الملكية الفكرية، ودعم مبادرات الطلاب، ووحدة نقل التكنولوجيا. وتهدف دائرة الابتكار وريادة الأعمال إلى استغلال حقوق الملكية الفكرية التي تملكها جامعة السلطان قابوس بالاستناد إلى احتياجات الصناعة والجامعة والكلية والبلد. وتسوّق هذه الدائرة بحوث الجامعة من أجل تعزيز الروابط بينها وبين شركاء الصناعة المحتملين. وهذا ما يخلق فرصاً أكبر لإشراك الهيئة التعليمية في البحوث المدعومة. وتبقي الدائرة على تفاعل وثيق ومستمر مع الصناعة لتحديد فرص البحث القادرة على مساعدة الصناعات، كما تقدم للجامعة ولمراكز بحوثها خدمات استشارية مدروسة ومحدّثة بشأن سياسة الملكية الفكرية الخاصة بها، وتساعد الجامعة أيضاً في إنشاء وتطوير مجمّع للبحث وحاضنات للتكنولوجيا (الشكل 21).

الشكل 21. عملية الابتكار



المصدر: جامعة السلطان قابوس. متوفر على الموقع <https://www.squ.edu.om/ied/in/ip>

الوطني، أي شركة الاتصالات العُمانية OmanTel. والخدمات التي تقدمها الشبكة تُغني البحوث وأنشطة قطاع التعليم. وتشتمل هذه الخدمات على دوائر مخصصة من البداية إلى النهاية وواسعة السعة بين مراكز البحوث والجامعات، ووصلة الخط المستأجر من مقدّم خدمة الإنترنت، وخدمات الاتصالات الدولية والتداول بالفيديو من أجل التعاون الإلكتروني.

## (2) جامعة السلطان قابوس

أسست جامعة السلطان قابوس في عام 1986، وهي أكبر جامعات عُمان الرسمية وأقدمها. مهمتها تحقيق التميّز في التعليم والتعلّم، والبحث والابتكار، وخدمة المجتمع. وتشجع الجامعة التحليل العلمي ومبادئ التفكير الإبداعي، وتشارك في إنتاج المعارف وتطويرها ونشرها، كما تتعاون مع المجتمعات المحلية والدولية.

وقد اتسع نطاق عمل الجامعة ليصل إلى المشاركة في مشاريع وشراكات في أنحاء العالم، أحدثها المدرسة الصيفية الناجحة بشأن الملكية الفكرية التي نُظمت في عام 2018 بالتعاون مع الويبو. والجامعة هي المؤسسة العامة الوحيدة التي تمتلك مراكز للبحوث والتعليم تركز على جميع مناطق العالم وتشارك في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والمشاريع التعاونية الدولية، وهي تضمّ اثني عشر مركزاً للبحث وعشرة مراكز دعم تغطي قطاعات متعددة في الاقتصاد<sup>216</sup>.

ويساعد مكتب التعاون الدولي الجامعة على تحقيق أهدافها باستخدام عملية التدويل. وقد تطور دور هذا المكتب مع الوقت ليتضمن اتفاقات مع منظمات دولية، وبرامج تبادل الطلاب والباحثين، وورش عمل مشتركة، وعضويات في المنظمات الدولية والمبادرات العالمية.

وتضم الجامعة أيضاً دائرة للابتكار وريادة الأعمال تدير الملكية الفكرية التي ينشؤها الموظفون

وتوقيّعها. وفي حال لم تتخذ الجامعة خطوات فعالة معقولة للمساعدة في تسويق حقوق الملكية الفكرية خلال 5 سنوات من تاريخ إيداع ملف حقوق الملكية الفكرية، يمكنها إعادة تخصيص الحقوق للباحث أو المخترع بناءً على طلبه.

### (3) الصندوق العُماني للتكنولوجيا

يهدف الصندوق العُماني للتكنولوجيا إلى وضع عُمان على خارطة رواد الاقتصاد المعرفي في الشرق الأوسط، حيث يعمل بشكل فعال على جذب المشاريع الواعدة لإطلاق عملياتها في عُمان، من أجل تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام.

وتتركز طبيعة عمل الصندوق العُماني للتكنولوجيا على تحديد الأفكار الرائدة في القطاع التقني والتكنولوجي، ورواد الأعمال الذين يملكون أفكاراً ومشاريع ذات إمكانيات عالية للنمو في مجال التكنولوجيا والابتكار التقني، وذلك ضمن المنطقة الجغرافية التي تغطي عُمان والشرق الأوسط، من خلال خطة تدريبية على مراحل تشمل الاستثمار والتوجيه والتعاون.

ولدى الصندوق العُماني للتكنولوجيا ثلاثة مشاريع استثمارية هي: الاستثمار في المرحلة المبكرة للأفكار تحت اسم البرنامج الاستثماري "تكوين"، ومرحلة التسريع باسم البرنامج الاستثماري "مسرعة الوادي"، ومرحلة النمو باسم البرنامج الاستثماري "جسور". ويطمح الصندوق العُماني للتكنولوجيا إلى أن يصبح مركز الابتكار في المنطقة، وأن يحوّل عُمان إلى وجهة يفضّلها رواد الأعمال المحليون والدوليون، تجذب شركات التكنولوجيا الناشئة ورؤوس الأموال الاستثمارية.

وقد وضعت دائرة الابتكار وريادة الأعمال سياسة للملكية الفكرية ضمن وثيقة مفصلة تفصيلاً جيداً بهدف تعزيز الابتكارات وتيسير حماية حقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها الجامعة. وتتماشى هذه السياسة مع قانون حقوق المؤلف العُماني ومع قانون الملكية الصناعية. أما أهدافها الأساسية فهي توضيح غاية الملكية الفكرية وقيمتها، وتحديد الملكية، والتوزيع، والتسويق، وإدارة الحقوق المرتبطة بمنتج البحث، والاعتراف بالبحوث والاختراعات وتشجيعها من خلال تقديم حصة من المكافآت الملموسة الناتجة عن تسويق هذه البحوث والاختراعات.

وتكون الاختراعات القابلة للحصول على براءات الاختراع، التي صُممت أو التي وُضعت قيد الممارسة من قبل موظفي جامعة السلطان قابوس في إطار إجراء البحوث، ملكية للجامعة. وهي تشتمل على ملكية جميع حقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها الهيئة التعليمية في الجامعة، وموظفوها وطلابها وكل من شارك في برامج الجامعة، باعتبارها جزءاً من أي أنشطة بحث في الجامعة، أو نتيجة مباشرة لها. أما المصنّفات الأكاديمية التقليدية، فثبقت ملكية حقوق المؤلف من حق مؤلفها، إلا في حال قام هذا الأخير باستخدام موارد الجامعة لخلق المصنّف، بما فيها البرمجيات. وأما حقوق المؤلف لجميع المواد التعليمية الأصلية التي طوّرها موظفو جامعة السلطان قابوس، فثُمّنت للجامعة.

ويتم توزيع العائدات التي تنشج عن استغلال حقوق الملكية الفكرية بقيمتها الصافية على المبتكر (70 في المائة)، والجامعة (30 في المائة). وتنص سياسة الملكية الفكرية أيضاً على أن تساعد الجامعة في تيسير تسويق حقوق الملكية الفكرية من خلال تحديد أصحاب التراخيص المحتملين، وبحق لها أيضاً مقارنة الاتفاقات بشأن الملكية الفكرية والتفاوض حولها



## 6. حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

حددت "رؤية 2030" أهدافاً وغايات لتحويل اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة<sup>217</sup>. وقد بدأ تنفيذ مبادرات عدة في عالم التكنولوجيا وريادة الأعمال والابتكار الرقمي، بدءاً من خلق فرص العمل، وبناء القدرات، وتحديث الأطر التنظيمية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى تسريع الشركات الناشئة واحتضانها والاستثمار فيها<sup>218</sup>. وتنص رؤية السعودية 2030 على أن نمو التجارة الدولية متجذر في تشريعات متعددة تتعلق بالملكية الفكرية، وكذلك في تقديم المساعدة للجهات المعنية لتحسين بيئة العمل<sup>219</sup> وجذب انتباه كبار المستثمرين العالميين<sup>220</sup>. ومن المتوقع بحسب رؤية 2030 أن يتم تعزيز الثقافة والترفيه، والتمتع بأسلوب حياة صحي، بالإضافة إلى تطوير المدن السعودية، وذلك في مسار حماية حقوق الملكية الفكرية التي تساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي، وفي ازدهار الاقتصاد<sup>221</sup>.

### (أ) الإدارة

تم إصدار أول قانون بشأن البراءات بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 لعام 1989. وتم استبداله لاحقاً بالمرسوم الملكي رقم م/27 لعام 2004. والمملكة العربية السعودية هي عضو في مجلس التعاون الخليجي، وطرف في عدة معاهدات تديرها الويبو وتتعلق بالملكية الفكرية، لا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات<sup>222</sup>.

### (ب) الإنفاذ

يتم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية من خلال إجراءات تُطبَّق على السلع المزورة، داخل البلاد وعلى حدودها. وتبدأ الإجراءات

بشأن انتهاك براءات الاختراع بتقديم بيان دعوى أمام لجنة منازعات شبه قضائية مؤلفة من ثلاثة أخصائيين في القانون وخيبرين تقنيين<sup>223</sup>. وتتمتع اللجنة بصلاحيات البت في المنازعات والطعون الناتجة عن القرارات التي تصدر بشأن وثائق الحماية، وفي الدعاوى القضائية الجزائية جزاء انتهاك البراءات. أما قراراتها فهي قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بالرياض، التي تخضع قراراتها بدورها للطعن أمام محكمة الاستئناف الإدارية<sup>224</sup>. ولا يترتب على تقديم الدعاوى أمام اللجنة أي رسوم، ولا تمر الدعاوى بأي مراحل إجرائية قبل المحاكمة، كما أن العملية لا تتطلب جلسات استماع إلا في حال قررت اللجنة خلاف ذلك. وعادة ما يستغرق صدور قرار اللجنة فترة تتراوح بين 16 و24 شهراً.

وبالنسبة إلى السلع المزورة الداخلة إلى المملكة العربية السعودية، يمكن تقديم شكوى يُطلب فيها من الجمارك حجز على السلع المستوردة المنتهكة لبراءة الاختراع وإتلافها. ولفعل ذلك، يجب أن يمتلك صاحب حقوق الملكية الفكرية سند تسجيل في المملكة يتعلق بالحقوق المنتهكة ذي الصلة. ولا حاجة إلى التسجيل المسبق لدى الجمارك، ويتم إشعار صاحب حقوق الملكية الفكرية بالموعد النهائي لمتابعة الشكوى. ويتوجب عليه بعد ذلك تقديم شكوى للجمارك يطلب فيها حجز على السلع وإتلافها.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية: لا شك في أنها أحدث الهيئات المؤسسية وأكثرها تطوراً في المنطقة العربية لتنظيم مجال الملكية الفكرية بواسطة أفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز التنافسية.

تم تأسيسها في 27 آذار/مارس 2017 باعتبارها هيئة تابعة لوزارة التجارة والاستثمار<sup>225</sup>، وهي إحدى مبادرات نظام التجارة والاستثمار ضمن برنامج التحول الوطني 2020 لجذب رأس المال الأجنبي. وبما أن إدارة حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها كانت مشتتة



العملاء والدعم المباشر والمساعدة الهاتفية، كما يوفر موقعاً إلكترونياً كاملاً يتيح الوصول إلى نظام إلكتروني وطني لإيداع الطلبات عبر الإنترنت، وإلى أداة بحث إلكترونية عن براءات الاختراع. ويتراوح متوسط وقت منح البراءة بين 12 و14 شهراً، علماً بأن هذه الفترة قد قصرت بنسبة 29 في المائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014.<sup>231</sup>

وقد ارتفع عدد طلبات براءات الاختراع المودعة بشكل ملحوظ بنسبة 205 في المائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014. فبلغ عدد الطلبات الإجمالي 2408 طلبات، 30 في المائة منها محلية. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة زيادة أعداد الطلبات المودعة من مقدمي الطلبات الأجانب، وذلك بسبب انضمام المملكة العربية السعودية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2013، التي تمنح مقدم الطلب أسبقية 30 شهراً لتحديد الدول المراد إيداع الطلب فيها. وبلغ عدد الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية وفقاً للمعاهدة 1646 طلباً. كما ازداد عدد براءات الاختراع الممنوحة في عام 2015، مقارنة بعام 2014، بسبب ارتفاع عدد فاحصي البراءات وتطوير خدمة الإيداع الإلكتروني (الشكل 22).

#### الجدول 9. معدل إنهاء الطلب بحسب سنة الإيداع

السنة	معدل إنهاء الطلب (بالشهر)
2011	39
2012	43
2013	38
2014	44
2015	31

المصدر: مكتب البراءات السعودي. متوفر على الموقع [www.kacst.edu.sa](http://www.kacst.edu.sa).

بين وزارات عدة، كان حصرها ضمن هذه الهيئة يهدف إلى تقوية الحماية، وتنظيم بيئة أقوى للملكية الفكرية وتمكينها<sup>226</sup>. وتهدف الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم تطوير ثقافة الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تحوّل المملكة إلى مركز للملكية الفكرية في المنطقة<sup>227</sup>.

ويقوم عملها الأساسي على إدارة الملكية الفكرية، وتقديم خدمات تتعلق بهذه الملكية، وإنشاء الملكية الفكرية وتسويقها، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي أهدافها الاستراتيجية، تُعتبر الهيئة صاحبة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وتعمل الهيئة على وضع قوانين الملكية الفكرية وأنظمتها، وزيادة الوعي بشأن قيمة حقوق الملكية الفكرية، وتنسيق تنمية البيئة التنظيمية للملكية الفكرية في المملكة، وتوفير معلومات مفيدة بشأن الملكية الفكرية، والتعاون بشكل وثيق مع وكالات الإنفاذ من أجل حماية الملكية الفكرية، وأيضاً مع منظمات الملكية الفكرية، وتعزيز مصالحها المتعلقة بالملكية الفكرية في الخارج. وتغطي هذه الهيئة جميع مجالات الملكية الفكرية، بما فيها حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وبراءات الاختراع، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، وأصناف النباتات.

مكتب البراءات السعودي: هو وكيل استلام ومكتب تسجيل براءات الاختراع، وتصاميم الدوائر المتكاملة، والأصناف النباتية، والنماذج الصناعية<sup>228</sup>، من مرحلة إيداع الطلبات إلى مرحلة منح البراءات<sup>229</sup>. ويوظف المكتب أعضاء مدربين تدريباً عالياً وذوي خبرة، بمن فيهم المدققون، والمستشارون القانونيون، والمتخصصون في المعلومات المتعلقة بالبراءات، والموظفون الإداريون<sup>230</sup>. ويقدم المكتب خدمة

الشكل 22. عدد طلبات براءات الاختراع المودعة منذ عام 1989



المصدر: مكتب البراءات السعودي. متوفر على الموقع [www.kacst.edu.sa](http://www.kacst.edu.sa).

الملكية الفكرية، لا سيما خدمة التمثيل القانوني في الحصول على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها؛ والمعاملات التجارية التي تشتمل على الملكية الفكرية؛ واتفاقيات نقل التكنولوجيا؛ وإعداد وإدارة برامج إدارة الملكية الفكرية؛ والتدقيق بحسابات الملكية الفكرية والحرص اللازم عليها؛ وتقييم الملكية الفكرية؛ بالإضافة إلى خدمات تقييم انتهاكات الملكية الفكرية وخدمات ترخيص الملكية الفكرية. ووفقاً للنظام الداخلي لبرنامج الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا، يتم توزيع العائدات المالية المتأتية من استغلال براءة الاختراع المسجلة بين المخترع (60 في المائة)، والبرنامج (10 في المائة)، والقسم الذي يعمل فيه المخترع (10 في المائة)، والكلية التي ينتمي إليها (10 في المائة)، ووفورات البحث العلمي (10 في المائة).

**جامعة الملك عبد العزيز:** أُسست في عام 1967، وتُعتبر رائدة في مجال التعليم العالي. وقد أنشأت

### (ج) إنشاء حقوق الملكية الفكرية وإدارتها من قبل الجامعات ومنظمات البحث

**جامعة الملك سعود:** تضم المملكة العربية السعودية حوالي 40 جامعة، أُسس معظمها بعد عام 2000. وكانت جامعة الملك سعود التي أُسست في عام 1957 في الرياض، أول جامعة سعودية. وتضم هذه الجامعة أكثر من 20 مركزاً ومعهداً بحثياً، وفيها كرايس بحثية، وبرنامج زمالة عالم، بالإضافة إلى برنامج استقطاب العلماء الحائزين على جائزة نوبل<sup>232</sup>. وهي الجامعة الأكثر شهرة في البلاد وقد مُنحت أكثر من 50 براءة اختراع محلية واحتلت المركز التاسع والأربعين بين أفضل 100 جامعة في العالم مُنحت براءة اختراع المنفعة الأمريكية في عام 2015<sup>233</sup>. وتضم الجامعة برنامجاً للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وبرنامجاً للملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا. وهذا الأخير يقدم خدمة كاملة كتلك التي توفرها أي شركة محاماة متخصصة في مسائل

لمناهج الابتكار التي تُعتبر مفاهيم في ريادة الأعمال. ويقدم أحد الخيارات لرواد الأعمال الذين لم يضعوا خططاً للأعمال المساعدة في مجال التخطيط، ودراسات الجدوى، واستطلاعات السوق من وحدة تطوير الأعمال التجارية والاستعلام عن السوق. ويقدم خيار آخر المساعدة لرواد الأعمال الذين يمتلكون المنتجات التي تم التحقق منها والتي تُعد مشاريع أعمال جاهزة للإطلاق.

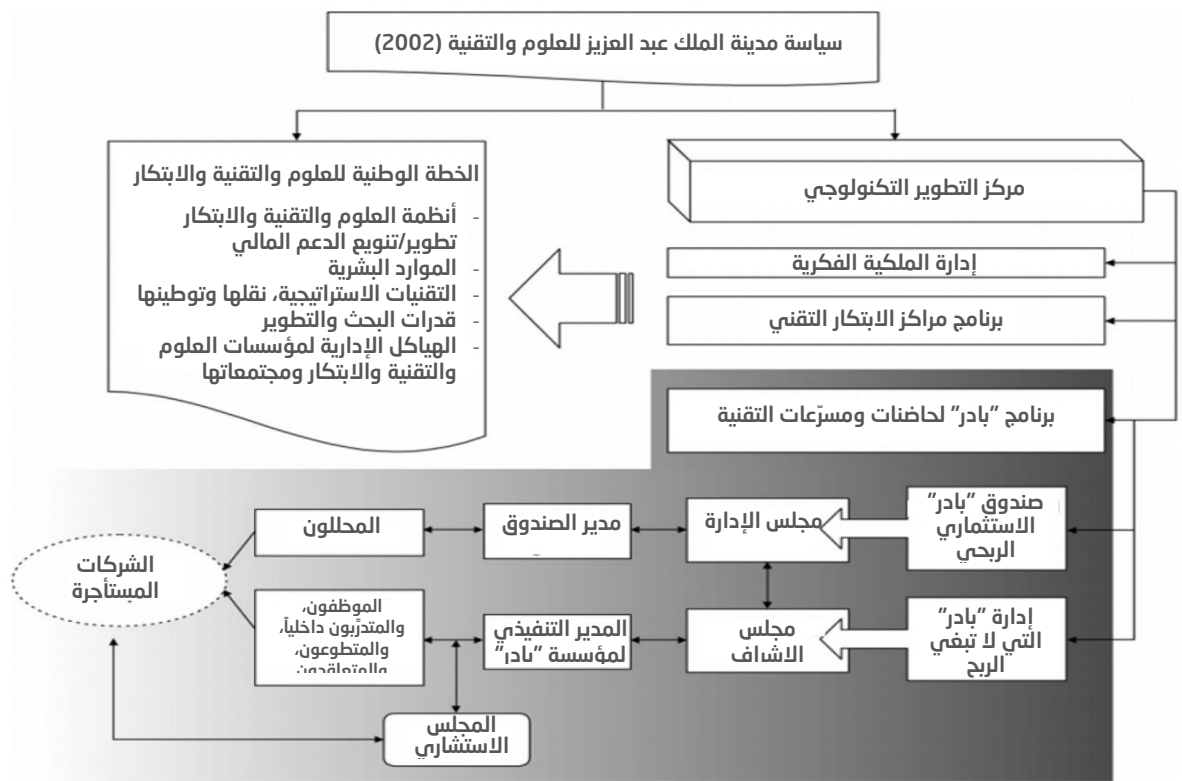
**مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية<sup>239</sup>:** ساهمت هذه الجامعة في التحول التدريجي لقدرات المملكة العربية السعودية في التأثير على التغيير العلمي والتكنولوجي والابتكاري الجديد ضمن مجموعة واسعة من الصناعات (الشكل 23). وتعرض مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية سياسة وطنية لتطوير العلوم والتقنية، وتضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها. وهي تتسق مع الأجهزة الحكومية، والمؤسسات العلمية، ومراكز البحوث في المملكة من أجل تعزيز البحث والتطوير التقني وتبادل المعلومات والخبرات. وتعزز هذه الجامعة الابتكار الوطني، والتعاون الدولي ونقل التقنية بين مؤسسات البحوث والمؤسسات الصناعية. ويرتكز أحد أهدافها الاستراتيجية على تطوير بنية تحتية للبحث والتطوير بمراكز تعمل بكامل طاقتها في جميع التخصصات العلمية، وجعلها رائدة إقليمية في مجال ملكية البراءات وإصدارها. وتُعتبر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية جهة منظمّة، ومروّجة، وباحثة في العلوم والتقنية، ووكالة للتمويل، ومنقّذة رئيسية للسياسات. وتعمل مبادرات برنامجها وأدوات سياستها على توجيه المملكة في طريقها نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة. أما الخدمات التي تقدمها فلها الحصة الكبرى من مساهمات القطاع العام في مجال رفع مستويات المعلومات العلمية والتقنية في المملكة العربية السعودية. وتدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مكتب البراءات السعودي.

الجامعة وحدة إدارة استثمار الملكية الفكرية منذ عام 2013، ومُنحت ما يقارب 50 براءة اختراع أمريكية بين عامي 2009 و2017. وهي تضم برنامجاً لتنمية الإبداع ومختبراً لتنمية الابتكار والإبداع يساعد المبتكرين على تنفيذ أفكارهم وإنجاز النموذج الأولي<sup>234</sup>. وتقدم وحدة الملكية الفكرية أيضاً خطة لتسويق براءات الاختراع، بما في ذلك إطلاق حملات إعلانية، والمشاركة في المطبوعات العلمية التقنية، والتواصل مع شركات التسويق، والترويج للاختراعات. كما تقدم اتفاقية نموذجية بين الجامعة والمخترع تقضي بأن يتم التوزيع على النحو التالي: 60 في المائة للجامعة و40 في المائة للمخترع<sup>235</sup>.

**جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:** هي مؤسسة تعليمية رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا، أُسست في عام 1963 في الظهران. وتتمثل رؤيتها في أن تصبح مؤسسة بارزة معروفة بكفاءة خريجها في المنافسة عالمياً، وبحوثها المتقدمة وريادتها في اكتشافات الطاقة على مستوى العالم<sup>236</sup>. وتضم الجامعة مكتباً للملكية الفكرية داخل مركز الابتكار الخاص بها، وقد مُنحت أكثر من 250 براءة اختراع في جميع أنحاء العالم، خصوصاً في الولايات المتحدة وكندا واليابان. وهي تمتلك دليلاً مفصلاً للملكية الفكرية يوفر إطاراً جامعياً لتحديد الملكية الفكرية وحمايتها وإدارتها وتسويقها<sup>237</sup>. أما معدلات التوزيع فيها فهي 75 في المائة للجامعة و25 في المائة للمخترع<sup>238</sup>.

ويدير مركز الابتكار في جامعة الملك فهد الأفكار بحسب مقارنته لمفهوم الابتكار، أما أسلوب الإدارة الذي يتبعه فهو يقضي إما بالمنح المباشر لبراءة الاختراع للمشروعات التي تتبع منهجاً تدريجياً للابتكار، أو بإثبات المفهوم لمشاريع الابتكار التي تشكل فتحاً مهماً. وتتوفر أيضاً خيارات إضافية

الشكل 23. الهيكل التنظيمي وفق السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية



المصدر: Khorsheed, Al-Fawzan and Al-Hargan, 2014, p. 240.

الجدول 10. براءات الاختراع الممنوحة لمؤسسات البحث الوطنية في عام 2015

م	اسم المؤسسة	عدد الطلبات	النسبة
1	جامعة الملك سعود	51	77%
2	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	9	14%
3	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	2	3%
4	مدينة الملك عبد الله للعلوم والتقنية	1	1.5%
5	شركة صناعة المحاليل الصيدلانية Pharmaceutical Solutions Industry Ltd	1	1.5%
6	شركة فارماسيكليKS PHARMACYCLICS, Inc	1	1.5%
7	مركز الملك عبد الله العالمي للأبحاث الطبية	1	1.5%
	إجمالي البراءات الممنوحة للمؤسسات الوطنية	66	100%

المصدر: مكتب البراءات السعودي. متوفر على الموقع [www.kacst.edu.sa](http://www.kacst.edu.sa).

ويعمل مكتب خدمات المخترعين أيضاً على متابعة مسار طلبات المخترعين في مكتب البراءات السعودي، للتأكد من وصول الطلبات إلى مرحلة المنح وإصدار الوثيقة. كذلك، يوفر المكتب الدعم المالي لبناء النماذج الأولية وإجراء التجارب للاختراعات ذات القيمة العالية والترويج للاختراع وصولاً به إلى مرحلة الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يساعد برنامج "باذر" رواد الأعمال في تنفيذ استراتيجيتهم لنمو أعمالهم من خلال التعاون على تطوير التركيز على السوق، وتنقيح خطة العمل، وإنشاء فريق إداري قوي، واقتناء رأس المال إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية للشركات الناشئة. وهو يقيم برامج تدريبية، وحلقات نقاش، وورش عمل لنشر المعرفة في مجال الملكية الفكرية. وقد استعرض مكتب خدمات المخترعين 3217 طلب براءة اختراع بين عامي 2015 و2016، وغطى تكاليف الإيداع بما يتجاوز 13 مليون ريال سعودي.

## 7. مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي

أرسى نظام براءات الاختراع لعام 1992 الحق الموحد للبراءات الذي يشمل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتمتد براءة الاختراع التابعة لهذا المجلس بشكل تلقائي إلى الدول الأعضاء الستة، وليس من الممكن ولا من الضروري اختيارها فردياً. وتم تعديل هذا النظام في عام 2000 بإضافة شرط جديد لقابلية استصدار براءة اختراع. وليس نظام براءات الاختراع هذا طرفاً في معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا عضواً في اتفاقية باريس، لكنه يستوفي قواعدهما ذات الأولوية. كما تتوافق أحكامه بشكل كبير مع اتفاق تريبس في ما يتعلق باعتبار الاختراع جديداً، وبالخطوة الابتكارية، وبمعايير الانطباق على المجال الصناعي. ويشترط النظام أيضاً ألا تتعارض الاختراعات مع الشريعة الإسلامية.

تعزز مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مجال البحث والتطوير، وتجمع بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية والحكومة. وهي المحفّز الأكبر للانتقال القائم على المعرفة وتشكل مورداً مهماً للبيئة التنظيمية الوطنية للابتكار. وفي ما يلي بعض برامج التخطيط الاستراتيجي الأساسية في المدينة: برنامج "باذر"<sup>240</sup>، وبرنامج مراكز الابتكار التقني<sup>241</sup>، والبيئة التنظيمية الوطنية للابتكار بالتعاون مع مجموعة الأغر<sup>242</sup>؛ وبرنامج إدارة الملكية الفكرية الذي يدير عملية تطوير الملكية الفكرية من خلال العمل مع المخترعين بغية إنشاء العمليات والسياسات والأنشطة التي تنقل الملكية الفكرية من مرحلة التصوّر إلى مرحلة التسويق<sup>243</sup>.

**برنامج "باذر" لحاضنات التقنية:** تم تأسيسه في عام 2008، وهو أحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. و"باذر" هو برنامج وطني شامل يسعى إلى تنشيط حاضنات الأعمال التقنية وتطويرها، ويركز على تطوير الأعمال المؤدية إلى مجتمع واقتصاد قائمين على المعرفة في المملكة العربية السعودية. كذلك، يعزز البرنامج فكرة ريادة الأعمال في المجال التقني، ويولد فرصاً تجارية ناجحة من المشاريع والبحث التقني. ويتحقق ذلك من خلال دعم ريادة الأعمال والابتكار وحاضنات التقنية، وتوفير بيئة تسمح بنمو المؤسسات التقنية الناشئة على أساس مبدأ الحد من المخاطر. ويقدم مكتب خدمات المخترعين التابع لبرنامج "باذر" خدمات استشارية للمخترعين السعوديين، ويساعدهم على إجراء البحث المبدئي ويزوّدهم بنتيجة البحث من خلال البحث في الوثائق المشابهة للفكرة في قواعد البيانات الدولية للبراءات. ويتم بعد ذلك تقديم الاستشارة والتوجيه للمخترع في صياغة طلب براءة اختراعه، كما يتكفل المكتب بتغطية جميع تكاليف طلب البراءة، من رسوم الإيداع إلى رسوم التجديد حتى 20 عاماً.

مماثل، تعاني المنطقة من نقص في القضاة والخبراء المتخصصين للنظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية.

### بعض التطورات في مجلس التعاون الخليجي

تم تبسيط إجراءات منح البراءات في عام 2016 مع تقديم خدمة إيداع براءات الاختراع إلكترونياً، فتم تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الكفاءة. ويرتكز الإجراء الجديد على نظام آلي بالكامل تم تطويره داخلياً بواسطة مكتب براءات الاختراع. ولا يفرض نظام البراءات في مجلس التعاون الخليجي أي التزام قانوني بالسماح لمكاتب براءات الاختراع في دول المجلس بالاعتراض على قرارات مكتب براءات الاختراع بشأن منح البراءات. وبموجب قرار أصدر في 27 آذار/مارس 2019، تقرر أنه يجوز لمودعي الطلبات أن يودعوا طلباً للحصول على براءة اختراع خليجية من دون توفير نسخة مترجمة إلى اللغة العربية عن المواصفات وعناصر الحماية والملخص في وقت إيداع الطلب، وهذا ما يعني فعلياً أن الطلب يُدرَس على أساس المواصفات، وعناصر الحماية والملخص، الواردة باللغة الإنكليزية. ولكن، تُعتبر الترجمة إلى العربية ضرورية قبل إصدار براءة الاختراع، لأن وثيقة براءة الاختراع لمجلس التعاون الخليجي تصدر باللغة العربية. أما المستندات الداعمة، كالتوكيل الرسمي والتنازل ووثيقة تسجيل الشركة، فيمكن توقيعها ببساطة، كما يمكن للمحامي المخصص لبراءات الاختراع أو وكيلها إصدار المزيد من القوينة على المستوى المحلي في أي دولة من دول المجلس.

وقد أنشئ في الإمارات العربية المتحدة قسم متخصص في الملكية الفكرية على المستوى الاتحادي في محكمة أبو ظبي الابتدائية لمعالجة المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بناءً على القرار الوزاري رقم 137 لعام 2016<sup>246</sup>. وصارت القضايا تُبث بموجب قرار من المحكمة الابتدائية في غضون

إن مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي هو مكتب تسجيل إقليمي مقرّه الرياض، ويؤدي دوراً مهماً في تشجيع البحث العلمي، والابتكار، والإبداع، والاختراع، ونشر المعرفة في دول المجلس من خلال منح الحماية القانونية للاختراعات والابتكارات بالإضافة إلى نشرها<sup>244</sup>. وهو يجري دراسة رسمية وموضوعية كاملة لطلبات البراءات المقدمة من دول المجلس الست بما يتماشى مع المعايير الدولية. وينبغي على كل شخص غير مقيم ويرغب في إيداع طلب لبراءة اختراع في مجلس التعاون الخليجي، أن يتمثل أمام مكتب براءات الاختراع التابع للمجلس، بوكيل مسجل مقيم في إحدى دوله.

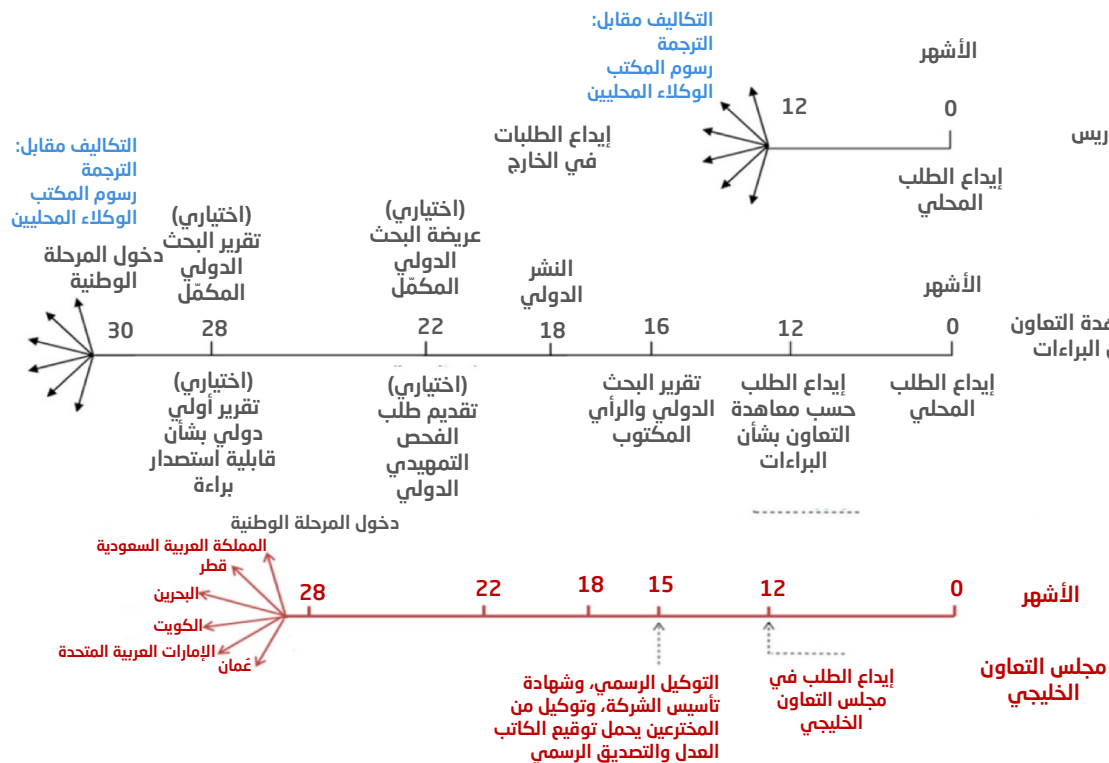
يتم نشر براءات الاختراع الممنوحة في نشرة براءات الاختراع التي يصدرها مجلس التعاون الخليجي<sup>245</sup>، ويمكن أن يرفع أي شخص دعوى لإبطالها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها، وذلك أمام لجنة التظلمات في مكتب براءات الاختراع للمجلس. وعلى مالك البراءة استغلال الاختراع الذي مُنح براءةً بشكل ملائم في خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة. وإن لم يتحقق ذلك خلال ثلاث سنوات، يحق للمكتب منح ترخيص إلزامي في حالة استيفاء بعض المعايير. ويجوز الطعن في القرارات الصادرة عن مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا (ديوان المظالم) في الرياض. ولا تزال المؤسسات الصناعية في المنطقة تنزدد قليلاً في الدخول إلى أنظمة براءات الاختراع، بسبب ارتفاع تكلفة تأمين البراءة وصعوبة إنفاذ الحقوق. وقد رفضت محكمة في الإمارات العربية المتحدة إنفاذ براءة خليجية على أساس أن الأنظمة الضرورية لذلك على المستوى المحلي لم تكن قد أُصدرت بعد. بالإضافة إلى ذلك، لا تخضع مهنة وكيل البراءات لأنظمة أي هيئة مهنية في دول المجلس. وهذا ما تسبب ببعض الصعوبات لمقدمي الطلبات الذين لا يفقهون قانون البراءات وإجراءاتها. وعلى نحو



وفي إطار الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز امتلاك الملكية الفكرية، وافق مجلس الوزراء القطري في نيسان/أبريل 2016، على مشروع قرار قدمه وزير الاقتصاد والتجارة بشأن إنشاء لجنة مظالم تُعنى بالقرارات التي يتخذها مكتب براءات الاختراع. وتشتمل مهام اللجنة الرئيسية على الإنفاذ والتقاضي المتعلقين بتسجيلات البراءات والتراخيص الإلزامية. ويرأس اللجنة مدير مكتب براءات الاختراع وهي تضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وغرفة تجارة وصناعة قطر.

سنة أشهر تقريباً، أي نصف الوقت الذي كانت تستغرقه. كذلك، تبيّن من بعض القرارات الصادرة أن التعامل مع مسائل الملكية الفكرية المعقدة يعكس زيادة في الوعي والخبرة. وتجدر الإشارة إلى أن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي قد طبقت النظام الإلكتروني لتقديم الشكاوى المتعلقة بتزوير العلامات التجارية، الذي يسمح لأصحاب الحقوق بتقديم الشكاوى إلكترونياً، وبتحميل شهادات التسجيل في الإمارات العربية المتحدة، وهذا ما يمكن المسؤولين من مراقبة السوق بصورة طوعية بحثاً عن أي منتجات مزوّرة<sup>247</sup>.

## الشكل 24. المقارنة في مجال إيداع طلبات البراءات: بموجب اتفاقية باريس، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ومجلس التعاون الخليجي



المصدر: Drug Patent International. متوفر على الموقع

<http://drugpatentsint.blogspot.com/search?q=Filing+patents+comparison&x=0&y=0>



قام المكتب الإقليمي للبلدان العربية في الويبو بأنشطة عدة بشأن تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين ومسائل أخرى في المنطقة العربية منها:

- المؤتمر الإقليمي العربي بشأن تشجيع النساء على الابتكار، الذي عُقد بالتعاون مع جمعية النساء المخترعات والمقاولات في العالم (WWIEA) وجامعة الدول العربية، من 7 إلى 10 أيار/مايو 2017؛
- جلسة ليوم واحد حول "تشجيع النساء في المنطقة العربية على الابتكار والإبداع من أجل التنمية الاقتصادية"، عُقدت على هامش الاجتماع التنسيقي الثامن لرؤساء مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية، وذلك في القاهرة، في 12 نيسان/أبريل 2018، وقد صدر إعلان القاهرة إثرها. وتنص التوصية السادسة<sup>250</sup> في الإعلان على ما يلي: "إدراكاً لدور النساء في الإبداع وتطوير الاقتصاد الوطني، أشاد المشاركون بجهود الويبو لدعم المرأة، ولا سيما تخصيص شعار اليوم العالمي للاحتفال بالملكية الفكرية لعام 2018 لموضوع 'تمكين التغيير: المرأة في الابتكار والإبداع'. وذكّر المشاركون بالتعاون بين الويبو وجامعة الدول العربية في عام 2017 في هذا المجال، ودعوا إلى زيادة تعزيز التعاون العربي مع الويبو في هذا المجال؛"
- المشاركة في احتفالات جامعة الدول العربية باليوم العالمي للملكية الفكرية بعنوان "تمكين التغيير: المرأة في الابتكار والإبداع"، التي أقيمت في 23 و24 نيسان/أبريل 2018؛
- جلسة خاصة حول "المنظور الجنساني والملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية"، خلال الاجتماع شبه الإقليمي العربي حول دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الذي عُقد في القاهرة، من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛

ولا يقدم نطاق نظام براءات الاختراع في مجلس التعاون الخليجي الحماية لنماذج المنفعة أو ما يسمى ببراءات الاختراع الصغيرة. كذلك، هو لا يتوافق بالكامل مع أحكام معاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، ويفتقر إلى بعض الجوانب مثل نشر الطلبات وإبطالها، بالإضافة إلى المعاملة الوطنية. وتم اقتراح بعض التعديلات لتحديث القانون كونه الأقدم بالمقارنة مع قوانين البراءات الوطنية في الدول الأعضاء في المجلس (الشكل 24).

وأنشأ مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي جائزة لتعزيز الابتكار والاختراع بما يتماشى مع المادة 20 بشأن البحث العلمي والتقني من الفصل الرابع من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لعام 2001<sup>248</sup>. وتنص هذه المادة بعنوان "الملكية الفكرية" على ما يلي: "تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين، ودعم الابتكار والاختراع، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية"<sup>249</sup>.

## باء. الجهود الإقليمية بشأن الملكية الفكرية في المنطقة العربية

بذلت الويبو وجامعة الدول العربية جهوداً هائلة في مجال بناء القدرات وزيادة التوعية حول الملكية الفكرية على المستوى المحلي. ويدعم جزء كبير من هذه الجهود المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والرجال على حد سواء. وفي ما يلي بعض الأنشطة التي أُقيمت في السنوات القليلة الماضية.

- الاجتماع الإقليمي العربي حول الملكية الفكرية والشباب، الذي عُقد في القاهرة، يومي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛
- ورشة العمل الإقليمية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية بشأن الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة، التي أُقيمت في مدينة الكويت، من 18 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛
- حلقة نقاش بشأن "الملكية الفكرية ورائدات الأعمال" خلال ورشة العمل الوطنية المعنية بإدارة أصول الملكية الفكرية الفعالة عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أُقيمت في دبي، في 19 و20 آذار/مارس 2019؛
- "الاجتماع الإقليمي بشأن الملكية الفكرية وريادة الأعمال" الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية، بالتعاون مع أخصائي التنوع في الويبو وشعبة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، الذي عُقد في تموز/يوليو 2019.
- وفي عام 2012، اعتمدت جامعة الدول العربية قراراً ينص على إنشاء إدارة للملكية الفكرية والتنافسية في قطاع الشؤون الاقتصادية، بعد مذكرة تفاهم تم توقيعها مع الويبو قبل عامين<sup>251</sup>. وكانت هذه الإدارة، منذ تأسيسها، ناشطة جداً في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ومواءمة التشريعات ذات الصلة، وفي التوعية حول الملكية الفكرية بشكل عام. ومن الأنشطة التي قامت بها:
- في عام 2018، تم تعديل مذكرة التفاهم الموقعّة بين جامعة الدول العربية والويبو وتحديثها لتشمل مجالات متعددة في مجال الملكية الفكرية. وتعاون المنظمات في الأمور ذات الاهتمام المشترك حول مختلف جوانب الملكية الفكرية، وكذلك تعزيز التعاون بين البلدان العربية، وتنظيم وعقد المؤتمرات المشتركة والندوات ذات الصلة بالملكية الفكرية والابتكار؛
- خلقت الإدارة آلية عربية موحدة تدير وتباشر من خلالها موضوعات الملكية الفكرية في المنطقة العربية. فقامت بعقد اجتماعات دورية تنسيقية للمسؤولين الحكوميين في البلدان العربية مع الويبو<sup>252</sup>؛
- نفذت الإدارة مشروع فيلم مشترك مع الويبو يهدف إلى تثقيف المستهلك حول الآثار السلبية لحالات الغش التجاري والتقليد، وذلك من أجل نشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية. وقد كتب السيناريو كتاب سيناريو مشهورون من مصر، وشارك في الفيلم الممثل المصري هاني رمزي؛
- تنظم الإدارة كل سنة احتفالاً باليوم العالمي للملكية الفكرية يشارك فيه نخبة من الخبراء في مجال الملكية الفكرية، وأساتذة من الجامعات، وعدد كبير من المخترعين والمبتكرين والمحامين والطلاب الجامعيين الشباب لنشر الوعي حول الملكية الفكرية على نطاق واسع؛
- أصدرت الإدارة "دليل مكاتب الملكية الفكرية في الوطن العربي"، الذي يحتوي على البيانات المتعلقة بالمسؤولين الحكوميين عن مكاتب الملكية الصناعية وحق المؤلف في البلدان العربية، بالإضافة إلى "دليل المخترعين العرب واختراعاتهم"؛
- في إطار تعزيز العمل العربي المشترك في مجال العلوم والتكنولوجيا، وبهدف وضع إطار أخلاقي يوجه العلم والتكنولوجيا التوجيه الصحيح بعيداً عن الممارسات غير الأخلاقية، أطلق مشروع إعداد شرعة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، بالاشتراك مع اليونسكو، والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر، والجمعية العلمية الملكية في الأردن، ومعهد باستور في تونس، وعدد من الجهات الإقليمية ذات الصلة. وتُعتبر حماية الملكية الفكرية عاملاً رئيسياً في هذه الشرعة لحماية جميع الأطراف المشاركين في إنتاج التكنولوجيا ونقلها، كما تضع الشرعة معايير لحماية المؤلفين وناشري

والمخاطر من جهة أخرى. ومن شأن ذلك أن يساعد في التخطيط الطويل الأمد وأن يعرض الخيارات المتاحة ومسارات العمل الممكنة.

## 2. المنهجية

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها البلدان العربية، عملت هذه البلدان على تحسين أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها وتقريبها من المعايير الدولية. فجميع الدول العربية قد وضعت قوانين للملكية الفكرية، وأنشأ معظمها سلطات حكومية مسؤولة عن تسجيل الحقوق المذكورة وإدارتها، ولكن هذه الإدارة غير مركزة في هيئة واحدة في معظم البلدان. وتؤدي المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث الخاصة في المنطقة العربية دوراً ملتزماً من خلال زيادة الوعي والمساعدة في إنشاء حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. كذلك، تبذل منظمات دولية مثل الويبو وجامعة الدول العربية جهوداً لصالح البلدان العربية تهدف إلى تطوير أنظمة متوازنة ومتاحة خاصة بالملكية الفكرية العالمية والإقليمية. وتحاول هذه المنظمات أن تكافئ الإبداع، وتحفز الابتكار، وتساهم في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على المصلحة العامة.

إن تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات هو تحليل ظرفي يقيم الوضع الحالي للملكية الفكرية في المنطقة العربية. وهو يستند إلى دراسة نظرية لقوانين الدول العربية وللمعلومات المستخرجة من التقارير، والدراسات، والمؤشرات العالمية، والمقالات العلمية المتاحة بنسخ مطبوعة على الورق وموجودة على الإنترنت. وتتم مقارنة نتائجه مع الممارسات الجيدة في البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية. ويشمل التحليل الكثير من مجالات أنظمة الملكية الفكرية، بما فيها مرحلة البدء بحقوق الملكية الفكرية، وتشكيل إدارتها، وكيفية إنفاذها، والبيئة التنظيمية للابتكار، والجهوزية المالية لإبداعات الأدمغة في المنطقة العربية.

البحوث العلمية. وقد صدر عن القمة العربية في دورتها الثلاثين، التي عُقدت في تونس في آذار/مارس 2019، القرار رقم 722 في 31 آذار/مارس 2019 بالموافقة على الشريعة والاسترشاد بها ونشر مبادئها بين الجهات البحثية في المنطقة العربية.

وفي عام 2012، اعتمد المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية "القانون العربي الاسترشادي لحماية الملكية الفكرية - الجزء الأول: حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة"<sup>253</sup>.

## جيم. تحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات (SWOT)

### 1. الهدف

يهدف تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات إلى تزويد صانعي السياسات والجهات المعنية الذين يشاركون في عمليات إنشاء حقوق الملكية الفكرية وإدارتها في المنطقة العربية، بأداة لتقييم أنظمة الملكية الفكرية، وتقييم خياراتهم من أجل تعزيز الابتكار لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن نتائج هذا التحليل أن تساعد المخترعين، ومنظمات البحث، والجامعات، وأصحاب المشاريع، والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة، بالإضافة إلى الإدارة على اعتماد نظرة عالمية وإن لم تكن شاملة، حول القيم الأساسية لنظام الملكية الفكرية ومسائله الأساسية.

وسوف يبين التحليل التوازن بين الموارد الداخلية والعوائق التي تتعلق بمسائل خاصة بالملكية الفكرية في المنطقة العربية من جهة، والفرص الخارجية

قوانين الملكية الفكرية وأنظمتها في المنطقة العربية وجهوزية البيئة التنظيمية للابتكار.

### 3. التحليل

#### (أ) نقاط قوة الملكية الفكرية والابتكار في المنطقة العربية

تتوافق قوانين الملكية الفكرية الخاصة بجميع الدول العربية تقريباً مع نصوص الملكية الفكرية الدولية الرئيسية. ومن المفترض أن تساعد هذه الترسنة القانونية في تعزيز البيئة التنظيمية الناجحة للشركات الناشئة، والتي تغذيها الموارد البشرية المؤهلة وفرص التمويل في المنطقة العربية.

#### (1) بيئة تنظيمية ناجحة للشركات الناشئة

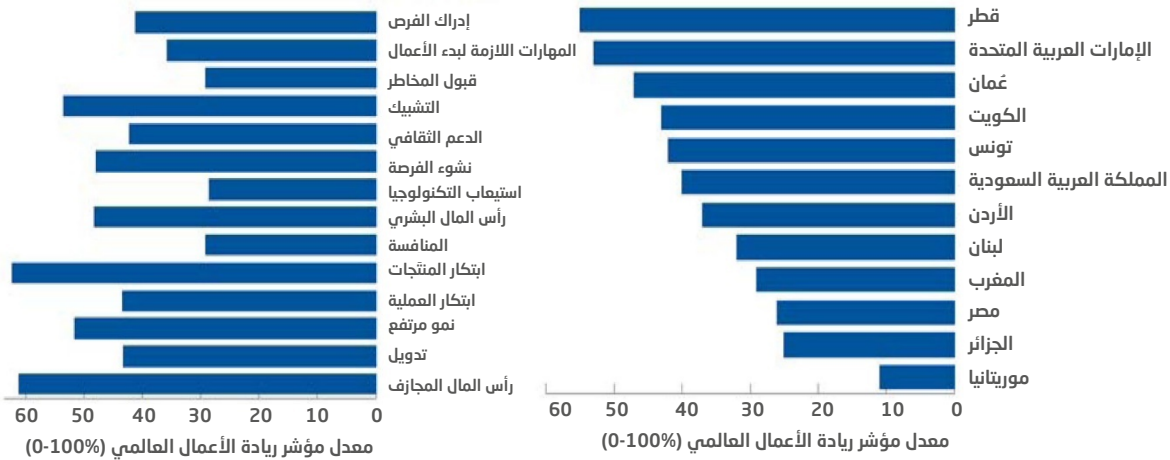
أصبحت المنطقة العربية، التي تمر بمرحلة من التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبيرة، مركزاً مزدهراً للابتكار التجاري ولريادة الأعمال. ويُعتبر الوصول المتزايد بسرعة إلى التكنولوجيا في المنطقة، إلى جانب النزعة إلى اعتماد واستهلاك البرامج الرقمية، من المتغيرات القوية التي تتفاعل مع المجموعة السكانية الشابة نسبياً<sup>255</sup>.

وقد أطلقت مبادرات عدة تشجع على دمج رواد الأعمال الأكثر تميّزاً في العالم العربي في حوار وطني وإقليمي حول التحديات الملحة<sup>256</sup>. فعلى سبيل المثال، اختار المنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس البحرين للتنمية الاقتصادية أفضل 100 شركة عربية ناشئة لعام 2019 للمشاركة في البرنامج الرسمي لاجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي المُقْبِل حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يمكنها التواصل مع قادة من عالم الصناعة والحكومات لمناقشة مستقبل صناعاتها وكيفية تحقيق قيم مضافة لمجتمعاتها<sup>257</sup>.

ويستند التحليل أيضاً إلى نتائج "اجتماع فريق الخبراء المعني بأنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية" الذي نظّمته الإسكوا وعُقد في مقرها في بيروت، في نيسان/أبريل 2019<sup>254</sup>. شارك في الاجتماع ممثلون وممثلات عن كل من البلدان التالية: الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، كما شارك فيه ممثلون وممثلات عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، وجامعة الدول العربية، والويبو. وعرض المجتمعون/ات معلومات بشأن وضع الملكية الفكرية والتحديات التي تواجهها في بلدانهم، وتبادلوا وجهات نظر بلدانهم ومؤسساتهم في ما يتعلق بالملكية الفكرية. وانصب تركيز المناقشات بشكل خاص على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تواجه أنظمة الملكية الفكرية والتي قد تؤثر بشكل إيجابي وسلبي على الكفاءة والفعالية في القطاعات الإنتاجية، وعلى مستقبل أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة العربية.

ومن الصعوبات التي تواجه مثل هذا التحليل، الاختلاف الكبير في قوانين البلدان العربية وإجراءاتها وتحدياتها وفرصها. ولهذا السبب، يتناول التحليل في أجزائه الأربعة التحديات والفرص الأكثر شيوعاً. ويشكل عدم توفر خطة وطنية للملكية الفكرية كجزء من استراتيجية الابتكار التحدي الأكبر الذي يؤثر على تنمية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني في جميع البلدان العربية. ويقدم التحليل مقارنة مع الممارسات الجيدة التي تُطبّق في جميع أنحاء العالم، ويغطي حالة نظام الملكية الفكرية قبل البدء بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية، ويستمر خلال إنشاء الحقوق وتسويقها وإنفاذها. وهو يقيم الوضع الحالي لإدارة المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في المنطقة العربية، بما في ذلك نطاق اختصاصها، ورؤيتها ومهمتها، وهيكلية حوكمتها، وتصميمها التنظيمي، ومواردها البشرية ومتطلبات تشغيلها الآلي، بالإضافة إلى تحليل

الشكل 25. مؤشر ريادة الأعمال العالمي



المصدر: مؤشر ريادة الأعمال العالمي لعام 2018. متوفر على الموقع <https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/>.

خريجات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في بلدان عربية عدة مستويات وضعت هذه البلدان بين البلدان الرائدة في العالم في هذا المجال. ووفقاً لليونسكو، تتراوح نسب النساء اللواتي يتخرجن من هذه المجالات الأربعة في البلدان العربية بين 34 و57 في المائة، وهي نسب تفوق مثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا<sup>258</sup>. وتشير التقديرات التي وضعتها شركة ماكينزي إلى أن تزايد نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة يمكن أن يساهم في زيادة ما يعادل 600 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بحلول عام 2025<sup>259</sup>. ومن شأن تمكين المرأة العربية من القيادة والابتكار أن يفتح قنوات جديدة للنمو الاقتصادي في قطاعات الصناعة الجديدة، فالمرأة قوة يجب أخذها في الحسبان على ساحة الأعمال الناشئة في جميع أنحاء المنطقة.

وفي عام 2018، بلغ المعدل الوسطي لمؤشر ريادة الأعمال العالمي لبلدان المنطقة 37 في المائة<sup>260</sup>. وسجلت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة

ولا تزال صناعة التكنولوجيا في المنطقة العربية جديدة إلى حد ما، ولا تشكل بالتالي مجاًلاً يهيمن عليه الذكور. ولذلك تُعتبر التكنولوجيا فيها مجاًلاً كل شيء فيه ممكن، بما في ذلك كسر المعايير الجنسانية، وهذا ما يجعلها صناعة جذابة بالنسبة إلى النساء. وتجد رائدات الأعمال في المنطقة العربية طرقاً جديدة ومبتكرة يتغلبن من خلالها على الحواجز القائمة، ويدخلن القوة العاملة و/أو يبدأن أعمالهن الخاصة. وتشير الإحصاءات إلى أن واحدة من كل ثلاث شركات ناشئة في المنطقة العربية تؤسسها أو تديرها امرأة، وهذه نسبة تفوق مثيلتها في وادي السيليكون (عاصمة التكنولوجيا في العالم) في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، حيث تشكل الأعمال التجارية التي تقودها النساء نسبة 17 في المائة فقط من إجمالي الأعمال.

تشتمل مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على المهارات الأساسية لإدارة الشركات الناشئة في الثورة الصناعية الرابعة. وقد بلغت نسب



وعُمان أفضل أداء، في حين سجلت الجزائر وموريتانيا الأداء الأدنى (الشكل 25).

## (2) الموارد البشرية المؤهلة التي تتمتع بمستوى عالٍ من الإبداع/الابتكار

لقد ازدادت المستويات التعليمية في جميع أنحاء المنطقة العربية. ففي الستينيات، كان معدل التحصيل العلمي في المنطقة بين الأدنى في العالم، إذ لم يكن يتلقى من هم بعمر الـ 15 سنة وما فوق أكثر من سنة واحدة من التعليم. وبين عامي 1980 و2000، ازداد تعليم الكبار بنسبة تفوق الـ 150 في المائة. وقد كان هذا النمو بين الأسرع في العالم، بصرف النظر عن المنطقة أو فئات المداخيل.<sup>261</sup>

ويُظهر مؤشر تنافسية المواهب العالمي لعام 2017 أن مؤشر المعرفة العالمي مرتفع في بلدان مثل لبنان (المركز 46)، والأردن (المركز 52)، والإمارات العربية المتحدة (المركز 54)، وتونس (المركز 55).<sup>262</sup> وبما أن هذه البلدان تجذب الشركات والمواهب الأجنبية، فهي تتمتع بالقدرة على أن تصبح مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا والشركات الناشئة.

## (3) جهوزية التمويل

لقد ازداد تمويل الشركات الناشئة، لا سيما في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي الإمارات العربية المتحدة، ارتفعت استثمارات الأسهم في شركات التكنولوجيا الجديدة من 100 مليون دولار في عام 2014 إلى 1.7 مليار دولار في عام 2016.<sup>263</sup> وقد رحبت القمة التنموية العربية التي عُقدت في 20 كانون الثاني/يناير 2019 بإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال قدره 200 مليون دولار، بمشاركة القطاع الخاص، ومساهمة كل من الكويت وقطر في رأس المال بمبلغ 50 مليون دولار. ودعا

إعلان بيروت الذي صدر عن تلك القمة الدول العربية إلى دعم هذه المبادرة للإسهام في تعزيز الاقتصاد العربي المشترك وخلق فرص عمل واعدة للشباب العربي، وتشجيع البنوك ومؤسسات التمويل العربية المشتركة على المساهمة في دعم هذه المبادرة بطرق تمكّنها من تحقيق أهدافها.<sup>264</sup>

ويمر نظام الاستثمار في رأس المال الاستثماري في المنطقة في مرحلة ازدهار. فقد كثف أصحاب رأس المال الاستثماري نشاطهم، في حين بزغ أصحاب رؤوس أموال استثمارية جدد داخل المنطقة وخارجها. وقد ارتفع العدد الإجمالي لهذين النوعين من المستثمرين من 9 في عام 2008 إلى 145 في نهاية عام 2016. ويضم هؤلاء المستثمرون عدداً كبيراً من أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية الإقليميين والدوليين الذين يستثمرون استثماراً ناشطاً في المنطقة، إلى جانب المسرّعات والحاضنات والمستثمرين الملائكة.<sup>265</sup>

في عام 2018، تم تسجيل رقم قياسي جديد في مجال تمويل الشركات الناشئة إقليمياً، مع ازدياده بنسبة 31 في المائة مقارنة بعام 2017، في حين حافظ الاستثمار الأجنبي على استقراره في عام 2018 بمعدل 30 في المائة. وفي العام نفسه، تصدرت التكنولوجيا المالية لائحة الصناعات التجارية الإلكترونية بزيادة في الصفقات نسبتها 8 في المائة عن عام 2017.<sup>266</sup>

## (4) قوانين الملكية الفكرية المتوافقة مع المبادئ الدولية الرئيسية

إن جميع الدول العربية أعضاء في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، ولكن ضمن نطاقات مختلفة<sup>267</sup>، ويتوافق الكثير من قوانينها مع أحكام اتفاق تريبس. حتى أن دساتير بعض الدول العربية، مثل مصر وتونس، تشتمل على بنود متعلقة بالملكية

قوانين الملكية الفكرية وفقاً لما تقتضيه البلدان المتقدمة، فهي تبدو غير راغبة أو غير ملتزمة أو غير قادرة على العمل بشكل سريع وكامل على النحو المطلوب لاستراتيجية تنفيذ وطنية فعالة. ويمتلك عدد ضئيل فقط من البلدان العربية استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، ومنها غمان، ويجب تحديث هذه الاستراتيجيات باستمرار وتعزيزها لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية في مجال الابتكار والتنمية المستدامة. أما البلدان العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فيفتقر معظمها إلى الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي ينبغي أن تكون نقطة مرجعية رئيسية تُستكمل بخطى خمسية تضع على سبيل المثال هدف تطوير كل بلد عربي ليصير بلداً مبتكراً، وتمهّد الطريق إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

## (2) ضعف إدارة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

وفقاً لاستقصاء أجرته الويبو في عام 2002 بشأن التزوير والقرصنة<sup>270</sup>، تبين أن العقوبات الرئيسية التي تقف في وجه القضاء على التزوير والقرصنة في الكثير من الدول الأعضاء لا تعود إلى جوهر القانون، بل إلى الضعف في إدارته وإنفاذه، وهذه هي الحال في معظم البلدان العربية. وفي كثير من الحالات، يعود سبب عدم فعالية أنظمة الإنفاذ إلى ما يلي:

- عدم صياغة التشريعات بفعالية أو عدم تغطيتها نطاقاً واسعاً؛
- النقص في الموارد البشرية والتمويل والخبرة العملية؛
- النقص في المعرفة لدى أصحاب الحقوق وعامة الناس بشأن حقوقهم؛
- النقص في تدريب موظفي الإنفاذ، بما في ذلك المحاكم والقضاة؛
- مشاكل منهجية تنجم عن عدم كفاية التنسيق الوطني والدولي، بما في ذلك النقص في الشفافية.

الفكرية، ولكن بصيغة موجزة. الدستور المصري ينص على أن "تحمي الدولة جميع أنواع الملكية الفكرية في جميع المجالات" في حين ينص الدستور التونسي على أن "الملكية الفكرية مضمونة"<sup>268</sup>. وفي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، أصبحت حماية الملكية الفكرية أولوية في السنوات القليلة الماضية، وقامت غالبية الدول العربية بمراجعة قوانين الملكية الفكرية الخاصة بها وتحديثها وفقاً للمعايير الدولية<sup>269</sup>.

## (ب) نقاط ضعف الملكية الفكرية والابتكار في المنطقة العربية

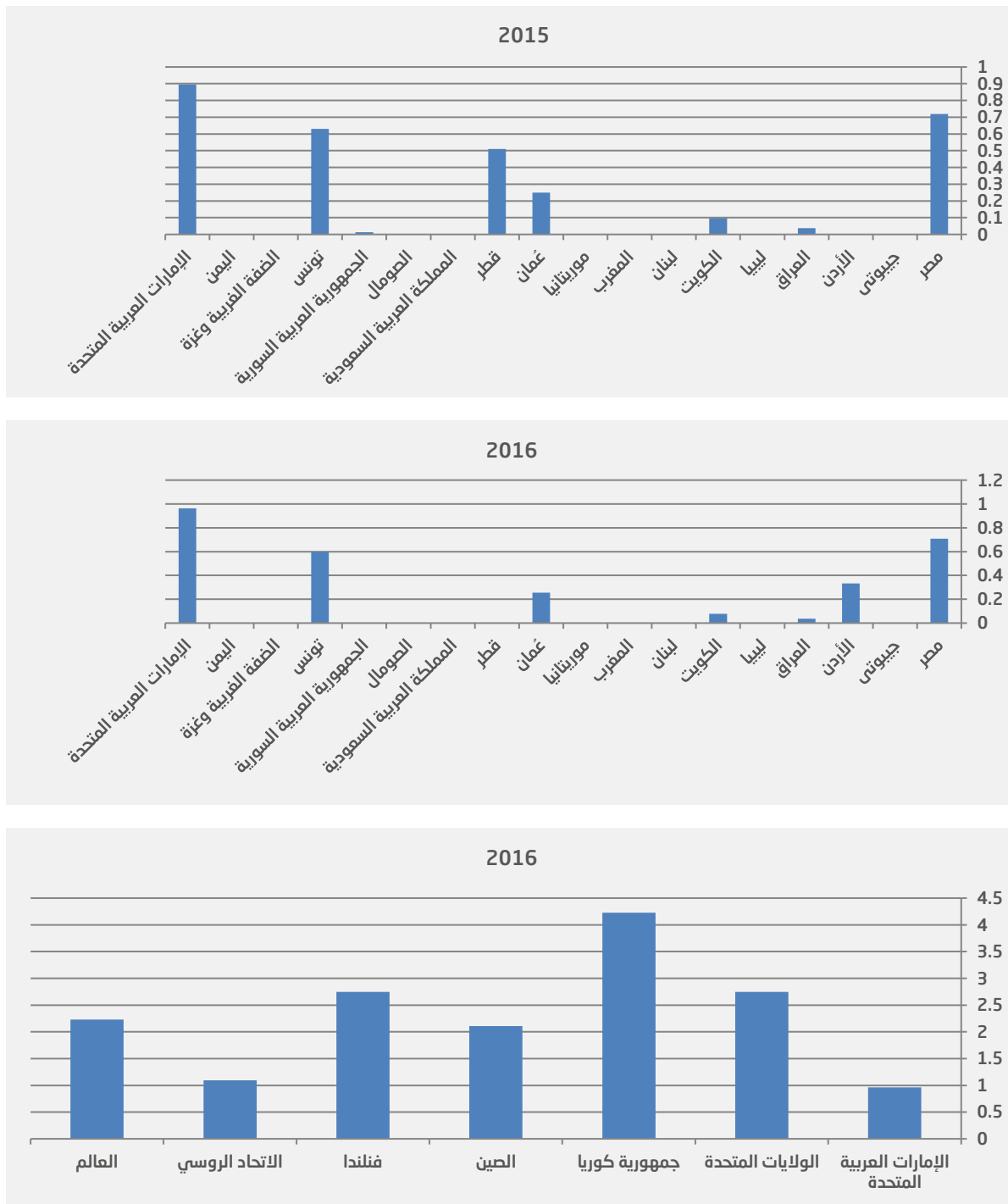
يؤثر غياب استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية في المنطقة العربية، الذي يترافق مع ضعف أنظمة إدارة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، بشكل سلبي على البيئة التنظيمية للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تدني الإنفاق على البحوث والتطوير، والنقص في مستوى التعليم والوعي والثقافة بشأن حقوق الملكية الفكرية، عوامل رئيسية في إضعاف هذه البيئة.

## (1) غياب الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية

اتخذت البلدان العربية خطوات مهمة لتحسين البيئة القانونية للملكية الفكرية على مدى السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ضرورية لتكون البيئة التنظيمية فعالة، فهي غائبة في معظم البلدان العربية. وقد قررت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الانضمام إلى هذه المنظمة لأنها رأت أن العضوية فيها قد تمنحها القدرة على ممارسة بعض التأثير على التجارة الدولية، في حين أنها لن تتمتع بهذه القدرة من خارج المنظمة. وقد احترمت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإطار التشريعي اللازم للملكية الفكرية، الذي يُعتبر بمثابة استراتيجية وطنية أساسية على المستويين السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من اعتماد هذه البلدان



الشكل 26. مؤشرات التنمية العالمية



المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات. متوفر على الموقع

<https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

المحلي الإجمالي إذ بلغ 4.22 في المائة، وتليها كل من الولايات المتحدة وفنلندا بنسبة 2.74 في المائة. أما البلدان العربية فلا تستثمر في الإنفاق على البحث والتطوير بطريقة فعالة. وبحسب البيانات الشحيحة المتوفرة، اتضح أن أعلى نسبة إنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي تم تسجيلها في البلدان العربية، كانت في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 0.96 في المائة.

#### (4) النقص في التوعية والثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية في المجتمع والمدرسة والجامعة

على الرغم من إطلاق الويبو وجامعة الدول العربية حملة توعية مشتركة تهدف إلى إطلاع المستهلكين على الآثار السلبية للاحتيال التجاري والتزوير، وإلى زيادة ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية، لا يمكن تحقيق هذا الهدف من دون تطبيق ثقافة الملكية الفكرية ونشرها. وفي المنطقة العربية، لا يزال تدريس الملكية الفكرية في المدرسة أو في الجامعة أمراً نادراً، وهذا ما يؤثر على الوعي العام تجاه هذه المسألة. وتعتبر زيادة الوعي غاية في الأهمية بالنسبة إلى الابتكار والبيئة التمكينية الضرورية لتحفيزه، بما في ذلك البحث والتطوير، والتعليم، والتمويل، والشراكات، والقدرة الاستيعابية، وحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. ولذلك، يبقى الابتكار محصوراً وتبقى إمكاناته في المنطقة العربية بعيدة عن متناول من يسعى إلى إحداث التغيير وتحسين نوعية الحياة، إن لم يتوفر الوعي العام بشأن العوامل الرئيسية الكثيرة التي تحرر القدرة على الابتكار<sup>271</sup>.

#### (ج) فرص الملكية الفكرية والابتكار في المنطقة العربية

يتوفر الكثير من الفرص لإرساء البيئة التنظيمية للملكية الفكرية في المنطقة العربية، وبإمكان هذه

كذلك، تُعتبر مشاركة وزارات متعددة في إدارة الملكية الفكرية وإنفاذها سبباً مهماً لضعف الإنفاذ. إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الوزارات هي النقص في الموارد البشرية ذات الخبرة وفي القدرات المؤسسية، كما هي حال السلطات القضائية.

#### (3) تدني الإنفاق على البحث والتطوير

في فترة ما قبل اتفاق تريبس، كانت حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، كبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، تخضع لاتفاقية باريس لعام 1883، التي تم تنقيحها في عام 1967. وكانت اتفاقية باريس سخية، إذ تركت القرارات المتعلقة بموضوع البراءات وشروطها ومدة الحماية للحكومات الوطنية المعنية. وقد أظهر مجال الاختراع بعض الانحراف لأن بعض الدول قام بحماية المنتج النهائي، والبعض الآخر قام بحماية عملية التصنيع، والبعض المتبقي لم يحمي بحماية لا هذا ولا ذاك.

أما بموجب إدارة اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية، فيتمتع المستثمرون في مجال البحث والتطوير والابتكارات الخاضعة للبراءات بمزايا كثيرة. وتتمتع الشركات التي تمتلك ابتكارات أكثر بموقع أفضل لتقديم المنتجات في جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، كما أن لديها مخاوف أقل من التزوير. ويوفر الاتفاق أيضاً فترة حماية مدتها 20 عاماً تضمن استفادة الشركات من العائدات، ورسوم الترخيص، ورسوم نقل التكنولوجيا، وتمتعها بميزة الاستفادة من عائدات استثمارات البحث والتطوير الكبيرة.

وقد بلغ المعدل الوسطي العالمي لنفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2.22 في المائة في عام 2016. وسجلت جمهورية كوريا المعدل الأعلى من نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج

والاستخدام غير القانوني للمواد الخاضعة لحماية الملكية الفكرية. لذلك، من الضروري إدراج الملكية الفكرية عند العمل على تسويق فكرة مبتكرة<sup>273</sup>.

ويمكن أن تضع البلدان العربية خططاً للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وأن تنفذ استراتيجيات وبرامج الملكية الفكرية لتحسين المعرفة المتنوعة والمستدامة والنمو القائم على الابتكار<sup>274</sup>. ويمكن تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال التدريب وبناء القدرات والبحث والتطوير والابتكار. ويمكن كذلك تحقيق تعاون أفضل بين الجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص<sup>275</sup>.

## (2) توقيع اتفاقات لنقل التكنولوجيا وتعزيز عملية الابتكار

سوف يساهم نقل التكنولوجيا، على المدى الطويل، في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة. ويُعتبر هذا الأمر سهلاً، خصوصاً في دول الخليج العربي، إذ تتوفر للمستثمرين موارد طاقة رخيصة وفيرة، وموارد رأسمالية كافية، وبنى تحتية حديثة جداً للنقل والاتصالات، وأنظمة وسياسات صناعية موثوقة، ومجموعة كبيرة ومتنوعة من الحوافز. بالإضافة إلى ذلك، تعزز عضوية هذه البلدان في منظمة التجارة العالمية نقل التكنولوجيا وتشجعها من خلال تحرير التجارة الدولية.

بشكل عام، تؤثر حماية حقوق الملكية الفكرية القوية والفعالة بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، سواء أكانت أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو لم تكن كذلك، من خلال جذب التكنولوجيا الأجنبية التي تتجسد في السلع الإنتاجية. ومن المفيد إرساء نظام قوي للملكية الفكرية وإجراء تحسينات في حماية حقوق الملكية الفكرية، لتجد الشركات الأجنبية حوافز كافية للاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، وفي

البيئة أن تزدهر تحديداً من خلال الإرادة السياسية لتحقيق التحول من الاقتصادات القائمة على النفط إلى اقتصادات قائمة على المعرفة. ومن شأن الاستثمارات في نقل التكنولوجيا التي تركز بشكل أساسي على ترخيص و/أو تخصيص حقوق الملكية الفكرية، أن تعزز الابتكار والبحث والتطوير. كذلك، يمكن أن تتنافس السوق العربية الكبرى مع الأسواق الأخرى على نحو أفضل إذا تم تنسيق أنظمة الملكية الفكرية في مختلف البلدان العربية. وقد تم إدراج هذه الأهداف ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية لبعض البلدان العربية للسنوات الخمس أو العشر القادمة، ولا شك في أن تحقيق هذه الأهداف سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

## (1) التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير

ينتقل العالم اليوم من اقتصاد العصر الصناعي إلى اقتصاد العصر المعلوماتي. وباتت الاقتصادات تعتمد على المعرفة ورأس المال الفكري باعتبارها مسارات رئيسية للتنمية، جزاء نشوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤدي استغلال المعرفة في كل التشعبات وعلى جميع الأوجه دوراً حيوياً في خلق الثروات وفي تحقيق تمويل للبحث والتطوير أكثر التزاماً<sup>272</sup>. وقد شرع بعض الدول العربية، وخصوصاً دول الخليج العربي، في تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على المعرفة. وإذا ما تم تطبيق ذلك بفعالية، ستتمكن هذه الدول من معالجة التحديات الناجمة عن تقلب أسعار النفط والغاز، وعن التنويع الاقتصادي وعن الحاجة إلى بناء رأسمال بشري وخلق فرص عمل.

وتحدّ الملكية الفكرية من التهديدات وتحمي المنتجات القائمة على المعرفة، لا سيما مع ازدياد التوجه نحو استخدام تقنيات الإنترنت لزيادة التشارك

لتسوية المنازعات. وتستطيع جامعة الدول العربية أن تساعد في إنجاز مثل هذا التكامل وفي تحقيق سوق عربية مشتركة تعمل بالكامل، وفي زيادة التجارة والتكامل بين البلدان العربية.

(4) تنفيذ الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية المدرجة في خطط واستراتيجيات ورؤى التنمية الوطنية على مدى السنوات الخمس أو العشر القادمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

أصدر الكثير من البلدان العربية وثائق "رؤية" تحدد استراتيجيات أولوياتها في ما يتعلق بكيفية تحقيق التنوع الحقيقي، وتعزيز سعة القطاع الخاص وقدراته على قيادة النمو الاقتصادي الشامل<sup>278</sup>. وبصفة عامة، يمكن أن تحشد هذه الوثائق السكان على طريق التقدم، وأن تحقق إجماعاً مجتمعياً تحتاج إليه كثيراً حول ضرورات الإصلاح الاقتصادي. وهي أيضاً تضع غايات، وإن لم تكن دوماً محددة بشكل خاص<sup>279</sup>.

#### (د) تهديدات الملكية الفكرية والابتكار في المنطقة العربية

(1) الاضطرابات السياسية والاقتصادية المؤدية إلى هجرة الأدمغة

بلغ ملايين الشباب سن العمل في المنطقة العربية. لكن اقتصادات متعددة تخسر الكثير من الموارد البشرية، لأن الأجيال الأكثر شباباً المتعلمة والمثقفة ترغب في الهجرة بحثاً عن فرص مؤاتية. وتستنزف هذه الخسارة الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتؤثر سلباً على الابتكار وتطوير المؤسسات وقدرة الاقتصادات في المستقبل على إقناع الشباب بالبقاء. أما في حال وجد الشباب الموارد اللازمة لعيش حياة اقتصادية ناجحة في بلدهم، فمن المرجح أن يبقوا فيها.

ترخيص المعرفة والتعاون مع الشركات في المنطقة العربية في مشاريع مشتركة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تدفقات نقل التكنولوجيا.

#### (3) تنسيق قوانين الملكية الفكرية في السوق العربية الكبرى

يتعين على الدول العربية أن تسعى إلى توحيد أنظمة الملكية الفكرية، لتشمل المجالات غير المدرجة في اتفاق تريبس، وذلك لتجنب الاحتكاك التجاري الناجم عن التباينات في النظم الوطنية ولضمان المزيد من التنمية في مجال التجارة العالمية. ويؤدي تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكارية إلى خلق تحديات جديدة تواجه حماية الملكية الفكرية.

ولدى البلدان العربية فرصة لتنسيق سبل حماية وإنفاذ الملكية الفكرية في أنظمتها الخاصة، ورفع معايير الحماية والإنفاذ، من خلال استخدام مواطن المرونة التي يسمح بها اتفاق تريبس<sup>276</sup>. وعلى الرغم من أن الدول العربية ليس جميعها عضواً في منظمة التجارة العالمية، فهي يجب أن تستفيد من مزايا الملكية الفكرية مع الحرص على تفادي التحديات التي لم تتمكن حتى البلدان المتقدمة من حلها. ويكون ذلك ممكناً إذا تم اتباع سياسة التنسيق المضاد التي يمكن بموجبها لأي بلد أن يستفيد من الاستثناءات القائمة في الاتفاقات الدولية للملكية الفكرية، وأن يقوم بممارسات إقليمية ومحلية ودولية تشجع على استخدام الملكية الفكرية بشكل مبتكر ومرن<sup>277</sup>.

وتتمتع البلدان العربية بخبرة كافية لفهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تكمن في مخططات الملكية الفكرية المختلفة، كما أن لديها القدرة على تكييف حقوق الملكية الفكرية مع الاحتياجات المحلية والإقليمية. ويجب أن تستخدم البلدان هذه التجارب وأن تتبع أساليب مبتكرة في المتنديات الدولية

استخدامه لتحقيق جملة أمور في الاتفاق، كصقل مرونة اتفاق تريبس وتفسيرها وتحديدتها، وضم الشروط التي تتجاوز الحد الأدنى للحماية القياسية، وإضافة أحكام بشأن الأمور غير المدرجة في اتفاق تريبس، وشروط تتناول الالتزامات المتعلقة بالمعاهدات الأخرى أو بالقواعد الدولية<sup>281</sup>.

وقد يتم "دفع" أو "حث" بعض البلدان العربية على تنفيذ أحكام المعايير الإضافية لاتفاق تريبس الواردة في بعض اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الأطراف، على الرغم من عدم جهوزيتها لتطبيق مثل هذه الأحكام بفعالية، وهذا ما يضر بالمصالح المحلية.

### (3) عدم القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات الدولية

لقد سعت البلدان العربية بشكل متزايد إلى حماية الملكية الفكرية الدولية والتزمت بحماية الملكية الفكرية الوطنية. وعلى الرغم من زيادة العضوية في المعاهدات مع مرور الوقت، لا تزال درجة حماية الملكية الفكرية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية للبلد. فإذا كان البلد بعيداً جداً عن تطبيق حماية الملكية الفكرية، ازدادت صعوبة موافقته على معايير حماية الملكية الفكرية. ويرتبط المسار الذي يمكن أن يتبعه أي بلد في ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية ارتباطاً وثيقاً بتطوره الاقتصادي، فتتخفف إمكانية قيام البلدان الأكثر فقراً بحماية الملكية الفكرية الدولية كما تنخفض إمكانية إنشائها نظاماً لحماية الملكية الفكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية في المستقبل.

ويهاجر المثقفون العرب لأسباب عدة، كقلة الإمكانيات المتاحة أمامهم في مجالي التكنولوجيا والعلوم، والنقص في فرص العمل في بلدانهم، إلى جانب الخوف من البطالة. وفي البلدان العربية التي تشهد

اضطرابات ونزاعات سياسية، صارت ظاهرة هجرة الأدمغة أمراً شائعاً. إضافة إلى ذلك، بعض المشاريع المبتكرة التي تتم رعايتها محلياً تنتقل أحياناً إلى الخارج بسبب نقص القنوات التجارية وفرص النمو.

### (2) تطبيق أحكام مشابهة لمعايير تريبس الإضافية على حساب المصالح المحلية

أدى إدخال مبدأ المعايير الدنيا بموجب اتفاق تريبس إلى تغيير كبير في إدارة الملكية الفكرية الدولية. فهذا المبدأ ينص على أن أي اتفاق بشأن الملكية الفكرية يتم التفاوض فيه بعد اتفاق تريبس، لا يستطيع أن يخلق إلا معايير أعلى، تُعرف بالمعايير الإضافية لاتفاق تريبس (تريبس-بلاس)، سواء كان الاتفاق بين دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو ضم دولاً أعضاء فيها. ويشير المبدأ إلى التزامات تتجاوز "مبدأ الحد الأدنى المعياري" وتختلف بشكل كبير عن مفهوم المرونة الذي يحدد شروط معيار الحماية الدنيا ويعتبرها "سقفاً" للالتزامات<sup>280</sup>.

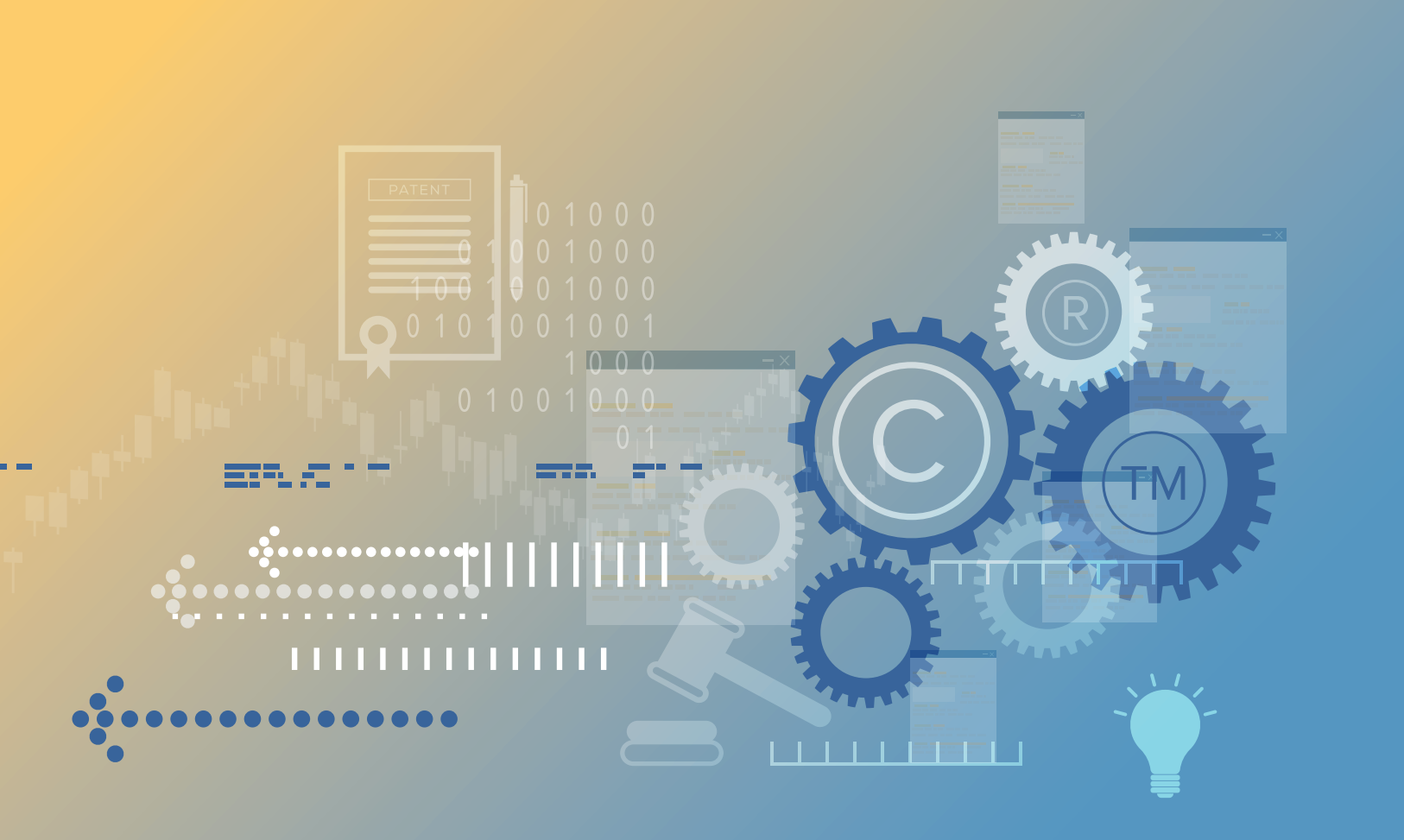
ويتم استخدام أحكام المعايير الإضافية لاتفاق تريبس أكثر فأكثر في اتفاقات التجارة التفضيلية، كاتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة الحرة. وهذا النوع من النصوص متنوع للغاية، ويمكن

### الجدول 11. الرسم البياني لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات في المنطقة العربية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. بيئة تنظيمية ناجحة للشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بنسبة عالية من الشركات الناشئة التي تؤسسها أو تديرها النساء.</li> <li>2. الموارد البشرية المؤهلة التي تتمتع بمستوى عال من الإبداع والابتكار.</li> <li>3. جهوزية التمويل من الحكومة، أو ملائكة الأعمال التجارية، أو أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية، أو القطاع الخاص.</li> <li>4. قوانين الملكية الفكرية المتوافقة مع المبادئ الدولية الرئيسية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. غياب الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.</li> <li>2. ضعف إدارة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.</li> <li>3. الإنفاق المنخفض على البحث والتطوير.</li> <li>4. النقص في التوعية والثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية في المجتمع والمدرسة والجامعة.</li> <li>5. استمرار انخفاض عدد النساء اللواتي يقَدمن طلبات لبراءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر.</li> </ol>
الفرص	التهديدات
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير.</li> <li>2. توقيع اتفاقات لنقل التكنولوجيا وتعزيز عملية الابتكار.</li> <li>3. تنسيق بعض أو كل قوانين الملكية الفكرية في السوق العربية الكبرى.</li> <li>4. تنفيذ الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية المنصوص عليها في خطط التنمية والاستراتيجيات والرؤى الوطنية/على مدى السنوات الخمس أو العشر القادمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الاضطرابات السياسية والاقتصادية المؤدية إلى هجرة الأدمغة.</li> <li>2. تطبيق أحكام مشابهة لمعايير تريبس الإضافية على حساب المصالح المحلية.</li> <li>3. عدم القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات الدولية.</li> <li>4. تسرب المشاريع الابتكارية التي تَمّت رعايتها محلياً أو انتقالها إلى الخارج بسبب غياب القنوات والفرص التجارية للنمو.</li> </ol>







## 4. معالجة تحديات محددة تواجه أنظمة الملكية الفكرية



## 4. معالجة تحديات محددة تواجه أنظمة الملكية الفكرية (بالاستناد إلى الممارسات الجيدة)

عدداً لا يحصى من أدوات التواصل المتاحة مجاناً عبر الإنترنت<sup>282</sup>، بالإضافة إلى أنشطتها المتعددة<sup>283</sup>. وتساعد الويبو الدول الأعضاء فيها في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية وفي تطوير أدوات لنشر التوعية في صفوف الشباب.

ويُعدّ نشر التوعية عنصراً حيوياً في أي استراتيجية كانت، وهو ضروري لإذكاء الاهتمام بالملكية الفكرية. وقد تشتمل النُهُج على الاتصالات العامة والخطوات العملية لمنظمات القطاع العام أو الخاص. أما النصائح التي تقدمها الويبو بشأن الوعي فتشمل تغيير المناهج التعليمية، وتشجيع الاستراتيجيات التجارية لتحسين ضمان الاستهلاك القانوني للسلع المشمولة بحماية الملكية الفكرية، ووضع تدابير تقنية لمنع الوصول إلى المحتوى المخالف، بالإضافة إلى بدء أنشطة الإنفاذ المتعلقة بحملات توعية محددة<sup>284</sup>.

تشكّل حقوق الملكية الفكرية في الاقتصادات المتقدمة جزءاً لا يتجزأ من البيئة التنظيمية الوطنية للابتكار، وتُعتبر عاملاً مفيداً للنمو، إلى جانب التبادل الحر وحسابات رأس المال الليبرالي، بصرف النظر عن مستويات الدخل. ولا تكمن الميزة التنافسية لهذا النوع من الاقتصادات القائمة على المعرفة في الموارد الطبيعية بل في الأصول غير الملموسة التي تتم رسميتها من خلال حقوق الملكية الفكرية.

يهدف هذا الفصل بشكل رئيسي إلى طرح طرق معالجة نقاط الضعف الرئيسية المحددة في مجال حقوق الملكية الفكرية في البلدان العربية (الجدول 11) من خلال عرض بعض الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم. وتغطي الممارسات الجيدة الفترة التي سبقت البدء بحقوق الملكية الفكرية وتستمر خلال فترة إنشائها وتسويقها وإنفاذها. وفي ما يلي تلخيص لبعض الممارسات المحددة بالاستناد إلى تجارب معينة.

### ألف. مبادرات زيادة الوعي بشأن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية

#### 1. المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تعمل الويبو على المستوى العالمي بالتعاون مع الدول الأعضاء ومع منظمات عامة وخاصة، بهدف تعزيز فهم الملكية الفكرية والاهتمام بها. وهي توفر

#### الإطار 8. أداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية

- قياس المواقف تجاه السلع المقرصنة والمقلدة - يمكن تتبع المواقف المتغيرة عبر مرور الزمن؛
- تحديد التوجهات الرئيسية في استهلاك السلع والخدمات المخالفة لتوفير المعلومات اللازمة لتحديد أولويات الموارد المطلوبة في اتخاذ التدابير الوقائية؛
- تقييم استراتيجيات إذكاء الاحترام للملكية الفكرية؛
- تقييم فعالية حملات وسائل الإعلام؛
- وضع تدابير للمقارنة بين المناطق.

المصدر: WIPO, 2017b.

كما يركز على زيادة وعي المبدعين والمبتكرين ومجتمع الأعمال في كندا حول قيمة الملكية الفكرية.

وأقرّ المكتب، في استراتيجيته لعام 2002، بمختلف العملاء المستهدفين، بمن فيهم العملاء الحاليون الذين يمكن أن ينتفعوا من خدماته ومنتجاته بشكل استراتيجي؛ والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ والمبتكرون والمبدعون الذين سيصيرون، من خلال فهم أكبر لطرق استخدام الملكية الفكرية، أعضاء في المكتب و/أو مستخدمين لمعلومات الملكية الفكرية التابعة له؛ ومستخدمو معلومات الملكية الفكرية الذين يبحثون عن المشورة، كالمهندسين، والباحثين، والعلماء، والكتاب، والموسيقيين، والمصممين، والطلاب، ورواد الأعمال<sup>286</sup>.

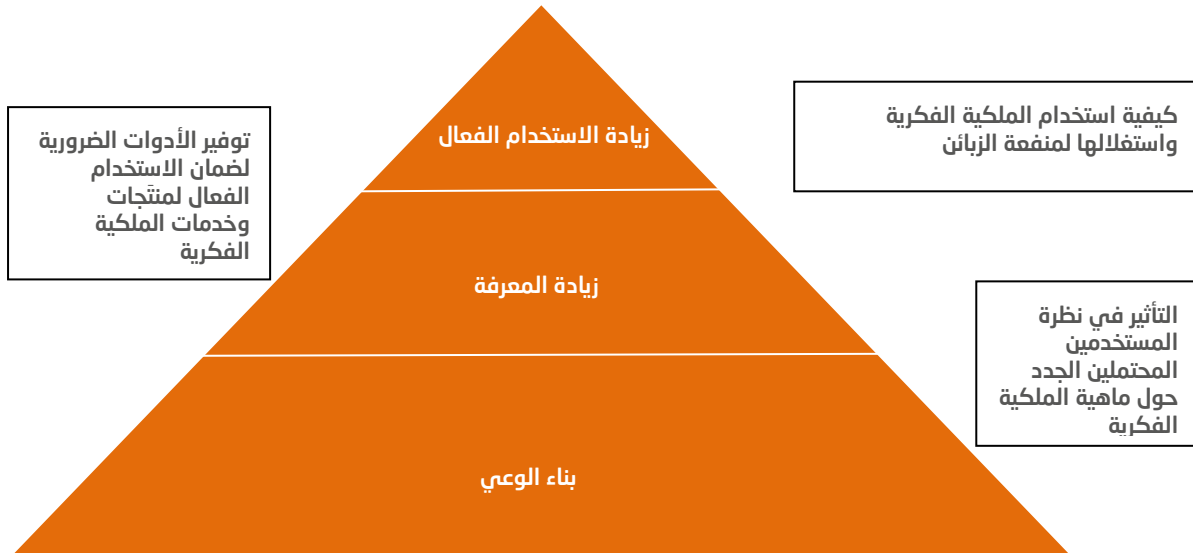
وبحسب مستوى المعرفة بالملكية الفكرية، قام المكتب برسم هرم يوضح نوع الجمهور الذي يجب استهدافه في مراحل التعلم المختلفة، ويحتوي الهرم على رسائل مكيّفة وبرامج أنشطة (الشكل 27).

وقد طورت الويبو "أداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية" (الإطار 8). وتعتبر هذه الأداة شاملة إذ تحتوي على نماذج استبيانات يمكن استخدامها لتحديد مواقف المستخدم النهائي وسلوكياته<sup>285</sup>. وهي أداة موجهة لتستخدمها هيئات القطاعين العام والخاص الراغبة في قياس مواقف المستهلكين تجاه السلع المقرصنة والمقلّدة.

## 2. المكتب الكندي للملكية الفكرية

يتولى المكتب الكندي للملكية الفكرية مسؤولية إدارة وتجهيز العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والتصاميم الصناعية، وحقوق الطبع والنشر. وتتمثل مهمته في تقديم خدمات عالية الجودة وأنية في ما يتعلق بالملكية الفكرية إلى الزبائن، وفي زيادة الوعي والمعرفة والاستخدام الفعال للملكية الفكرية. وقد أنشأ المكتب برنامجاً جماهيرياً للمساعدة في إتاحة الوصول إلى حقوق الملكية الفكرية والتشجيع عليه واستخدام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية،

الشكل 27. الخطة الاستراتيجية للبرنامج الجماهيري الخاص بالمكتب الكندي للملكية الفكرية



فتؤدي إلى خلق فرص جديدة للنمو وتشجيع الاستثمارات الجديدة<sup>288</sup>.

يلتزم المكتب الكندي للملكية الفكرية بتقديم برامج محسنة للتوعية بشأن الملكية الفكرية، وبرامج تعليمية عذة مثل<sup>289</sup>:

1. الملكية الفكرية للأعمال التجارية: لتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة لتزويد الأعمال التجارية بالأدوات والمعلومات التي تحتاج إليها للحصول على أصول الملكية الفكرية الخاصة بها، وإدارتها، والانتفاع منها بشكل أفضل.
2. أكاديمية الملكية الفكرية: لإقامة مجموعة من الندوات وتقديم خدمات التدريب للأعمال التجارية والشركاء والوسطاء، بمن فيهم وسطاء الأسواق والقطاعات.
3. مركز الملكية الفكرية: لتقديم ودعم مجموعة من الخدمات المشبكة، بما فيها إحالة الخدمات الاستشارية وتقديم المشورة لها ودعمها.
4. صبّ الجهود على المجتمعات/المجموعات التي تركز على الابتكار لتحسين دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانيات العالية في الأسواق والقطاعات الرئيسية.
5. تقوية الشبكات وتعزيز الشراكات لتقديم معلومات وبرامج وخدمات تتعلق بالملكية الفكرية.
6. مساعدة شركاء المكتب الكندي للملكية الفكرية في تضمين اعتبارات الملكية الفكرية في البرامج والخدمات الحالية الخاصة بالمبتكرين والأعمال التجارية.
7. تسويق أدوات وخدمات المكتب الكندي للملكية الفكرية من خلال إنشاء نقاط اتصال متعددة تستخدم مجموعة متنوعة من المنصات لتوسيع نطاق وصول المكتب.

## الإطار 9. استخدام الملكية الفكرية والتوعية بشأنها

- 10 في المائة من المؤسسات الكندية الصغيرة والمتوسطة تمتلك حقوقاً رسمية للملكية الفكرية؛
- 9 في المائة من الشركات الابتكارية وضعت استراتيجية للملكية الفكرية؛
- 83 في المائة من المؤسسات الكندية الصغيرة والمتوسطة أشارت إلى أن الملكية الفكرية لم تكن ذات صلة بالأعمال التي أنشأتها، عند عرضها أسباب عدم سعيها إلى الحصول على حقوق الملكية الفكرية.

تكون أرجحية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صاحبة حقوق الملكية الفكرية الرسمية، أكبر 4 مرات من الأرجحية لدى سواها من المؤسسات؛ وعلى الأرجح أن تكون 60 في المائة منها مؤسسات سريعة النمو، وأن تبحث 30 في المائة منها عن تمويل.

المصدر: المكتب الكندي للملكية الفكرية، استراتيجية الأعمال للسنوات الخمس 2017-2022، متوفرة على الرابط  
[http://www.ic.gc.ca/eic/site/cipointernet-internetopic.nsf/eng/h\\_wr04283.html](http://www.ic.gc.ca/eic/site/cipointernet-internetopic.nsf/eng/h_wr04283.html)

أفاد المكتب في أحدث استراتيجيته له وضعها في عام 2017<sup>287</sup>، أن هدفه يتمثل في الحرص على أن تفهم الشركات الملكية الفكرية بشكل سليم، وأن تتمكن من استخدام وتنمية أصولها للملكية الفكرية بشكل أفضل، باعتبارها جزءاً من استراتيجيات أعمالها ونموها. وهو يركز على قطاع التكنولوجيا السريع النمو والشركات الصغيرة والمتوسطة، من جملة أمور أخرى (الإطار 9).

والجدير بالذكر أن شركات صغيرة ومتوسطة كثيرة تتمتع بوعي قليل بشأن الملكية الفكرية، وهذا ما قد يعيق نمو الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها وقدرتها التنافسية العالمية. وتحوّل الملكية الفكرية غير المستغلة بالشكل الكافي إلى فرص تجارية ضائعة، في حين أن حقوق الملكية الفكرية المستغلة بالكامل يمكن أن تفتح الباب أمام شراكات تجارية جديدة، وذلك من خلال بيعها أو ترخيصها على سبيل المثال،

## باء. مبادرات لتعزيز دور المرأة في مجال الابتكار

منسقين/ات لقضايا المساواة بين الجنسين في كل المنظمة. وتضم الويبو اليوم 25 منسقا ومنسقة لقضايا المساواة بين الجنسين يغطون مجالات رئيسية من مجالات الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، والمعارف التقليدية وغيرها. وتضطلع الويبو، في مجال دعم المساواة بين الجنسين، بمجموعة آخذة في التوسع من الأنشطة الخاصة بالمرأة من أجل نشر الوعي بشأن أهمية المساواة بين الجنسين وبناء القدرات والقيادة، وهي أنشطة أساسية لتغيير النظرة إلى دور المرأة والرجل في جميع أنحاء العالم.

### 1. الاحتفال بإنجازات المرأة

بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية لعام 2018، أشادت حملة "تمكين التغيير: المرأة في الابتكار والإبداع" بذكاء المرأة وقدرتها على التدبير وشجاعتها باعتبارها صانعة للتغيير والمستقبل.

تعمل الويبو على تحقيق توازن بين الجنسين من خلال تشجيع ودعم المرأة على المشاركة في الابتكار والإبداع واستخدام نظام الملكية الفكرية. ويُعتبر هذا الأمر غاية في الأهمية لأن طلبات النساء المخترعات تمثل 30.5 في المائة من جميع الطلبات الدولية المودعة في إطار معاهدة الويبو للتعاون بشأن البراءات، أي ما يقارب ضعف ما كانت عليه هذه النسبة في عام 2007<sup>290</sup>.

وقد وضعت الويبو سياسة بشأن المساواة بين الجنسين في عام 2014، توفر إطاراً عاماً للطريقة التي تتبعها المنظمة لدمج منظور المساواة في سياساتها وبرامجها<sup>291</sup>. وقد شكل ذلك خطوة مهمة في عملية دمج المنظور المراعي للجنسين في نسيج المنظمة وبرامجها وأنشطتها وسياساتها التشغيلية. وتنص السياسة أيضاً على تعيين



**تمكين التغيير:  
المرأة في الابتكار  
والإبداع**

**اليوم العالمي للملكية الفكرية  
2018**  
26 نيسان/أبريل

#worldipday  
wipo.int/ipday  
youtube.com/wipo

## 2. تعزيز جمع البيانات حول استخدام المرأة لنظام الملكية الفكرية

يشكل النشر السنوي للتقارير الرئيسية كالمؤشرات العالمية للملكية الفكرية والاستعراض السنوي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مصدراً حديثاً وموثوقاً للبيانات حول البعد الجنساني لنشاط البراءات الدولي. وتُظهر عملية جمع البيانات هذه عيباً محتملاً يتمثل في أن الفهرس المستخدم يصنّف جنس مقدّم الطلب بناءً على اسمه/ها الأول. إلا أن بعض الأسماء الأولى ليس خاصاً بجنس معيّن، ويمكن استخدامه للمرأة والرجل على حد سواء، أما الأسماء الفريدة فتطرح مشكلة إذا لم يتم التعرف عليها.

## 3. تمكين المرأة من خلال المعرفة بالملكية الفكرية

منذ عام 1998، تعمل أكاديمية الويبو على تمكين المرأة من خلال مجموعة برامجها التدريبية بشأن الملكية الفكرية وبرامج بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية، وفي البلدان الأقل نمواً، وفي الاقتصادات الانتقالية. ويبلغ العدد التقديري للطلاب الذين التحقوا ببرنامج التعلم عن بُعد الذي أطلقته أكاديمية الويبو 50000 طالب وطالبة، نصفهم من النساء.

## 4. دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

قدّمت الويبو الدعم لأكثر من 400 امرأة ريفية في مقاطعة تاييتا-تافيتا (Taita Taveta) في كينيا، من خلال تأمين علامة جماعية لسلّاتهنّ، وتطوير شهرة تجارية إقليمية لحرفهنّ اليدوية. وقد مكّنت هذه الخطوة نساء المقاطعة من التفاوض مع السماسرة للتوصل إلى صفقات أفضل، وزيادة إنتاجهنّ، وطلب أسعار أعلى مقابل منتجاتهنّ، بالإضافة إلى تعزيز فرصهنّ لكسب العيش بشكل عام.

## 5. نشر التوعية بشأن المرأة، والابتكار، والملكية الفكرية

تنظم الويبو كل عام حلقة نقاش تتناول موضوعاً يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، على هامش اجتماعات جمعيتها العامة. وتوفر هذه الخطوة فرصة لاستكشاف الإجراءات المطلوب اتخاذها لتعزيز التنوع والإدماج في تطوير البيئة التنظيمية للابتكار.

## 6. دعم النساء المخترعات ورائدات الأعمال

تنظم الويبو مع شركائها منتدى وورشّة عمل سنوياً في سيول، كجزء من المعرض العالمي لاختراعات المرأة في جمهورية كوريا، حيث تتم دعوة نساء مخترعات من أكثر من 20 بلداً لعرض اختراعاتهنّ. وقد كانت أعلى نسبة نمو في عدد النساء المخترعات من نصيب جمهورية كوريا والصين، حيث بلغت نسبة طلبات المخترعات 46.6 في المائة، و43.8 في المائة على التوالي.

## جيم. تطوير استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية

سبّبت الملكية الفكرية بعد تطوّرها وانتشارها، اضطرابات في السوق وفرضت ضغوطاً على المنظمات والبلدان حول العالم من أجل استخدام حقوق الملكية الفكرية بطريقة استراتيجية. فقد وجدت المنظمات والبلدان أن من الضروري وضع استراتيجيات محددة لتيسير إنفاذ هذه الحقوق. فتطبيقها يتطلب تدابير مميزة لتيسير تنمية الملكية الفكرية وإنشائها على المستويين الوطني والدولي. وقد استطاع بعض البلدان وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، في حين تواجه بلدان أخرى صعوبات في ذلك. وفي البلدان العربية التي لم تقم بصياغة أي استراتيجية للملكية الفكرية حتى الآن، بادرت



جامعات أكاديمية معينة إلى اعتماد استراتيجية لحماية ملكيتها الفكرية.

وكما أفادت الويبو، "تعزز الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية قدرة البلد على توليد أصول قيّمة في مجال الملكية الفكرية. ويملك كل بلد ثروة في شكل رأس مال بشري؛ وأعمال أدبية وفنية؛ وحرف وفولكلور؛ وأصول وراثية وبيولوجية. وتساعد استراتيجيات الملكية الفكرية تلك الأمم على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقة مخططة وفعالة ومستدامة"<sup>292</sup>. وتقدم الويبو منهجية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية منذ مرحلة المفهوم إلى مرحلة التقييم. وهذه الاستراتيجيات تدعم وتيسّر وتعزيز العملية الكاملة لإنشاء الملكية الفكرية وتنميتها وإدارتها وحمايتها على المستوى الوطني<sup>293</sup>. ويجب أن تتماشى هذه الاستراتيجية مع الأهداف والاحتياجات والخطط الوطنية الأخرى من أجل تحقيق الحد الأقصى من منافعها. ويمكن أن تشكل جزءاً مدموجاً في سياسة الابتكار في البلد، فيؤدي هذا الدمج إلى تقوية وتعزيز الابتكار.

وتتبع الويبو مراحل عدة لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، خلال مهمتها في البلدان<sup>294</sup>، هي كالتالي:

- مهمة التقييم: تهدف هذه الخطوة إلى تحضير أساس لوضع الاستراتيجية، وتحديد الخبراء الوطنيين وتدريبهم من أجل صياغة مشروع الاستراتيجية، بالإضافة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات مع الجهات المعنية من أجل العمل معاً لإنجاح هذه الاستراتيجية؛
- تكوين فريق وطني للمشروع: يتولى فريق الخبراء الوطنيين، الذي يمكن أن يضم خبيراً دولياً، مسؤولية صياغة وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل، وتنفيذ مهمة مراجعة الملكية الفكرية. وتضمن هذه الخطة أن ينفذ العملية بأكملها خبراء

- رفيعو المستوى وذوو خبرة لديهم معارف شاملة حول السياق المحلي والاحتياجات؛
- البحوث الوثائقية: تهدف هذه الخطوة إلى مراجعة السياسات الحالية، وضمان أن تكون استراتيجية الملكية الفكرية متسقة مع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، بالإضافة إلى احتياجات محلية أخرى؛
- جمع البيانات: يتم جمع المعلومات التي تستند إلى استبيان استقصائي مخصص، من أجل إعداد تقييم شامل لوضع الملكية الفكرية في البلد يشتمل على نقاط الضعف والقوة؛
- المشاورات الوطنية: تهدف هذه الخطوة إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية والحصول على آرائهم من أجل التصديق على النتائج والمشاركة في صياغة الاستراتيجية؛
- صياغة مشروع الاستراتيجية: يعمل الفريق الموكل بالمشروع على صياغة الاستراتيجية وخطة العمل، أخذاً في الحسبان نتائج عملية التشاور كالتوصيات والاقتراحات المفيدة؛
- التصديق على الاستراتيجية: تشكل هذه الخطوة دورة ثانية من المشاورات للتصديق على مشروع الاستراتيجية المقترح، بالاستناد إلى التشاور، قبل رفع الوثيقة إلى الحكومة للموافقة عليها؛
- التنفيذ: يجب إنشاء إطار عمل للتنفيذ على أن يتضمن هياكل تنفيذ، واستراتيجية لحشد الموارد، وآليات رصد وتقييم.

وكما في كل استراتيجية وطنية، من المهم أن يتم تحديد الوكالة التي ستقود إدارة أنظمة الملكية الفكرية وتنفيذها. وعلى الرغم من أهمية إنشاء استراتيجية وطنية، فهي ليست كافية لتقوية حقوق الملكية الفكرية في البلد المعني. ويجب أن تتعاون البلدان، إن كانت متقدمة أو نامية، مع البلدان أو المنظمات الأخرى من أجل تحسين أنظمتها وتشريعاتها الحالية ودعمها. ويُعتبر إنفاذ القوانين الجزء الأصعب، ويؤدي فشله إلى الفشل في نظام

إضافية على نفقات البحث والتطوير التي تتخطى المبلغ المذكور<sup>295</sup>. وفي أستراليا، يتألف الخصم من عنصرين اثنين، الأول هو تعويض عن الضريبة قابل للاسترداد لهيئات مخولة محددة لا تقل نسبة المبيعات المتراكمة فيها عن 20 مليون دولار أسترالي، والثاني هو تعويض غير قابل للاسترداد لجميع الهيئات المؤهلة الأخرى؛

- الإعفاء الضريبي للمداخل المتعلقة بنقل التكنولوجيا: في ماليزيا، يمكن أن تحصل الشركات التي تقدم خدمات البحث والتطوير بموجب عقود، على إعفاء ضريبي نسبته 100 في المائة على المدخلات المحصلة جراء خدمات البحث والتطوير التي قُدمت لخمس سنوات؛
- في بعض البلدان، إما تكون سياسات الإغراء الضريبي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة، وإما تكون أكثر كرمًا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من معدلات خصم ضريبي أعلى على نفقات البحث والتطوير، أو قد تكون مؤهلة للحصول على معدل ائتمانات ضريبية أعلى (الجدول 12).

#### الإطار 10. الاستجابة الأوروبية

في أوروبا، تفت زيادة حماية حقوق المؤلف في مجال جميع المعلومات مع رفع مستوى حماية قواعد البيانات. وتُعزف قاعدة البيانات وفق توجيهات الاتحاد الأوروبي لقواعد بيانات بأنها "تجميع لمصنّفات مستقلة وبيانات ومواد أخرى، مرتبة بطريقة منتظمة أو منهجية، لتكون متاحة إفرادياً، إلكترونياً أو بطريقة أخرى". تمتد الحماية لتشمل قواعد البيانات حيث "حدث استثمار جوهري، نوعي أو كفي، للحصول على المحتويات أو التحقق منها أو عرضها"، وليس إذا كانت قاعدة البيانات أصلية. لذلك، قد تمنح توجيهات الاتحاد الأوروبي لقواعد البيانات الحماية لقواعد البيانات التي لا تستوفي معايير الحماية بحسب حقوق المؤلف. وبموجب التوجيهات، تطال حماية قاعدة البيانات محتوياتها، لأن الانتهاك يحصل عندما يتم استخراج جزء أساسي من بيانات القاعدة، كميًا أو نوعيًا.

المصدر: European Union, 1996.

البلد، ولهذا السبب، تميل المنظمات والحكومات إلى زيادة الوعي في المجتمعات لحث الأفراد الذين يعانون من نقص في المعرفة بالملكية الفكرية على المشاركة عند السماح لهم.

## دال. آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها

### 1. الجانب القانوني

يجب تحديث جميع قوانين الملكية الفكرية باستمرار لكي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، لا سيما أحكام اتفاق تريبس، ولكي تغطي جميع التطورات التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، يجب موازنة القوانين التي تحمي قواعد البيانات مع النصوص الدولية (الإطار 10).

ومن الضروري أيضاً إنشاء إطار عمل قانوني لحواجز خلق الملكية الفكرية، وقد تشمل الحواجز ما يلي:

#### • تقديم حواجز ضريبية:

- التخفيضات الضريبية أو الإعفاء من الضريبة على المبيعات أو تخفيض الضرائب على التوظيف: في أيرلندا، يُمنح الإعفاء الضريبي على الأرباح التي يتم تحقيقها على الملكية الفكرية المسوّقة، إن كانت من براءات اختراع، أو التصميم، أو العلامات التجارية، أو حقوق المؤلف. ويساوي سقف الإعفاء الضريبي معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يحدده القانون، أي 10 في المائة؛
- الخصم الضريبي للإنفاق على البحث والتطوير، إذا تم استيفاء معايير الأهلية: في سنغافورة، تبلغ نسبة الخصم الضريبي 400 في المائة على أول 400 ألف دولار سنغافوري تُنفق سنوياً على البحث والتطوير، ويتم خصم 150 في المائة

## الجدول 12. معدلات الخصم الضريبي للبحث والتطوير

البلد	معدلات الخصم
المملكة المتحدة	225 في المائة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و130 في المائة للشركات الكبيرة
سري لانكا	200 في المائة
ماليزيا	200 في المائة
تايلند	200 في المائة
الصين	150 في المائة
جنوب أفريقيا	150 في المائة

أيضاً برنامجاً يستثمر في صناديق رأس المال الاستثماري في مراحلها المبكرة<sup>297</sup>.

### 2. المكاتب الوطنية للملكية الفكرية

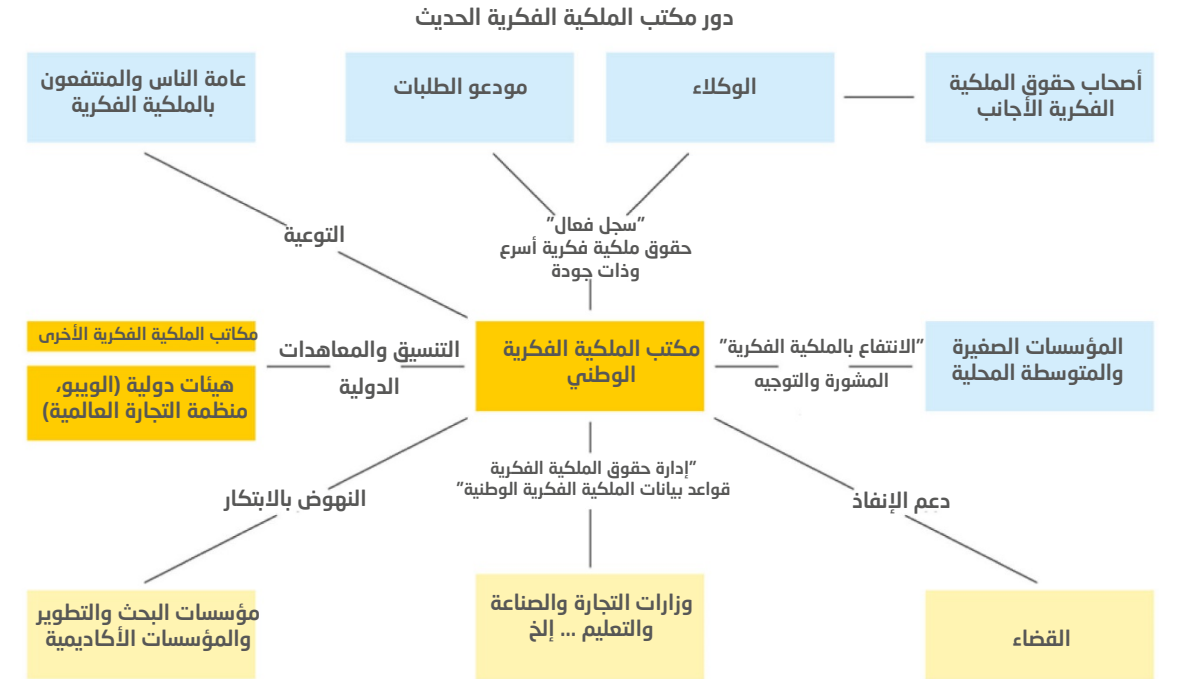
تتمثل الخطوة الأولى في إدارة الملكية الفكرية في تسجيل الحقوق لدى مكتب الملكية الفكرية. وقد نشرت الويبو في عام 2016 مجموعة أدوات لإعداد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية<sup>298</sup>، اقترحت فيها مؤشرات أساسية يجب اتباعها من أجل تقوية إدارة الملكية الفكرية وتنظيمها. على سبيل المثال، يشرف المكتب الكوري للملكية الفكرية على إدارة براءات الاختراع، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية. وبصفته هذه، يتولى المهام التالية:

1. فحص وتسجيل حقوق الملكية الفكرية للبراءات، ونماذج المنفعة، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية.
2. عقد جلسات استماع بشأن منازعات الملكية الفكرية.
3. إدارة المعلومات عن الملكية الفكرية ونشرها.
4. تعزيز توعية عامة الناس بالأنشطة الابتكارية.
5. تعزيز التعاون الدولي بشأن حقوق الملكية الفكرية.
6. تدريب الخبراء على حقوق الملكية الفكرية.

ولكي يتمكن المكتب الكوري للملكية الفكرية من تقديم هذه الخدمات، فهو يقوم بإدارة وكالات أخرى، كمحكمة الملكية الفكرية والمعهد الدولي للملكية الفكرية. وتشمل وظائف مكتب الملكية الفكرية تسجيل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وخدمات التوعية، والنهوض بالابتكار، والحرص على أن الممارسات تتمثل للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى دعم أنشطة الإنفاذ (الشكل 28).

- تسريع براءات التكنولوجيا: إن إعطاء الأولوية لبراءات الاختراع التي يُرجَّح أن تحقق منافع عامة، مثل التكنولوجيا الخضراء أو أدوية معينة، يمكن أن يساعد في استخدام الموارد بشكل فعال. وتمتلك كل من أستراليا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والصين، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان، برامج الخدمة السريعة لبراءات الاختراع الخضراء. وتؤدي هذه التدابير دور الحوافز للمبتكرين ليتمكنوا من استكشاف مجالات الأولوية الوطنية<sup>296</sup>؛
- تقديم حوافز مالية: يُعتبر هذا الدعم ضرورياً كي تقوم الشركات بإنشاء الملكية الفكرية على شكل إعانات، أو أموال ابتدائية، أو منح، أو قروض، أو مساهمة في الأسهم. وعلى سبيل المثال، تمتلك وكالة سبرينغ (SPRING)، وهي وكالة حكومية سنغافورية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوقين هما: مخطط تطوير الشركات الناشئة (SEEDS) وصناديق ملائكة الأعمال (BAF). وقد أنشأت المؤسسة الوطنية للبحوث في سنغافورة

## الشكل 28. الوظائف الممكنة لمكتب الملكية الفكرية الحديث



المصدر: WIPO, 2016.

من المشكلات الرئيسية في معظم المكاتب الوطنية للملكية الفكرية انخفاض مستوى الكفاءة في معالجة الطلبات، نتيجة استخدام الأنظمة اليدوية. ويعالج معظم المكاتب في البلدان النامية هذا التحدي من خلال أتمتة العمليات. وفي عام 2001، أطلقت الويبو برنامجاً يهدف إلى تقديم المساعدة الخاصة بالأتمتة لتعزيز كفاءة أنشطة تسجيل الملكية الفكرية.

### 3. نقل التكنولوجيا بين الجامعات والأعمال التجارية

من المهم القيام بتنمية منتظمة للتفاعل والتعاون بين الجامعات، ومراكز البحوث، والإدارات، وغرف

يقوم بعض مكاتب الملكية الفكرية بالفحص الشكلي فقط، ويستعين بمكاتب أخرى لإجراء الفحص الموضوعي، بما فيها مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية. في معظم البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية على سبيل المثال، تقوم مكاتب الملكية الفكرية بإجراء الفحص الشكلي والموضوعي لطلبات تسجيل العلامات التجارية، ولكن لا يقوم بإجراء الفحص الموضوعي لطلبات البراءات سوى عدد قليل من هذه المكاتب، وذلك بسبب قلة عدد الموظفين وقلة عدد طلبات البراءات الواردة. وبدلاً من ذلك، تستعين المكاتب الأخرى بخدمات المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO). وبناءً على ذلك، قد ينظر البلد في وضع إجراءات الفحص الموضوعي الخاصة به، حينما يزداد عدد الطلبات.

### (أ) التجربة الكندية

ليس لدى الجامعات الكندية سياسات ملكية وترخيص موحدة للملكية الفكرية، على عكس البلدان الأخرى حيث نجد قوانين تحكم ملكية الاختراعات الممولة من القطاع العام<sup>301</sup>. وفي حين يطالب بعض الجامعات بكامل الملكية الفكرية التي ينشئها أحد أعضاء هيئاتها، تتركها جامعات أخرى لهيئتها التعليمية وطلابها أو تعتمد نهجاً مختلطاً للتعامل مع هذه المسألة. ولكل واحد من نهج الملكية مزايا ومساوئ خاصة به: فالجامعات التي تعتمد نهج "الملكية للمخترع"، تقدم حوافز مباشرة أكثر للهيئة التعليمية والطلاب للمشاركة في نقل التكنولوجيا، أما تلك التي تتبع نهج "الملكية للمؤسسة" فتخصص المزيد من الموارد مقارنة بالأولى، لتعزيز الملكية الفكرية الأكاديمية وتسويقها<sup>302</sup>. ويمكن أن تُيسر السياسات الموحدة لترخيص الملكية الفكرية نقل التكنولوجيا، ومن الأفضل أن تشارك الجهات المعنية المختلفة في صياغتها.

### (ب) حلول المملكة المتحدة

تقدم مجموعة أدوات لامبرت (Lambert Toolkit) التي أنشئت في المملكة المتحدة في عام 2005، مثلاً عن أدوات اتخاذ القرار وصياغة الاتفاقات الموحدة، وهي مصممة لتحسين التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص. وتشتمل هذه الأدوات على نماذج اتفاقات بحث ثنائية ومتعددة الأطراف مرفقة بملاحظات إرشادية. وتعرض نماذج الاتفاقات نهجاً مختلفة لتحديد الشركاء المحتملين لامتلاك واستغلال الملكية الفكرية الناتجة عن التعاون في البحوث، وتحديد الشروط المناسبة لذلك. وتشتمل مجموعة الأدوات أيضاً على دليل للقرارات يساعد الشركاء المحتملين في اختيار نماذج الاتفاقات وتصميمها بما يتوافق مع ظروفهم<sup>303</sup>، بالإضافة إلى أنها تُيسر المفاوضات بين المتعاونين المحتملين، وتقلص الوقت اللازم والجهود

التجارة، والمؤسسات، وصناديق رؤوس المال الاستثمارية، والمستثمرين في القطاع الخاص. وهذا ما سيؤدي إلى إنشاء شبكات تُعزز الاقتصادات والمجتمعات الابتكارية. ولإدارة حقوق الملكية الفكرية دور أساسي في إنجاح الابتكار في شبكات المعرفة هذه على مختلف الأصعدة، الوطنية والإقليمية والدولية<sup>299</sup>.

في الواقع، إن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تتم فيها مراقبة مراحل التنمية وتحديثها باستمرار. ففي المرحلة المدفوعة بالابتكار، تشكل القدرة على إنتاج منتجات وخدمات ابتكارية باستخدام أحدث الطرق، المصدر الأقوى للميزة التنافسية<sup>300</sup>. فتكون المؤسسات والحواجز التي تدعم الابتكار متطورة بشكل جيد، وتتنافس الشركات بفضل استراتيجيتها الفريدة التي تكون عالمية النطاق في الغالب، وتستثمر بقوة في المهارات المتقدمة وأحدث التكنولوجيات والقدرات الابتكارية.

#### مبادرة البيئة التنظيمية الوطنية للابتكار

في عام 2007، أنشأت الحكومة الفنلندية فريقاً لتوجيه حقوق الملكية الفكرية من أجل تقوية البيئة التنظيمية الوطنية للابتكار في البلد، تماشياً مع الحاجة إلى صياغة استراتيجية وطنية جديدة للابتكار. وقد كُلف فريق التوجيه بمسؤولية صياغة استراتيجية وطنية جديدة للملكية الفكرية تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد مثل أعضاء الفريق إدارات الحكومة والدوائر الممولة، ورواد الأعمال، وقطاع الصناعة، ووسائل الإعلام، والجامعات، وإدارة حقوق الملكية، والأعمال التجارية. وقد طلب من الأعضاء تحديد نهج جديد في التوعية بحقوق الملكية الفكرية، وكيفية استخدامها بالاستناد إلى الاحتياجات الوطنية وتنميتها بحسب الاتجاهات السائدة على الساحة الدولية.

المصدر: Mansala, 2008.

تفتقر إلى الخبرات في مجالات أساسية لا تشكل جزءاً من برامجها الرئيسية. وفي حالات كهذه، يمكن للمؤسسات المذكورة أن تقيم شراكات من أجل تحقيق الوصول إلى السوق وقنوات البيع للتسويق<sup>305</sup>.

والتعاون في الابتكار مهم جداً للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فهو يمكنها من أن تقوم بما يلي:

- الانخراط في البحث والتطوير مع الجامعات و/أو معاهد البحث، وقد ينتج عن هذا التعاون تطبيقات تجارية جديدة للبحوث؛
- العمل مع شركات أكبر حجماً بما يتيح استخدام الموارد والمهارات والحلول التكنولوجية المتوفرة لإيجاد حلول جديدة؛
- إقامة الشراكات مع مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أخرى لتحقيق التوازن مع الشركات الأكبر حجماً والتي تحظى بمزايا الحجم، وللاستفادة من أمور كالترخيص المتبادل للبراءات، والمعارف والخبرات؛
- الترخيص الداخلي الذي يساعد هذا النوع من المؤسسات في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لها من دون تكبد تكاليف التطوير الداخلي؛
- إصدار التراخيص الخارجية الذي يوفر الوصول إلى قنوات التسويق، ومهارات التسويق، والخبرات في التصنيع، و/أو نقاط قوة تكميلية ضرورية لإنتاج المنتجات الابتكارية.

وإلى جانب الاستفادة من الاستثمارات في البحث والتطوير، تسجل المؤسسات الابتكارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة براءات الاختراع لأسباب استراتيجية متنوعة، بما فيها الترخيص المتبادل للتجارة مع الشركات التكنولوجية، واستخدام البراءات كورقة مقايضة في المفاوضات. وإذا ما أعدت هذه المؤسسات الابتكارية ملفاً قوياً للبراءات، فهي ستجذب الشركاء، ما يتيح لها الوصول

المطلوبة للتوصل إلى اتفاق وتوفير مثال عن الممارسات الجيدة.

ولا يقتصر مفهوم الملكية الفكرية على الملكية فقط، فاستخدامها لا يقل أهمية. وتتأثر ملكية الملكية الفكرية كثيراً بمرحلة التنمية أو بمستوى جهوزية التكنولوجيا. وعادة ما يشوب عدم الارتياح العلاقة بين الجامعة التي ترغب في استغلال بحوثها إلى الحد الأقصى وقطاع الصناعة الذي يرغب في حماية مركزه التجاري<sup>304</sup>.

#### 4. إدارة الملكية الفكرية الخاصة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عنصراً لا يتجزأ من الاقتصاد الابتكاري، لأن معظم هذه المؤسسات يستند إلى الرأسمال الفكري والابتكارات لتحقيق التقدم. لذلك، من الضروري تأمين حقوق الملكية الفكرية بشكل قانوني.

يمكن للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تحظى بأفضلية في المجالات التي تسجل نمواً تكنولوجياً سريعاً، وتكنولوجيات تمحو ما قبلها. وفي العادة، تكون المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الابتكاري قريبة من مصادر المعارف التكنولوجية، كالجامعات ومراكز البحوث. لكن تُهَج إدارة الملكية الفكرية التي تتبعها هذه المؤسسات تتأثر بعناصر عدة، داخلية وخارجية. ويُعتبر الإنشاء الفعال لأصول الملكية الفكرية القيمة أو اقتناؤها، وحمايتها، وإدارتها، واستغلالها، وترخيصها، وتسويقها، وإنفاذها من الركائز الأساسية التي تستند إليها الأعمال التجارية الناجحة اليوم عند إنشائها وتنميتها.

وغالباً ما تبدي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مهارات في ميادين متخصصة، لكنها



## 5. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

يؤدي ارتفاع عدد المنح والتسجيلات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في كل عام إلى المزيد من المنازعات التي تتعلق بالملكية الفكرية. ويحتاج كل من مستخدمي حقوق الملكية الفكرية وأصحابها إلى محاكمات حيادية، تقوم بها محاكم حسنة الإدارة وقادرة على حل المنازعات.

وعلى الرغم من أن اتفاق تريبس نفسه لا يلزم الموقعين على إنشاء محاكم منفصلة متخصصة في الملكية الفكرية، فقد تزايد الاهتمام بالسلطات القضائية المتخصصة في جميع أنحاء العالم. ويشار إلى هذه المحاكم المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية بأسماء مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر: محكمة الملكية الفكرية في ماليزيا، والمحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة الدولية في تايلند، ومحكمة الملكية الفكرية في البرتغال، ومحكمة الملكية الفكرية في سنغافورة (وهي محكمة تجارية خاصة تابعة للمحكمة العليا)، ومحكمة براءات الاختراع في المملكة المتحدة، ومحكمة منازعات الملكية الفكرية في روسيا، ومحكمة الملكية الفكرية التابعة لمحكمة الشعب العليا في الصين.

### محاكم الملكية الفكرية: إحدى أدوات مجموعة الأدوات للسياسة الابتكارية

"ينبغي عدم اعتبار إنشاء محاكم متخصصة بالملكية الفكرية كأداة سياسية مكتفية بذاتها وقائمة بشكل مستقل، بل يجب اعتبارها أداة واحدة من مجموعة أدوات سياسة الابتكار والملكية الفكرية الشاملة. بالتالي، يجب تكملتها بأدوات سياسية من أجل تعزيز الإبداع والابتكار وتحسين نوعية العدالة في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية."

المصدر: de Werra and others, 2016, p. 39.

إلى الأموال والمهارات الضرورية، خصوصاً في مجال التصنيع والتسويق<sup>306</sup>.

وتمكّن براءات الاختراع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من قيمة الابتكار من دون الحاجة إلى تصنيع أي شيء. واحتمال مشاركة هذه المؤسسات في الترخيص أكبر من احتمالها عند الشركات الكبيرة<sup>307</sup>. وإذا كانت إحدى هذه المؤسسات ترغب في إيداع طلب براءة وتسجيل البراءة، فيجب عليها إجراء تحليل للكلفة والأرباح، لأن التكاليف المرتبطة بحيازة براءة اختراع والحفاظ عليها، إلى جانب إنفاذها، قد تفوق في بعض الحالات القيمة المحتملة لحقوق الملكية الفكرية. وهذه القيمة تكمن في ما إذا كانت تمنح ميزة تنافسية، أو تؤثر على سلوك المنافسين، أو تقود إلى إصدار التراخيص أو تحقيق عائدات أخرى<sup>308</sup>.

ويمكن أن تلجأ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسرار التجارية، كاستراتيجية بديلة. ويمكن استخدام هذه الأسرار لحماية كم هائل من المعلومات لفترة غير محدودة. أما الأمر الأهم فهو أن المعلومات تبقى سرية، ويمكن استخدامها لحماية الاختراعات التي لا يمكن أن تحوز براءة اختراع، خصوصاً إذا كانت في مرحلة تطويرها المبكرة.

والجدير بالذكر أن إدارة الأسرار التجارية أقل كلفة من إدارة حقوق الملكية الفكرية، ولكن من الضروري إجراء بعض الاستثمارات للحفاظ على سرية المعلومات، كاللجوء إلى اتفاقات التعهد بعدم الإفصاح عند التعامل مع الموظفين والبائعين، أو إضافة أنظمة أمان ومرافق جديدة. ومن الأمثلة عن نوع المعلومات التي تحميها الأسرار التجارية، عمليات التصنيع، والصيغ والوصفات، والمخطوطات، ومصادر البرمجيات، وقواعد البيانات.



ركزت السويد على مركزية وتحسين الخبرات القضائية في مجال الملكية الفكرية، من أجل ضمان اتخاذ قرارات أكثر جودة.

تضمن المحاكم التجارية والدوائر التجارية المنشأة حديثاً التي يمكن أن تستمع إلى قضايا خاصة بالملكية الفكرية، أن تحظى المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بانتباه خاص، إلى جانب هيئة ذات خبرة وفعالية للفصل في المنازعات، بالإضافة إلى تسوية سريعة للمنازعات.

- تنمية الخبرات الخاصة بالملكية الفكرية لدى القضاة المتخصصين: تزيد المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية من مستوى التعرض القضائي لقوانين الملكية الفكرية عبر توجيه القضايا إلى عدد محدد من القضاة؛
- توفير القدرات لإنشاء إجراءات خاصة يمكنها أن تحسّن الفعالية والدقة: فبعض المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية، كالمحاكم الإدارية مثلاً، يمكنه أن يضمن منح براءات بجودة عالية. وتدمج الاجتهادات القضائية لقرارات المحاكم الخاصة بالملكية الفكرية بالمبادئ التوجيهية للفاحصين، ليظهروا ثقة أكبر بأنه سيتم تأييد حقوق الملكية الفكرية في المحكمة. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل مخاطر التقاضي المحتمل في وقت لاحق، ويسهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة حماية حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية، من دون تكبد إجراءات محاكمات مكلفة؛
- اتساق نتائج القضايا والقدرة على التنبؤ بها: تساعد المحاكم المتخصصة بالملكية الفكرية على تعيين قضاة يتمتعون بمعرفة متخصصة حول مسائل الملكية الفكرية. ويجب أن يوفر ذلك نوعية أفضل للآراء، واتساقاً أفضل للقوانين، وممارسة موحدة للمحكمة في ما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية؛
- تسريع حل المنازعات: تستطيع المحاكم المتخصصة بحقوق الملكية الفكرية أن تتخذ قرارات أسرع وأكثر فعالية. ويستطيع القضاة في المحاكم المتخصصة أن يفهموا بشكل أفضل إجراءات قضايا حقوق الملكية الفكرية وتقنياتها، بسبب تشجيعهم على تحصيل المعرفة المتخصصة حول هذه المسائل. ويستطيع القضاة المتخصصون أيضاً تمييز أنماط في القضايا والمسائل القانونية

وفي عام 2016، أعدت غرفة التجارة الدولية دراسة من شأنها مساعدة البلدان التي تفكر في إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية أو تحسين محاكمها المتخصصة في هذا المجال. وقد يساعد ذلك في دعم فعالية وخبرات ومعرفة المحاكمات المتعلقة بالملكية الفكرية. وقد أعد التقرير مساهمون ومساهمات من 24 دولة نامية ومتقدمة. وهو يعطي لمحة عامة حول الهياكل وإجراءات المحاكمة التي تتبعها سلطات قضائية مختلفة في العالم. ومن خلال هذه اللوحة، يمكن أن تحقق البلدان فهماً أفضل للوضع الحالي، كما يمكنها فهم طريقة عمل هذه المحاكم<sup>309</sup>.

وقد وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن محاكم الملكية الفكرية يمكنها الاستفادة من البيئة الاقتصادية والقانونية السائدة في العالم، خصوصاً في السلطات القضائية التي تتمتع بقدرة كافية على التقاضي بشأن الملكية الفكرية. كما استنتجت الدراسة أن هذا النوع من المحاكم قادر على تحسين فعالية إنفاذ الملكية الفكرية.

وفي ما يلي بعض المحفزات والمزايا لإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية<sup>310</sup>:

- تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات أكثر إنصافاً: تتصف التكنولوجيا المستعملة في قضايا الملكية الفكرية بالتعقيد، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا الحيوية، وعلم أحياء الخلايا، والتكنولوجيات الرقمية. ومن المؤكد أن القضاة المتخصصين سيحكمون بإنصاف على مواضيع محددة كهذه أكثر من القضاة غير المتخصصين<sup>311</sup>؛

## هـ. اقتراح لأداة تقييم نظام الملكية الفكرية

لا تقتصر الملكية الفكرية على القانون فحسب، بل تشمل أيضاً على الأعمال التجارية والابتكار. وبغية تقييم نظام الملكية الفكرية، يجب النظر بشمولية منذ المرحلة التي تسبق إنشاء المصنّف المحمي، وخلال حمايته، وصولاً إلى مرحلة تسويقه. وتشتمل هذه المراحل الثلاث على فئات فرعية كثيرة يمكن استخدامها للمساعدة في تقييم نقاط القوة والضعف في نظام الملكية الفكرية من خلال تصنيف عناصره ذات الصلة.

المرحلة الأولى: البيئة التنظيمية للابتكار وسهولة الخلق؛ المرحلة الثانية: فعالية حقوق الملكية الفكرية؛ المرحلة الثالثة: الفائدة للتسويق. ويقدم الجدول 13 ملخصاً لأداة مقترحة لتقييم الملكية الفكرية تساعد الدول الأعضاء في الإسكوا في تقييم أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها.

المحتملة. ويساعد ذلك في الحد من التأخير في حل المنازعات، مع ضمان الوصول السريع إلى الحلول؛

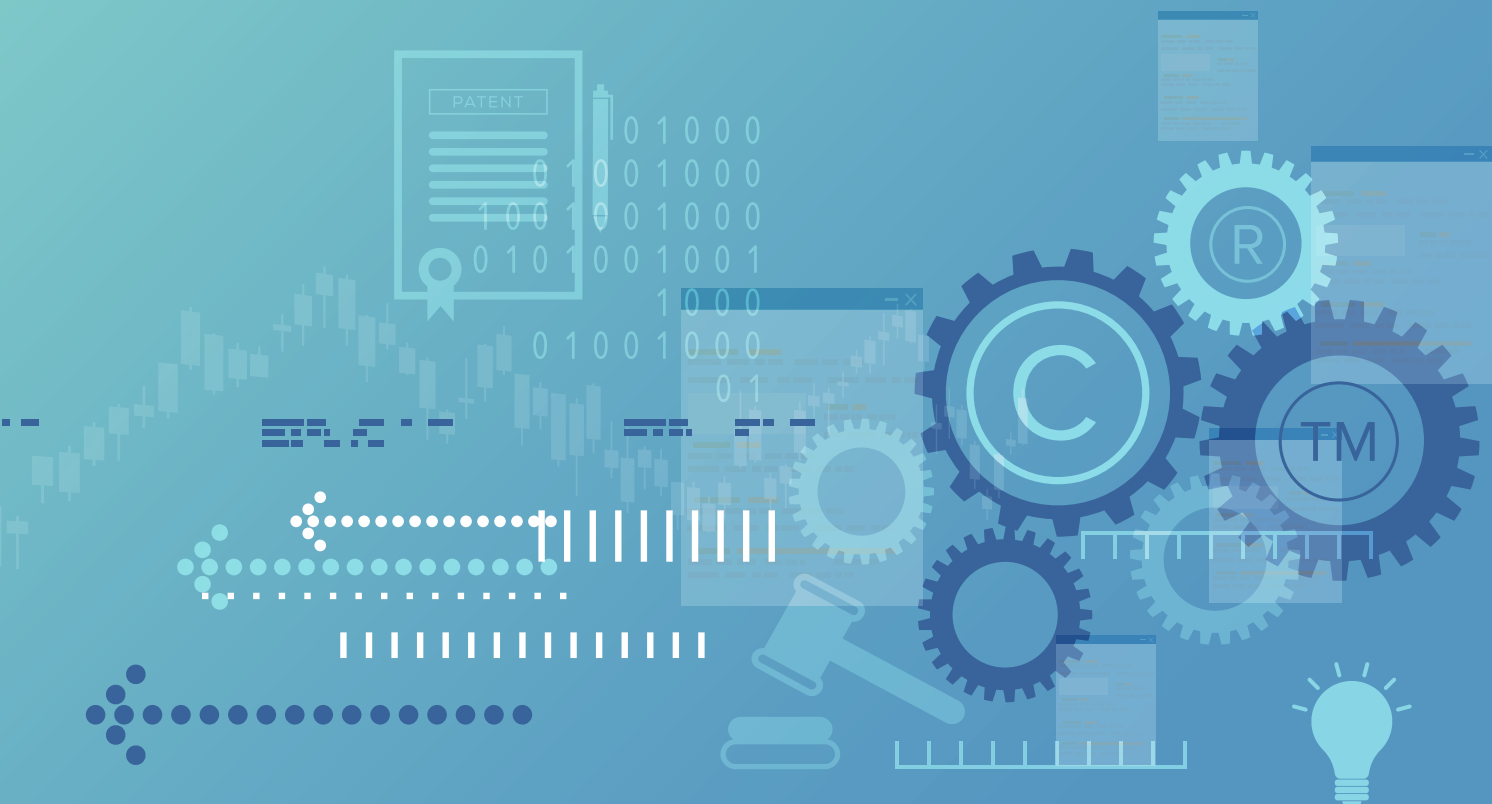
- تحسين المناخ الإجمالي لاحترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإنفاذها: إذا زادت فعالية وكفاءة الاختصاص القضائي في حل القضايا المتعلقة بهذه الحقوق، فستزداد الثقة في التقاضي في مسائل الملكية الفكرية.

في عام 2014، سنّ المجلس الوطني لنواب الشعب في الصين تشريعاً جديداً للموافقة على إنشاء محاكم جديدة خاصة بالملكية الفكرية. وقد تم إنشاء هذه المحاكم المتخصصة "... من أجل تعزيز وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المدفوعة بالابتكار، وتحسين الحماية القضائية للملكية الفكرية، وحماية الحقوق المشروعة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالحهم، بالممارسة وبموجب القانون، بالإضافة إلى الدفاع عن المصالح الاجتماعية والعامة".

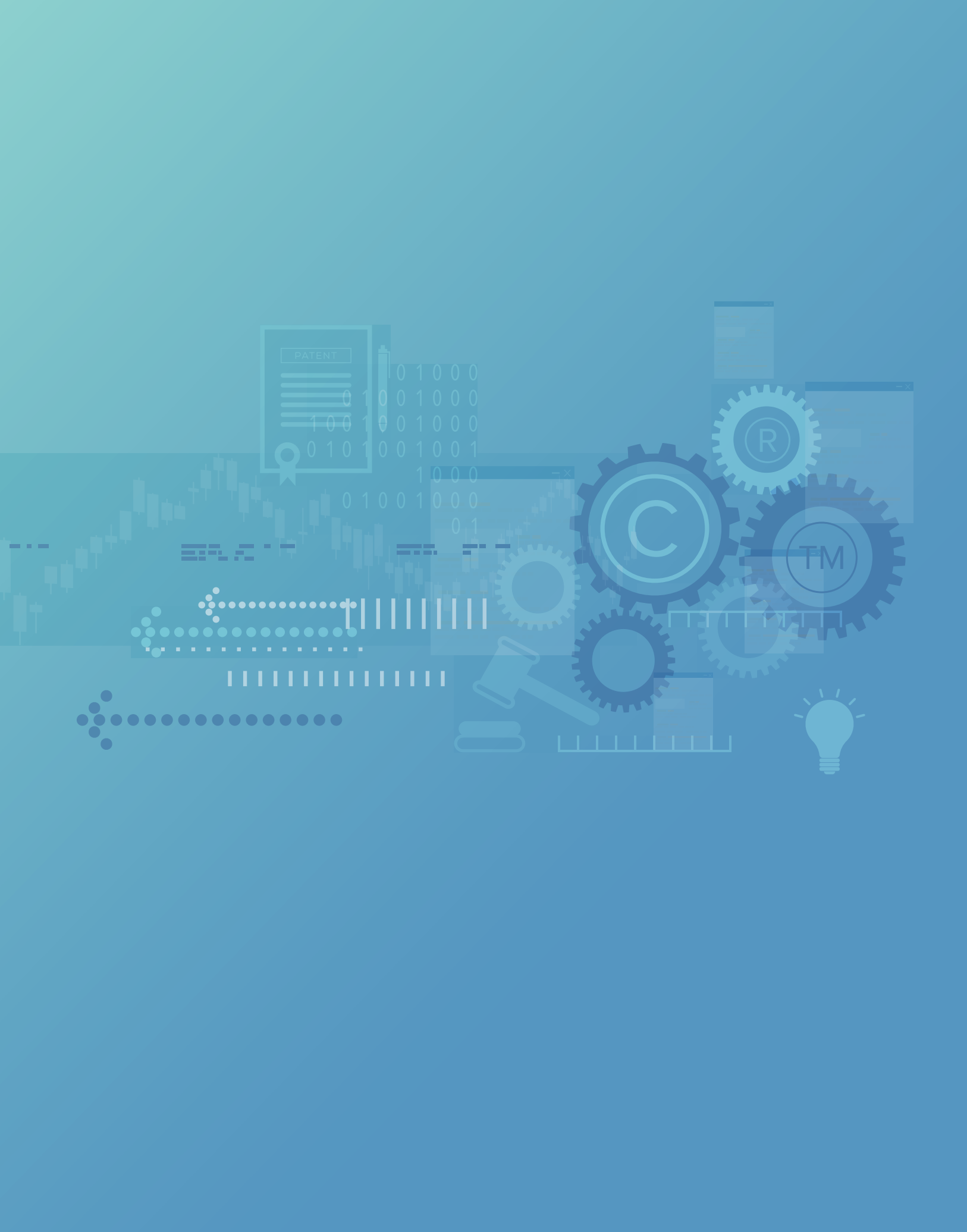
المصدر: ICC, 2016, p. 9.

### الجدول 13. مصفوفة تقييم نظام الملكية الفكرية

الحد الأقصى للتصنيف/20	المرحلة الأولى: 20/5	المراحل	العناصر التصنيف
الثقافة الملكية الفكرية/تعليمها/نشر التوعية بها: احترام الحقوق/معرفة التفاصيل الأساسية/إدراك أهمية الملكية الفكرية للاقتصاد؛ إنشاء الملكية الفكرية.	سهولة الابتكار والخلق	ثقافة الملكية الفكرية/تعليمها/نشر التوعية بها: احترام الحقوق/معرفة التفاصيل الأساسية/إدراك أهمية الملكية الفكرية للاقتصاد؛ إنشاء الملكية الفكرية.	(نقطة واحدة لكل عنصر) • الموارد البشرية: وجود الأدمغة؛ • تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب عليها وبرامج التوعية بشأنها؛ • نظام الابتكار الوطني وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ • تمويل البحث والتطوير؛ • سياسة الملكية الفكرية.
المرحلة الثانية: 20/10	فعالية حقوق الملكية الفكرية	نظام تسجيل الملكية الفكرية؛ إنفاذ الملكية الفكرية.	(نقطتان لكل عنصر) قوانين الملكية الفكرية التي تغطي جميع القطاعات القائمة على الملكية الفكرية والتي تتوافق مع المعايير الدولية؛ مكاتب الملكية الفكرية الحديثة؛ الخدمات الاحترافية المتعلقة بالملكية الفكرية؛ المحامون/الوكلاء المتخصصون؛ المحاكم/القضاة/الغرف المتخصصة بالملكية الفكرية؛ الإنفاذ الفعال.
المرحلة الثالثة: 20/5	الفائدة للتسويق	سوق المنتج/الخدمة؛ التسويق الاحترافي.	(نقطة واحدة لكل عنصر) • احتضان الأعمال التجارية؛ • مجامع العلوم والتكنولوجيا؛ • نقل التكنولوجيا وسياسات الترخيص؛ • الأسواق المحلية والأجنبية للمنتجات/الخدمات؛ • تقدير حقوق الملكية الفكرية.



# 5. النتائج والتوصيات



## 5. النتائج والتوصيات

### 1. النتائج

المؤسسات العامة: أي نوع من المعرفة يجب أن يكون متاحاً بالكامل أمام عامة الناس وأي نوع يجب أن يخضع لقانون الملكية الفكرية. ويعتمد الجواب بشكل رئيسي على سياق المؤسسة والقيمة المضافة التي تقدمها. فقد تختار المؤسسة العامة مجالات محددة تخضعها للملكية الفكرية حيث تتمتع بقيمة مضافة على الصعيد الوطني أو الدولي، وتترك مجالات البحث الأخرى متاحة بالكامل أمام عامة الناس.

ولا يزال النقاش دائراً حول مدى الحماية المناسبة للملكية الفكرية، المشددة أو المتساهلة، وخصوصاً في البلدان النامية، ولا يزال الجواب مبهماً في البلدان النامية كما في البلدان المتقدمة. أما المعضلة التي تواجهها البلدان العربية فهي أنه في حال كانت معايير حماية الملكية الفكرية شديدة جداً، فستفوق تكاليف الحماية المنافع التي تتأتى عنها، لا سيما في البلدان العربية التي لم تنشر ما يكفي من المعرفة حول استغلال الملكية الفكرية. لكن الواقع أن الملكية الفكرية أمر أساسي للتنافسية ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مفيدة أيضاً للمبتكرين ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا.

على الرغم من أن البيئة التنظيمية للابتكار في المنطقة العربية تتحسن شيئاً فشيئاً، لا تزال مؤشرات أداء الابتكار في معظم بلدان المنطقة متأخرة عن البلدان الأخرى التي تفتقر إلى الوسائل والموارد نفسها التي تمتلكها البلدان العربية. وتكمن أسباب عدة وراء هذه الثغرات، ومنها النقص في خلق حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإنفاذها، وهذا ما يؤثر سلباً على عملية الابتكار. على سبيل المثال:

في الاقتصاد العالمي الحالي الموجه بالمعرفة، حيث تُعتبر التنمية المستدامة عاملاً جوهرياً لتحقيق التنافسية، لا يتم استغلال الملكية الفكرية على النحو المناسب في المنطقة العربية. لكن البلدان العربية تمتلك القدرة على النمو والتحسين على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الملكية الفكرية عنصر أساسي في تعزيز دورة الابتكار واستدامتها. وهي مهمة أيضاً لترجمة نتائج البحث والتطوير إلى منتجات أو خدمات يتم تسويقها، بما فيها المنتجات والخدمات الرقمية. وبصفتها هذه، تُعتبر الملكية الفكرية مهمة لتحقيق الهدف 9 من خطة 2030. فهي تعزز الإنتاجية وتحسن التنافسية على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى أنها تنهض بالتصنيع وتسرع الابتكار وتساهم في خلق فرص العمل. وتحتاج المنطقة العربية إلى جهود كبيرة لتعزيز الابتكار، والاختراعات، والبراءات، وحقوق الطبع والنشر إذ أنها لا تزال متعثرة في هذه المجالات بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى.

وكما ورد في الفصل الثاني، تكتسب الملكية الفكرية أهمية كبرى للمؤسسات العامة كما للأعمال التجارية. وعلى الرغم من أن المؤسسات العامة والهيئات التي لا تبغي الربح يكون حافزها النشر العام للبحوث والمعارف أكثر من الربح، فحلول الملكية الفكرية قد تعالج التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في تأمين التمويل للبحوث أو نشر فوائدها مكتشفاتها من خلال آليات مبتكرة. مع ذلك، يبقى السؤال بالنسبة إلى

- لا تتطور أنظمة الملكية الفكرية بشكل متجانس: لم تعمل بلدان عربية عدة على تحديث قوانينها المتعلقة بالملكية الفكرية، في حين لم يضع سوى عدد قليل منها استراتيجية وطنية للملكية الفكرية؛ يتم "دفع" بعض البلدان العربية لتنفيذ أحكام المعايير الإضافية لاتفاق تريبس المتضمنة في بعض اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الأطراف، على الرغم من عدم جهوزيتها لتطبيق تلك الأحكام بفعالية؛
  - أدت الخلافات السياسية الداخلية إلى تأجيل إنفاذ القوانين الجديدة والتصديق على الاتفاقيات بشكل عام. وعلى الرغم من أن البلدان العربية أعضاء في اتفاقيات مهمة متعلقة بالملكية الفكرية، كاتفاقيتي باريس وبرن، لم تنضم جميعها إلى معاهدة مدريد، أو معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو معاهدات الويبو؛
  - لا تتوفر نصوص موحدة بشأن الملكية الفكرية تنطبق على كل البلدان العربية، وتختلف أولويات الحماية بحسب مجال قيمة الحماية لاقتصاد كل بلد؛
  - يُعتبر عدد الابتكارات وتسجيلات حقوق الملكية الفكرية منخفضاً بالنسبة إلى عدد السكان مقارنة بمناطق أخرى في العالم. ومن أسباب ذلك هجرة الأدمغة في صفوف المخترعين ورواد الأعمال العرب الذين ينتقلون إلى أماكن يجدون فيها البيئة التنظيمية والحوافز الأفضل للابتكار، وسهل إنفاذ أسهل وأقل كلفة وأكثر فعالية. وفي العادة، يسجلون حقوق الملكية الفكرية في أوروبا وفي الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون أنها ستكون محمية أكثر هناك؛
  - تميل الجامعات، ومنظمات البحوث، وحتى الشركات الناشئة إلى تسجيل أي "جديد" تخلقه، مع أن ذلك لا يُنتج بالضرورة مكاسب تجارية ولا يساهم في العملية الابتكارية؛
  - لا تستوفي أدوار الكثير من مكاتب الملكية الفكرية ووظائفها وهيكلاتها، المعايير المطلوبة من أجل إدارة حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال، ويعود ذلك للأسباب التالية:
    - النقص في الموارد المالية: لا تستطيع أداء مهمتها كبرامج التوعية وبرامج التواصل، وخدمات التسجيل الإلكترونية، وقواعد البيانات الإلكترونية؛
    - النقص في الموارد البشرية: غياب الفاحصين الإداريين و/أو المؤهلين أو النقص في عددهم؛
    - النقص في البنى التحتية والمعدات الحديثة؛
    - النقص في الروابط مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوزارات، والجمارك والسلطات القضائية، ومؤسسات البحث والتطوير؛
    - النقص في الروابط مع مكاتب الملكية الفكرية المحلية والإقليمية والدولية الأخرى.
  - تفتقر مهن تسجيل الملكية الفكرية، كمحامي الملكية الفكرية وعملائها؛ ويؤدي ذلك إلى تعقيدات ونقاط ضعف عدة في صياغة وثائق براءات الاختراع؛
  - لا يتوفر إلا عدد قليل من المحاكم المتخصصة بالملكية الفكرية أو الهيئات المختصة في التقاضي في حقوق الملكية الفكرية وإدارتها، والحكم بقضايا قانونية تتعلق بالملكية الفكرية.
- ## 2. التوصيات
- على البلدان العربية أن تحسّن أنظمة البحث والتطوير التي تتبعها، وأن تصوغ وتعتمد سياسات واستراتيجيات للابتكار والملكية الفكرية، من أجل تنويع اقتصاداتها وإنعاشها. في هذا السياق، وفيما تعمل البلدان العربية على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، يجب أن تحدد هذه البلدان أهدافها وأن تعدّ استراتيجيات للمشاركة في نظام الابتكار الذي يتطور بسرعة، بطريقة تضمن بها قدرتها على متابعة أهداف التنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في مجال الابتكار والنمو الاقتصادي. والحاجة ملحة أيضاً في البلدان

حقوق الطبع والنشر أمراً أساسياً، وهي تستطيع تأدية هذا الدور. فهي تعزز وتحفز الإبداع، وتفيد عامة الناس من خلال المعلومات التي يتضمنها المصنف المحمي بحقوق الطبع والنشر. وقد تفت بلورة أفكار أخرى في القسم "د" من الفصل الثاني من هذا التقرير. وعلى البلدان العربية التفكير مجدداً في نظام للملكية الفكرية يكون قوياً ولكن غير مُهيمن، ويأخذ في الاعتبار الشواغل المختلفة لجميع الأطراف، ويحترم مصلحتها الوطنية العامة والتزاماتها الدولية.

ويجب على البلدان العربية أن تستثمر في رأس المال البشري وثروة المعلومات أيضاً. وتعتبر الملكية الفكرية أحد العوامل التي تقود النمو الاقتصادي من خلال الابتكار الذي يعزز التنمية المستدامة. ويجب أن يصبح هذا الاستثمار في المعرفة متاحاً في عالم الأعمال. أما إنشاء حقوق الملكية الفكرية، فيجب أن يرتبط بمخرجات التسويق، لأن الابتكار يأتي نتيجة تحوّل المعرفة إلى رأسمال.

كذلك، يجب أن يستند نظام الملكية الفكرية الفعال في الابتكار إلى إطار قانوني صلب، وإلى جهود مشتركة بين القطاعين الخاص والعام، وإلى الربط بين الأجندة المحلية والأجندة الدولية. بالتالي، سوف يتم تعزيز التعاون التكنولوجي من خلال تمكين نقل التكنولوجيا.

ومن الضروري أن تبذل البلدان العربية جهوداً لدمج المرأة عند وضع الاستراتيجيات والخطط والأنظمة. لذلك، وفي مرحلتَي التخطيط والصياغة، يجب أن تنظر البلدان بدقة إلى العناصر التي قد تشكل عوائق أمام مشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية. ويجب أن يتضمن ذلك تحليلاً معمقاً للعوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تعترضها، بالإضافة إلى النظر إلى العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى انحيازات غير واعية.

العربية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث والتطوير، وعلى أداء دور نشط في البيئة التنظيمية للابتكار.

والجدير بالذكر أن قوانين الملكية الفكرية، باعتبارها جزءاً من النقاش حول أثر حقوق الملكية الفكرية على الابتكار، لا تزال مفهوماً قانونياً مهماً يجب أن يأخذ في الاعتبار التوازن الذي ينبغي تحقيقه بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة. ويعني التوازن أن الملكية الفكرية، باعتبارها حافزاً للابتكار، تصبح ذات قيمة عندما يستفيد المبتكرون والاقتصاد بشكل عام من تأثير الابتكار.

وكما ورد في الفصل الثاني، يكمن حل معضلة الاختيار بين الملكية الفكرية القوية والملكية الفكرية الضعيفة في أن تعمل البلدان العربية على إبقاء تشريعات الملكية الفكرية قوية، وعلى تحفيز الابتكار، ولكن، أن تجد أيضاً بدائل ذاتية وأخرى خارجية تحترم المصلحة العامة في الوصول إلى المعلومات التي ينقلها الابتكار. وتكمن الحلول الذاتية في القواعد الداخلية للأنظمة الأساسية للملكية الفكرية التي يمكن أن توفر حرية الاستفادة من الوصول المجاني إلى المصنف المحمي، أكان ابتكاراً أو مصنفاً محمياً بحقوق الطبع والنشر أو تصميماً صناعياً؛ وتقضي الحلول الخارجية بوضع حدود لنطاق حقوق الملكية الفكرية باستخدام قواعد الأنظمة الأساسية من خارج قوانين الملكية الفكرية.

وتشتمل الحلول الذاتية في قانون حقوق الطبع والنشر على مراجعة الاستثناءات والتقييدات. فحقوق الطبع والنشر تمنح المؤلف الحق الحصري في استغلال المصنف، وهذا ما يتعارض مع حرية التجارة والصناعة في الاقتصادات الليبرالية. بالتالي، يتم السعي إلى تحقيق المصلحة العامة ضمن القواعد المشرعة للخروج من هذا الاحتكار. وتعتبر استثناءات



بغية تحسين نظام الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والتنافسية في المنطقة، على الدول العربية، ولا سيما حكوماتها، أن تضمن الأمور التالية:

#### • في مرحلة إنشاء الملكية الفكرية:

- تدريس الملكية الفكرية في المدارس والجامعات، وإطلاق حملات لنشر التوعية ومباريات للتشجيع على الإبداع والابتكار. ويجب أن يُولى اهتمام خاص بهذا النوع من التدريس للبنات، يبرز الإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن الملكية الفكرية لمستقبل مشرق في مجال الصناعة؛
- تنظيم برامج تدريب متخصصة للباحثين، والمبتكرين، والموظفين في القطاع العام المسؤولين عن مكاتب الملكية الفكرية، ومكاتب نقل التكنولوجيا، ومكاتب حقوق الطبع والنشر. ويجب أن يركز التدريب على الملكية الفكرية، وأنظمة براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر، كما يجب أن يُصمَّم وفقاً لاحتياجات كل مجموعة مستهدفة، وبحسب مستوى انخراطها في نظام الملكية الفكرية؛
- وضع سياسة للملكية الفكرية في الجامعات ومنظمات البحوث والحاضنات والمسرعات؛
- وضع سياسة للعلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الوطني؛
- تمويل وتحفيز البحث والتطوير من قبل الحكومة والقطاع الخاص. ومن المهم أيضاً في هذا المجال توفير التثقيف للمؤهلين المحتملين حول الانحيازات غير الواعية التي يمكن أن تشكل عائقاً أمام المرأة؛
- تقديم خدمات توفير المعلومات حول الملكية الفكرية، بما ييسر البحث لأغراض الاستعلام عن المنافسة؛
- تقديم حوافز ضريبية للمبدعين والمبتكرين، من الرجال والنساء، بحسب معايير معينة؛

- تنظيم معارض للابتكارات والاختراعات من أجل ربط المبتكرين/ات بالقطاع الصناعي.
- في مرحلة ضمان حقوق الطبع والنشر:
  - إنشاء مكاتب حديثة للملكية الفكرية تحترم بعض معايير الأئمة لإدارة حقوق الملكية الفكرية، وتوفير الموارد البشرية والمالية، وإقامة الروابط مع جميع الإدارات التي تؤدي دوراً في نظام الملكية الفكرية، ومع مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية والعالمية؛
  - سنّ قوانين مستحدثة للملكية الفكرية، مع أخذ المصلحة العامة لكل بلد عربي في الاعتبار، بما يتوافق مع التزاماته الدولية وأجندة التعاون الإقليمي الخاصة به. وعند سنّ هذه القوانين، يجب إيلاء الانتباه إلى العناصر التي يمكن أن تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في نظام الملكية الفكرية.
- في مرحلة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية:
  - إنشاء محاكم متخصصة بالملكية الفكرية، على الأقل على مستوى المحاكم الابتدائية؛
  - تشكيل فريق من المحامين في كل بلد عربي يتولى مسألة صياغة البراءات من أجل دعم الباحثين/ات والمبتكرين/ات ومساعدتهم في صياغة براءاتهم الخاصة؛
  - تدريب القضاة والمحامين وقوى الأمن على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية؛
  - تحديد آليات التنسيق والتعاون بين هيئات عدة تعمل في الملكية الفكرية، مثل مكاتب الملكية الفكرية ومكاتب حقوق الطبع والنشر ومكاتب نقل التكنولوجيا من أجل ضمان استدامة التعاون والتنسيق.
- في مرحلة تسويق حقوق الملكية الفكرية:
  - تطبيق سياسة تعاون قوية بين قطاع الصناعة، ورواد الأعمال، والمؤسسات الأكاديمية، والبحث والتطوير، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛

والمناطق الأخرى كأمریکا اللاتينية وآسيا باعتبارهما منطقتين ناميتين أيضاً، وقد تطبقان ممارسات جيدة في مجال الملكية الفكرية والابتكار. وفي ما يلي بعض التوصيات لتقوية التعاون الإقليمي:

#### • التعاون الإقليمي:

- إنشاء قاعدة بيانات إقليمية للاختراعات والبراءات لصاح البلدان العربية، والنظر في جدوى إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع؛
- الاتفاق على مصطلحات عربية تتعلق بالملكية الفكرية في المنطقة العربية لتسهيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات وقصص النجاح؛
- دعوة المنظمات الدولية إلى تحقيق الحد الأقصى من الفائدة المتأتية من الخدمات المقدمة في مجال الملكية الفكرية والابتكار، وإلى مواصلة جهودها وتقوية روح التعاون من أجل زيادة المنافع للبلدان العربية؛
- الطلب إلى المنظمات الإقليمية والدولية أن تحضّر للبلدان العربية، دراسات تحليلية وسلسلة من الممارسات الجيدة حول البحث والتطوير والابتكار، وأنظمة الملكية الفكرية، وحقوق الطبع والنشر الرقمية وغيرها.

- توضيح دور مكاتب الملكية الفكرية ومكاتب نقل التكنولوجيا في تشجيع قطاع الأعمال على استخدام الملكية الفكرية بشكل مهني ليتمكنوا من تعزيز الملكية الفكرية بطريقة صديقة للأعمال التجارية؛
- تقديم خدمات دعم الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي تركز على التكنولوجيا المتطورة والتي تكون موجهة نحو التصدير.

ولا تستطيع هذه المراحل الثلاث لاقتناء الأصول غير الملموسة وحمايتها واستغلالها، أن تحسّن نظام الابتكار إن لم تُدرج ضمن استراتيجية وطنية للملكية الفكرية إلى جانب استراتيجية وطنية للابتكار، بحيث تكفل الواحدة منهما الأخرى من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

وتدعو عدة توصيات أيضاً إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الملكية الفكرية. ويُعتبر التعاون والتنسيق وتبادل الممارسات الجيدة بين البلدان العربية من الأمور الأساسية لتحسين أنظمة الملكية الفكرية وتعزيز الابتكار في هذه البلدان. لكن التعاون أساسي أيضاً بين المنطقة العربية



# المرفق

جدول المرفق 1. حقوق الملكية الفكرية المختلفة: التوصيف - النوع - المجال

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
التوصيف							
براءات الاختراع تمنح صاحبها مجموعة من الحقوق الحصرية لاختراع ما (يكون منتجاً أو عملياً ويعتبر جديداً، وينطوي على خطوة ابتكارية، ويكون قابلاً للتطبيق الصناعي)، كما هو محدد في "عناصر الحماية" (أي تعريف واضح ومقتضب لما تحميه براءة الاختراع من الناحية القانونية).	نماذج المنفعة توفر نظام براءة اختراع من الدرجة الثانية، وهي تمنح نظام حماية للاختراعات التقنية من دون فحص وبكلفة متدنية. وتختلف هذه النماذج عن براءات الاختراع بأن حصول الاختراع على الحماية لا يتطلب أن ينطوي على خطوة /ابتكارية، بل أن يكون جديداً، لأن الابتكار ينبغي أن يفوق مستوى التقدم الجاري.	العلامات التجارية تمنح حقوقاً حصرية في العلامة أو التصميم أو التعبير.	حقوق الطبع والنشر تمنح حقوقاً حصرية للمؤلفين على أعمالهم الفنية. وفي معظم البلدان، توفر حماية قانونية للبرمجيات.	المؤشرات الجغرافية أسماء أو علامات تستخدم على بعض المنتجات التي تعود إلى موقع جغرافي محدد.	حقوق التصميم الصناعي تحمي التصميم المرئي للأشياء، بما في ذلك الشكل، أو تركيب أو تكوين النمط أو اللون، أو مزيج النمط واللون.	حماية الأصناف النباتية تمنح حقوقاً في نباتات جديدة أو مستحدثة تختلف عن الأصناف المتوفرة، وتبدي وتجانس، ولها صفات مستقرة بحيث تبقى هذه النباتات مطابقة لنوعها بعد دورات تكاثر متكررة.	الأسرار التجارية تحمي المعارف غير المصح عنها للعموم، والتي تمنح أصحابها منافع اقتصادية، وتتطلب جهوداً معقولة للحفاظ على سريتها. وهذه الحقوق أضعف من الحقوق الأخرى، ففي حال استنسخها آخرون بشكل مستقل، يمكن لهؤلاء استخدام المعلومات من أجل منفعتهم الاقتصادية الخاصة.

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصاميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
نوع الملكية الفكرية							
الطلب إلزامي.	تستلزم تقديم طلب.	تستلزم تقديم طلب.	لا تستلزم تقديم طلب، وتمنح للأعمال بحكم طبيعتها.	تستلزم تقديم طلب.	تستلزم تقديم طلب، وأحياناً تمنح للأعمال بحكم طبيعتها.	تستلزم تقديم طلب.	لا تستلزم تقديم طلب، وتمنح للأعمال بحكم طبيعتها.
المجالات/القطاعات							
للاختراعات التكنولوجية.	للاختراعات التكنولوجية.	العلامات التجارية تغطي قطاعات التصنيع والخدمات، بما فيها المنتجات الاستهلاكية والزراعية (مثل النبيذ والفواكه).	حقوق الطبع والنشر تغطي الصناعات الإبداعية، بما فيها البرمجيات (ولو كانت حمايتها ضعيفة) ووسائل الترفيه.	المؤشرات الجغرافية تطبق غالباً على منتجات مثل الأجبان والنبيذ والشامانيا؛ وتطبق فى بعض البلدان على الحرف اليدوية.	هذه الحقوق تغطي القطاعات التى تنتج إبداعات قيمة غير تكنولوجية فى التصميم، مثل المنتجات الاستهلاكية، والخدمات المعمارية والهندسية، والحاسوب، والاتصالات، والموضة، والحرف.	حماية الأصناف النباتية تغطي قطاعات تخليق النباتات.	الأسرار التجارية تغطي قطاعات التصنيع والخدمات بشكل عام، ولكن يمكنها أيضاً أن تحمى الابتكارات التى لا تغطيها الأنواع الأخرى من الملكية الفكرية على نحو ملائم (مثل أنواع مختلفة من نماذج أعمال محددة).

## الأسس المنطقية للملكية الفكرية من أجل الابتكار

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
علاقتها بالابتكار وأهميتها للتنمية							
براءات الاختراع تمنح الملكية الفكرية للاختراعات القابلة للتطبيق الصناعي، على عكس الاختراعات المتعلقة بمفاهيم وأفكار نظرية فحسب. وهي بالتالي تغطي الاختراعات المحتملة في المستقبل. لكن من الناحية التقنية، براءات الاختراع لا تعادل الابتكار، لأنها تمنح الملكية الفكرية للاختراعات، سواء نُفذت وأسفرت عن ابتكارات أم لا. ولا تصل جميع الاختراعات الحاصلة على براءة اختراع إلى الأسواق.	نماذج المنفعة تتبع براءات الاختراع في هذا الصدد، ولكنها تختلف عنها بأنها في مستوى أقل من الحداثة ولا تفوق مستوى التقدم القائم. وللشرط الأخير تأثيرات على مدى حصول الابتكار على الدعم. وقد يكون مجدياً في سياقات التنمية.	العلامات التجارية لا تحمي مباشرة الاختراعات ولكن قد يكون لها إسهامات فيها إذا وفر الاعتراف بالعلامة التجارية مثلاً حوافز لرفع جودة الخدمات. كما أن شركات تقديم الخدمات في البلدان الناشئة غالباً ما تضطلع بحصة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، مع أن بعضها تشوبه مستويات منخفضة من الإنتاجية والتوفر في الأسواق.	حقوق الطبع والنشر يمكن أن تؤدي دوراً هاماً إلى حد مكافحة الإبداعات الجديدة. وهي توفر المزيد من الفرص لنشر الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص، ويمكن القول إنها تتيح أفقاً أوسع للأعمال. وعلى الأرجح أنها هامة أيضاً في سياقات التنمية، على الرغم من التحديات المحتملة في الإنفاذ التي قد تشكل عائقاً كبيراً.	طالما أن المؤشرات الجغرافية تتيح الاعتراف بالعلامات التجارية، يمكنها أن تشجع الابتكار لتحقيق أو تحسين جودة المنتج. وقد توفر مكافآت أكبر إذ تعزز مشاركة المجتمع المحلي من خلال الملكية الفكرية التي يمكن أن تدعم القطاعات التقليدية.	حقوق التصميم الصناعية توفر الملكية الفكرية للتصميم الذي يفوق مستوى التقدم الجاري. وهي مفيدة بشكل خاص للابتكارات غير التكنولوجية في المنتجات الاستهلاكية. وقد تكون مهمة بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة التي لديها ميزة في الأنشطة التقليدية (مثل صناعة الأثاث والملابس).	حماية الأصناف النباتية هامة لضمان الجودة والاستثمار في هذا المجال المحدد. وهي تكتسب أهميتها من أهمية هذه القطاعات في سياقات التنمية.	الأسرار التجارية هامة كونها تحمي بفعالية الممارسات المبتكرة في قطاع الأعمال لمجموعة واسعة من المبتكرين. وهي عادةً أسرع وأقل كلفة لأنها لا تتطلب التسجيل، وقد تكون مفيدة في سياقات التنمية مع أنها مشروطة بالإنفاذ.

### حوافز حقوق الملكية الفكرية والوصول إلى التمويل

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصاميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
حوافز للابتكار							
نعم، من خلال توفير ملكية العائدات المستقبلية على الابتكارات الناجحة.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العائدات على الابتكارات الترافقية، ومن خلال إمكانية تشكيل منطلق أساسي لبراءات اختراع مستقبلية.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العلامات التجارية المرتبطة بمنتجات جديدة.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العائدات على الإبداعات الجديدة.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العلامات التجارية المرتبطة بتحسينات في جودة المنتجات المحمية.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية مثل هذه الابتكارات غير التكنولوجية.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العائدات على الأصناف النباتية الجديدة.	نعم، من خلال توفير حقوق ملكية العائدات على الأفكار المبتكرة في قطاع الأعمال، وإمكانية توفير حوافز للشركة لإتقان العمليات التي قد تتوفر فيها الشروط اللازمة للحصول على الحماية بموجب براءة اختراع.
الوصول إلى التمويل							
نعم، وفق وضع الملكية ومعالجة تضارب المعلومات.	نعم، وفق وضع الملكية ومعالجة تضارب المعلومات، ولكن بدرجة أقل من براءات الاختراع لأن قيمتها أقل.	نعم، وفق وضع الملكية.	نعم، وفق وضع الملكية، لا سيما للبرمجيات والأفلام والموسيقى.	نعم، الملكية الجماعية للمؤشرات الجغرافية يمكن أن تيسر وصول المتجدين الفرديين إلى التمويل.	نعم، وفق وضع الملكية ومعالجة تضارب المعلومات.	نعم، وفق وضع الملكية ومعالجة تضارب المعلومات.	نعم، وفق وضع الملكية، ولكن كلما ضعف وضع الحماية تقلصت الفرص.



## حقوق الملكية الفكرية والتنافسية

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
الوصول إلى المعارف والاختراعات							
نعم، متطلبات الإفصاح في طلبات براءات الاختراع تتيح الوصول إلى المعرفة، وترخيص و/أو بيع براءة الاختراع يتيح الوصول إلى الاختراعات.	نعم، وفق متطلبات الإفصاح في طلبات نماذج المنفعة.	ليس بالكامل، فالعلامات التجارية تُمنح بالاستناد إلى التفرد فقط، وغالباً ما تُستخدم كبديل عن براءات الاختراع أو نماذج المنفعة لتفادي الإفصاح عن المعلومات.	ليس بالكامل، فالحماية تتيح المزيد من الإفصاح العلني، باستثناء البرمجيات.	ليس بالكامل، فهي تُمنح بالاستناد إلى التفرد.	نعم، وفق الإفصاح عن حقوق التصميم المسجلة بشكل خاص.	نعم، وفق متطلبات الإفصاح في الطلبات.	كلا، بسبب السرية، وغالباً ما تستخدم كبديل عن أنواع الملكية الفكرية الأخرى، لا سيما براءات الاختراع، للحصول على حماية غير محدودة.
التنافسية والتجارة الدولية							
نعم، لا سيما لبراءات الاختراع الدولية (معاهدة التعاون بشأن البراءات) أو براءات الاختراع المودعة في الأسواق الكبرى (مثل مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، ومكتب الأوروبي، ومكتب اليابان لبراءات الاختراع)، لكنها توفر أيضاً أصولاً رئيسية في الخارج.	نماذج المنفعة هي أقل أهمية على الصعيد الدولي، وهي عموماً أداة للاختراعات الوطنية الصغيرة.	نعم، إلى حد أن العلامات التجارية الدولية تشكل أصولاً رئيسية في الأسواق العالمية.	نعم، لا سيما في ما يتعلق بقطاعات الصناعات الرقمية والبرمجيات العالمية.	إلى حد ما، نظراً إلى الفوارق في الاعتراف بالمؤشرات الجغرافية على الصعيد العالمي.	نعم.	نعم، إنها أساسية للجهات الفاعلة على الصعيد العالمي في قطاع الأصناف النباتية.	إلى حد ما، بما أن الأسرار التجارية مدرجة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، وتتمتع بحماية قانونية عامة في اتفاقات الحفاظ على الخصوصية وعدم المنافسة، لكنها لا تحظى إلا

براءات الاختراع	نماذج المنفعة	العلامات التجارية	حقوق الطبع والنشر	المؤشرات الجغرافية	حقوق التصاميم الصناعية	حماية الأصناف النباتية	الأسرار التجارية
							بحماية ضعيفة لا سيما في الخارج.
معالجة تضارب المعلومات المتعلقة بالمنتجات							
نعم، يمكن أن تشير براءات الاختراع إلى جودة الشركة أو الاختراع وحدثة المنتج.	إلى حد ما، كإشارة إلى جودة الشركة.	نعم، العلامات التجارية طريقة فعالة لإطلاع المستهلك على جودة المنتج، إذا ضمنت السلطات عدم إساءة الاستخدام.	كلا.	نعم، كإشارة إلى جودة المنتج.	كلا.	نعم، لإطلاع المستخدمين على جودة الأصناف النباتية.	إلى حد ما، نظراً لطبيعة الحماية الهشة.

المصدر: تجميع الإسكوا من موقع منصة سياسات الابتكار

<https://www.innovationpolicyplatform.org/www.innovationpolicyplatform.org/content/rationales-ip-innovation/index.html>

## جدول المرفق 2. عدد سكان البلدان العربية والنتائج المحلي الإجمالي

البلدان العربية 2018-2017	عدد السكان	النتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالدولار الأمريكي)
الجزائر	41,318,142.0	3,940.0
البحرين	1,492,584.0	21,150.0
جزر القمر	813,912.0	1,280.0
جيبوتي	956,985.0	1,880.0
مصر	97,553,151.0	3,010.0
العراق	38,274,618.0	4,630.0
الأردن	9,702,353.0	3,980.0
المملكة العربية السعودية	32,938,213.0	20,090.0
الكويت	4,136,528.0	31,430.0
لبنان	6,082,357.0	8,400.0
ليبيا	6,374,616.0	5,500.0
موريتانيا	4,420,184.0	1,100.0
المغرب	35,739,580.0	2,860.0
عمان	4,636,262.0	14,440.0
فلسطين	4,684,777.0	3,180.0
قطر	2,639,211.0	60,510.0
الصومال	14,742,523.0	499.82
السودان	40,533,330.0	2,380.0
الجمهورية العربية السورية	18,269,868.0	2,058.04
تونس	11,532,127.0	3,490.0
الإمارات العربية المتحدة	9,400,145.0	39,130.0
اليمن	28,250,420.0	660.28
المنطقة العربية	414,491,886.0	6,137.0

المصدر: بيانات البنك الدولي. متوفرة على الموقع <https://data.worldbank.org/region/arab-world>.

## جدول المرفق 3. عضوية البلدان العربية في المعاهدات الدولية

البلد	باريس 1883	برن 1886	معاهدة التعاون بشأن البراءات 1970	اتفاق مدريد بشأن العلامات التجارية 1891 وبرتوكول مدريد بشأن البراءات 1989	منظمة التجارة العالمية/تريبس 1995	من البلدان الأقل نمواً
الأردن	17 تموز/يوليو 1972	نعم	9 حزيران/يونيو 2017	-	11 نيسان/أبريل 2000	كلا
الإمارات العربية المتحدة	19 أيلول/سبتمبر 1996	نعم	10 آذار/مارس 1999	-	10 نيسان/أبريل 1996	كلا
البحرين	29 تشرين الأول/أكتوبر 1997	نعم	18 آذار/مارس 2007	15 كانون الأول/ديسمبر 2005 (البرتوكول)	1 كانون الثاني/يناير 1995	كلا
تونس	7 تموز/يوليو 1884	نعم	10 كانون الأول/ديسمبر 2001	16 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (البرتوكول)	29 آذار/مارس 1995	كلا
الجزائر	1 آذار/مارس 1966	نعم	8 آذار/مارس 2000	5 تموز/يوليو 1972 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (البرتوكول)	صفحة مراقب	كلا
جزر القمر	3 نيسان/أبريل 2005	نعم	3 نيسان/أبريل 2005	-	صفحة مراقب	نعم
الجمهورية العربية السورية	1 أيلول/سبتمبر 1924	نعم	26 حزيران/يونيو 2003	5 آب/أغسطس 2004 (البرتوكول)	صفحة مراقب	كلا
جيبوتي	13 أيار/مايو 2002	نعم	23 أيلول/سبتمبر 2016	-	31 أيار/مايو 1995	نعم
السودان	16 نيسان/أبريل 1984	نعم	16 نيسان/أبريل 1984	16 أيار/مايو 1984 و 16 شباط/فبراير 2010 (البرتوكول)	صفحة مراقب	نعم
الصومال	-	كلا	-	-	صفحة مراقب	نعم
العراق	24 كانون الثاني/يناير 1976	كلا	-	-	صفحة مراقب	كلا
عمان	14 تموز/يوليو 1999	نعم	26 تشرين الأول/أكتوبر 2001	16 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (البرتوكول)	9 تشرين الثاني/نوفمبر 2000	كلا
فلسطين	-	كلا	-	-	-	كلا
قطر	5 تموز/يوليو 2000	نعم	3 آب/أغسطس 2011	-	13 كانون الثاني/يناير 1996	كلا
الكويت	2 كانون الأول/ديسمبر 2014	نعم	9 أيلول/سبتمبر 2016	-	1 كانون الثاني/يناير 1995	كلا

البلد	باريس 1883	برن 1886	معاهدة التعاون بشأن البراءات 1970	اتفاق مدريد بشأن العلامات التجارية 1891 و بروتوكول مدريد بشأن البراءات 1989	منظمة التجارة العالمية/ترييس 1995	من البلدان الأقل نموا
لبنان	1 أيلول/سبتمبر 1924	نعم	-	-	صفحة مراقب	كلا
ليبيا	28 أيلول/سبتمبر 1976	نعم	15 أيلول/سبتمبر 2005	-	صفحة مراقب	كلا
مصر	1 تموز/يوليو 1951	نعم	6 أيلول/سبتمبر 2003	1 تموز/يوليو 1952 و 3 أيلول/سبتمبر 2009 (البروتوكول)	30 حزيران/يونيو 1995	كلا
المغرب	30 أيلول/سبتمبر 1917	نعم	8 تشرين الأول/أكتوبر 1999	30 تموز/يوليو 1917 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 1999 (البروتوكول)	1 كانون الثاني/يناير 1995	كلا
المملكة العربية السعودية	11 آذار/مارس 2004	نعم	3 آب/أغسطس 2013	-	11 كانون الأول/ديسمبر 2005	كلا
موريتانيا	11 نيسان/أبريل 1965	نعم	13 نيسان/أبريل 1983	-	31 أيار/مايو 1995	نعم
اليمن	15 شباط/فبراير 2007	نعم	-	-	26 حزيران/يونيو 2014	نعم

المصدر: قاعدة بيانات WIPO Lex. متوفرة على الموقع <https://wipo.lex.wipo.int/en/main/legislation>.

جدول المرفق 4. البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)

البلد	جامعة الدول العربية	مجلس التعاون الخليجي	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
الأردن	1945		
الإمارات العربية المتحدة	1971	نعم	8 آذار/مارس 1994
البحرين	1971	نعم	13 كانون الأول/ديسمبر 1993
تونس	1958		29 آب/أغسطس 1990
الجزائر	1962		
جزر القمر	1993		
الجمهورية العربية السورية	1945		
جيبوتي	1977		16 كانون الأول/ديسمبر 1994
السودان	1956		
الصومال	1974		
العراق	1945		
عُمان	1971	نعم	
فلسطين	1976		
قطر	1971	نعم	7 نيسان/أبريل 1994
الكويت	1961	نعم	3 أيار/مايو 1963
لبنان	1945		
ليبيا	1953		
مصر	1945		9 أيار/مايو 1970
المغرب	1958		17 حزيران/يونيو 1987
المملكة العربية السعودية	1945	نعم	
موريتانيا	1973		30 أيلول/سبتمبر 1963
اليمن	1945		

جدول المرفق 5. إجمالي براءات الاختراع الممنوحة في عدد من بلدان العالم<sup>312</sup>

#### لبنان

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008		
2009		
2010		
2011	53	252
2012	59	258
2013	75	250
2014	55	261
2015	85	194
2016		
2017		

#### الأردن

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	10	11
2009	11	40
2010	12	52
2011	15	25
2012	3	45
2013	9	39
2014	15	100
2015	15	68
2016	4	117
2017	4	115



## مصر

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	86	278
2009	56	265
2010	38	283
2011	61	422
2012	92	542
2013	86	379
2014	66	349
2015	91	381
2016	72	378
2017		

## المغرب

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	115	854
2009		
2010	5	803
2011	126	853
2012	112	867
2013	145	792
2014		
2015		
2016	109	243
2017	74	339

## المملكة العربية السعودية

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008		
2009		
2010	19	175
2011	17	235
2012		
2013	68	196
2014	77	512
2015	198	600
2016	183	471
2017	368	411

## الإمارات العربية المتحدة

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008		
2009		
2010		
2011	2	98
2012	1	39
2013	1	62
2014	3	110
2015	2	177
2016		
2017		

## ألمانيا

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	26.137	4.669
2009	21.668	4.151
2010	22.183	4.048
2011	21.789	3.511
2012	21.485	3.168
2013	23.209	4.066
2014	23.714	4.396
2015	24.530	4.384
2016	29.522	4.860
2017	29.353	5.089

## الصين

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	46.590	47.116
2009	65.391	62.998
2010	79.767	55.343
2011	112.347	59.766
2012	143.808	73.297
2013	143.535	64.153
2014	162.680	70.548
2015	263.436	95.88
2016	302.136	102.072
2017	326.970	93.174

## الولايات المتحدة

براءات الاختراع الممنوحة		
السنة	للمقيمين	لغير المقيمين
2008	77.501	80.271
2009	82.382	84.967
2010	107.792	111.822
2011	108.626	115.879
2012	121.026	132.129
2013	133.593	144.242
2014	144.621	156.057
2015	140.969	157.438
2016	153.723	159.326
2017	150.949	167.880

المصدر: الويبو، الملفات القطرية الإحصائية. متوفر على الموقع [https://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country\\_profile/#1](https://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/#1).

## براءات الاختراع الممنوحة في مجلس التعاون الخليجي

السنة	عدد البراءات الممنوحة
2014	483
2015	662
2016	673
2017	2240
2018	2660
حتى تاريخ 28/3/2019	559

المصدر: مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي، "البراءات الممنوحة سنوياً". متوفر على الموقع

<https://www.gccpo.org/Statistics/en/GrantedPatents.aspx>.



## المراجع

- Abdel-Latif, Ahmed (2014). Egypt and Tunisia's new constitution recognize the importance of knowledge economy and intellectual property rights. Center for Mediterranean Integration. 3 March. Available at <https://www.cmimarseille.org/blog/egypt-and-tunisias-new-constitutions-recognize-importance-knowledge-economy-and-intellectual>.
- Acs, Zoltán, Laszlo Szerb and Ainsley Lloyd (2018). *Global Entrepreneurship Index*. Washington, D.C.: Global Entrepreneurship and Development Institute. Available at [https://thegedi.org/wp-content/uploads/dlm\\_uploads/2017/11/GEI-2018-1.pdf](https://thegedi.org/wp-content/uploads/dlm_uploads/2017/11/GEI-2018-1.pdf).
- Ahmad, Ali, and others (2019). Shedding light on female talent in Lebanon's energy sector. April. Washington: The World Bank. Available at <http://documents.worldbank.org/curated/en/825071556265367449/pdf/Shedding-Light-on-Female-Talent-in-Lebanon-s-Energy-Sector.pdf>.
- Al-Balushi, Riyadh (2014). Intellectual property rights in Oman and challenges ahead. Muscat Daily, 27 April. Available at [https://www.menafn.com/qn\\_news\\_story\\_s.aspx?storyid=1093818005&title=Intellectual-Property-rights-in-Oman-and-challenges-ahead&src=RSS](https://www.menafn.com/qn_news_story_s.aspx?storyid=1093818005&title=Intellectual-Property-rights-in-Oman-and-challenges-ahead&src=RSS).
- Al-Balushi, Riyadh. (2018). Gone too far: The expansion of Omani copyright law. Paper presented at the SQU College of Law Fourth Research Conference. Muscat, Oman. Available at <https://soas.academia.edu/RiyadhAlBalushi>.
- Aleman, Marco (2014). Impact of TRIPS-Plus obligations in economic partnership and free trade agreements on international IP law. In *EU Bilateral Trade Agreements and Intellectual Property: For Better or Worse?* Josef Drexler, Henning G. Ruse-Khan and Souheir Nadde-Phlix, eds. Berlin: Springer, pp. 61-86.
- Alkasmi, Ahmad J., and others (2018). Entrepreneurship in the Middle East and North Africa: How investors can support and enable growth. *Digital McKenzie*. [https://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/Featured%20Insights/Middle%20East%20and%20Africa/How%20investors%20can%20support%20entrepreneurship%20in%20the%20Middle%20East%20and%20North%20Africa/MENA%20entrepreneurship%20article-final%20version-for%20viewing%20\(003\).ashx](https://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/Featured%20Insights/Middle%20East%20and%20Africa/How%20investors%20can%20support%20entrepreneurship%20in%20the%20Middle%20East%20and%20North%20Africa/MENA%20entrepreneurship%20article-final%20version-for%20viewing%20(003).ashx).
- University of Beirut (n.d.). *Technology Transfer Unit: mission and functions*. Available at <http://www.aub.edu.lb/ogc/Pages/TechnologyTransferUnit.aspx?expand=0>.
- \_\_\_\_\_. (2010). *Intellectual property policy*. Beirut. Available at [http://www.aub.edu.lb/ogc/Documents/1249\\_3.pdf](http://www.aub.edu.lb/ogc/Documents/1249_3.pdf).
- Andreoni, Valeria and Apollonia Miola (2016). Competitiveness and Sustainable Development Goals. JRC Technical Papers. Luxembourg: European Union. Available at <https://ec.europa.eu/jrc/en/publication/competitiveness-and-sustainable-development-goals>.
- Arabnet (2017). KSA innovation economy: tech startups. Available at <https://www.arabnet.me/ContentFiles/4195PDFFile1.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2016). The state of digital investments in MENA 2013-2017. Available at <http://sme.ae/StudiesAndResearchDocument/The-State-of-Digital-Investments-in-MENA-2013-2017.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2019). Lebanese proxime selected among the 100 most exciting startups of the Arab world. 2 April. Available at <https://www.arabnet.me/english/editorials/entrepreneurship/startups/proxime-exciting-startup-arab-world>.

- Arrow, Kenneth J. (1962). Economic welfare and the allocation of resources for invention. In *The Rate and Direction of Inventive Activity: Economic and Social Factors*, Universities-National Bureau Committee for Economic Research, Committee on Economic Growth of the Social Science Research Council. Princeton, New Jersey: Princeton University Press. Available at <http://www.nber.org/chapters/c2144>.
- Awokuse, Titus, and Hong Yin (2010). Intellectual property rights protection and the surge in FDI in China. *Journal of Comparative Economics*, vol. 38, No. 2, pp. 217–224. Available at [https://www.researchgate.net/publication/222120242\\_Intellectual\\_Property\\_Rights\\_Protection\\_and\\_the\\_Surge\\_in\\_China](https://www.researchgate.net/publication/222120242_Intellectual_Property_Rights_Protection_and_the_Surge_in_China).
- Badenhausen, Kurt (2018). The World's Most Valuable Brands. *Forbes*, 23 May. Available at <https://www.forbes.com/sites/kurtbadenhausen/2018/05/23/the-worlds-most-valuable-brands-2018/#1ebbf4a0610c>.
- Beltrametti, Silvia (2010). The legality of intellectual property rights under Islamic law, In *The Prague Yearbook of Comparative Law 2009*, T. Mach and others, eds. Prague: Anglo-American University. Available at <http://www.digitalislam.eu/article.do?articleId=2729>.
- Bessen, James and Eric Maskin (2009). Sequential innovation, patents, and imitation. *RAND Journal of Economics*, vol. 40, No. 4, pp. 611-635. Available at [https://scholar.harvard.edu/files/maskin/files/sequential\\_innovation\\_patents\\_and\\_imitation.pdf](https://scholar.harvard.edu/files/maskin/files/sequential_innovation_patents_and_imitation.pdf).
- Bond, Michael, and others (2012). *Science and innovation in Egypt*. San Francisco: Creative Commons. Available at <https://royalsociety.org/topics-policy/projects/atlas-islamic-world/egypt/>.
- Bou Khater, Christiane (2018). Intellectual property rights in the light of the Saudi Arabia's Vision 2030 *International Journal of Law*, vol. 4, No. 2, pp. 154-156. Available at <http://www.lawjournals.org/download/297/4-2-68-740.pdf>.
- Brandt, Jeffrey (2002). Chapter 3: Capturing innovation. In *From Ideas to Assets: Investing Wisely in Intellectual Property*, Bruce Berman, ed. New York: Wiley.
- Brant, Jennifer and Sebastian Lohse (2013). Enhancing intellectual property management and appropriation by innovative SMEs. International Chamber of Commerce. Available at <https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2016/11/Enhancing-intellectual-property-management-and-appropriation-by-innovative-SMEs.pdf>.
- Beirut Research and Innovation Centre (2016). *National innovation system in Lebanon: a system approach for gap analysis and preliminary recommendations*. Beirut. Available at <http://lebcsr.org/wp-content/uploads/2017/12/ESCWA-Report-National-Innovation-System-in-Lebanon-System-Approach-for-Gap-Analysis-and-Preliminary-Recommendations.pdf>.
- Burk, Dan (2018). Bridging the gender gap in intellectual property. *WIPO magazine*, April. Available at [https://www.wipo.int/wipo\\_magazine/en/2018/02/article\\_0001.html](https://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2018/02/article_0001.html).
- Canadian Intellectual Property Office (2002). *Outreach Program Strategic Plan (2002-2006)*. Available at [https://www.wipo.int/export/sites/www/sme/en/best\\_practices/pdf/ca\\_outreach.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/sme/en/best_practices/pdf/ca_outreach.pdf).
- \_\_\_\_\_ (2017). *Five-Year Business Strategy: 2017-2022*, Government of Canada. Available at [http://www.ic.gc.ca/eic/site/cipointernet-internetopic.nsf/eng/h\\_wr04283.html](http://www.ic.gc.ca/eic/site/cipointernet-internetopic.nsf/eng/h_wr04283.html).
- Carey, Henry Charles (1853). *Letters on International Copyright*, Philadelphia: A. Hart, L. Carey and Hart.
- Carroll, John (2001). Intellectual property rights in the Middle East: a cultural perspective. *Fordham Intellectual Property, Media and Entertainment Law Journal*, vol. 11, No. 3, pp. 555-600. Available at <https://ir.lawnet.fordham.edu/iplj/vol11/iss3/3>.



- CB Insights (2017). Blooming desert: the top United Arab Emirates-based VCs and their tech investments in one infographic. CB Insights Research. 22 March. Available at [https://www.cbinsights.com/research/United Arab Emirates-tech-start-up-venture-capital-investment/](https://www.cbinsights.com/research/United-Arab-Emirates-tech-start-up-venture-capital-investment/).
- Cervantes, Mario (n.d.). Academic patenting: How universities and public research organizations are using their intellectual property to boost research and spur innovative start-ups. Available at [https://www.wipo.int/sme/en/documents/academic\\_patenting.html](https://www.wipo.int/sme/en/documents/academic_patenting.html).
- Chaturvedi, Sachin, Mustafizur Rahman and Krishna Ravi Srinivas (2019). *leveraging science, technology and innovation for implementing the 2030 agenda*, Policy brief, T20 Japan (March) p. 1.
- Chen, Yongmin and Thimita Puttitanun (2005). intellectual property rights and innovation in developing countries. *Journal of Development Economics*, vol. 78, No. 2, 474-493.
- Choudry, Aziz (2003). Bilateral trade and investment deals a serious challenge to global justice movements, *GRAIN*, December. Available at [www.grain.org/article/entries/3620-bilateral-trade-and-investment-deals-a-serious-challenge-to-global-justice-movements](http://www.grain.org/article/entries/3620-bilateral-trade-and-investment-deals-a-serious-challenge-to-global-justice-movements).
- de Meeûs, Jérôme and Alain Strowel (2012). Climate change and the debate around green technology transfer and patent rules: history, prospect and unresolved issues, *The WIPO Journal*, vol. 3, No. 2, p. 184.
- de Rassenfosse, Gaétan (2012). How SMEs exploit their intellectual property assets: Evidence from survey data, *Small Business Economics*, vol 39, No. 2.
- de Werra, Jacques and others (2016). *Specialized IP courts – issues and challenges*, International Centre for Trade and Sustainable Development; CEIPI, No. 2, March. Available at [https://www.ictsd.org/sites/default/files/research/Specialised per cent20Intellectual per cent20Property per cent20Courts per cent20- per cent20Issues per cent20and per cent20Challenges\\_0.pdf](https://www.ictsd.org/sites/default/files/research/Specialised%20Intellectual%20Property%20Courts%20-%20Issues%20and%20Challenges_0.pdf).
- Deere, Carolyn (2008). *The Implementation Game: the TRIPS Agreement and the Global Politics of Intellectual Property Reform in Developing Countries*, Oxford: Oxford University Press.
- Dixon, Allen N. (2011). *Intellectual property: powerhouse for innovation and economic growth*. Paris: International Chamber of Commerce. Available at <https://iccwbo.org/content/uploads/sites/3/2011/02/Intellectual-Property-Powerhouse-for-Innovation-and-Economic-Growth.pdf>.
- Draho, Peter, and John Braithwaite (2002). Information feudalism: who owns the knowledge economy? London: Earthscan. Available at [https://www.anu.edu.au/fellows/pdraho/books/Information per cent20Feudalism.pdf](https://www.anu.edu.au/fellows/pdraho/books/Information%20Feudalism.pdf).
- Draho, Peter (2005). Developing countries and international intellectual property standard-setting. *Journal of World Intellectual Property*, vol. 5, No. 5 (November).
- Dulume, Wakgari (2019). Intellectual properties and Sustainable Development Goals; Analysis of 2030 Agenda in promoting intellectual property rights. *Journal of Equity in Science and Sustainable Development*, vol. 3, No. 1, pp. 100-111.
- Dutfield, Graham and Uma Suthersanen (2005). Harmonisation or differentiation in intellectual property protection? The lessons of history. *Prometheus*, 23 (2), 131-147. Available at [https://www.researchgate.net/publication/227623440\\_Harmonisation\\_or\\_Differentiation\\_in\\_Intellectual\\_Property\\_Protection\\_The\\_Lessons\\_of\\_History](https://www.researchgate.net/publication/227623440_Harmonisation_or_Differentiation_in_Intellectual_Property_Protection_The_Lessons_of_History).
- Dutfield, Graham and Uma Suthersanen (2008). *Global Intellectual Property Law*, Cheltenham, United Kingdom and Northampton, Massachusetts: Edward Elgar.
- El-Din, Marwaa Alaa, Mohamed Nabil Kash and Sherif Famy (2012). *Egypt's innovation ecosystem*. Cairo: Science & Technology Development Fund. Available at [http://www.stdf.org.eg/files/Egypt Innovation Ecosystem.pdf](http://www.stdf.org.eg/files/Egypt%20Innovation%20Ecosystem.pdf).

- European Union (1996). Directive 96/9/EC of the European Parliament and of the Council of 11 March 1996 on the legal protection of databases. Available at <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:31996L0009&from=EN>.
- Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation (ECASTI) (2014). Science, technology and innovation in Egypt: status brief (June). Available at [https://www.kooperation-international.de/fileadmin/redaktion/doc/AEgypten\\_wpdm\\_ECASTI\\_Report.pdf](https://www.kooperation-international.de/fileadmin/redaktion/doc/AEgypten_wpdm_ECASTI_Report.pdf).
- Eggington, Elaine, Rupert Osborn and Claude Kaplan (2013). Collaborative research between business and universities: The Lambert toolkit 8 years on. United Kingdom, Intellectual Property Office. Available at [https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/311757/iprese-arch-lambert.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/311757/iprese-arch-lambert.pdf).
- El Hamamsy, O. and others (2018). Entrepreneurship in the Middle East and North Africa: How investors can support and enable growth. May. McKinsey and Company. Available at <https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/how-investors-can-support-entrepreneurship-in-the-middle-east-and-north-africa>.
- El Khoury, Pierre (2007). *Le Fair Use et le Fair Dealing: Étude de droit comparé*. Montréal: Thémis.
- El-Saghir, Hossam (2017). Effective judicial procedures for intellectual property disputes in Egypt. WIPO Paper (September). Available at [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo\\_ace\\_12/wipo\\_ace\\_12\\_6\\_ppt.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_12/wipo_ace_12_6_ppt.pdf).
- European Patent Office (2017). Validation of European patents in Tunisia (TN) with effect from 1 December 2017. *Official Journal*, 31 October. Available at <https://www.epo.org/law-practice/legal-texts/official-journal/2017/10/a85.html>.
- Ezell, Stephen J., Robert D. Atkinson and Michelle A. Wein (2013). Localization barriers to trade: threat to the global innovation economy. Washington, D.C.: Information Technology and Innovation Foundation (September).
- Falvey, Rod, and Neil Foster (2006). The role of intellectual property rights in technology transfer and economic growth: theory and evidence, UNIDO Working Papers, Vienna.
- Filippetti, Andrea and Daniele Archibugi (2015). The globalization of intellectual property rights. In *The Global Handbook of Science, Technology And Innovation*, Filippetti, Andrea and Daniele Archibugi, eds. Wiley Oxford, pp. 421-442.
- Friedman, David, William Landes and Richard Posner (1991). Some economics of trade secret law. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 5, No. 1 (Winter), pp. 61-72.
- Geiger, Christophe (2006). La privatisation de l'information par la propriété intellectuelle. Quels remèdes pour la propriété littéraire et artistique? In *Revue Internationale de Droit Economic*, vol. t. XX, No. 4.
- Gordts, Eline (2015). Jordan's Queen Rania: have you heard about the Arab region's 'start-up spring'?. *The Huffington Post*, 3 June. Available at [http://www.huffingtonpost.com/2015/03/06/jordan-rania-\\_n\\_6818214.html](http://www.huffingtonpost.com/2015/03/06/jordan-rania-_n_6818214.html).
- GRAIN and Sanfec (2001). TRIPs-Plus through the back door: how bilateral treaties impose much stronger rules for IPR on life than the WTO. July 2001. Available at [www.grain.org](http://www.grain.org).
- Hamano, Yumiko (2011). Commercialization procedures: licensing, spinoffs and start-ups. Presentation. Available at [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/aspac/en/wipo\\_ip\\_han\\_11/wipo\\_ip\\_han\\_11\\_ref\\_t7b.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/aspac/en/wipo_ip_han_11/wipo_ip_han_11_ref_t7b.pdf).
- Harris, May L. (2000). TRIPs: historical overview and basic principles, *Trademarks* (April).
- Heikkilä, Jussi (2019). IPR gender gaps: a first look at utility model, design right and trademark filings. *Scientometrics*, No. 118, pp. 869-883.

- Helfer, Laurence (2004). Regime Shifting: The TRIPs Agreement and new dynamics of international intellectual property lawmaking. *Yale Journal of International Law*, vol. 29, No. 1, p. 53.
- Heritage Foundation (2019). *2019 Index of economic freedom: Mauritania*. Washington, D.C. Available at <https://www.heritage.org/index/country/mauritania>.
- Hoekman, Bernard, and Zarrouk Jamal, eds. (2000). *Catching up with Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, Ann Arbor, Michigan: University of Michigan Press.
- Institute for Economics & Peace (2019). *Global Peace Index 2019: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney. Available at <http://visionofhumanity.org/reports>.
- International Chamber of Commerce (ICC) (2016). *An ICC Report on specialized IP jurisdictions worldwide*. Paris. Available at <https://iccwbo.org/publication/adjudicating-intellectual-property-disputes-an-icc-report-on-specialised-ip-jurisdictions/>.
- Investment Development Authority of Lebanon (IDAL) (2016). *Information technology*. Available at [https://investinlebanon.gov.lb/en/sectors\\_in\\_focus/information\\_technology](https://investinlebanon.gov.lb/en/sectors_in_focus/information_technology).
- Jadwa Investment (2016). *Vision 2030: a new trade and investment model in the making*. Riyadh. (September). Available at [www.jadwa.com](http://www.jadwa.com).
- Jamar, Steven (1992). The protection of intellectual property under Islamic Law. *Capital University Law Review*, vol. 21, pp. 1079-1106.
- Kalanje, Christopher (2005). *Role of intellectual property in innovation and new product development*. Independent consultant on Small and Medium Enterprises. Available at [https://www.wipo.int/export/sites/www/sme/en/documents/pdf/ip\\_innovation\\_development.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/sme/en/documents/pdf/ip_innovation_development.pdf).
- Khan, Ali (2001). Islam as intellectual property: "My Lord! Increase me in knowledge", *Cumberland Law Review*, vol. 31, pp. 632-684.
- Khorsheed, Mohammad, Mohammad Al-Fawzan and Abdulaziz Al-Hargan (2014). Promoting techno-entrepreneurship through incubation: An overview at BADIR program for technology incubators. *Innovation*, vol. 16, No. 2.
- Khoury, Amir (2003). Ancient and Islamic sources of intellectual property protection in the Middle East: a focus on trademarks. *IDEA: The Journal of Law and Technology*, vol. 43, No. 2, pp. 151-206.
- Ladas, Stephen Pericles (1975). *Patents, Trademarks, and Related Rights: National and International Protection*, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Lanjouw, Jean, and Mark Schankerman (2003). Enforcement of patent right in the united states. In *Patents in the knowledge-based economy*, Wesley Cohen and Stephen Merrill, eds. Washington D.C.: The National Academies Press.
- Leaffer, Marshall (2010). Patent misuse and innovation. *Indiana University Maurer School of Law, Paper No. 831*.
- Lebanon, Capital Investment Program (2018). *Conférence Economique pour le Développement par les Reformes avec les Entreprises (CEDRE) - Report*. Available at <http://www.pcm.gov.lb/Admin/DynamicFile.aspx?PHName=Document&PageID=11231&published=1>.
- Lebanon, Ministry of Economy and Trade (2014). *Lebanon SME strategy: a roadmap to 2020*. Beirut. (November). Available at [https://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/6833\\_5879\\_4642.pdf](https://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/6833_5879_4642.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2017). *Guidebook: What's in Lebanon for SME'S, 2017*. Beirut. Available at <https://www.economy.gov.lb/media/10309/whats-in-lebanon-for-smes-180105-20.pdf>.

- \_\_\_\_\_ (2019). Lebanon economic vision. Beirut: McKinsey (January 4). The Arabic version is available at <https://www.economy.gov.lb/media/11899/20181022-1228-full-report-ar.pdf>.
- Liberti, Lahra (2010). Intellectual property rights in international investment agreements: An Overview. *OECD Working Papers on International Investment 2010/01*. Paris. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/5kmfq1njzl35-en>.
- MAGNiTT, The start-up ecosystem in the Arab region 2019: Overview in preparation for the 10th World Economic Forum on the Middle East and North Africa, 6-7 April 2019, Dead Sea, Jordan. Available at <https://magnitt.com/research/startup-ecosystem-arab-world>.
- Mansala, M-L. (2008). Towards a national IPR strategy. *IPRinfo*, No. 1. Available at [https://iprinfo.fi/artikkeli/towards\\_a\\_national\\_ipr\\_strategy\\_editorial/](https://iprinfo.fi/artikkeli/towards_a_national_ipr_strategy_editorial/).
- Maskus, Keith E. (2002). Regulatory standards in the WTO: Comparing intellectual rights with competition policy, environmental protection, and core labor standards. *World Trade Review*, vol. 1, No. 2 (July).
- Mayard, Aline (2015). *Mauritania enters the startup game*. 8 December. Available at <https://www.wamda.com/2015/12/mauritania-enters-the-startup-game>.
- Melki, Roger (2007). *The economic contribution of copyright-based industries in Lebanon*. Geneva: WIPO. Available at [https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ\\_contribution\\_cr\\_lb.pdf/](https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ_contribution_cr_lb.pdf/).
- Mendes, Philip (2014). Policies fostering the participation of businesses in technology transfer, WIPO, CDIP/14/INF/10. Available at [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip\\_14/cdip\\_14\\_inf\\_10.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip_14/cdip_14_inf_10.pdf).
- Mention, Anne-Laure, and others (eds.) (2016). *Innovation education reloaded: nurturing skills for the future: the open innovation handbook*. Lappeenranta, Finland: University of Technology. Available at <http://hj.diva-portal.org/smash/get/diva2:1082650/FULLTEXT01.pdf>.
- Misrahi, Tiffany (2013). 10 ways to boost intellectual property creation. World Economic Forum, 26 April. Available at <https://www.weforum.org/agenda/2013/04/10-ways-to-boost-intellectual-property-creation/>.
- Miyamoto, Tomoko (2016). Patenting Software. WIPO. Available at [https://www.wipo.int/sme/en/documents/software\\_patents\\_fulltext.html](https://www.wipo.int/sme/en/documents/software_patents_fulltext.html).
- Mondal, Shamim, and Viswanath Pingali (2017). Competition and intellectual property policies in the Indian pharmaceutical sector. *Journal for Decision Makers*, vol. 42, No. 2, pp. 61-29. Available at <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0256090917704561>.
- Mohamadih, Kinda (2006). Free trade agreements in the Arab region. Arab NGO Network for Development. Available at <http://www.annd.org/data/item/pdf/1.pdf>.
- Montanari, Lorenzo (2018). How IP rights empower women. *Forbes*, 26 April. Available at <https://www.forbes.com/sites/lorenzomontanari/2018/04/26/how-ip-rights-empower-women/#1efdef66e732>.
- Morin, Jean-Frédéric (2007). *Le bilatéralisme américain : la nouvelle frontière du droit international des brevets*. Bruxelles: Larcier.
- Mrad, Fatma (2017). The effects of intellectual property rights protection in the technology transfer context on economic growth: the case of developing countries. *Journal of Innovation Economics & Management*, vol. 2, No. 23.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015). Copyright in the digital era: country studies. In *Enquiries into Intellectual Property's Economic Impact*. Paris. Available at <https://www.oecd.org/sti/ieconomy/Chapter5-KBC2-IP.pdf>.

- Office Marocain de Propriété Industrielle et Commerciale (OMPIC) (2012). *Etude sur les incidences économiques de la contrefaçon au Maroc: Note de synthèse*. Casablanca: Comité National pour la Propriété Industrielle et Anti-Contrefaçon (CONPIAC). November. Available at [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/es/wipo\\_ace\\_8/wipo\\_ace\\_8\\_5-annex1.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/es/wipo_ace_8/wipo_ace_8_5-annex1.pdf).
- Ommundsen, Kelly, and Khaled Kteily (2018). How women are transforming the Arab world's start-up scene. World Economic Forum, 16 July. Available at <https://www.weforum.org/agenda/2018/07/start-up-middle-east-arab-women-transforming-entrepreneurship/>.
- Palfrey, John (2011). *Intellectual Property Strategy*. MIT Press.
- Pauceanu, Alexandrina Maria (2016). Innovation and entrepreneurship in Sultanate of Oman – an empirical study. *International Journal of Entrepreneurship and Sustainability Issues*, vol. 4, No. 1 (September), pp. 83-99.
- Price, David, and Al Debasi, Alhanoof (2018). *Protecting Intellectual Property in the Arabian Peninsula: the GCC States, Jordan and Yemen*. Kindle edition. Abingdon, Oxon; New York: Routledge.
- Reichman, Jerome (2009). Intellectual property in the twenty-first century: will the developing countries lead or follow? *Houston Law Review*, vol. 46, No. 4 (January 31) pp.1115-1185. Available at <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3060777/>.
- Rogers, Mark (1998). The definition and measurement of innovation. Melbourne Institute of Applied Economic and Social Research.
- Ruimy, Dan (2017). *Intellectual Property and Technology Transfer: Promoting Best Practices*. Report of the Standing Committee on Industry, Science and Technology, Canada, House of Commons, Forty-second Parliament, First Session, Available at <http://www.ourcommons.ca/Content/Committee/421/INDU/Reports/RP9261888/indurp08/indurp08-e.pdf>.
- Ruse-Khan, Henning G. (2011). The international law relation between TRIPS and subsequent TRIPS-Plus free trade agreements: towards safeguarding TRIPS flexibilities? *Journal of Intellectual Property Law*, vol. 18, No. 2 Available at <https://digitalcommons.law.uga.edu/jipl/vol18/iss2/2>.
- Saez, Catherine (2015). WIPO model law needs revision, developing countries say, developed countries reluctant. *Intellectual Property Watch*, 30 July. Available at <https://www.ip-watch.org/2015/07/30/wipo-model-law-needs-revision-developing-countries-say-developed-countries-reluctant/>.
- Sedov, Svjatoslav (2017). *Startups in Mauritania*. 14 August. Available at <https://medium.com/@svjatoslavedov/startups-in-mauritania-b4d80a32d03d>.
- Sell, Susan (1998). *Power and Ideas: North-South Politics of Intellectual Property and Antitrust*. Albany: State University of New York Press.
- \_\_\_\_\_ (2011). Everything old is new again: the development agenda then and now. *The WIPO Journal*, vol. 3, No. 1, pp. 17-23. Available at <https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=277&plang=EN>.
- Semiu, Akanmu, and Shamsudeen Rabi'u (2012). Intellectual Property-based economy in the knowledge sharing world: issues and challenges. Paper for the First International Conference on Behavioural and Social Science Research, 2 November. Perak, Malaysia. Available at [https://www.academia.edu/4098641/Intellectual\\_Property-based\\_economy\\_in\\_the\\_Knowledge\\_sharing\\_world\\_Issues\\_and\\_Challenges](https://www.academia.edu/4098641/Intellectual_Property-based_economy_in_the_Knowledge_sharing_world_Issues_and_Challenges).
- The South-North Center for Dialogue and Development (2012). The economic contribution of copyright-based industries in the Hashemite Kingdom of Jordan. Creative Industries Series, No. 7. WIPO. Available at [https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ\\_contribution\\_cr\\_jo.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ_contribution_cr_jo.pdf).
- STA Law Firm (2018). Intellectual property and food security, 20 May. Available at [https://www.stalawfirm.com/en/blogs/view/intellectual-property-and-food.html?utm\\_source=Mondaq&utm\\_medium=syndication&utm\\_campaign=View-Original](https://www.stalawfirm.com/en/blogs/view/intellectual-property-and-food.html?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication&utm_campaign=View-Original).

- Tadros, Mahfouz (2015). The Arab Gulf States and the knowledge economy: challenges and opportunities. Policy Paper, No. 6. Arab Gulf States Institute in Washington. Available at [https://agsiw.org/wp-content/uploads/2015/07/Tadros\\_Knowledge-Economy\\_Rev1.pdf](https://agsiw.org/wp-content/uploads/2015/07/Tadros_Knowledge-Economy_Rev1.pdf).
- Tindemans, Peter, Gilbert Frade, and Antoine Zahlan (2006). *Science, Technology & Innovation Policy for Lebanon*. UNESCO, Paris. Available at <http://www.cnrs.edu.lb/Library/Assets/Gallery/PDF/UNESCO-STIP-EN.pdf>.
- Tossa, Cedric (2019). Morocco: Innov Invest has financed 68 startups between 2017 and 2019 for 46.3 million dirhams, 18 March. Available at <https://www.kapitalafrik.com/2019/03/18/morocco-innov-invest-has-financed-68-startups-between-2017-and-2019-for-46-3-million-dirhams/>.
- United Nations (2001). *Compendium of International Arrangements on Transfer of Technology: Selected Instruments: Relevant Provisions in Selected International Arrangements Pertaining to Transfer of Technology*. Sales No. E-01.II.D.28. Available at <https://unctad.org/en/Docs/psiteipcm5.en.pdf>.
- United Nations (1964). *Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development: volume 1: final act and report*. 23 March - 16 June, Geneva. New York: United Nations. Available at [https://unctad.org/en/Docs/econf46d141vol1\\_en.pdf](https://unctad.org/en/Docs/econf46d141vol1_en.pdf).
- United Nations Sustainable Development Group (n.d.). *Mauritania: Demonstrating early efforts to mainstream SDGs within a new national development strategy*. Available at <https://undg.org/mauritania-demonstrating-early-efforts-to-mainstream-sdgs-within-a-new-national-development-strategy/>.
- United States of America, Office of the United States Trade Representative (2018). 2018 *Special 301 Report*. Available at [https://ustr.gov/sites/default/files/files/Press/Reports/2018 Special 301.pdf](https://ustr.gov/sites/default/files/files/Press/Reports/2018%20Special%20301.pdf).
- Vaughan, Richard (1996). Defining terms in the intellectual property protection debate: are the North and South arguing past each other when we say "property"? A Lockean, Confucian and Islamic comparison. *ILSA Journal of International and Comparative Law*, vol. 2, No. 2, pp. 306-369. Available at <https://nsuworks.nova.edu/ilsajournal/vol2/iss2/2/>.
- Vivant, Michel, ed. (2004). *Propriété intellectuelle et mondialisation : La propriété intellectuelle est-elle une marchandise?* Paris: Dalloz.
- Ward, John, and Joe Peppard (2013). *Strategic Planning for Information Systems*, Third Edition, Sussex, England: John Wiley & Sons, Ltd.
- Williams-Baron, Emma, Jessica Milli, and Barbara Gault (2018). *Innovation and intellectual property among women entrepreneurs*. Institute for Women's Policy Research. Washington, D.C. Available at <https://iwpr.org/publications/innovation-intellectual-property-women-entrepreneurs/>.
- World Bank (2019). The World Bank in Mauritania. Available at <https://www.worldbank.org/en/country/mauritania/overview>.
- World Economic Forum (2018a). *Global Competitiveness Index 2018*. Available at <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/middle-east-and-north-africa/#view/fn-10>.
- \_\_\_\_\_ (2018b). *Global Innovation Index 2018*. Available at <https://www.globalinnovationindex.org/Home>.
- \_\_\_\_\_ (2018c). *The Arab region Competitiveness Report 2018*. Geneva. Available at <https://www.weforum.org/reports/arab-world-competitiveness-report-2018>.
- \_\_\_\_\_ (2019). *Global Innovation Index 2019*. Available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_pub\\_gii\\_2019.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019.pdf).
- World Intellectual Property Organization (WIPO) (n.d.a). Summary of the Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works (1886). The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/berne/summary\\_berne.html](https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/berne/summary_berne.html).



- \_\_\_\_\_. (n.d.b). Summary of the Paris Convention for the Protection of Industrial Property (1883). The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/summary\\_paris.html](https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/summary_paris.html).
- \_\_\_\_\_. (1967). *Model Law for Developing Countries on Marks, Trade Names, and Acts of Unfair Competition*. The *Draft Model Copyright Law for Developing Countries*, Documents DA/24/2 and 3, 1967. Available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo\\_pub\\_120\\_1967\\_03.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo_pub_120_1967_03.pdf).
- \_\_\_\_\_. (1972). Copyright: Monthly Review of the World Intellectual Property Organization. Available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo\\_pub\\_120\\_1972\\_01.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo_pub_120_1972_01.pdf).
- \_\_\_\_\_. (1976). The World Intellectual Property Organization in 1975. *Monthly Review of the World Intellectual Property Organization*, vol. 12, No. 1, pp. 2-11. Available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo\\_pub\\_120\\_1976\\_01.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/120/wipo_pub_120_1976_01.pdf).
- \_\_\_\_\_. (1979). *Model Law for Developing Countries on Inventions: Patents*, vol. I, 1979.
- \_\_\_\_\_. (1980). *Model Law for Developing Countries on Inventions: Know-How Examination and Registration of Contracts Inventors, Certificates Technovations Transfer of Technology Patents*, vol. II, 1980.
- \_\_\_\_\_. (2002). *Synthesis of Issues Concerning Difficulties and Practices in the Field of Enforcement*. Paper presented at the Consultation Meeting on Enforcement, 11-12 September, Geneva, Switzerland. Available at [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo\\_cme/wipo\\_cme\\_3.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_cme/wipo_cme_3.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2014). *Policy on gender equality*. Geneva. Available at [https://www.wipo.int/export/sites/www/women-and-ip/docs/en/wipo\\_policy\\_gender\\_equality\\_en.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/women-and-ip/docs/en/wipo_policy_gender_equality_en.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2015). *Guide on Surveying the Economic Contribution of the Copyright Industries*. Geneva. Available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/893/wipo\\_pub\\_893.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/893/wipo_pub_893.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2016). *Methodology for the Development of National Intellectual Property Strategies – Tool 3: Benchmarking Indicators, 2016*. The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo\\_pub\\_958\\_3.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_958_3.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2017a). Boosting women in innovation, 17 October. The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/women-and-ip/ar/news/2017/news\\_0003.html](https://www.wipo.int/women-and-ip/ar/news/2017/news_0003.html).
- \_\_\_\_\_. (2017b). *Consumer Survey Toolkit on Respect for IP*. Geneva. The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo\\_toolkit\\_respect\\_ip.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_toolkit_respect_ip.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2019a). *Statistical country profiles: Mauritania*. The Arabic version is available at [https://www.wipo.int/ipstats/ar/statistics/country\\_profile/profile.jsp?code=MR](https://www.wipo.int/ipstats/ar/statistics/country_profile/profile.jsp?code=MR).
- \_\_\_\_\_. (2019c). WIPO statistics database. Available at <https://www3.wipo.int/ipstats/pmindex.htm?tab=pct>. Accessed on 9 August 2019.
- Woetzel, Jonathan, and others (2015). How advancing women’s equality can add \$12 trillion to global growth. McKinsey Global Institute. Available at <https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/how-advancing-womens-equality-can-add-12-trillion-to-global-growth#0>.
- World Trade Organization (WTO) (2014). Item 12 Intellectual Property and Innovation: Promoting Awareness. Case Studies: extracted from Document IP/C/M/77/Add.1. Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights. Available at [https://www.wto.org/english/tratop\\_e/trips\\_e/07\\_ip\\_and\\_innovation\\_promoting\\_awareness\\_and\\_case\\_studies\\_77a1.pdf](https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/07_ip_and_innovation_promoting_awareness_and_case_studies_77a1.pdf).
- Wyne, Jamil (2015). *Country Insights: Exploring Trends and Challenges to Scale for Start-ups In Egypt, Jordan, Lebanon And The United Arab Emirates*, Wamda Research Lab (September). Available at <http://backend.wamda.com/api/v1/downloads/publications/country-insights>.



- Yousef, Tarik (2004). Development, growth and policy reform in the Middle East and North Africa since 1950. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 18, No. 3. Available at [http://faculty.nps.edu/relooney/OO\\_new\\_21.pdf](http://faculty.nps.edu/relooney/OO_new_21.pdf).
- Yu, Peter K. (2009). A Tale of Two Development Agendas, *Ohio Northern University Law Review*, vol. 35, p. 465.
- Zouag, Nada and Molk Kadiri (2014). Intellectual property rights, innovation, and knowledge economy in Arab countries. In *Open Source Technology: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications*. Hershey, P.A.: IGI Global.
- Zuallcoble, Rohazar Wati, and others (2012). *Study on Specialized Intellectual Property Courts*, International Intellectual Property Institute (IIPI) and United States Patent and Trademark Office (USPTO). Available at <http://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-Specialized-IPR-Courts.pdf>.

# الحواشي

1. للاطلاع على الأنواع المختلفة لحقوق الملكية الفكرية، يمكن النظر إلى الجدول 1 في المرفق.
2. Vaughan, 1996.
3. United States of America, Office of the United States Trade Representative, 2018.
4. Beltrametti, 2010; Jamar, 1992; Khoury, 2003; Khan, 2001.
5. E/ESCWA/TDD/2017/1.
6. يمكن النظر إلى موارد مركز الإسكوا للتكنولوجيا، على الموقع <https://www.unescwa.org/sub-site/44121/resources>.
7. E/ESCWA/TDD/2019/TP.2.
8. يمكن النظر إلى الجدول 3 في المرفق.
9. تحمي الحقوق المجاورة (وتسمى أيضاً الحقوق ذات الصلة) الحقوق القانونية للأشخاص والكيانات التي تساهم في توفير المصنّفات المتاحة لعامة الناس بموجب حقوق الطبع والنشر أو التي تنتج موضوعاً يتطلب مهارات إبداعية أو تقنية أو تنظيمية، وبالتالي تستحق الاعتراف بها. وهي تُمنح عادة لعروض الأداء، ومنتجات التسجيلات الصوتية، ومؤسسات البث.
10. يمكن النظر إلى الجدول 3 في المرفق.
11. كان القانون، الذي تم إلغاؤه بموجب القانون رقم 240 لعام 2000، أحد أقدم قوانين الملكية الفكرية في القرن العشرين في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى القانون العثماني حول الأعمال المميزة الذي وُضع في 11 أيلول/سبتمبر 1872 وكان أول قانون لحماية الملكية الفكرية في لبنان. أما جزر القمر فكان فيها قانون براءات اختراع أقدم بتاريخ 5 تموز/يوليو 1844.
12. قانون العلامات التجارية وبراءات الاختراع لعام 1938 في قطاع غزة، والقانون رقم 22 لسنة 1953 بشأن امتيازات الاختراعات والرسوم في الضفة الغربية.
13. تم إلغاء قانون عام 1949 في مصر بموجب القانون رقم 82 لعام 2002.
14. القانون رقم 65 لعام 1970.
15. القانون رقم 58 لعام 1971.
16. 7 تموز/يوليو 1884.
17. 30 تموز/يوليو 1917.
18. 1 أيلول/سبتمبر 1924.
19. الأردن في عام 1972؛ والسودان والإمارات العربية المتحدة في عام 1974؛ والجزائر ومصر وتونس في عام 1975؛ والعراق وقطر وموريتانيا وليبيا في عام 1976؛ واليمن في عام 1979.
20. المملكة العربية السعودية (1982)؛ والصومال (1982)؛ ولبنان (1986).
21. WIPO, 1976. في آذار/مارس 1977، عُقد في بغداد مؤتمر حول الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا للدول العربية بالاشتراك مع مركز التنمية الصناعية للبلدان العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والويبو، والحكومة العراقية.
22. "مشروع القانون النموذجي للبلدان النامية بشأن حق المؤلف"، 1967 (الوثيقتان DA/24/2 و DA/24/3).
23. الويبو/المكاتب الدولية الموحدة لحماية الملكية الفكرية، القانون النموذجي للبلدان النامية بشأن العلامات التجارية والأسماء التجارية وأعمال المنافسة غير المشروعة، 1967 (المنشور رقم E/805).
24. الويبو، القانون النموذجي للبلدان النامية بشأن الاختراعات، المجلد 1: براءات الاختراع، 1979 (المنشور رقم E/840).
25. الويبو، القانون النموذجي للبلدان النامية بشأن الاختراعات، المجلد 2: فحص الدراية الفنية وتسجيل عقود المخترعين، وشهادات نقل التكنولوجيا لبراءات الاختراع، 1980 (المنشور رقم E/841).
26. Price and Al Debasi, 2018, p. 41.
27. Saez, 2015.

28. اقترح بعض البلدان النامية تنقيح هذا القانون النموذجي في عام 2015. لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/ar/scp\\_22/scp\\_22\\_5.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/ar/scp_22/scp_22_5.pdf).
29. عُمان، النظام الوزاري رقم 1993/219، الذي يعتمد أنظمة البراءات الخليجية الموحدة، كقانون براءات عُمان.
30. تم تعديل النظام بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته العشرين المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ودخل حيز التنفيذ في 16 آب/أغسطس 2000.
31. أنظمة البراءات الخليجية الموحدة، أيلول/سبتمبر 1992، المادة 15.
32. يمكن النظر إلى: Mohamadieh, 2006.
33. الدول العربية ذات صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية: الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا.
34. في 1 كانون الثاني/يناير 1948، دخل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) حيز التنفيذ. الدول الأعضاء المؤسسة الـ 23 هي: أستراليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبورما، وتشيكوسلوفاكيا، وتشيلي، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، وسيلان، والصين، وفرنسا، وكندا، وكوبا، ولبنان، ولوكسمبورغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.
35. عضوية الدول العربية في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة: الإمارات العربية المتحدة (8 آذار/مارس 1994)؛ البحرين (13 كانون الأول/ديسمبر 1993)؛ تونس (29 آب/أغسطس 1990)؛ جيبوتي (16 كانون الأول/ديسمبر 1994)؛ قطر (7 نيسان/أبريل 1994)؛ الكويت (3 أيار/مايو 1963)؛ مصر (9 أيار/مايو 1970)؛ المغرب (17 حزيران/يونيو 1987)؛ موريتانيا (30 أيلول/سبتمبر 1963).
36. الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتواريخ انضمامها: الأردن (11 نيسان/أبريل 2000)؛ عُمان (9 تشرين الثاني/نوفمبر 2000)؛ المملكة العربية السعودية (1 كانون الأول/ديسمبر 2005)؛ اليمن (26 حزيران/يونيو 2014)؛ الإمارات العربية المتحدة (10 نيسان/أبريل 1996)؛ قطر (13 كانون الثاني/يناير 1996).
37. Maskus, 2002, pp. 135, 137-138.
38. يمكن النظر إلى: Harris, 2000.
39. سنّ قوانين البراءات أو تعديلها: المغرب (1997)، الأردن (1999)، الكويت (1999)، عُمان (2000)، تونس (2000)، مصر (2002)، الإمارات العربية المتحدة (2002)، البحرين (2004)، المملكة العربية السعودية (2004)، قطر (2006)، جيبوتي (2009)، اليمن (2011).
40. يمكن النظر على سبيل المثال إلى البلاغ المقدم من مصر إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، لجنة التجارة والتنمية، في عام 1998 بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في نظام التجارة المتعدد الأطراف (WT/GC/W/109-WT/COMTD/W/49، p. 18). متوفر على الموقع <https://tinyurl.com/y2el9jpn>.
41. الويبو، الملامح القطرية الإحصائية. متوفرة على الموقع [www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country\\_profile/#B](http://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/#B).
42. Price and Al Debas, 2018, p. 142.
43. يمكن النظر إلى الجدول 5 في المرفق.
44. Hoekman and Zarrouk, 2000.
45. تحت إشراف وإدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتمد منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (غافتا) على المؤسسات السياسية، مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. ويحتوي اتفاق غافتا على نصوص مهمة، إذ ينص على إلغاء التعريفات والعقبات النقدية والإدارية والكمية غير التعريفية. أما الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
46. Morin, 2007, p. 47; Choudry, 2003; Drahos, 2005, p. 781.
47. GRAIN and SANFEC, 2001.

48. تنص الفقرة النموذجية للملكية الفكرية على ما يلي: "توفر الأطراف حماية مناسبة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، بما يتماشى مع أعلى المعايير الدولية. ويشمل ذلك الوسائل الفعالة لإنفاذ هذه الحقوق. وبموجب الاتفاقية، يتفق الأطراف على أن الملكية الفكرية والصناعية والتجارية تشمل، على وجه الخصوص، حقوق الطبع والنشر، بما في ذلك حقوق النشر في برامج الكمبيوتر، والحقوق المجاورة، [حقوق قاعدة البيانات]، والعلامات التجارية، والأوصاف الجغرافية، بما في ذلك تعيين المنشأ، والرسوم والنماذج الصناعية، وبراءات الاختراع، والتصاميم التخطيطية (الطبوغرافيات) للدوائر المتكاملة، وحماية المعلومات غير المعلنة، والحماية من المنافسة غير المشروعة وفقاً للمادة 10 (أ) من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (وثيقة ستوكهولم لعام 1967، وحماية المعلومات السرية الخاصة بالدراية). Liberti, 2010.
49. يتمثل أحد أهداف الاتحاد الأوروبي في تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في البلدان الثالثة، وتحديدًا من خلال نظام إنفاذ فعال، واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. يمكن زيارة موقع المفوضية الأوروبية: <http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/intellectual-property/>.
50. تغطي اتفاقات التجارة الحرة كل أنواع التجارة بين الأطراف وتسمح لهم بتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية ومتطلباتها، بما يوفر حماية أقوى للمستثمرين وحقوق الملكية الفكرية.
51. Drahos and Braithwaite, 2002, p. 194.
52. Dutfield and Suthersanen, 2008, p. 272.
53. للمزيد من المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة، يمكن زيارة الموقع <https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs>.
54. على سبيل المثال: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
55. Ezell, Atkinson and Wein, 2013, p. 59.
56. Mrad, 2017, p. 55.
57. E/ESCWA/TDD/2017/1.
58. يمكن زيارة موقع المنتدى الاقتصادي العالمي <https://www.weforum.org/agenda/2018/08/4-innovation-hotspots-in-the-arab-world/> وللحصول على قائمة ببعض المبادرات في المنطقة العربية، يمكن زيارة الموقع [https://en.wikipedia.org/wiki/List\\_of\\_Arab\\_entrepreneurship\\_init](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Arab_entrepreneurship_init) #References.
59. على سبيل المثال، تقدم Smart ESA في لبنان نوعين من التدريب القانوني لجميع الشركات الناشئة، واحد للاستشارة القانونية العامة، وواحد متخصص في مجال الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة.
60. Wyne, 2015.
61. Gordts, 2015.
62. Leafner, 2010; Rogers, 1998, p. 5.
63. Brandt, 2002, p. 65.
64. Andreoni and Miola, 2016, p. 17.
65. World Economic Forum, 2018c, p. 23.
66. متوفر على الموقع <https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs>.
67. إطار المؤشر العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 2017 في قرارها A/RES/71/313؛ والتدقيق السنوي المتوفر في الوثيقة E/CN.3/2018/2.
68. Dixon, 2011.
69. المرجع نفسه.
70. دليل لإعداد وثيقة العلم والتكنولوجيا والابتكار لخرائط طريق أهداف التنمية المستدامة، المنتدى الرابع للعلم والتكنولوجيا والابتكار، نيويورك، 2019، ص 1. متوفر على الموقع [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22724Guidebook\\_STI\\_for\\_SDG\\_Roadmaps\\_Draft\\_for\\_STI\\_Forum.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22724Guidebook_STI_for_SDG_Roadmaps_Draft_for_STI_Forum.pdf).
71. الأونكتاد، نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة لقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التنمية للبلدان النامية، 2014، ص 3. متوفر على الموقع [https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtltstict2013d8\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtltstict2013d8_en.pdf).
72. Cervantes, n.d.
73. Palfrey, 2011.

- .74. Cervantes, n.d.
- .75. يمكن النظر إلى التعريف على الموقع /<https://definitions.uslegal.com/i/incentive-to-disclose-theory/>
- .76. Hamano, 2011
- .77. Cervantes, n.d.
- .78. De Meeûs and Strowel, 2012, p. 184
- .79. يشار إليه باسم "جدول الأعمال القديم". Yu, 2009, p. 467
- .80. Dutfield and Suthersanen, 2008, p. 273
- .81. United Nations, 1964, p. 57
- .82. Ladas, 1975, p. 174
- .83. على سبيل المثال، في حين تعتقد البلدان النامية أن الوثيقة الختامية يجب أن تكون ملزمة، زعمت البلدان المتقدمة أنه لا يمكن القبول سوى بالاتفاقات غير الملزمة. Sell, 1998
- .84. في ما يخص ذلك، يمكن النظر إلى: Dulume, 2019
- .85. Sell, 2011, p. 20
- .86. Helfer, 2004, p. 53
- .87. United Nations, 2001
- .88. Williams-Baron, Milli and Gault, 2018
- .89. Heikkila, 2019
- .90. WIPO, 2019c
- .91. المرجع نفسه.
- .92. Heikkila, 2019
- .93. Burk, 2018; Ahmad and others, 2019
- .94. Geiger, 2006, p. 405
- .95. Filippetti and Archibugi, 2015; Awokuse and Yin, 2010
- .96. Montanari, 2018
- .97. Falvey and Foster, 2006; Yongmin and Puttitanun, 2005
- .98. Dutfield and Suthersanen, 2005
- .99. Chaturvedi, Rahman and Srinivas, 2019
- .100. Dutfield and Suthersanen, 2005
- .101. "يمكن تصنيف الابتكار التكنولوجي بعدة طرق: المنتج مقابل العملية، جذري (أساسي) مقابل تدريجي (تحسين)، وكاسح مقابل مستديم (جوهري و/أو مكمل). وأنواع أخرى مهمة من الابتكارات (غير التكنولوجية) التي لا تنتج عن البحث والتطوير العلمي و/أو التكنولوجي، بل غالباً ما تكون ضرورية لتسويق المنتجات والخدمات الناتجة عن الاستثمار في البحث والتطوير بشكل مربح، هي: الابتكار في مجال التسويق، والابتكار المؤسسي، والابتكار التكميلي". Kalanje, 2005
- .102. من بين مؤشرات أخرى مثل رأس المال البشري والبحث، والبنية التحتية، ونوعية الجامعات، والمخزجات الإبداعية، وميزانيات البحث والتطوير للشركات، ونشاط القطاعات الكثيفة التكنولوجية، وغيرها. يمكن النظر إلى مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 على الموقع [https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo\\_pub\\_gii\\_2019.pdf](https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019.pdf)
- .103. في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2018، شغلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 126/38 واليمن 126/126.
- .104. World Economic Forum, 2018a
- .105. MAGNiTT, 2019, p. 7
- .106. المرجع نفسه. في عام 2018، كان عدد الصفقات الصناعية في المركز الثاني من عدد الصفقات، أي ما يمثل 11 في المائة من إجمالي الصفقات.
- .107. Badenhausen, 2018
- .108. المحكمة العليا للولايات المتحدة، القضية 447 U.S. 303 Diamond v. Chakrabarty

109. لا تستبعد الولايات المتحدة البرمجيات أو مناهج العمل تحديداً من المواضيع القابلة لحيازة براءة اختراع. وينص القانون ببساطة على أن الموضوع، كي يكون قابلاً لحيازة براءة اختراع، يجب أن يكون عملية مفيدة أو آلة أو تصنيفاً أو تركيبة مادة.
110. حول براءات الاختراع للإبداعات الرقمية والبرمجيات، يمكن النظر إلى: Miyamoto, 2016.
111. يمكن النظر إلى: مكتب المساعدة الأوروبي حول الملكية الفكرية، أو حقوق الطبع والنشر أو براءات الاختراع – كيف أحمي برنامجي؟ متوفر على الموقع <http://www.iprhelppdesk.eu/node/2024>.
112. WIPO, 2015.
113. يمكن النظر إلى "الأداء الاقتصادي للصناعات القائمة على حق المؤلف"، على الموقع <https://www.wipo.int/copyright/ar/performance/>.
114. الأردن، على الموقع [https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ\\_contribution\\_cr\\_jo.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ_contribution_cr_jo.pdf)؛ ولبنان، على الموقع [https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ\\_contribution\\_cr\\_lb.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/econ_contribution_cr_lb.pdf).
115. OECD, 2015.
116. يمكن النظر إلى معاهدات الإنترنت للويبو، على الموقع [https://www.wipo.int/copyright/en/activities/internet\\_treaties.html](https://www.wipo.int/copyright/en/activities/internet_treaties.html).
117. الدول العربية غير الأعضاء في اتفاقية برن هي العراق وفلسطين والصومال.
118. للاطلاع على اتفاقية برن: [https://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/summary\\_berne.html](https://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/summary_berne.html).
119. في ما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، يمكن زيارة الموقع <https://www.wipo.int/copyright/en/limitations>.
120. Sony Corp. of America v. Universal City Studios, Inc., 464 U.S. 417 (1984).
121. Khoury, 2007.
122. A.V. v. iParadigms, LLC, 562 F.3d 630, 637-45 (4th Cir. 2009).
123. المقولة اللاتينية هي: *exceptio est strictissimae interpretationis*.
124. Carey, 1853, p. 70.
125. Arrow, 1962.
126. المرجع نفسه.
127. Friedman, Landes and Posner, 1991.
128. Bessen and Maskin, 2009.
129. Arrow, 1962.
130. Lanjouw and Schankerman, 2003.
131. Mention and others, 2016.
132. رؤية مصر 2030. متوفرة على الموقع <http://www.cabinet.gov.eg/English/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx>.
133. تؤيد المادة 69 واجب الدولة لحماية جميع أنواع حقوق الملكية الفكرية في جميع المجالات. وهي تشدد أيضاً على ضرورة إنشاء هيئة تركز على حماية حقوق الملكية الفكرية. متوفرة على الموقع <http://www.sis.gov.eg/Newvvr/Dustor-en001.pdf>.
134. Abdel-Latif, 2014.
135. لمزيد من المعلومات حول النظام الوطني لنقل التكنولوجيا في مصر، يمكن النظر إلى ورقة للإسكوا: E/ESCWA/SDPD/2017/CP.4.
136. تتناول "كتب" القانون الأربعة براءات الاختراع، وتصاميم الدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المعلنة، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والبيانات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وحماية الأصناف النباتية.
137. نص القانون السابق على عدم إعطاء مكتب الرسوم والنماذج الصناعية السلطة القانونية لرفض تسجيل أي طلب. بالتالي، تم تسجيل بعض الطلبات على الرغم من عدم ملائمتها القانونية.
138. قضت المحكمة الإدارية العليا بأن اتفاق تريبس ليس ذاتي التنفيذ وأن مجرد نشره في الجريدة الرسمية غير كاف لاستخدامه. وقضت كذلك بأنه، لاستخدام اتفاق تريبس، يجب إصدار قانون وطني يتضمن أحكامه. الاستئناف رقم 6965، 25/12/2004، 49 L, SAC, 2004.
- المرجع 8. El-Saghir, 2017, p. 8.

139. يحتوي موقع الويبو على الإنترنت على قائمة كاملة بالمعاهدات التي تديرها الويبو والتي تغد مصر طرفاً متعاقداً فيها. متوفر على الموقع <https://wipolex.wipo.int/en/legislation/profile/EG>.
140. اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية. متوفر على الموقع [https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:22005A0713\(01\)&from=EN](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:22005A0713(01)&from=EN).
141. يمكن النظر إلى: "توقيع مبادرة بريما PRIMMA بين مصر والاتحاد الأوروبي - اللجنة المشتركة للتعاون العلمي والتكنولوجي، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. متوفرة على الموقع <https://ec.europa.eu/research/iscp/index.cfm?pg=egypt>.
142. تم تأسيسه في عام 1951 بموجب القانون 132 لعام 1951 وهو مرتبط بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا منذ عام 1971. يمكن زيارة الموقع [www.egypo.gov.eg](http://www.egypo.gov.eg).
143. بدأ العمل بشكل فعال في شهر نيسان/أبريل 2013.
144. متوفر باللغة العربية على الموقع [http://www.egypo.gov.eg/how\\_apply/Manulal\\_forms\\_infoAppllication\\_inventions\\_a1.pdf](http://www.egypo.gov.eg/how_apply/Manulal_forms_infoAppllication_inventions_a1.pdf).
145. يمكن النظر إلى التقارير السنوية لمكتب براءات الاختراع المصري، المتوفرة على الموقع <http://www.egypo.gov.eg/page.aspx?id=17>.
146. في عام 2018، تم تجديد البنية التحتية لقسم تكنولوجيا المعلومات. وجرى استبدال الشبكة بالكامل لتحسين سرعة وكفاءة العمل لجميع الإدارات. في قسم الفحص الفني، تم تجهيز كل فاحص فني بمحطة عمل تتكون من جهاز كمبيوتر مع شاشتين، ونفاذ إلى الإنترنت وإلى مختلف قواعد البيانات الخاصة بالتكنولوجيا التي تغطي مؤلفات حائزة على براءات وأخرى غير حائزة عليها، وإلى قواعد البيانات التجارية مثل STN® و Reaxys. وقام مكتب براءات الاختراع المصري بتحديث جميع محطات العمل تقريباً في المكتب، وهو يجري صيانة دورية لمحطات العمل الحالية. وتم تفعيل حوالي 30 محطة عمل جديدة.
147. دخل القانون حيز التنفيذ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2008.
148. على سبيل المثال، سياسة الملكية الفكرية الخاصة بجامعة القاهرة، المتوفرة على الموقع [https://documents.aucegypt.edu/docs/about\\_Policies/IntellectualPropertyPolicy2014.pdf](https://documents.aucegypt.edu/docs/about_Policies/IntellectualPropertyPolicy2014.pdf).
149. Zouag and Kadiri, 2014, p. 234.
150. Bond, and others, 2012, p. 55.
151. يمكن زيارة الموقع <http://www.asrt.sci.eg/ar/index.php/grants/cta>.
152. ECASTI, 2014. وللحصول على قائمة مفصلة، يمكن النظر إلى ملفات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، وقائمة الجامعات المصرية العامة والخاصة، ومعاهد البحوث المصرية. متوفرة على الموقع <https://healthresearchweb.org/?action=download&file=UniversitiesInstitutionsList.pdf>.
153. يتم احتساب هذا الترتيب كمتوسط بناءً على إجابات على السؤال التالي: "إلى أي مدى تتعاون الشركات التجارية والجامعات في البحث والتطوير في بلدك؟" احتلت مصر المرتبة 106 من أصل 126 في هذا المؤشر لعام 2018.
154. El-Din, Kash and Fahmy, 2012.
155. للحصول على قائمة التكنولوجيا والابتكار والاتصالات في مصر، يمكن زيارة الموقع [https://www.wipo.int/tisc/en/search/search\\_result.jsp?country\\_code=EG](https://www.wipo.int/tisc/en/search/search_result.jsp?country_code=EG).
156. متوفر على الموقع [https://documents.aucegypt.edu/docs/about\\_Policies/IntellectualPropertyPolicy2014.pdf](https://documents.aucegypt.edu/docs/about_Policies/IntellectualPropertyPolicy2014.pdf).
157. جددوا التزامهم بتنفيذ القرارات والمشاريع التي اعتمدتها مؤتمرات القمة العربية التنموية السابقة في الكويت يومي 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2009؛ وفي شرم الشيخ في 19 كانون الثاني/يناير 2011؛ وفي الرياض يومي 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2013.
158. للمزيد من المعلومات حول النظام الوطني لنقل التكنولوجيا في لبنان، يمكن النظر إلى ورقة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2017/CP.2.
159. Lebanon, Capital Investment Program, 2018, p. 1.
160. تقرير أعدته شركة ماكينزي بتكليف من وزارة الاقتصاد والتجارة في أواخر عام 2017. يمكن النظر إلى: Lebanon, 2019.
161. يعرض الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد القرارات والمراسيم الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في لبنان. متوفر على الموقع <https://www.economy.gov.lb/en/services/intellectual-property-right/legislation>.
162. القانون الصادر بموجب القرار رقم LR/2385 بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 1924.
163. إلغاء المواد من 137 إلى 180 من القانون رقم 2385 لعام 1924، والمواد من 722 إلى 729 من قانون العقوبات.
164. إلغاء المواد من 1 إلى 46 والمواد من 99 إلى 104 من القانون رقم 2385 لعام 1924، والمواد 707 و 708 و 709 من قانون العقوبات.



165. للاطلاع على قائمة بالمعاهدات، يمكن زيارة الموقع <https://www.wipo.int/treaties/ar/>.
166. تم تأسيس مكتب حماية الملكية الفكرية بموجب القانون رقم 538 لعام 1996، ليحل محل وحدة الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها بموجب القانون 2385 لعام 1924.
167. قانون رقم 35 لعام 2008 لتنظيم وزارة الثقافة.
168. تدرج المنتجات المقلدة عموماً ضمن الفئات التالية: المشروبات الكحولية، ومستحضرات التجميل، والملابس، والاكسسوارات، والسلع الاستهلاكية الفاخرة، والأقراص المدمجة CD/DVD، والكتب، وتوزيع كابلات الأقمار الصناعية، وقطع غيار المركبات، والمستحضرات الصيدلانية.
169. من عام 2011 إلى عام 2017، تم تسجيل 2044 براءة اختراع لـ 41198 علامة تجارية و1767 من المصنّفات القائمة على حق المؤلف.
170. Beirut Research and Innovation Centre, 2016, p.84.
171. لنظرة عامة حول المجلس الوطني للبحوث العلمية، يمكن زيارة الموقع: <http://www.cnrs.edu.lb/english/about/the-cnrs-overview>.
172. شارك عدة خبراء من الجامعة اللبنانية، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة اللبنانية الدولية، وجامعة الروح القدس في الكسليك، وجامعة البلمند، والجامعة الإسلامية في لبنان، وجامعة سيّدة اللويزة، ومعهد البحث العلمي للزراعة، في مناقشات إعداد المبادئ التوجيهية. متوفرة على الموقع [http://www.cnrs.edu.lb/Library/Files/Uploaded%20Files/Charter\\_of\\_Ethics\\_En.pdf](http://www.cnrs.edu.lb/Library/Files/Uploaded%20Files/Charter_of_Ethics_En.pdf).
173. American University of Beirut, n.d.
174. American University of Beirut, 2010.
175. أنشأت جامعات أخرى في لبنان سياسة للملكية الفكرية، ومنها جامعة القديس يوسف <https://www.usj.edu.lb/recherche/pdf/conv.pdf>، والجامعة اللبنانية الأميركية <https://www.lau.edu.lb/about/policies/R5-intellectual-property-reporting.pdf>.
176. Lebanon, 2014.
177. وفقاً لافتتاحية عرب نت بتاريخ 21 شباط/فبراير 2018، "مع أكثر من 100 استثمار بين عامي 2013 و2016، تُعد بيروت إحدى عواصم الابتكار الرقمي الأكثر ازدهاراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".
178. وفقاً لمؤشر ريادة الأعمال العالمي، "لمجرد أن أصحاب المشاريع لا يمكنهم الحصول على التمويل أو حماية الملكية الفكرية أو الموظفين المدربين، هذا لا يعني أنهم غير موجودين ولا يمكنهم النجاح". Acs, Szerb and Ainsly, 2018.
179. وفقاً لهيئة تنمية الاستثمار (إيدال) في لبنان، 2016، "في عام 2017، شغل لبنان المرتبة الرابعة عالمياً في التصنيف العالمي لنشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة الإجمالية، والمرتبة الثالثة في معدل رواد الأعمال الجدد".
180. ترد قائمة مفصلة في المرجع: Lebanon, 2014.
181. المصنّفات الأخرى التي تغطيها الإدارة الجماعية هي الأعمال الدرامية والأعمال المطبوعة وأعمال الحقوق ذات الصلة (يمكن العودة إلى الهامش 16).
182. أسست الجمعية اللبنانية لإنتاج التسجيلات الصوتية في بيروت لإدارة حقوق منتجي التسجيلات الصوتية. مع ذلك، لم تبدأ هذه الجمعية عملها بعد بسبب عدم وجود نصوص تنظيمية. يحتاج المرسوم رقم 918 بشأن تنظيم طريقة إنشاء وعمل رابطات وجمعيات الإدارة الجماعية إلى التصديق.
183. Melki, 2007.
184. WIPO, 2015, p. 51.
185. Melki, 2007, p. 502.
186. ميشيل كفوري، المعروف باسم وائل كفوري، قضية مستعجلة تم الحكم بشأنها في محكمة المتن، في 18 كانون الأول/ديسمبر 2014 (غير منشور).
187. مؤسسة بول غيراغوسيان ضد تانيث والطبال، قضية مستعجلة تم الحكم بشأنها في محكمة المتن، في 2 أيار/مايو 2017 (غير منشور).
188. مثل هذا القرار نادر الحدوث في لبنان، وحتى في فرنسا بموجب قانون حقوق الطبع والنشر الفرنسي الذي يستند إليه القانون اللبناني.

189. قضية المؤسسة اللبنانية للإرسال ضد شركة SACEM، محكمة استئناف المتن، بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2018 (غير منشور).
190. Sedov, 2017.
191. Mayard, 2015.
192. المزيد من المعلومات حول النظام الوطني لنقل التكنولوجيا في موريتانيا متوفر في تقرير الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2017/CP.1.
193. World Bank, 2019.
194. Heritage Foundation, 2019.
195. Sedov, 2017.
196. United Nations Sustainable Development Group, n.d.
197. WIPO, 2019a.
198. المزيد من المعلومات حول نقل التكنولوجيا في المغرب متوفر في تقرير الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2017/CP.6.
199. يمكن زيارة الموقع <http://www.ccg.ma/en/espace-media/actualites/launch-main-components-innov-invest-fund>
200. Tossa, 2019.
201. للحصول على معلومات حول مجموعة المغرب الرقمية، يمكن زيارة الموقع [http://www.marocnumericcluster.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=20&Itemid=58&lang=en](http://www.marocnumericcluster.org/index.php?option=com_content&view=article&id=20&Itemid=58&lang=en)
202. متوفر على الموقع <https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/16674>
203. للحصول على قائمة مفصلة بالمعاهدات، يمكن زيارة الموقع <https://www.wipo.int/treaties/en/summary.jsp>
204. المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية 2012، OMPIC.
205. في بيان صحفي، وصف رئيس المكتب الأوروبي للبراءات، بينوا باتيستيلي، هذه الخطوة بأنها "خطوة تاريخية لنظام البراءات الأوروبي، أوصلت عدد البلدان حيث يمكن الحصول على حماية براءات الاختراع بواسطة طلب براءة أوروبي واحد، إلى 41 بلداً".  
متوفر على الموقع <https://www.epo.org/news-issues/news/2015/20150119.html>
206. لمعرفة المزيد حول نظام التمديد/التحقق، يمكن زيارة الموقع <https://www.epo.org/law-practice/legal-texts/extension-validation-system.html>
207. يمكن زيارة الموقع [https://www.wipo.int/treaties/en/notifications/budapest/treaty\\_budapest\\_327.html](https://www.wipo.int/treaties/en/notifications/budapest/treaty_budapest_327.html)
208. "تم تصميم هذه الرؤية لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2020، وهي على مسارها الصحيح تقريباً: بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطنة 6261 دولاراً في عام 1995، و10500 دولار في أواخر عام 2018، وهو يبلغ اليوم 15700 دولار. وعلى الرغم من أنها قد وصلت بالفعل إلى معيارها الطموح البالغ 22000 دولار للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 (أي ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بحسب قيمة الدولار لعام 1995)، فقد أدى انهيار أسعار النفط في عام 2014 إلى تراجع الاقتصاد بضع سنوات". <https://www.thebusinessyear.com/oman-2019/wrapping-up-vision-2020-solidifying-vision-2040/focus>
209. المزيد من المعلومات حول نقل التكنولوجيا في عُمان متوفر في تقرير الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2017/CP.3.
210. لمعرفة المزيد عن رؤية عُمان 2040، يمكن زيارة الموقع <https://www.2040.om/ar/oman-vision-2040/about-the-vision/>
211. معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر السلام العالمي 2019، p. 96، Institute for Economics & Peace.
212. Pauceanu, 2016.
213. Al-Balushi, 2014.
214. يمكن زيارة الموقع <https://www.trc.gov.om/trcweb/about/chairman-message>
215. المزيد حول مجمع الابتكار مسقط متوفر على الموقع <https://www.ipm.om/ar/Pages/Explore.aspx>
216. جامعة السلطان قابوس، الموقع <https://www.squ.edu.om/Centres>
217. يتجذر هدف بناء ثقافة وطنية للابتكار والتقدم التكنولوجي في الماضي المتميز للبحث والاكتشاف الإسلامي. وقد استفاد اقتصاد العالم خلال العصر الذهبي للإسلام في العصر العباسي (750 إلى 1258) بشكل كبير من العقول الإبداعية للمنظرين، والباحثين، والعلماء المسلمين الذين كانوا يعيشون في بغداد <https://vision2030.gov.sa/en>
218. Arabnet, 2017, p. 10.

219. بعض المبادرات الواردة في وثيقة خطة تسليم البرنامج الوطني للتحويل 2020، أدرج في خطط التسليم الخاصة برؤية 2030 ذات الصلة.
220. Jadwa, 2016.
221. Bou Khater, 2018, p. 156.
222. من الممكن الحصول على براءة سعودية من خلال التقدم للمرحلة الوطنية من مكتب أجنبي ضمن معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويتضمن موقع الويب الإلكتروني قائمة كاملة بالمعاهدات التي تديرها الويبو والتي تضم المملكة العربية السعودية كطرف فيها: <https://wipo.lex.wipo.int/en/legislation/profile/SA>
223. المادة 35 من قانون براءات الاختراع السعودي لعام 2004.
224. تُعتبر الأحكام نهائية ما لم تنتهك المبادئ الإسلامية أو أي أنظمة مقننة أخرى، أو ما لم تستند إلى تطبيق أو تفسير خاطئ لهذه المبادئ والأنظمة، بما في ذلك السوابق القضائية التي وضعها المحكمة الإدارية العليا؛ أو في حال صدر الحكم عن محكمة غير مختصة؛ أو صدر عن محكمة لم يتم إنشاؤها بحسب الأصول وطبقاً للقانون؛ أو استند الحكم إلى وصف غير صادق للوقائع؛ أو إذا تعارض مع حكم سابق بين الطرفين عنهما. وفي حالة وجود أي من الأسباب المذكورة، يخضع حكم محكمة الاستئناف الإدارية لمرحلة أخرى من الاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا.
225. يتكون مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية من ممثلين عن وزارات التعليم، والمالية، والاقتصاد الوطني والتخطيط، والشؤون الخارجية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والهيئة السعودية للغذاء والدواء، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومديرية الجمارك، وعضوين يمثلان القطاع الخاص. <https://saip.gov.sa/ar/home/>
226. تولت الهيئة السعودية للملكية الفكرية المسؤولية كسجل رسمي لجميع حقوق الملكية الفكرية في المملكة.
227. في آذار/مارس 2019، أطلقت الهيئة السعودية للملكية الفكرية برنامج قادة الملكية الفكرية الذي يقدم مجموعة من الحوافز لأكثر من 12 شهراً لتشجيع المبدعين الشباب وتحفيزهم.
228. من المقرر نقل هذه المسؤولية إلى الهيئة السعودية للملكية الفكرية، التي ستصبح في نهاية المطاف السجل الرسمي لجميع حقوق الملكية الفكرية في المملكة.
229. يتم تسجيل العلامات التجارية في وزارة التجارة والاستثمار، ولا وجود لأي إجراء قائم لتسجيل حقوق الطبع والنشر. وبما أن المملكة العربية السعودية عضو في اتفاقية برن، فإن أي مصنف أصلي فيها يكون محمياً من دون تسجيل. وتتولى وزارة الإعلام مسؤولية حماية حقوق الطبع والنشر وإنفاذها.
230. يتلقون تدريبات دورية ومبرمجة من قبل الويبو، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والتجارة USPTO، والمكتب الكوري للملكية الفكرية KIPO، والمكتب الحكومي للملكية الفكرية في الصين، ومؤسسات أخرى معنية ببراءات الاختراع.
231. يتماشى معدل إنهاء الطلب حسب سنة الإيداع هذا مع الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية، حيث يتراوح متوسط الفترة بين 18 و36 شهراً.
232. يمكن زيارة الموقع <https://www.ksu.edu.sa/en/research.html>
233. لقد شغلت المرتبة الثالثة والستين في عام 2014 بإجمالي 33 براءة من براءات المنفعة التابعة للولايات المتحدة. وفي عام 2013، شغلت المرتبة الرابعة والسبعين بإجمالي 27 براءة اختراع منها. يمكن زيارة الموقع <https://news.ksu.edu.sa/ar/node/112180>
234. يتكون المختبر من ورشة عمل ميكانيكية، ووحدة كيمياء صناعية، ووحدة مسح بمجاهر ضوئية، ومجاهر ضوئية مستقطبة، ومجهر، ووحدة اختبار ميكانيكية عامة، ووحدة كمبيوتر عالية الأداء للتصاميم الهندسية والمحاكاة.
235. يمكن زيارة الموقع [https://dsr.kau.edu.sa/content.aspx?Site\\_ID=305&lng=EN&cid=91081](https://dsr.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID=305&lng=EN&cid=91081)
236. يمكن زيارة الموقع <http://www.kfupm.edu.sa/SitePages/en/Vision-mission-values.aspx>
237. متوفر على الموقع <http://ttie.kfupm.edu.sa/site/wp-content/uploads/2014/12/KFUPM-IP-Policy-English.pdf>
238. المرجع نفسه، ص 14.
239. أنشئ في عام 1977 باعتباره مركزاً وطنياً سعودياً للعلوم والتكنولوجيا، ولكن أعيدت تسميته في عام 1985.
240. برنامج "بادر" هو بيئة وطنية مبتكرة تدعم إنشاء وتطوير المشاريع الرائدة والمشاريع الناشئة. ابتكرته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في عام 2007 بهدف دعم فرص العمل للمؤسسات القائمة على التكنولوجيا وتطوير ريادة الأعمال التكنولوجية.
241. تستضيف المؤسسات الأكاديمية السعودية برنامج مراكز الابتكار التكنولوجي الذي يشجع على إنشاء مراكز بحوث في القطاع الصناعي.

242. تشكل "مجموعة الأغر" مركز أبحاث يرؤج لمجتمع قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية من خلال إشراك جميع الجهات المعنية في اكتشاف الخيارات الإبداعية والاستراتيجية. والبيئة التنظيمية الوطنية للابتكار هي الإطار الرئيسي الذي تركز من خلاله مهمة النهوض بالتكنولوجيا والابتكار والاتصالات في المملكة العربية السعودية على الركائز الست للبنية التحتية، ورأس المال البشري، والحوكمة، والقدرة الإبداعية، والشبكات والمواقف، والتمويل ورأس المال.
243. Khorsheed, Al-Fawzan and Al-Hargan, 2014.
244. يمكن زيارة الموقع <https://www.gccpo.org/DefaultEn.aspx>.
245. نشرة براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي متوفرة على الموقع <https://www.gccpo.org/PatentGazette/Archive.aspx>.
246. صرح القاضي جاسم سيف بوعصيبة، مدير دائرة التفتيش القضائي، لصحيفة "جلف نيوز" في مقال نشر في 3 شباط/فبراير 2016 بما يلي: "تعكس هذه الخطوة اهتمام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية واتخاذ قرارات أسرع وأكثر فاعلية في المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية".
247. يمكن زيارة الموقع <http://www.dubaided.ae/Arabic/Pages/default.aspx>.
248. تُمنح الجائزة مرة واحدة في السنة في المعارض والمؤتمرات المتعلقة بالاختراعات. وتقتصر على المخترعين من دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة مالية لا تتجاوز 100000 ريال سعودي.
249. المادة 20، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، 2001.
250. يمكن الاطلاع على التوصية السادسة في الصفحة 17 من تقرير للويبو متوفر على الرابط [https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip\\_22/cdip\\_22\\_women\\_and\\_ip.pdf](https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip_22/cdip_22_women_and_ip.pdf).
251. قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 6071، بتاريخ 12 آذار/مارس 2000 وقرار جامعة الدول العربية رقم 1/89 بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2012، بشأن إنشاء إدارة الملكية الفكرية والقدرة التنافسية ضمن الهيكل التنظيمي لقطاع الشؤون الاقتصادية.
252. عُقدت ثمانية اجتماعات للتنسيق: في قطر في تشرين الأول/أكتوبر 2002، وفي عُمان في أيلول/سبتمبر 2003، وفي مقر جامعة الدول العربية في كانون الثاني/يناير 2006، وفي تونس في حزيران/يونيو 2007، وفي لبنان في تشرين الأول/أكتوبر 2009، وفي المغرب في عام 2012، وفي الأردن في كانون الأول/ديسمبر 2015، وفي مصر في نيسان/أبريل 2018.
253. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية هو هيئة متخصصة في جامعة الدول العربية تعمل تحت إشراف مجلس وزراء العدل العرب. متوفر على الموقع <https://carjj.org/laws>.
254. وثائق الاجتماع متوفرة على الموقع <https://www.unescwa.org/events/egm-intellectual-property-systems-arab-region>.
255. Alkasmi, 2018, p. 9.
256. وفقاً لميرك دوشيك (Mirek Dusek)، نائب رئيس مركز الشؤون الجيوسياسية والإقليمية، وعضو اللجنة التنفيذية للمنتدى الاقتصادي العالمي، "تحتاج المنطقة العربية إلى القطاع الخاص لمعالجة مشاكل تتمثل في بطالة الشباب، والفجوة الحالية في المهارات في ما يخص الثورة الصناعية الرابعة، وإشراك النساء في القوى العاملة. وإن الشركات الناشئة، ورواد الأعمال الذين ينشئونها، هم أطراف أساسيون في الحوار الاستراتيجي بين القطاعين العام والخاص بشأن هذه القضايا وبشأن خلق فرص جديدة تتماشى مع تلك المتطلبات في المجتمع". Arabnet, 2019.
257. من الشركات الناشئة التي تم اختيارها: "واحد"، الإمارات العربية المتحدة، أول منصة للاستثمار الحلال في العالم؛ Mono Jo، الأردن، شركة للتكنولوجيا الحيوية تستخدم حليب الإبل لتطوير المضادات الحيوية؛ Proximie، لبنان، شركة تستخدم تقنية الواقع المعزز في نقل الصورة لمساعدة الجراحين في المساهمة عن بعد في الإجراءات السريرية؛ "معاليم"، البحرين، منصة تجمع عشاق كرة القدم وتسمح لهم بالتلاقي وحجز الملاعب؛ "عكاسة"، عُمان، شركة إنتاج تساهم في تشكيل المشهد الثقافي للسلطنة؛ "كوود"، الكويت، أول شركة تتخصص في ورش تدريب مكثفة لتعليم أساسيات لغة البرمجة في العالم العربي؛ Clean City M3kod، المغرب، تطبيق للمشاركة المدنية؛ FalconViz، المملكة العربية السعودية، شركة متخصصة في رسم الخرائط وتحديد مواقع التراث الثقافي من خلال طائرات بدون طيار "درون".
258. Ommundsen and Kteily, 2018.
259. Woetzel, 2015.
260. يقيس المؤشر السنوي العالمي لريادة الأعمال جودة ريادة الأعمال ودرجة دعم البيئة التنظيمية لريادة الأعمال من خلال 14 عاملاً. وتتراوح نتائجه بين صفر و100 في المائة. يمكن النظر إلى: Acs, Szerb and Lloyd, 2018.
261. Yousef, 2004, p. 101.

262. متوفر على الموقع <https://www.insead.edu/events/mena-talent-competitiveness-index-2017>.
263. CB Insights, 2017.
264. القمة التنموية العربية الاقتصادية والاجتماعية، إعلان بيروت 2019، 23 كانون الثاني/يناير. متوفرة على الموقع <https://beirutsummit.gov.lb/MoreNews.aspx?id=238>.
265. Arabnet, 2016, p. 10.
266. MAGNiTT, 2019, p. 7.
267. يمكن النظر إلى الجدول 3 في المرفق.
268. المادة 67 من الدستور المصري، على الموقع <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/eg/eg060en.pdf>؛ والمادة 41 من الدستور التونسي، على الموقع <https://wipolex.wipo.int/en/text/440322>.
269. Zouag and Kadiri, 2014, p. 238.
270. WIPO, 2002.
271. WTO, 2014.
272. Ward and Peppard, 2013.
273. Semiu and Shamsudeen, 2012, p. 4.
274. حدد بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة أهدافاً لزيادة مستوى الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويجب تشجيع البلدان الأخرى على تحديد أهداف مناسبة وتحقيقها.
275. Tadros, 2015, p. 2.
276. من دون أن توحّد بالضرورة إدارة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها ضمن منظمة مثل المنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI).
277. Reichman, 2009.
278. كانت عُمان الدولة الأولى التي أطلقت "رؤية عُمان 2020" في عام 1995، وتبعتها في عام 2008 كل من البحرين (الرؤية الاقتصادية 2030) وقطر (رؤية قطر الوطنية 2030)، ثم في عام 2010 كل من الكويت (رؤية الكويت 2035) والإمارات العربية المتحدة (رؤية الإمارات 2021)، والأردن في عام 2015، والمملكة العربية السعودية باستراتيجية الرؤية 2030 الخاصة بها التي أصدرتها في عام 2016. وقد حدّثت كل من عُمان والكويت وثيقة رؤيتها أو أطلقتها بشكل جديد.
279. عند جمعها مع الاستعراض الدوري لتحقيق الأهداف، كما كانت الحال في الإمارات العربية المتحدة، يمكن أن تصبح "الرؤى" مؤشرات على تحقيق إنجازات مهمة.
280. Aleman, 2014, pp. 61-86.
281. Ruse-Khan, 2011.
282. أنشأت الويبو قاعدتين للبيانات: "التوعية بشأن الملكية الفكرية في الممارسة - قاعدة بيانات حملات الاتصالات"، المتوفرة على الموقع <https://www.wipo.int/ip-outreach/en/tools/practice/>؛ و"بحوث التوعية بشأن الملكية الفكرية - قاعدة بيانات الاستقصاءات"، المتوفرة على الموقع <https://www.wipo.int/ip-outreach/en/tools/research/>.
283. يمكن النظر إلى أنشطة الويبو للتدريب وزيادة التوعية، المتوفرة على الموقع <https://www.wipo.int/enforcement/en/activities/current.html>.
284. تتوفر الخطوات العملية مفصلة على الموقع <https://www.wipo.int/enforcement/en/awareness-raising>.
285. WIPO, 2017b, p.4.
286. CIPO, 2002, p.5.
287. CIPO, 2017.
288. استبيان حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، قطاع الصناعة في كندا، 2011 و2014. متوفر على الموقع [https://www.ic.gc.ca/eic/site/O61.nsf/eng/h\\_02774.html](https://www.ic.gc.ca/eic/site/O61.nsf/eng/h_02774.html).
289. المرجع نفسه.
290. WIPO, 2017a.
291. WIPO, 2014.

292. يرد التعريف على الموقع <https://www.wipo.int/ipstrategies/ar/index.html>.
293. WIPO, 2016.
294. المرجع نفسه.
295. Mendes, 2014, p. 13.
296. المرجع نفسه، ص 16.
297. Misrahi, 2013.
298. WIPO, 2016.
299. indemans, Frade and Zahlan, 2006, p. 79.
300. يمكن النظر إلى مقال عن مراحل التنمية على موقع مدرسة هارفرد للأعمال: Stages of Development, Institute for Strategy and Competitiveness, Harvard Business School. <https://www.isc.hbs.edu/competitiveness-economic-development/frameworks-and-key-concepts/Pages/shapes-of-development.aspx>
301. خاصة قانون بايه دول الأمريكي (P.L. 96-517، 12 كانون الأول/ديسمبر 1980) الذي أدخل تغييرات على ملكية الاختراعات التي تم إنشاؤها باستخدام التمويل الفيدرالي. وقبل اعتماد القانون، كانت ملكية أي اختراع تخضع لتوقيع الحكومة الفدرالية، بغض النظر عن المكان الذي يعمل فيه الشخص وموقعه من الحكومة الفيدرالية. أما بعد اعتماده فأصبحت الجامعات والشركات الصغيرة والمنظمات التي لا تبغي الربح قادرة على أن تختار متابعة الملكية أمام الحكومة أم لا.
302. Ruimy, 2017, p. 22.
303. مجموعة أدوات لامبرت متوفرة على الموقع <https://www.gov.uk/guidance/university-and-business-collaboration-agreements-lambert-toolkit>
304. Eggington, Osborn and Kaplan, 2013, p. 65.
305. Brant and Lohse, 2013, p. 7.
306. De Rassenfosse, 2012, p. 8.
307. المرجع نفسه، ص 5.
308. Brant and Lohse, 2013, p. 13.
309. ICC, 2016. غرفة التجارة الدولية.
310. Zuallcobley and others, 2012, p. 4. يمكن النظر إلى:
311. على الرغم من أن المحاكم مخولة الحصول على مساعدة الخبراء من أجل معالجة هذه التعقيدات، فهذه المساعدة التقنية لا تصرف مسؤولية القاضي في النهاية في اتخاذ قرار بشأن الموضوع.
312. تستند الإحصاءات إلى البيانات التي تم جمعها من مكاتب الملكية الفكرية أو استخراجها من قواعد بيانات الويبو التشغيلية. وقد تُفقد البيانات عن بعض السنوات والمكاتب، أو يمكن أن تكون غير كاملة بالنسبة إلى بعض المناشئ.





الملكية الفكرية بنية قانونية مهمة في اقتصاد اليوم المعتمد على التكنولوجيا والمعرفة. وتشكل الآليات من أطر وسياسات وقوانين سبلاً أساسية للتصدي للتحديات وإحلال توازن بين إدارة الأبحاث والتطوير من جهة وتعزيز الابتكار وحس الريادة من جهة أخرى بغية تلبية الاحتياجات المجتمعية في العالم. وقد بذلت جهود حثيثة في المنطقة العربية لتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية واستغلالها، ومع ذلك لا يزال أمام المنطقة عمل كثير.

يستعرض التقرير قوانين الملكية الفكرية وممارساتها في بعض بلدان المنطقة العربية، ويتناول تحديداً مجالي براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر. كما يتضمّن أمثلة من بلدان أخرى عن الممارسات الجيدة. ويقترح حلولاً عملية لتحقيق التوازن بين حماية قوية للملكية الفكرية ونظام ضعيف للملكية الفكرية. ويخلص التقرير إلى عدد من التوصيات المرتبطة بإنشاء حقوق الملكية الفكرية وضمانها وإنفاذها وتسويقها، بما يساعد في تطوير نظم الملكية الفكرية في المنطقة العربية.

